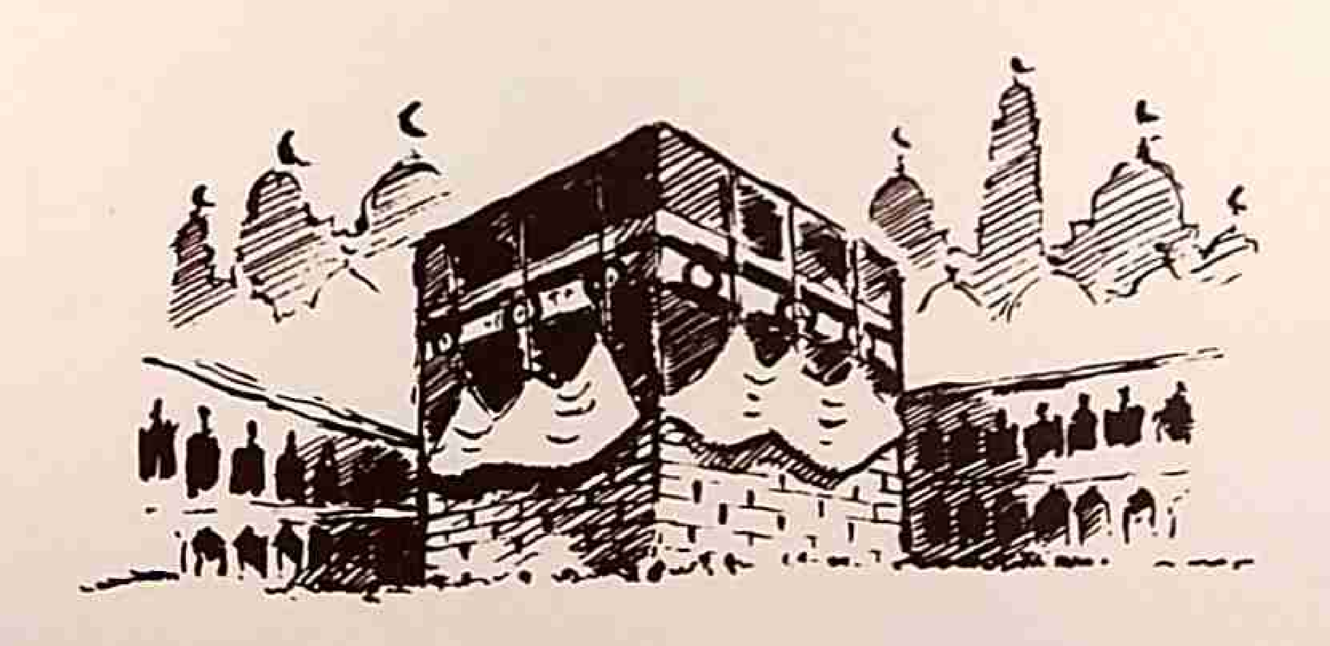
الطبعة الثانية



عبقرية الإمام الشافعي

المَدَدُ والمِدادُ



مشاري بن سعد بن عبد الله الشثري

عبقرية الإمام الشافعي

المدد والمداد

مشاري بن سعد بن عبد الله الشثري

ح دار رسالة البيان للنشر والتوزيع، ١٤٤٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشثري، مشاري بن سعد بن عبدالله

عبقرية الإمام الشافعي: المدد والمداد. / مشاري بن سعد بن عبدالله الشثري - الرياض، ١٤٤٠هـ.

ص ٣٠٦؛ ١٧× ٢٤ سم

ردمك: ٦ - ٩ - ٩١١٦١ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ - الشافعي، محمد بن ادريس، ت ٢٠٤هـ ٢- الفقه الشافعي أ. العنوان

ديوي ٩٢٢.٥٨٣ ١٤٤٠/٦٣٠٧

الطبعة الأولى

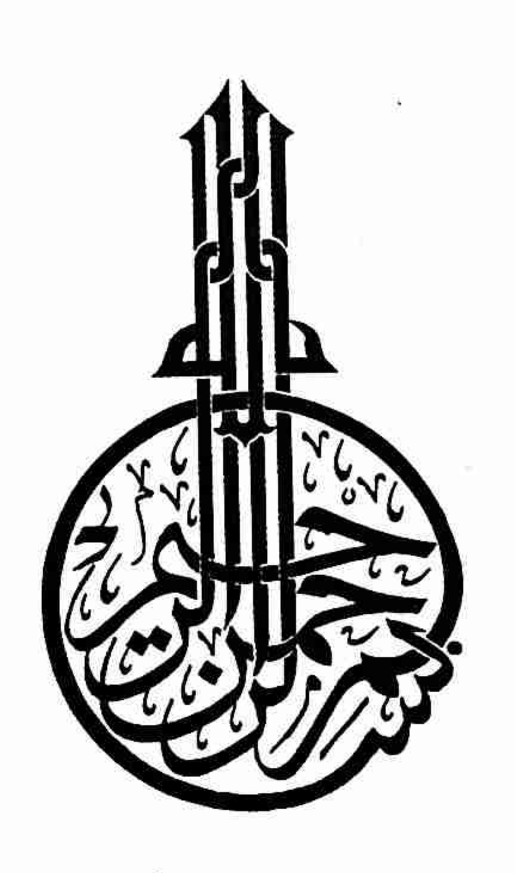
جمادى الأولى ١٤٤٠هـ

الطبعة الثانية

محرم ١٤٤١هـ

رقم الإيداع: ١٤٤٠/٦٣٠٧

ردمك: ٦ - ٩ - ٩١١٦١ - ٦٠٣ - ٩٧٨


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء إلى إخوان الصدق

زينة الرخاء .. وعُدَّة البَلَاء

سليمان العبودي	عبد الله الوهيبي
أحمد الصقعبي	طلال الحسان
عبدالرحمن بن طالب	أحمد الجفالي

الفهرس

الموضوع	الصفحة

مدخل العبقرية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين .. أما بعدُ:

فقد صادفتْ فكرةُ هذا الكتابِ همِّي علىٰ غير ميعادٍ، وذلك في أثناء عملي في كتاب «مجرد مقالات الشافعي في الأصول»، حيث اضطرَّني ذلك إلىٰ قراءةِ كلِّ كتب هذا الإمام، وتتبُّعِ نصوصه فيما وراءَ كتبِه، من كتبِ تلاميذه والمختصِّينَ به، من أتباع مذهبه وغيرهم، وكذلك النظرُ في تراجمه الخاصة وما تضمَّنتْه المجاميع العامَّة .. كلُّ ذلك للنظر فيما يمكن أن يكونَ متضمِّنًا لنصوصه ومقالاته، أو كاشفًا عن دلالاتها وسياقاتها.

وقد كنتُ حينَها أُذهَلُ لِمَا أراه من رجاحة عقلِ الشافعي وكمالِ معرفته ونفوذِ حجَّته، وخاصَّةً فيما يتَّصِل بتفاعلاته المعرفية مع محيطه العلمي والبلدان التي وردها واتَّصلتْ أسبابُه بأعلامها.

غيرَ أنَّ ذلك كلَّه لم يكن ليلفِتَني عمَّا كنتُ فيه من تتبُّعٍ لنصوص الشافعي في القضايا الأصولية، ولم أشأْ أن أقعَ أسيرَ ذلك الذهول لئلَّا أكونَ مشعَّب الهم والخاطر، ولكني مع ذلك كنتُ أقيِّدُ ما أراه حقيقًا بالتقييد، من نصوصٍ وأفكار، عسىٰ أن أصادفَ فسحةً من الوقت لمراجعتها وترتيبها.

وبعد إنجازي «المجرَّدَ» دُعِيتُ إلىٰ تقديمِ محاضرةٍ معرفيَّةٍ عن الشافعي، فلم أتردَّدْ، إذْ كنتُ أتحيَّنُ ما يحفزني للحديث عن هذا الإمام من وَحْيِ ما طالعتُه وجمعتُه، فشرعتُ في قراءةِ وترتيبِ ما كنتُ قيَّدتُه، وقمتُ بمراجعةٍ شبهِ شاملةٍ لتراجم هذا الإمام، وكثيرٍ من مواضع كتبه التي كان لها امتيازٌ خاصٌّ، فجمعتُ من ذلك كلِّه مادَّةً معرفيَّةً أوَّليَّةً كانتْ مادَّةَ تلك المحاضرة، ثم رأيتُني متشجعًا لمزيدٍ من البحث والتقصِّي، فما زلتُ

بالبحثِ والنظرِ وما زالا بي حتىٰ استوىٰ هذا الكتابُ الذي أرجو أن يكون باذلًا لبعضِ حقِّ هذا الإمام.

فهذا الكتاب إذًا يتناول القولَ في **الإمام الشافعيِّ**، ناظرًا ومنظورًا إليه، عالمًا ومتعلِّمًا، مؤثِّرًا ومتأثِّرًا، وذلك بقصد الكشف عن مكامن الإبداع ومواطن العبقريَّة في شخصيته ومشروعه.

مَالِئُ الدُّنْيَا وَشَاغِلُ النَّاسِ

هذا الإمام مذْ زمانه وحتىٰ يومنا هذا لم يَزَلْ مالئَ الدنيا وشاغلَ الناس، والباحثون فيه وفي علمه أطيافٌ شتَّىٰ، من أقصىٰ الشرق إلىٰ الغرب الأقصىٰ، وكلُّ واحدٍ منهم إنما يغترفُ من جانبٍ من بحر علومه ومعارفه، وما ذلك إلا لأنَّ الذي وضعه الشافعيُّ وقدَّمه معدودٌ في نوادر ما أملتْه العقول وجادتْ به القرائح.

ومن جهةٍ أخرىٰ فإنَّ براعةَ العطاء المعرفي الذي أتىٰ به الشافعي وعظيمَ تأثيره في تاريخ التراث الإسلامي جعلَ من الطاعنين في هذا التراث يُعنَوْنَ بالشافعي وتراثه عنايةً خاصَّةً، دراسةً ونقدًا، لعلمهم بأن المعرفةَ التي قدَّمها معرفةٌ حيَّةٌ متجاوزةٌ في تأثيرها لزمانه، حتىٰ باتوا يتحدثون عن الشافعي بوصفه «المشرِّعَ الأكبر للعقل الإسلامي»، و «المؤلف المعياري الرائد» للمنهج الأصولي، حتىٰ ذكر أحدهم بأن الأفكار التي بثَّها الشافعي في «رسالته» لم تكن تعبر عن وجهة نظر معزولة له، (**وإنما هي تعبر عن روح ثقافة بأكملها**)، فالشافعي بما كتبه وحرَّره كان يضع البذور التي استُنبِتَ منها منهجُ النظر في الشريعة، فحيثما قرَّر الشافعيُّ من أصلٍ أو نَقَدَه جعلوا من ذلك تأسيسًا عامًّا لهذه الشريعة ومنهاجها، فإسقاطُ الشافعي في نظرهم إسقاطٌ للتراث بأسْرِه، فكانَ أنْ أجلبوا بخيلهم ورجلهم في هذه السبيل.

والحقُّ أنهم وإنْ حادوا عن الصواب في زَيْفِهم ونقضِهم إلا أنهم أصابوا في إدراكهم مركزيَّةَ هذا الإمام في تاريخ التراث وعظيمَ منزلته في تثبيت دعائمه، فالشافعي

لم يكن مجرَّدَ عالمٍ، بل كان مشروعًا تراثيًا متكاملًا، كما أنه لم يكن مجرَّدَ فقيهٍ له مختاراتٌ فروعية في مختلف الأبواب الفقهية كما هي حال غالب الفقهاء، بل كان عقلًا نفَّاذًا باحثًا في كليات المعرفة ومساراتها العامَّة، وما جرىٰ بينه وبين فقهاء زمانه من مُرَافعاتٍ فقهيَّةٍ لم يكن يريد بها الشافعيُّ البحثَ في مسائلَ جزئيَّةٍ، بل كان بعبقريَّته يقصد إلىٰ إحداثِ تفاعلٍ عالٍ بقصدِ ضبطِ مادَّة النظر في الوحي ودلائله.

غيرَ أن من المهمِّ هنا التنبيهَ علىٰ أنَّ الشافعي كان يُمَيِّزُ في مرافعاتِه ومجادلاتِه تلك بين ما كان من مفردات المنهج محكمًا ثابتًا، وما كان منها مسرَّحًا إلىٰ أنظارِ المجتهدين وتجاذباتِ آرائهم، وهذا ما لم يفطنْ له أولئك الطاعنون، وهذا ما ينبغي لنا أن نراعيَه حين قراءة تراث هذا الإمام وتراث غيره من الأئمة، وما جرىٰ بينهم من اتصالٍ وانفصالٍ .. فمن مهمَّاتِ القول وغمراتِه حين البحث في أصول الأئمة **لمحُ مشتركاتهم المنهجيَّة/ الأصولية** وإن بَدَتْ بعضُ تمظهراتها متخالفةً، فاختلافُهم في بعض أنحاء دليل القياس ليس اختلافًا في أصله، وتفاوتُ أنظارهم في بعض تحقُّقات الإجماع ليس تهوينًا من حاكميَّته، وقِسَ علىٰ ذلك ما وراءَه، والدرسُ الأصوليُّ المعاصرُ ربما استرسل في تتبُّعِ اختلافات الأئمة علىٰ حينِ غفلةٍ من ذلك، فباعدَ ما بين الأئمة ومشتركاتهم، فأحدثَ بذلك ثغرةً في جدار المنهج، وليس هذا مقامَ التفصيل في ذلك، ولكنَّ الإشارةَ إليه في هذا السياق من الأهمية بمكان.

مَسَارَاتُ النَّظَرِ فِي العَبْقَرِيَّةِ

الناظرُ في العبقرية العلمية ابتداءً وما يتَّصلُ بها يجد نفسَه **أمامَ مسارين:**

فإمَّا أن يبتدئَ النظرَ في ذلك من زاوية العلوم والمعارف، فيتحدَّثَ عن النظريات والمقولات المبحوثة فيها، ويكشفَ عمَّا تضمَّنتْه من أنحاء الإبداعِ والابتكارِ، ومنها ينسلُّ للحديث عن تاريخ تلك العلوم وأطوارها وأعلامها.

وإمَّا أن يبتدئَ النظرَ من زاوية الأعلام الذين كان لهم إسهامٌ في الدفع بعجلة تلك العلوم، ثم ينفُذَ من خلالهم إلىٰ النظر في مكونات تلك العلوم وبُناها المعرفية.

ولكلٍّ وجهةٌ وامتياز:

فامتيازُ ابتداءِ النظر من العلوم والمعارف أنه أكثرُ إبانةً عن مكونات العلوم ومفصَّل مضامينها والمناهج المستعملة فيها.

وأما امتيازُ ابتداءِ النظر من الأعلام المؤثرين فيمتاز بإطْلَاعِه الناظرَ علىٰ مواقع التأثر والتأثير في تكوُّن تلك العلوم وتطوُّرها، نظرًا لما يتضمَّنه ذلك من معالجة الظرف العلمي والتاريخي الذي سبحتْ فيه عقولُ أولئك الأعلام.

وقد سلكتُ في هذا الكتاب الوجهة الثانية، لما مضىٰ بيانه من الباعث الذي حفزني لجمع القول في عبقريَّة الشافعي، وأيضًا فإن ذلك أدنىٰ إلىٰ إفادة القارئ، وأقربُ إلىٰ التأثير فيه، بحيث يمكنُ من خلاله تقديمُ العَلَمِ المتحدَّثِ عنه إلىٰ القارئ بصفته أنموذجًا ملهِمًا، **وهذا هو جوهرُ مقصدي من رسم خارطة هذا الكتاب**، أنْ أقفَ مع القارئ علىٰ أحد تمثُّلات العبقريَّة متشخِّصَةً في أحد أعلام تراثنا، رجاءَ أن يكون ذلك مُعْدِيًا لي وله، **فإن البيئة العلمية المعاصرة أحوجُ ما تكون إلىٰ طلابِ علمٍ ذوي اقتدار علىٰ الإبداع والابتكار، ليكون لهم إسهامٌ نوعيٌّ في واقع العلم المعاصر الذي جَمَدت فيه عروقُ الإبداع وتصلَّبت شرايينُه**، وإن سُمِّيَ في تراتيب بعض المصنفين عصرَ النهضة العلمية!

ففي تقريبِ إبداعِ الأئمة إلىٰ طلبة العلم تمهيدٌ لإبداعِ أولئك الطلبة إذا ما حاذَوْهم وصاحَبُوهم واستلهموا عبقريَّتَهم، **وصحبةُ الفحول -علىٰ ما قيل- تُفحِّل**.

مُثَلَّثُ العَبْقَرِيَّة

لا بُدَّ قبل الشروع في مقصود هذه الكتابة من وضع يدِ التوضيح علىٰ مفردة «العبقرية»

بشيءٍ من الإيجاز، وبقدرٍ من التجوُّز، وذلك من خلال النظر في العوامل التي **تشكِّلُ بمجموعها نواةَ العبقريَّة**، فالعبقريَّةُ وإن كانت في كلام بعضهم تعني الحذقَ والتجويدَ، كما ذكر الثعالبي أنَّ الرجلَ (**إذا كان حاذقًا جَيِّدَ الصنعة في صناعته فهو عبقريٌّ**)[1]، غيرَ أني أقصد هنا إلىٰ ما هو أخصُّ من ذلك، حيث أريدُ بالعبقريَّةِ **ما يجمع أمورًا ثلاثةً**، ولئن لم يكن بعضُها من جوهرِ العبقريَّة وماهيتِها، فهو من كمالها وتمامها، فالقَالَبُ الذي أقصد إلىٰ تقديم العبقرية من خلاله ينتظم ثلاثةَ أمورٍ أراها تشكِّلُ أُسُسَ العبقريَّة التي يجدر بنا الحديث عنها حين بحثنا في عبقريَّة الأعلام وحضورها علىٰ منصة التاريخ المعرفي، وتلك الأمور الثلاثة هي:

- **القابليَّة والاستعداد الفطري**[2].
- **اتساع الحصيلة المعرفيَّة والحذق فيها.**
- **القدرة علىٰ التأثير النوعي.**

ومما يدعم هذا الاتساعَ في القول والتخصيصَ في المعنىٰ ما قاله بعضهم من أن (العبقريَّ صفةٌ لكل ما بُولِغَ في وصفه)[3]، ومَن جمعَ هذه الأمور الثلاثة خليقٌ أن يُبالغَ في وصفه فيقال بأنه عالمٌ عبقريٌّ، وقد سأل الأصمعيُّ أبا عمرو بن العلاء عن «العبقريِّ» فقال له: (**يقال: «هذا عبقريُّ قومٍ» كقولك: هذا سيِّدُ قوم، وكبيرُهم، وقويُّهم**)[4].

ونحن إذا أخذنا هذه الأوصافَ التي ذكرها أبو عمرو مستحضرين ما مضىٰ من

---

(١) فقه اللغة وسر العربية (١٤).

(٢) لا يعني ذلك أن تظهر لدىٰ المرء أماراتُ العبقرية في مبادئ أمره وبواكير عمره، فقد يكون لديه استعدادٌ، لكنْ لم يتوفر له من المحفزات ما يستثير ذلك الاستعداد، ومن هنا ترىٰ أنَّ مِن الأعلام مَن ينبغ في مرحلة متأخرة، وهؤلاء لم يَجِدَّ لهم استعدادٌ ولا نشأتْ لهم فطرة قابلة، ولكن حدث لهم من الظروف والأحوال ما كان سببًا في استنبات بذور تلك العبقرية.

(٣) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (٣: ١٨٨).

(٤) غريب الحديث لأبي عبيد (١: ٢٢٣).

الحذق والتجويد، ووظَّفناها في نطاق العلم والمعرفة = وجدناها لا تجتمع إلا فيمن تحصَّل علىٰ تلك الأمور الثلاثة.

والعلماءُ المتقدمون والمتأخرون إنَّما يتمايزون بحسب حيازتهم لهذه العوامل ونِسَب تحقُّقِها فيهم، وحين نتحدث عن الإبداع والعبقرية متشخِّصَةً في عَلَمٍ ما فلا بُدَّ وأن يكون ذلك العَلَم قد قطع مدىٰ بعيدًا في حيازة هذه العوامل.

وأحبُّ التوكيد هنا علىٰ ما يتعلق بـ «التأثير» ونَعْتِه بـ «النوعي»، وذلك بأنْ يكون التأثير علىٰ مستوىٰ **آليات النظر والمعالجة، لا علىٰ مستوىٰ العرض والنتائج المحصَّلة**، وإن لم يَخْلُ هذا الأخيرُ من إبداعٍ، ولكنه إبداعٌ دونَ إبداع، وغالبًا ما يكون ذلك محصورًا في نطاقٍ ضيِّقٍ، ونحن هنا نتكلم عن **عبقريَّةٍ متجاوِزَةٍ فاعلةٍ في السياق التاريخي العام للعلوم**.

ومن هنا يمكن الفرقُ بين مفرداتٍ ثلاثةٍ بينها قدرٌ من التقارب، وهي: **العالم، والإمام، والعبقري**:

فالعالمُ بعلمٍ ما هو مَن كانت له درايةٌ بمسائلِ ذلك العلم ودلائلِه.

والإمامُ هو العالِمُ المتبوعُ.

وأمَّا العبقريُّ الذي نقصد إلىٰ الحديث عنه فهو من جَمَعَ إلىٰ الدراية بمسائل العلم ودلائله: **الحذقَ فيه والتأثيرَ في بِنيَتِه ومسيرتِه**، ولا يشترط فيه أن يكون متبوعًا، بمعنىٰ أن يكون له أتباعٌ ومدرسة مستقلَّة، بل أن يكون له تأثيرٌ متجاوِزٌ علىٰ مستوىٰ العِلم نفسه، فإذا انضاف إلىٰ ذلك كونه متبوعًا كان ذلك أمكنَ في تأثيره.

ومع هذه المقاربة إلا أن العبقريَّة لا قانونَ لها، بل هي تأتي حينَ لا تُنتَظر، وتُغِيثُ حيث لا تُستَمطَر، وصاحبها لا يرتهن لقواعد العرض والطلب، بل له مجالُه الخاصُّ وسياقُه المتفرِّدُ، فـ (**لا دليلَ علىٰ العبقرية إلا الغرابة دائمًا، فهي نظامٌ لا نظامَ فيه، لأنها طريقةٌ لا طريقةَ لها**، وبهذه الغرابة جاءت العبقريةُ كلُّها أمثلةً، وليس فيها قواعدُ يُحتَذَىٰ

عليها، ولا هدايةَ فيها إلا من الرُّوح، وإذا كان الفنُّ قدرةً متصرِّفَةً في الجمال، فالعبقريةُ قدرةُ متصرِّفةٌ في الفن)[١].

العَبْقَرِيَّةُ بَيْنَ المُحَاكَاةِ وَالمُحَاذَاةِ

هذا التصوُّرُ يشكل لنا رؤيةً مقارِبةً لمعنىٰ العبقرية المرادة، فإذا تحققتْ تلك العوامل المتقدمة فإنه يسوغ لنا **بمجموعِها لا آحادِها** وصفُ شخصيةٍ مَّا بالإبداع والعبقرية.

ولا بُدَّ من تثبيت عامل الجمعيَّة لتلك العوامل، فهي مراعاةٌ بمجموعها، أمَّا آحادُها فقد تتحقق وبِنِسَبٍ عاليةٍ كذلك، لكنها مع ذلك لا تكفي لتحقُّق الوصف بالعبقريَّة، فمهما وقع الإخلالُ بعاملٍ مما تقدَّمَ كان ذلك إجحافًا بالعبقريةِ وآثارِها، وكلُّ شخصيةٍ عبقريةٍ هي في حقيقتها صورةٌ مركَّبةٌ، ومن هنا فلا بُدَّ من قراءتها بصورتها التركيبية، وأمَّا التعاملُ معها بطريقة تبسيطيَّةٍ بالنظر منها إلىٰ جانبٍ دون آخرَ فهو مخلٌّ بجوهر تميُّزها.

وإذا كان ذلك كذلك أمكننا أن نقولَ **بأنَّ العبقريةَ لا تُحاكىٰ، وإنما تُحاذَىٰ**، فإن الغاية ليست في استنساخ تلك العبقرية، وإنما في استثمارها لتنشأَ عنها عبقريَّةٌ جديدةٌ، وأيضًا فهي ليستْ قابلةً للمحاكاة، لأنها لَمَّا كانتْ عبارةً عن مجموعةٍ من العوامل، وكانت تلك العواملُ تختلف في نِسَبها وطبيعتها بحسب كلِّ شخصٍ، لم يمكن والحالة تلك أن تكون محاكاةً، لأن لكل فردٍ لونَه الخاصَّ به، فتكلُّفُ المحاكاة ربَّما نشأتْ عنه صورةٌ مشوَّهَةٌ تُناكِدُ فيه القدرةُ العلميَّةُ الطبيعةَ النفسيَّةَ.

ومن لطيف الأخبار الدالة علىٰ هذا المعنىٰ ما نقله أبو حيَّان التوحيدي في وصف بلاغة أبي الفضل ابن العميد بقوله:

(سمعتُ ابنَ الجمل يقول: سمعتُ ابنَ ثوابة يقول:
أولُ من أفسد الكلام أبو الفضل، لأنَّه تخيَّل مذهبَ

---

(١) وحي القلم للرافعي (٣: ٢٢٥).

الجاحظ، وظنَّ أنه إنْ تَبِعَه لَحِقَه، وإنْ تلاه أدركه، فوقع بعيدًا من الجاحظ، قريبًا من نفسه، ألا يعلم أبو الفضل أن مذهبَ الجاحظ مدبَّرٌ بأشياء لا تلتقي عند كلِّ إنسانٍ، ولا تجتمعُ في صدر كلِّ أحدٍ، بالطبع والمنشأ والعلم والأصول والعادة والعمر والفراغ والعشق والمنافسة والبلوغ، وهذه مفاتحُ قلَّما يملكها واحدٌ، وسواها مغالقُ قلَّما ينفكُّ منها واحدٌ)[1].

وإذًا، فإذا انتظم الحديث عن عبقريةِ عَلَمٍ ما فليس ذلك بغيةَ جعله أنموذجًا للمحاكاة، ونحن حين نتحدَّثُ عن الشافعي مثلًا فليس غرضنا محاولةَ السير خلفَه متَتَبِّعينَ مواقعَ خَطْوِه، بل غرضنا أن نعرفَ كيف تأتَّتْ له تلك الخُطَىٰ، **أن نعرفَ كيف صار الشافعيُّ الشافعيَّ**، ثم نستلهمَ امتيازاته ليصنع كلٌّ منَّا نموذجَه الخاصَّ به.

الانْفِصَامُ عَنِ المَأْلُوفِ .. طَرِيقًا إِلَىٰ إِدْرَاكِ العَبْقَرِيَّةِ

مما يجدرُ التنبيه عليه في سياق الحديث عن العبقرية: أنَّ جملةً من معالم العبقرية لعَلَمٍ ما لا يمكن إدراكُها ولا تبيُّنُ آثارِها حتىٰ ينفصمَ الناظرُ فيها عن مألوفه، ولا سيما فيما يتعلق بعامل «التأثير»، فلا بد من استجلاب الأفق المعرفي الذي كان يتحرك فيه مَن نريد اختبارَ عبقريته، وسبب ذلك **أن كثيرًا من صور العبقريَّة يَذهَبُ بحقيقتها الإلفُ والاعتيادُ**، فإذا ما قرأتَها في كتابٍ متقدِّمٍ قراءةً مجرَّدةً عن واقعها ومحيطها لم تفطنْ لجوهر الإبداع والابتكار فيها، والشافعيُّ مثلًا لو قرأتَ بعض تقريراته الأصولية ربما مرَّت عليك مرور الكرام دون أن تعتريَك رِعْدَة الدَّهشة، وذلك لأنك أَلِفْتَها من الطرح الأصولي المتأخر، فظننتَها من مغسول الكلام، والواقع أنها إنما تخلَّقَتْ علىٰ يد الشافعي، فهو المبدعُ لها،

---

(١) الإمتاع والمؤانسة (١ : ٦٦).

ومَن بعده عالةٌ عليه فيما قرره، ولتدرك ذلك فما عليك إلا أن تَرجِعَ بعقلك إلىٰ ما قبل لحظة الشافعي، وتنظرَ إن كان بمقدورك أن تصنع ما صنع .. حينئذٍ تدرك فرادة ما أتىٰ به الشافعي، وعلىٰ ذلك فقِسْ.

ومن الشواهد اللطيفة الدالة علىٰ بعض هذا المعنىٰ أن أبا إسحاق الفزاري الشافعي حين تحدث عن «العزيز شرح الوجيز» لأبي القاسم الرافعي أشار في ضمن حديثه عنه إلىٰ معطًىٰ مهم لا بُدَّ من استحضارِه لإدراك سر التميُّز في كتابه، وذلك حين قال:

(ما يعرف قدر الشرح للرافعي إلا بأن: يجمعَ الفقيهُ المتمكِّنُ في المذهب الكتبَ التي كان الإمام الرافعي يستمدُّ منها، ويصنفَ شرحًا لـ «الوجيز»، من غير أن يكون كلام الرافعي عنده، فحينئذ يعرفُ كلُّ أحدٍ قصورَه عمَّا وصل إليه الإمام الرافعي)[1].

هذا هو السبيل لتنتابَك رِعْدة الدهشة، وتقف علىٰ لحظة الإبداع .. وإنَّما تُدرَكُ العبقرية عند الصدمة الأولىٰ!

لِمَاذَا الشَّافِعِيُّ؟

الكتابُ مرسومٌ للبحث في دعائمِ عبقريَّة الإمام الشافعي ومُخرجاتِها، مَدَدِها ومدادِها، فالإجابة عن هذا السؤال في هذا المدخل استعجالٌ لِمَا تكفَّل الكتاب بإثباته والبرهنة عليه من بيان امتياز الشافعي وفرادة عبقريَّته، ولكن ذلك لا يمنعنا من الإبانة عن جملةٍ من الأوجه الكلِّيَّة التي جعلتْ من الشافعي أنموذجًا عاليًا للحديث عن العبقريَّة العلميَّة:

---

(١) البدر المنير لابن الملقن (١: ٣٣٠).

- **فأولًا:**

نجد الشافعي قد توافرتْ فيه العواملُ السابقُ ذكرها، من الاستعداد الذاتي الفطري والقدرة المعرفية والتأثير النوعي، وهو ما سيتكشَّفُ لنا في أنحاء هذا الكتاب.

- **وثانيًا:**

أنَّ من المعايير الذكية التي يمكنُ الاستئناسُ بها في تَحَسُّس مواطن العبقرية: **معيار الفوت**، وهو معيارٌ أوَّليٌّ يُراد به تمييز العباقرة والمبدعين، نُدرِكُ به وجودَ العبقريَّة وإن لم نقفْ تحديدًا علىٰ معالمها، ومَفادُه أن العبقريَّ/ المبدعَ هو الذي تحصَّل له نمطٌ من مداولة المعرفة والتعاطي مع قضاياها تفرَّد به حتىٰ ظُنَّ فواتُه بفواته.

وقد وجدنا الشافعيَّ قد نال من هذا المعيار حظًّا وافرًا، بشهادة كبار الأعلام، كالإمام أحمد رضي الله عنه، وذلك حين بحث عنه محمد بن الفضل البزاز في مجلس سفيان بن عيينة فلم يجده، ولم يزل يبحث عنه مجلسًا مجلسًا حتىٰ ظفر به في مجلس الشافعي، فعاتبه بتركِه مجلس سفيان وقعودِه في مجلس هذا الشاب، فقال له الإمام أحمد:

> **(اسكتْ! فإن فاتك حديثٌ بعلو تجدْه بنزول، ولا يضرك في دينك ولا في عقلك ولا في فهمك، وإن فاتك عقل هذا الفتىٰ أخاف ألا تجده إلىٰ يوم القيامة، ما رأيتُ أحدًا أفقهَ في كتاب الله من هذا الفتىٰ القرشي)**[1].

ومن يعرف منزلةَ سفيان بن عيينة وسلطته العلمية علىٰ تلك الطبقة يدرك ما لهذا الخبر من مكانة.

---

(١) مناقب الشافعي (١: ٣٣٩) (٢: ٢٥٦).

تنبيهٌ: حيثما جاءت الإحالة في هوامش هذا الكتاب إلىٰ «مناقب الشافعي» بلا تعيين فالمراد به كتاب البيهقي، وهو تاج الكتب المصنفة في مناقب الشافعي، وإليه المرجع في غالب ما يُحكىٰ عن هذا الإمام.

ويسجل الإمامُ أبو ثور ذات الشهادة مؤكدًا عزَّةَ الشافعي وانقطاعَ مثيله، فيقول:

(من زعم أنه رأىٰ مثل محمد بن إدريس في علمِه وفصاحتِه ومعرفتِه وثباتِه وتمكُّنِه = فقد كذب، كان منقطعَ القرين في حياته، فلما مضىٰ لسبيله لم يُعتَضْ منه)[1].

إلىٰ شهاداتٍ أخرىٰ أبان أصحابها كم كان للشافعي من امتيازٍ وقدرةٍ لم تتحقق في غيره، وكيف كان رحيلُه أشبهَ بالفوات لتلك القُدَرِ والامتيازات.

- **وثالثًا:**

فإن الشافعي قد أفسحَ لنا للحديث عنه وعن عبقريَّته من خلال نتاجه الواسع الذي وصلنا، وذلك أنه كان مهمومًا بالتأليف والكشف عن أنحاء عبقريته، بخلاف بقية الأئمة الأربعة -بَلْهَ غيرَهم- الذين اقتصر غالبُ تدوينهم علىٰ كتابة الأحاديث والآثار، مع ما نُقِلَ عنهم من مسائل، أما الشافعي فقد تولىٰ بنفسه تشييدَ بناء فقهه، وهذا علىٰ مستوىٰ الأصول والفروع.

ولما تكلم ابنُ تيميَّة عن الأئمة الأربعة ودرجاتهم، وازن بين كلامِ مالكٍ والشافعيِّ فيما يتعلَّق بالأصول، فكان مما قاله:

(الشافعيُّ في أصول الفقه أجودُ لها إجمالًا وتفصيلًا من مالك، وتمييزًا بين الدليل وغير الدليل، وتقديم الراجح علىٰ المرجوح، وإن كان لمالكٍ في ذلك من الكلمات الجامعة المجملة ما هي حسنةٌ عظيمةُ القدر، ولكن الشافعيَّ يفصِّلُ أصولَه)[2].

---

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان (٤: ١٦٥).

(٢) فضائل الأئمة الأربعة وما امتاز به كل إمام من الفضيلة (١٠).

فهذا الامتياز إذًا من أخص صفات الشافعي، ولما عرض العلّامة أبو زَهرة بعض شهادات العلماء وثنائهم على الشافعي قال: (ولْنتركِ الشهاداتِ جانبًا، وإن كانتْ لها مكانتُها، فقد يُتَّهَمُ قائلوها بالتعصب له، وقد يكون من المتعصبين عليه مَن يقول نقيضَها، وإن كان باطلًا، ولكنها شهادةٌ بشهادةٍ، ولئن تجاوزْنا ذلك لنجدنَّ شهادةً أقومَ دليلًا وأبينَ بيانًا، وهي ما تركه من آثارٍ: من أقوالٍ مأثورةٍ، أو فتاوَىٰ منثورةٍ، أو رسائلَ كتبها، أو كتبٍ أملاها، أو خلافاتٍ دوَّنها، أو مناظراتٍ أقامها، ففي كلِّ ذلك الدليلُ علىٰ مقدار علمه، ومقدار مواهبه، واتساع أفقه، وفصيح بيانه، وقوة جنانه، فكان أكبرَ من أديبٍ، وأكثرَ من فقيهٍ)[1].

- **ورابعًا:**

إذا كان (غير خافٍ أن دراسة الشخصيات الإسلامية شعبةٌ من شعب تاريخ التشريع الإسلامي الذي هو جزء من التاريخ الإسلامي العام)[2]، فالحديث عن الشافعي تحديدًا حديثٌ عن مرحلةٍ علميَّةٍ، لا عن فردٍ فحسب، والحديث عنه مِهادٌ لاستجلاء واقعِ حقبةٍ ثريَّةٍ من تاريخنا العلمي، ومما يدلُّك علىٰ ذلك أنَّا إذا ما قارنَّا بين الأئمة الأربعة بحسب امتداداتهم المعرفيَّة نجد أنَّ الشافعيَّ لم يكن مجرَّدَ امتدادٍ للمدارس العلمية السابقة عليه، بل قدَّم مشروعًا معرفيًا متكاملًا زاحم به المشاريع التي سبقته، بل قدَّمَ عليها مراجعاتٍ محكمةً.

وأمَّا الإمامُ أبو حنيفة فقد كان وريثًا للمدرسة الكوفيَّة[3]، كما كان الإمام مالكٌ وريثًا

---

(١) الشافعي «حياته وعصره .. آراؤه وفقهه» (٣٢).

(٢) القديم والجديد في فقه الشافعي للناجي لمين (١: ٩).

(٣) قال ابن عبد البر: (وأما أبو حنيفة فهو أصل الرأي بالكوفة، وكان ذكيًا فَهِمًا، معتمِدًا في فقهه علىٰ علماء بلده) رسالة في تسمية فقهاء الأمصار (٥٠-٥١). وقال عنه أيضًا: (وجُلُّ ما يوجد له من ذلك ما كان منه اتباعًا لأهل بلده كإبراهيم النخعي وأصحاب ابن مسعود) جامع بيان العلم وفضله (٢: ١٠٨٠). وقال الدهلوي: (وكان أبو حنيفة رضي الله عنه ألزمهم بمذهب إبراهيم وأقرانه لا يجاوزه إلا ما شاء الله وكان عظيم الشأن في التخريج علىٰ مذهبه دقيق النظر في وجوه

للمدرسة المدنية[1]، ومن ثَمَّ كان كلٌّ منهما (امتدادًا للمراحل السابقة في بيئته، وعملهما لا يعدو أن يكون جمعًا للفتاوىٰ والآراء والآثار التي ورثها كلٌّ منهما عن مشيخته، والذين ورثوها بالتالي عمن سبقهم، ثم الإفتاء في الوقائع التي تَجِدُّ إما بالتخريج علىٰ الأقوال السابقة، وإما بمراعاة الأصول في التشريع)[2].

يبقىٰ النظر في الإمام أحمد، ويمكن جعلُه امتدادًا لمنهج الشافعي العام مع قدرٍ من التفاوتِ النسبيِّ في التعامل مع الأدلة ضيقًا واتساعًا[3]، ولذلك ذكر ابن تيمية أنَّ الإمامَ أحمدَ موافقٌ للشافعي في عامَّة أصوله[4].

لم يكن الشافعيُّ إذًا امتدادًا لأحدٍ، بل كان مشروعًا فرْدًا مثَّل علامةً فارقةً في التاريخ الفقهي، ولذلك أحدَثَ الشافعيُّ ظاهرةً نقديَّةً علىٰ ضِفاف نتاجه، ولا سيما من قِبَل المالكية، بل جعل بعضُهم (الرد علىٰ الشافعي تقليدًا يتوارثونه)[5].

التخريجات= =مقبلا علىٰ الفروع أتم اقبال وإن شئت أن تعلم حقيقة ما قلناه فلخص أقوال إبراهيم من كتاب الآثار لمحمد رحمه الله وجامع عبد الرزاق ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة ثم قايسه بمذهبه تجده لا يفارق تلك المحجة إلا في مواضع يسيرة وهو في تلك اليسيرة أيضا لا يخرج عما ذهب إليه فقهاء الكوفة) الإنصاف في بيان أسباب الخلاف (٣٩).

(١) قال ابن عبد البر بعد ذكره فقهاء المدنيين من الصحابة والتابعين: (ثم صار علم هؤلاء وفقههم أو أكثره إلىٰ أبي عبد الله مالك بن أنس) رسالة في تسمية فقهاء الأمصار (٣٢).

(٢) الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث (٤٦). وانظر عن العلاقة بين مذهبَي أبي حنيفة ومالك: علاقة الإنتاج الفقهي بعلم أصول الفقه المدون لـ د. الناجي لمين (٤٩).

(٣) فالإمام أحمد مثلاً أرحب في التعامل مع الحديث الضعيف من الشافعي، وهو نحوه في القياس، وأوسع استعمالا منه لآثار الصحابة .. وهذا الزاوية من النظر فيما بين الإمامين من اتصال وانفصال من مهمات الزوايا البحثية التي لم تنل حظَّها بعدُ من التحرير والتنوير.

(٤) فضائل الأئمة الأربعة وما امتاز به كل إمام من الفضيلة (١٠). وانظر ما سيأتي في: (٨٨-٨٩) [فقرة الأعلام المتأثرين].

(٥) اختلاف الإمامين مالك والشافعي رحمهما الله تعالىٰ في مفهوم عمل أهل المدينة لـ د. إدريس الفاسي الفهري (٣٨).

فحكايةُ قصة الشافعي إذًا حكايةٌ لأحداثِ عصرٍ علميٍّ بأسره، (وليس أصدقَ في رواية الحياة العامَّة من الحياة الخاصَّة لمن خَلَقُوا هذه الحياةَ العامَّةَ، ولَعِبُوا علىٰ مسرحها، وأدَّوا الأدوار الكبرىٰ فيها)[1].

ولعظيم تأثير مشروع الشافعي، فيمكن التأريخ للفقه بما قبلَ الشافعي وما بعدَه، ومن أظهر أسباب ذلك أن **مشروعه المعرفي كان مشروعَ مراجعةٍ للمدارس الفقهية في زمانه**، وهذا الأمر يُمَكِّنُ من تسجيل امتيازٍ للشافعي إذا ما قورن ببقية الأئمة الأربعة، وهو امتيازٌ وصفيٌّ قبل أن يكون امتيازًا حُكْمِيًّا.

إذا تقرَّر ذلك بان لنا أن الشافعيَّ ممثِّلٌ أمينٌ للفقه في طورٍ يُعدُّ من أهم أطواره، حتىٰ قال أبو زَهرة: (الشافعي يمثل فقهُه تمامَ التمثيل الفقهَ الإسلاميَّ في عصر ازدهاره وكمال نموه، فهو يجمع بين فقه أهل الرأي وفقه أهل الحديث بمقاديرَ متعادلةٍ، وهو الفقيه الذي ضبط الرأيَ ووضع موازين القياس، وأول من حاول ضبط السنة، ووضَّح الطرق لفهم الكتاب والسنة، وبيان الناسخ والمنسوخ)[2].

فالحديث عن الشافعي إذًا يقرُبُ أن يكونَ في كثيرٍ من أنحائه حديثًا عن الفقه وحديثًا عن طورٍ يُعَدُّ أساسًا للأطوار التي تلتْه.

وبذلك نعلم أنه لا بُدَّ من الوقوف علىٰ سيرة الشافعي ومسيرته، وإدراك الظرفِ والمحيطِ الذي كان محلًّا لتحرُّكاته، وذلك لإدراك أثره ومعرفة معانيه وأغراضه فيما يكتبه ويقرره[3]، وفي المقابل فيمكننا من خلال الشافعي أن ندرك معالمَ عصره لأنه رضي الله عنه كان وجهًا من أعظمِ وجوهه وتجليًا من أهمِّ تجليَّاته.

---

(١) عصر ورجال لفتحي رضوان (٤).

(٢) الشافعي «حياته وعصره .. آراؤه وفقهه» (١١).

(٣) قال ابن تيمية: (إذا عُرِف المتكلم فُهِم من معنىٰ كلامه ما لا يُفهَم إذا لم يُعرَف، لأنه بذلك يعرف عادته في خطابه) الفتاوىٰ (٧: ١١٥).

وخامسًا:

أنَّ الحديثَ عن الشافعي حديثٌ مستلَذٌّ، كلٌّ يطمع فيه، لأنَّ الشافعيَّ سخيٌّ علىٰ من يريد التحدُّثَ عنه، فهو من رجال الكمال الذين إذا ما أتيتَهم في أي جانبٍ من جوانب العلم والعمل رأيتَ لهم فيه القِدْحَ المُعَلَّىٰ.

وَقَبْلَ البَدْءِ

فها هنا أمورٌ لا بدَّ من تقييدها في هذا المدخل:

- **أولًا:**

أنه قد صُنِّفَ الكثيرُ في مناقب الإمام الشافعي[1]، حتىٰ إن ابن حجر وهو المتوفىٰ سنة (٨٥٢هـ) يقول: (وقد سبق إلىٰ هذا التأليف في ذلك من يتعسَّرُ استيعابُهم بالذكر)[2].

ولا أريد أن يقع في وهم القارئ أن هذا الكتاب سِيقَ ليكونَ مجردَ سيرةٍ تبجيليَّةٍ مناقبيةٍ للشافعي، وإن كان الشافعيُّ يضطرُّ الكاتبَ عنه إلىٰ ذلك، **ولكني أقصدُ في المقام الأول إلىٰ الحديث عن الشافعي لغرضٍ محدَّدٍ، وهو تقريب دعائم العبقريَّة متجسِّدةً في شخص الشافعي، مع بيان ما أثمرته تلك العبقريَّة من اتصالٍ وانفصالٍ، ليكون في ذلك ارتقاء بالملكات العلميَّة لدىٰ طالب العلم المعاصر.**

والشافعي ليس شخصيةً مغمورةً .. فالحديث عنه لمن يريد أن يقدم جديدًا حديثٌ صعبٌ، من أجل ذلك كان قصدي في هذا الكتاب مصوَّبًا إلىٰ تلك الجهة من النظر، وهذا ما أفسح لي في تطلُّب ما أرجو أن يكونَ للقارئ به أنسٌ والتذاذٌ من خَبَر الشافعي.

---

(١) أحصىٰ إبراهيم الأمير (٧٠) كتابًا في ذلك، كما أحصىٰ كتبا أخرىٰ ألفت في جوانب متعلقة بالشافعي، فانظرها في ذيل كتابه «إتحاف الأمة بصحة قرشية الإمام الشافعي فقيه الأمة» (١٢٣-١٥٤).

(٢) توالي التأنيس (١٩).

ومهما يكن من أمرٍ، فهذه (الأوراق تضيق عن مناقب هذا السيد)[1]، وليس الشافعي ممن يُوفىٰ فضلُه بكتاب، أو تُحاطَ مناقبُه بترجمة.

- **ثانيًا:**

ابتدأت هذا الكتابَ -بعد هذا المدخل- بنظرةٍ إجماليَّةٍ لصورةِ الإمام الشافعي وخارطةِ تنقلاته، وذلك ليكون لدىٰ القارئ تصوُّرٌ كليٌّ عن ارتحالاتِ هذا الإمام والبلدانِ التي وردها وكان له بأعلامها اتصالٌ وانفصال.

بعد ذلك قسمت البحث في العبقرية قسمين:

أما الأول: فعرضتُ فيه لِمَا يقرُبُ أن يكون **سيرةً موضوعيَّةً** للشافعي، تُمثِّلُ العبقريةُ ودعائمُها أساسًا لعرضِها وسياقِها.

وأما الثاني: ففصَّلتُ فيه القولَ فيما يتعلق بتأثُّرِ الشافعي وتأثيرِه، **باتصاله بالمدارس المعرفية في زمانه وانفصاله عنها**. وهذا قسمٌ مهمٌّ جدًّا فيما أحسِبُ، بل إن القسم الأول كالتمهيد له، وتكمن أهميته في أن البحث فيما يتعلق بتأثُّرِ الشافعي وتأثيرِه يكشف للناظر كثيرًا من أنحاء عبقريته، ويبين له ما أرجو أن يكونَ مفيدًا في تبيُّن أغراض الشافعي من مشروعه المعرفي.

وقد تضمَّن القسمان النظرَ في (إمداد العبقرية) **ما أمدَّتْه وما أُمِدَّتْ به**، فكان الكتابُ لذلك بحثًا في (عبقريَّة الإمام الشافعي) **مَدَدًا وإمدادًا**.

- **ثالثًا:**

الكلام عن الشافعي لا بُدَّ أن يُفهَمَ علىٰ أنه كلامٌ عن إمامٍ مجتهدٍ أحدث نقلة نوعية للتراث الإسلامي/ العربي بعامَّةٍ، ولا ينبغي أن يُساقَ إلىٰ زاويةٍ ضيقةٍ بحيث يقرأ علىٰ أنه إمامُ مذهبٍ فحسب، فالكلام عن الشافعي ليس حكرًا علىٰ الشافعية، والحديث عن علوم الشافعي ليس حديثًا عن علوم الشافعية .. كما لا ينبغي أن يُفهمَ علىٰ أنه كلام عنه

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠ : ٩).

ابتغاء تقليده والتعصب له، فالشافعي من أشدِّ الناس نهيًا عن ذلك، ثُمَّ إن الشافعيَّ فيما أصَّلَه وفرَّعَه لم يكن يريد أن يصنع سياجًا يمنع من الاعتراض علىٰ أقواله، فهو بنفسه قد تولىٰ ترك كثيرٍ من أقواله في الفروع وشيءٍ ممَّا أصله، ولكنه كان مهمومًا بضبط عملية الاستدلال وأساليب الاجتهاد وطرائق النظر، ووضع مناراتٍ في طريق الناظر يكون بها عارفًا بصيرًا فيما يأتي ويذر، وهذا هو ما نريد إثارتَه وبعثَه حين نكشف عن أنحاء عبقريَّة هذا السيِّد.

- **رابعًا:**

الحديث عن العبقريَّات يُفِيدُ المتخصِّصَ وغيرَه مادام المقامُ موصولًا بقضايا الفكر والمنهج، لأن النظر في هذا الجانب من المعرفة يفيد المتخصص في لَمْحِ كليَّاتِ العلم الذي يتخصص فيها، ويفتحُ له آفاقَ البحث والنظر فيه، ويُفيدُ غيرَه في معرفة الأسباب والنتائج العلمية التي تولَّدت عنها هذه العبقريةُ بما يجعله واعيًا إذا ما أراد التحقُّقَ بواقع العلوم وأعلامها والبصرَ بما يثار حولها من إشكالياتٍ فكريَّةٍ ومنهجيَّةٍ، فكم من قضايَا جزئيَّةٍ أوكليَّةٍ أُثِيرَتْ حول جملةٍ من العلوم والشخصيات لا يمكن تحليلُها وتفكيكُها إذا كُنَّا غُفْلًا عن البصر بحقائقها وكلياتها وجوهر التميز والإبداع فيها.

هذا، وأسأل الله تعالىٰ أن يكون هذا الكتابُ مرقاةً لصاحبِه وقارئِه في مدارج العبقريَّة ومراقي الكمال العلمي والعملي.

مشاري بن سعد بن عبد الله الشثري

Meshari.s.sh3@hotmail.com

@m_alshathri

جغرافيا العبقرية

«صورة الشافعي .. وخارطة تنقلاته»

مما يَجمُلُ البداءة به قبل الحديث عن عبقرية هذا الإمام: تتبُّعُ تنقُّلاتِهِ في مختلف مراحل حياته، حتَّىٰ إذا ما وردتْ علىٰ المتصفِّح لعبقرية هذا الإمام معلومةٌ أو نما إليه خبرٌ له مساسٌ بتنقلاته وارتحالاته تمكَّن من الوقوفِ علىٰ ظرفه الزمني وموقعه من خارطة مسيرته، ليستثمر ذلك الخبرَ علىٰ نحوٍ عالٍ، ولا سيما فيما يتعلق باحتكاكه بالمدارس العلمية المختلفة ومثافنته لأعلامها.

وقبل ذلك أسوق ما ورد من صِفَتِهِ وسَمْتِهِ تقريبًا لصورته واستحضارًا لهيئته.

حِلْيَةُ الإِمَامِ الشَّافِعِيِّ

أَكتَفِي في تقريب صورة الشافعي إلىٰ خيال القارئ بما أورده ابنُ الصلاح في رسالته المليحة «حلية الإمام الشافعي»، حيث جمع أطراف القول في صفته وهيئته، فابتدأ بها لتكون كالمتن لرسالته، ثم أخذ في سياق الروايات الدالة عليها، وأنا هنا أكتفي بالمتن، وأحيل القارئ إلىٰ تلك الرسالة للوقوف علىٰ ما وراء ذلك.

قال ابن الصلاح:

(سأل بعض ملوك الشام عن حلية الإمام الشافعي رضي الله عنه، فلم يكن ببلده من يقوم بها، فورد حلب وأتىٰ بها بعض أصحابه، فسألني بيانَها، وها هو ذا بالغًا إن شاء الله تعالىٰ مبلغًا لم يَطِرْ به مؤلِّف، ولا انتظمه مصنِّف.

«حلية الإمام الشافعي رضي الله عنه وجزاه الخيرَ»

طويلًا، سائلَ الخدين، قليلَ لحم الوجه، طويلَ العنق، طويلَ القصب، أسمرَ، خفيفَ العارضين، يخضب

لحيته بالحناء حمراءَ قانيةً، حسنَ الصوت، حسنَ السمت، عظيمَ العقل، حسنَ الوجه، حسنَ الخلق، مهيبًا، فصيحًا، من أرزب الناس لسانًا، إذا أخرج لسانَه بلغ أنفَه، وكان مِسقامًا، ممنُوًّا بالبواسير، ونقل ناقلٌ والعهدة عليه أنه كان واردَ الأرنبة، علىٰ أنفه أثر الجدري، باديَ العنفقة، أبلجَ، مفلَّجَ الأسنان)[1].

المِيلَادُ

أوَّل ما يقال من ذلك أنَّ الشافعيَّ وُلِدَ سنة (١٥٠هـ).

وجاء في روايةٍ تحديدُ يوم ولادته، وأنه كان في يوم وفاة الإمام أبي حنيفة رحمه الله، لكن خلتْ عن ذلك سائر الروايات، مع قابليَّة تلك الرواية للتأويل[2].

---

(١) (١٣-١٤).

وها هنا تفسيرٌ لبعض ما جاء في هذا النص مستفادٌ من كلام ابن الصلاح نفسه في تلك الرسالة: «طويل القصب»: قال الأصمعي: (القصب: عظم العضد والفخذ والساق، وكل عظم ذي مخ فهو قصبة). «سائل الخدين»: رقيق الخدين، مستطيلهما. «وارد الأرنبة»: الأرنبة مقدم الأنف. «أبلج»: مفروق الحاجبين، ليس مقرونا. وقول ابن الصلاح: (ونقل ناقل) صرح به في آخر رسالته فقال: (وأما أنه وارد الأرنبة إلىٰ آخر الصفات فقد علقته بنيسابور من كتاب «وسائل الألمعي في فضائل الشافعي» تأليف أبي الحسن بن أبي القاسم البيهقي، يعرف بفندق، له تصانيف كثيرة ... وهذا الذي نقله الرجل وإن لم يقع العثور علىٰ ما يدفعه، فلا أتقلَّدُ عهدتَه، من أجل أني رأيت له في تصانيفه من كثرة الخلل وعظم الخطل ما ينكل تأليفه بما ينفرد به) (٢٣). وأبو الحسن هذا توفي سنة (٥٦٥هـ)، ولا يقع في وهمك أنه الحافظ أبو بكر البيهقي صاحب «المناقب» المتوفىٰ سنة (٤٥٨هـ).

(٢) قال البيهقي: (هذا التقييد باليوم لم أجده في سائر الروايات، فأما بالعام فإنه عام واحد فيما بين أهل التواريخ) مناقب الشافعي (١: ٧٢). وقال ابن حجر: (قد قيل إنه ولد في اليوم الذي مات فيه وزيفوه، وليس بواهٍ، فقد أخرجه أبو الحسن محمد بن الحسين بن إبراهيم الآبري في «مناقب الشافعي» بسند جيد إلىٰ الربيع بن سليمان قال: ولد الشافعي يوم مات أبو حنيفة. لكن هذا اللفظ يقبل التأويل، فإنهم يطلقون اليوم ويريدون مطلق الزمان) توالي التأنيس (١٠٩).

وأما مكان ولادته ففيه تردُّدٌ:

فجاء في روايةٍ أنه وُلِدَ في **(غزَّة)**. وفي أخرىٰ: **(عسقلان)**. وفي ثالثة: **(اليمن)**.

والروايتان الأوَّلَتان صحيحتان، غير أن العلماء اختلفوا في أيهما الأصح، وقد قال الربيع: (مولد الشافعي بغزَّةَ أو عسقلان)[١]. ونحىٰ بعض العلماء إلىٰ الجمع بينهما بأن عسقلان هي الأصل في قديم الزمان، وهي وغزة متقاربتان، وعسقلان هي المدينة، فحيث قال الشافعي: «غزة» أراد القرية، وحيث قال: «عسقلان» أراد المدينة، أو أنه ولد في قرية صغيرة بينهما، فساغ أن يضاف إلىٰ إحداهما[٢].

وأما الثالثة فغلَّطها المحققون، وتأولوها علىٰ فرض صحتها بأن يكون أراد موضعًا يسكنه بعض بطون اليمن، وغزةُ من ذلك، أو أن الراوي وهم في قوله: «ولدت» وأن الصواب: «نشأت»[٣].

---

(١) مناقب الشافعي (١: ٧١).

(٢) انظر: توالي التأنيس (١٠٨)، المدخل إلىٰ علم السنن للبيهقي (ف: ٩١)، التنكيل للمعلمي (١: ٦٦٨).

(٣) انظر: مناقب الشافعي (١: ٧٤)، تاريخ الإسلام (٥: ١٤٨)، معجم الأدباء (٦: ٢٣٩٤)، توالي التأنيس (١٠٩). وقال المعلمي: (فأما ما روي عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب من ذكر اليمن، فلذلك أسوةٌ بالأحاديث الكثيرة التي غلط فيها أحمدُ هذا الغلط الفاحش، حتىٰ اضطُرَّ أخيرًا إلىٰ الرجوع عنها، ومع ذلك فقد تكلف بعضهم تأويل روايته المذكورة بما لا حاجة إلىٰ ذكره) التنكيل (١: ٦٦٩).

وفي محاولةٍ لتلخيص مشهد الاختلاف بين هذه الروايات والجمع بينها قال ابن كثير: (قلتُ: فهذه ثلاث روايات في بلد مولده، والمشهور أنه ولد بغزة، ويُحتَمَل أنها بعسقلان التي هي قريب من غزة، ثم حمل إلىٰ مكة صغيرا، ثم انتقلت به أمه إلىٰ اليمن، فلما ترعرع وقرأ القرآن بعثت به إلىٰ بلد قبيلته مكة فطلب بها الفقه، والله أعلم) طبقات الشافعية (١: ٢٠). وقال ابن حجر: (الذي يجمع بين الأقوال: أنه ولد بغزَّةَ عسقلان، ولما بلغ سنتين حولته أمه إلىٰ الحجاز ودخلت به إلىٰ قومها، وهم من أهل اليمن، لأنها كانت أزدية، فنزلت عندهم، فلما بلغ عشرًا خافت علىٰ نسبه الشريف أن ينسىٰ ويضيع، فحولته إلىٰ مكة) توالي التأنيس (١٠٩).

إِلَىٰ المَدِينَةِ

لمَّا بلغ الشافعي سنتين مات أبوه، (فحملته أمه إلىٰ دارهم بالحجاز في أجياد، فنشأ بمكة[١]، وترعرع بها، وجالس أهل العلم وفُتِحَ عليه فيه ما حُرِمَ غيره مثلُه)[٢].

ثمَّ إنه لمَّا بلغ الثالثة عشرة من عمره رحل إلىٰ المدينة ولقي فيها الإمام مالكًا، وذلك سنة (١٦٣هـ)[٣]، وأقام بها إلىٰ أن توفي مالك سنة (١٧٩هـ)[٤]، وفي أثناء ذلك كان يتردد إلىٰ مكة بين الفينة والأخرىٰ[٥].

---

(١) روىٰ البيهقي بسنده إلىٰ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أن الشافعي قال: (ولدت بغزة، وحملتني أمي إلىٰ عسقلان). ثم روىٰ بسند آخر إليه أن الشافعي قال: (ولدت بغزة سنة خمسين ومئة، وحملت إلىٰ مكة وأنا ابن سنتين). ثم قال البيهقي: (كذا قال: «وحملت إلىٰ مكة». ولعله أراد إلىٰ عسقلان. ثم منها إلىٰ مكة بعد ذلك بزمان، جمعا بين الروايتين عن ابن عبد الحكم) مناقب الشافعي (١: ٧١-٧٣).

(٢) الثقات لابن حبان (٩: ٣١). وأشير هنا إلىٰ أن ابن حبان قد أوجز جدا في ترجمة الشافعي في كتابه هذا وقال: (قد أخرجنا مناقبه من يوم ولد إلىٰ يوم توفي في غير الكتاب، فلذلك لم نمعن في ذكر الحكايات المروية في شمائله في هذا الكتاب، لاقتناعنا بما ذكرناه منا في ذلك الكتاب، فإن قصدنا في هذا الكتاب الاختصار ولزوم الاقتصار). وليته استقصىٰ في هذا الموضع، فقد غيَّبت كتابه ذاك يدُ الزمان، والله المستعان.

(٣) انظر: مناقب الشافعي (١: ١٠١).

(٤) مناقب الإمام الشافعي للرازي (٣٨) من كلامٍ للشافعي قال في ضمنه: (أقمتُ بالمدينة إلىٰ أن توفي مالك بن أنس). ونقل الرازي أيضًا عن أبيِ منصور البغدادي تقريرَ ذلك (٤٤).

(٥) لـ د. الناجي لمين مراجعةٌ في أن الشافعي قد مكث عند مالك إلىٰ أن توفي، وهو يميل إلىٰ أن الشافعي فارق مالكًا بمدة ثم مات مالكٌ بعدها، واستدل لذلك بأنه قد جاء في كلام الشافعي أنه حُكِيَ له في مسألة غير ما كان عرض علىٰ مالك، كما أن الشافعي ربما روىٰ عن مالك بوسائط. انظر: القديم والجديد في فقه الشافعي (٢: ٢٨-٣١). وهذا عندي ليس بلازم، والجواب عما ذكره أن الشافعي ربما تردد علىٰ مكة في أثناء إقامته عند مالك، فأن يفوت عليه شيءٌ من حديث مالك ورأيه فليس بمستغرب، والقصد أن الشافعي كان ملازمًا لمالك **من حيث الجملة**، من حين كان عمره (١٣) سنة إلىٰ أن توفي مالك. وانظر: مقدمات تحقيق «نهاية المطلب» لـ د. عبد العظيم الديب (١٠٢-١٠٣).

رَفْعُهُ إِلَىٰ العِرَاقِ

بعد ذلك عاد إلىٰ مكة، ومنها ذهب إلىٰ اليمن وعمل بها[1].

ثم إنه رُفِعَ إلىٰ العراق من اليمن بتهمة العلوية[2]، وكان ذلك سنة (١٨٤هـ) وهي أولُ قدماته إلىٰ العراق، وفيها لقي محمدَ بنَ الحسن الشيباني[3] -صاحب أبي حنيفة-.

وجاء في بعض الروايات أنه عمل في اليمن، ثم عاد إلىٰ مكة، ثم ذهب إلىٰ نجران، ثم رفع منها إلىٰ العراق[4].

ولا يُدرىٰ كم مَكَثَ الشافعي في بغداد في هذه القَدْمة، ولكن (لابد أنه أقام مدة معقولةً تكفي للتخرج علىٰ أهل الرأي ومدارستهم، ولعلها كانت نحو سنتين)[5].

العَوْدُ إِلَىٰ مَكَّةَ

ثم إن الشافعي عاد إلىٰ مكة .. وإذا جرينا مع احتمال مكثه في العراق سنتَين، فيكون عوده إلىٰ مكة ما بين عامَي (١٨٦-١٨٧ هـ)، ومكث بمكة هذه المرة نحوًا من (٨) سنين.

---

(١) انظر: مناقب الشافعي (١: ١٢٧). وهل ذهابه هذا إلىٰ اليمن يُعَدُّ أول قدماته إلىٰ اليمن، أو أنه قَدِمَ إليها في صغره كما ذكر ذلك ابنُ كثير في كلامه المتقدم (٣٧ «٣»)؟ محلُّ تردُّدٍ.

(٢) انظر: مناقب الشافعي (١: ١١١-١١٢).

(٣) قال ابن حجر: (الذي تحرَّرَ لنا بالطرق الصحيحة أن قدوم الشافعي بغداد أول ما قدم كان سنة أربع وثمانين، وكان أبو يوسف قد مات قبل ذلك بسنتين، وأنه لقي محمد بن الحسن في تلك القدمة، وكان يعرفه قبل ذلك من الحجاز، وأخذ عنه ولازمه) توالي التأنيس (١٦٤).

(٤) انظر: مناقب الشافعي (١: ١٠٧)، طبقات الشافعية لابن كثير (١: ٢٥).

(٥) الشافعي «حياته وعصره .. آراؤه وفقهه» لأبي زهرة (٢٥). وقال مصطفىٰ عبد الرازق: (ولم نَرَ فيما بين أيدينا من تراجم الشافعي ذِكرُ مُدَّةِ مُقامه في بغداد في هذه القدمة) الإمام الشافعي (٢٤).

العِرَاقُ مَرَّةً أُخْرَىٰ

ثم إنه سافر إلىٰ بغداد سنة (١٩٥هـ)، وفي هذه القدمة لَقِيَ أحمدَ بنَ حنبل وأصحابَه المحدثين[1] .. وقد جاء في بعض الأخبار أن أحمد وبعض أصحابه رأوه بمكة وحضروا مجالسه، ومنها خبره في ترك مجلس سفيان وذهابه لمجلس الشافعي وحثه بعض أصحابه للحضور عنده كابن راهويه والحميدي، وذلك كلُّه كان بمكة قبل مقدمه إلىٰ العراق.

العِرَاقُ ثَالِثَةً

ثم إنه بعد قدمته الثانية إلىٰ بغداد عاد إلىٰ مكة ومكث بها أشهرًا، ثم ذهب إلىٰ بغداد للمرة الثالثة سنة (١٩٨هـ)، ومكث بها أشهرًا[2].

فَأَلْقَتْ عَصَاهَا وَاسْتَقَرَّ بِهَا النَّوَىٰ

ثم سافر الشافعي من طريق الشام[3] إلىٰ مصر، وكان ذلك سنة (١٩٩هـ) أو

---

(١) قال ابن تيمية: (وكان الشافعي قدم بغداد أولاً سنة بضع وثمانين في حياة محمد بن الحسن بعد موت أبي يوسف، ثم قدمها ثانية سنةَ بضعٍ وتسعين، وفي هذه القَدْمة اجتمع به أحمد) منهاج السنة (٧: ٥٣٣). وانظر: مجموع الفتاوىٰ (٢٠: ٣٣١). وقال ابن كثير عن قَدْمَةِ الشافعي الأولىٰ للعراق: (لم يجتمع الإمام الشافعي رضي الله عنه في هذه القدمة بأحمد بن حنبل ولا بغيره من المحدثين، لأن أحمد رحمه الله كان عمره إذ ذاك عشرين سنة أو نحوها ولم يكن مشهورًا، وإنما اجتمع بهم في القدمتين الأخريتين في سنة خمس وتسعين، وأقام ببغداد سنتين، ثم رجع إلىٰ مكة، ثم عاد إلىٰ بغداد في سنة ثمان وتسعين فأقام أشهرًا، ثم خرج إلىٰ مصر فأقام بها حتىٰ مات) طبقات الشافعية (١: ٢٤) وانظر: (١: ٦٧).

(٢) انظر: مناقب الشافعي (١: ٢٢٠)، طبقات الشافعية لابن كثير (١: ٢٤).

(٣) ولأجل ذلك ترجم له ابن عساكر في «تاريخ دمشق». قال عبد الرحمن بن محمد الحنفي: (سمعتُ أبي يقول: خرجنا من بغداد مع الشافعي رضي الله عنه يريد مصر، فدخلنا حرَّان). قال ابن عساكر: (وهذا يدل علىٰ أنه سلك طريق الشام إلىٰ مصر) (٥١: ٢٧١). قال ابن كثير: (قلتُ: فلهذا ترجم[ـه] في التاريخ، وليس عنده ما يدل علىٰ دخوله دمشق، والله أعلم) طبقات الشافعية (١: ٦٠). وانظر: (١: ٤٤). وقال: (وأما دمشق فلم أر أحدًا ذكر أنه وردها، والحافظ أبو القاسم ابن عساكر=

(٢٠٠هـ)[١]، ومكث بها حتىٰ مات[٢]، وكان ذلك ليلة الجمعة، ودفن يومها بعد العصر آخر يوم من رجب سنة ٢٠٤هـ (الجمعة ٢٩/ ٧/ ٢٠٤هـ الموافق ١٩/ ١/ ٨٢٠م)[٣].

مُوجَزُ تنقُّلاتِ الشافعي										
من	١٥٠	١٥٢	١٦٣	١٧٩	١٨٤	١٨٧	١٩٥	١٩٧	١٩٨ «أشهر»	١٩٩
إلىٰ	١٥٢	١٦٣	١٧٩	١٨٣	١٨٦	١٩٤	١٩٧			٢٠٤
في	غزة	مكة	المدينة مع تردده بين الفينة والأخرىٰ إلىٰ مكة	مكة - اليمن وقيل: (مكة -اليمن- مكة- نجران)	العراق	مكة	بغداد	مكة	بغداد	مصر

=مع تحريره وكثرة اطلاعه ترجمه رضي الله عنه في التاريخ لمروره في الشام إلىٰ الديار المصرية، ولم يقع له أنه دخل دمشق، وهذا عجيب) طبقات الشافعية (١: ٦٠).

(١) عن حرملة: (قدم علينا الشافعي سنة تسع وتسعين ومئة، ومات سنة أربع ومئتين عندنا بمصر) البيهقي (١: ٢٣٧). وعن الربيع: (قدم الشافعي محمد بن إدريس المطلبي مصر سنة مئتين) مناقب الشافعي (١: ٢٣٨). قال النووي: (ولعله قدم في آخر سنة تسع جمعًا بين الروايتين) تهذيب الأسماء واللغات (١: ٤٨).

(٢) انظر: طبقات الشافعية لابن كثير (١: ٥٩-٦٠، ٦٧)، مناقب الشافعي (١: ٢٢٠، ٢٣٧، ٢٣٨).

تنبيهات:

- في رواية لبحر بن نصر أن الشافعي قدم إلىٰ مصر من الحجاز. انظر: آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (٧٠).

- قال ابن كثير عن ابن عساكر: (وقد زعم أنه دخل مصر مرتين: المرة الأولىٰ عن طريق الشام من العراق أيام محمد بن الحسن، والثانية من مكة صحبة عبد الله بن الزبير الحميدي. وفي هذا نظر، والله أعلم) طبقات الشافعية (١: ٦٧). وكذا ذكره المقريزي في المقفىٰ الكبير (٥: ١٧١) مصدرًا بـ(وروي).

- عن سبب انتقاله من بغداد إلىٰ مصر انظر: الشافعي «حياته وعصره .. آراؤه وفقهه» لأبي زهرة (٢٧-٢٨)، القديم والجديد في فقه الشافعي للناجي لمين (١: ٥٢-٥٥).

(٣) مقدمة تحقيق شاكر للرسالة (٨).

القسم الأول
دعائم العبقرية

طليعة العبقرية

للعبقريَّةِ طلائعُها، وللإبداعِ إرهاصاتُه، وإذا تحسَّسْنا أعطافَ نشأة العباقرة شَمَمْنا مبكرًا عَبَقَ العبقريَّة وعَرْفَها، فقلَّما تجد عبقريًّا إلا وله نبوغٌ مبكِّرٌ ونشأةٌ فارِدَة.

وقد كان للشافعيِّ نبوغُه الباكر، ولئن لم يكن ذلك البكور في النُّبوغ شرطًا في العبقريَّة إلا أنه يُعَدُّ من أخصِّ دعائمها، **وذلك لتحقيقه أمورًا:**

منها: أنه يُمَكِّنُ العَلَمَ من نوالِ حظٍّ واسعٍ من المعارف، والذي سيكون لحيازته مبكرًا أثرٌ كبيرٌ في القدرة علىٰ استثماره وإنعام النظر فيه.

ومنها: القدرة علىٰ إنضاج المعرفة في فترة طويلة من عمر العَلَم، وما يتبع ذلك من امتحان تلك المعرفة ونقدها وتطويرها.

ومنها: استجلابُ مشكلات المعرفة مبكرًا، بما يُمكِّنُ العَلَمَ من إدارة النظر ومعاودة الفكر فيها المرَّةَ بعدَ الأخرىٰ، ومعايشةُ مشكلاتِ المعرفة والسعيُ في تفكيكها وتحليلها من أجلِّ اشتغالات العبقري.

وكلُّ ذلك قد تحقَّق للشافعي.

إِشْرَاقَةُ النُّبُوغِ

بَدَتْ علىٰ الشافعي أمارات النبوغ في مرحلة مبكرة من حياته، وسجل له ذلك مشايخُه الأوائلُ في مكة، فمن ذلك أن شيخَه مسلمَ بنَ خالد الزنجي -فقيه مكة- أَذِنَ له في الإفتاء وسنُّ الشافعي دون العشرين، وفي بعض الروايات أن عمره كان خمسَ عشْرةَ سنة، وفي

بعضها ثماني عشْرَةَ سنة[1].

ولم يقتصر إدراك هذا النبوغ المبكر علىٰ شيخه مسلمٍ فحسب، بل كانت شهادةً مكيَّةً عامَّةً، حتىٰ قال أبو عبد الله الحميدي:

> **(كان سفيان بن عيينة، ومسلم بن خالد، وسعيد بن سالم، وعبد المجيد بن عبد العزيز، وشيوخ أهل مكة = يصفون الشافعيَّ ويعرفونه من صغره مقدَّمًا عندهم بالذكاء والعقل والصيانة، ويقولون: لم تُعرَفْ له صبوةٌ)[2].**

ومن دلائل هذا النبوغ المبكر حفظُه القرآنَ في السابعة من عمره، وحفظُه «الموطَّأَ» لمالكٍ في العاشرة[3].

ثم إنه ارتحل إلىٰ مالك وعمره ثلاثَ عشْرَةَ سنةً، واستأذن مالكًا في أن يقرأ عليه «الموطأ»، ولكن مالكًا استصغارًا لسنِّه قال له: (اطلبْ من يقرأ لك). فقال له الشافعي: (لا عليك أن تسمع قراءتي، فإن أعجبتك قراءتي، وإلا طلبتُ من يقرأ لي) فسمعها مالكٌ وأُعجِبَ بها، حتىٰ إن الشافعيَّ كلما توقف طلب منه مالكٌ أن يواصل وقال له: (يا فتىٰ، زِدْ)، فأتمَّ الشافعي بذلك «الموطأ» في أيام يسيرة[4].

وكان الشافعي ينقل خبر قراءته علىٰ مالك، كما كان ينقل إعجابَه بقراءته، فيقول: (أنا قرأتُ علىٰ مالكٍ، وكان يُعجِبُه قراءتي). قال الإمام أحمد: (لأنه كان فصيحًا)[5].

---

(١) انظر: آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (٣٩-٤٠)، مناقب الشافعي (١: ٣٣٨) (٢: ٢٤٣)، تاريخ بغداد للخطيب (٢: ٤٠٣-٤٠٤)، سير أعلام النبلاء (١٠: ١٦)، توالي التأنيس لابن حجر (١٢٤-١٢٥).

(٢) مناقب الشافعي (٢: ٢٤٢-٢٤٣).

(٣) تاريخ بغداد (٢: ٤٠١).

(٤) مناقب الشافعي (١: ١٠٠-١٠١) (٢: ٢٣٧).

(٥) العلل «رواية عبد الله» (١٠٥٤)، آداب الشافعي ومناقبه (٢٨).

وقد رأىٰ مالكٌ في وجه الشافعي هلالَ عبقريٍّ، فاستبشر باكتمال بدره يومًا، وبادره بالوصية قائلًا: (يا محمد، اتق الله واجتنب المعاصي، **فإنه سيكون لك شأن من الشأن**)[1].

وإذا رأيـــت مـــن الهـــلال نـمـوَّه

أيـقـنـت أن سيـصـير بـــدرًا كـامـلًا

ولم يكفَّ مالكٌ عن نصحه وتعاهده، بل كان يتخوَّله بالذكرىٰ والبشرىٰ، ومن ذلك أن الشافعي لمَّا بلغ في قراءته علىٰ مالكٍ كتاب السِّيَرِ من «الموطأ» قال له مالك: (**تفقَّهْ تَعْلُ**)[2].

ومثل هذه الوصية لم يستطع مالكٌ أن يجعلها حبيسةَ فؤادِه، ولم يُطِقْ تأخيرَها إلىٰ حين تمام القراءة، فأطلقها علىٰ غير ميعاد لِمَا رآه من حسن قراءة هذا الفتىٰ وجودَةِ منطقه ممَّا يدلُ علىٰ بكور تمكُّنه، فكان أنْ أوصاه الإمام مالكٌ بالفقه، وأوقد فتيلَ همته بوعده بالعلوِّ إنْ هو تفقَّه .. وقد كان!

ولا يمكن أن يكون للشافعي ذلك النبوغ المبكر إلا وقد سبقه بإقبالٍ تامٍّ علىٰ العلم، جوَّد فيه مبنىٰ علمه ومعناه، فكان أنْ عُرِف بالعقل والبيان، **والإقبالُ التامُّ مِهادُ التمكُّن والنبوغ**، وآيتُه التركيز ودفع الصوارف، وقد كان للشافعي قريبٌ حاول صرفه عن العلم لما كان عمره عشر سنين، غيرَ أن الشافعي لم يلتفت إليه، وقال بعد أن حكىٰ خبر تلك المحاولة الخاسرة: (**جعلتُ لذَّتي في هذا العلم وطلبه حتىٰ رزقني الله منه ما رزق**)[3].

فهذه لذته وإقباله وهو في هذه السن، ثم لم يزلْ علىٰ ذلك حتىٰ آخر عمره، وقد سأله الربيع في سنيِّه الأخيرة عن شهوته للأدب، كيف هي؟ فقال الشافعي بلسان العاشقين: (أسمع بالحرفِ منه مما لم أسمعه، فتوَدُّ أعضائي أنَّ لها أسماعًا تتنعَّم به مثل ما تنعَّمت الآذان). وسأله عن حرصه عليه فقال: (حِرصُ الجَمُوعِ المَنُوعِ علىٰ بُلُوغ لذَّته في المال).

---

(١) ترتيب المدارك للقاضي عياض (٢: ١٣٧).

(٢) حلية الأولياء (٩: ٧٠).

(٣) آداب الشافعي ومناقبه (٢٢).

وسأله عن طلبه له فأجاب بقوله: (طلبُ المرأةِ المضلَّةِ ولدَها وليس لها غيرُه)[1].

لمثل ذلك الإقبال وهذا الحب والتلذُّذ بالعلم والأدب بلغ الشافعي ما بلغ.

عَالِمٌ شَابٌّ

من دلائل ذلك النبوغ المبكر اتساعُ دائرته في العلم باللغة وهو لم يزلْ شابًّا، فكان مقصدًا لمثل الأصمعي، حتىٰ قال عنه: (صحَّحتُ أشعار الهذليين علىٰ شابٍّ من قريش بمكة يقال له: محمد بن إدريس الشافعي)[2].

اقرأْ هذا الخبرَ مستحضِرًا مكانةَ الأصمعي، وأن الشافعي كان أصغرَ منه بخمسةٍ وعشرين عامًا![3]

ولمَّا طلب الإمام عبد الرحمن بن مهدي من الشافعي[4] أن يكتب كتابًا فيه معاني

---

(١) مناقب الشافعي (٢: ١٤٣-١٤٤).

(٢) المصدر السابق (٢: ٤٤).

(٣) جاء في ترجمة الأصمعي أنه توفي سنة (٢١٦هـ) عن إحدىٰ وتسعين عامًا، فيكون مولده سنة (١٢٥هـ). انظر: تاريخ العلماء النحويين للتنوخي (٢٢٢).

(٤) **تحرير**: هل اجتمع الشافعي بابن مهدي؟ في «الأم» مواضع نحو الثلاثين يروي فيها الشافعي عن ابن مهدي بـ (أخبرنا) وغالبها أحاديث يرويها ابن مهدي عن سفيان الثوري، وبعضها عن شعبة، وفي واحدٍ منها عن حماد بن زيد. وقد نفىٰ البلقيني في أحد حواشيه علىٰ الأم (ط بولاق ١: ١١٨) اجتماع الشافعي بابن مهدي، لكن رد ذلك الشيخ شاكر بقوله: (ووجه الخطأ أن الشافعي وابن مهدي تعاصرا، وكلاهما دخل بغداد، والغالب أن ابن مهدي كان يدخل الحجاز، والمعروف البديهي عند علماء الحديث أن الراوي العدل إذا قال «حدثنا» أو «أخبرنا» كان الحديث متصلا، وأنه إذا قال «عن فلان» لمن ثبت لقاؤه إياه ولو مرة واحدة حُمِلَ علىٰ الاتصال أيضًا، لا يخالف أحد منهم في ذلك) وأحال إلىٰ كلام الشافعي في «الرسالة» (ف: ١٠٣٢). ثم قال: (ولا يخالف أحد من العلماء في أن الراوي الذي يقول: «حدثنا» أو «أخبرنا» لما لم يسمع فإنما هو كذاب وضَّاع، فالشافعي الصادق الأمين إذا قال «أخبرنا ابن مهدي» فقد أخبره، لا يجوز فيه غير هذا) مقدمة تحقيقه للرسالة (١٠).

القرآن وقبول الأخبار وحجة الإجماع والناسخ والمنسوخ، كان الشافعي حينَها شابًّا[1].

وأنتَ تدرك أن البحث في تلك القضايا المنهجية الكبرىٰ التي سمَّاها ابن مهدي لا يتأتَّىٰ للمرء حتىٰ يكون قد بلغ مبلغًا عليًّا في العلم، والشافعي زاد علىٰ ذلك أنْ كان مرجعًا تُستسقىٰ منه الإبانة عن تلك القضايا -وهو لم يزل شابًّا- من مثل عبد الرحمن بن مهدي الذي كان يكبُرُ الشافعيَّ بخمْسَ عشرةَ سنةً.

وهذه الرسالة التي ألفها الشافعي استجابةً لطلب عبد الرحمن بن مهدي هي «الرسالة القديمة»، ويصعب الجزم متىٰ وأين صنفها تحديدًا، فهل ألفها في بغداد كما يدل عليه إطلاقهم عليها «الرسالة البغدادية»، أو ألفها في مكة؟[2]، وأيًّا ما كان **فإن الذي يعنينا هنا أنه ألف كتابًا في وزن «الرسالة» وأنَّ إمامًا يُعَدُّ من كبار الأئمة قد طلب منه ذلك، وهو لمَّا يزلْ يوصفُ بكونه شابًّا.**

ولجلالة ما ضمَّنه الشافعي «رسالتَه» وهو في تلك المرحلة العمرية كان عبد الرحمن بن مهدي عظيمَ الفرح بها، كما (كان من المستفيدين من كتاب الشافعي والمتبجِّحين به) علىٰ حد تعبير البيهقي[3].

من دلائل ذلك النبوغ المبكر أيضًا أن بعض العراقيين ورد علىٰ مكة للحج، ورأوا فيها الشافعيَّ، وكان حينها لم يقدم علىٰ العراق بعدُ، بما يعني أن رؤيتَهم له كانت في مطلع عمره، ومع ذلك كانوا يُذهَلون من علمه، وبلغ من منزلته وهو في مرحلته تلك أنْ

---

(١) انظر: مناقب الشافعي (١: ٢٣٠).

(٢) قلتُ: إن كان الشافعي ببغداد حين طلب منه ابن مهدي ذلك فذلك في قدمته الثانية سنة (١٩٥هـ)، فكيف يكون شابًّا حينها؟ قال أبو زهرة: (هو في هذه القدمة كان كهلًا، إذ تجاوز الخامسة والأربعين، إلا إذا اعتبرنا مَن في هذا السن شابًّا، وكذلك كان يعبر بعض الناس، ويحتمل أنه ألف الرسالة بطلب ابن مهدي وهو بمكة، وأرسلها إليه وهو بالعراق فنشرت به) الشافعي «حياته وعصره.. آراؤه وفقهه» (٢٦-٢٧). وهو يميل إلىٰ الرأي الثاني (١٣٨). وهو ما رجحه كلٌّ من أحمد شاكر في مقدمة تحقيقه للرسالة (١١)، وعبد الغني الدقر في: محمد بن إدريس الشافعي (٨١-٨٢).

(٣) مناقب الشافعي (١: ٢٣٣).

كان محلًا لأحاديثهم حينما عادوا إلىٰ قومهم، وسيأتي ذلك مبيّنًا في مقامٍ آخر[1].

كما أن الإمام أحمد لما رأىٰ الشافعي بمكة ذُهِلَ من عقله فلزم مجلسَه تاركًا مجالسَ كبار المحدثين لِمَا رآه منه ممَّا يُخشىٰ فوتُه إنْ هو فرَّط فيه، واستحثَّ أصحابه إلىٰ ذلك، والشافعي حينها يوصف بكونه فتًىٰ[2].

فهذه بعضُ دلائلَ علىٰ أن الشافعي قد نشأ نابغًا، وتفتَّىٰ عالمًا، وشبَّ إمامًا.

خَصَائِلُ النُّبُوغِ

هذا النبوغ المبكِّرُ مكَّن الشافعي من حسن تلقي العلم عن أشياخه، ومعلومٌ أن الطالب في بواكير تلقيه لا يكون له من حسن الفهم وقوة الضبط ما يمكِّنُه من التلقي الأمثل عن أشياخه، وهذا ربما جرَّ إلىٰ فوات قدرٍ كبيرٍ من علوم أشياخه الذين أدركهم أوائل عمره.

وأمَّا الشافعيُّ فمع تلقيه العلمَ عن أكابر أشياخه صغيرًا، ولا سيما الإمام مالك، إلا أن تقدُّمَ رجاحة عقله ساعفه علىٰ حسن الأخذ والتلقِّي، مما كان له أثرٌ فيما وضعه من العلوم في مصنفاته.

كما أسهم هذا النبوغ المبكر في تحصيل الشافعي لجملة من دعائم العبقرية في أوائل عمره، كتوفر الهم علىٰ الفقه والتأليف، وسيأتي النظر في ذلك.

وقد مضىٰ أول هذا المبحث أن النبوغ المبكر يمكِّنُ الناظرَ من امتحان معارفه وتطويرها، ومعالجة مشكلاتها، وهذا ما تحصَّل للشافعي، لا سيما وأنه شكَّل خارطته العلمية في بواكير عمره، ثم انتهض للأخذ عن أعلام عصره، ولم يقتصر علىٰ مدرسة دون أخرىٰ، بل نَهَلَ من معين المدارس المختلفة، كالمدنية ثم العراقية، بعد أن استوظف

---

(١) انظر: (٢٢٨).

(٢) انظر: (٢٤).

علمَ المدرسة المكيَّة، فكان يُمِدُّ بحرَه ببحورهم، مع عقلٍ سؤولٍ يمتحن كلَّ واردٍ عليه، ولذلك تجدُ مصنفاته حافلةً بالتحقيق، متضمنةً كثيرًا مما دار بينه وبين أعلام عصره من مساجلات معرفية والتي كان لها أعظمُ الأثر في تمتين علمه، وكذا أسهم ذلك في معالجتِه لمنهجه ومعاودتِه النظرَ فيه، فكانت له مراجعةٌ لبعض أصوله وموازنةٌ بين مفردات مقرَّراته، مما جرَّ إلىٰ مراجعةٍ لمختاراته علىٰ مستوىٰ الفروع حتىٰ كان له في جملةٍ من المسائل قديمٌ وجديدٌ، وانفصالُه عن كثير من أقواله القديمة ناتجٌ عن معالجاتٍ معرفيَّةٍ أدَّتْه في آخر محطاته «مِصْرَ» إلىٰ تقرير ما رآه آحقَّ بالتثبيتِ.

وقد كانت مراجعتُه المِصريَّةُ لمعارفه مراجعةً شاملةً، أعاد فيها تصنيفَ كتبه، وسعىٰ في إحكامها، فحذف وثبَّت وزاد، وعن ذلك قال البيهقي بعد أن سمَّىٰ كتب الشافعي: (ثم أعاد تصنيفَ هذه الكتب في الجديد غيرَ كتبٍ معدودةٍ ... فكان يأمرُ بقراءة هذه الكتبِ عليه في الجديد، ثم يأمر بتخريق ما تغيَّر اجتهاده فيه، وربما يدعُه اكتفاء بما ذكر في موضع آخر)(١).

ولذلك لما سأل محمد بن مسلم بن وارة الإمامَ أحمد عن أيِّ كتب الشافعي أحب إليه، العراقية أو المصرية، أجابه بقوله: (عليك بالكتب التي وضعها بمصر، فإنه وضع هذه الكتب بالعراق ولم يحكمها، ثم رجع إلىٰ مصر فأحكم تلك)(٢).

فهذا النبوغ المبكر إذًا مكَّن الشافعي من حسن التحصيل وجودة الطلب، وأفسح له في المراجعة وإنعام النظر وإحكام الأصول والفروع، فكانت علومُه بذلك محرَّرَةً ومصنفاتُه محقَّقَة.

---

(١) مناقب الشافعي (١: ٢٥٥-٢٥٦). قال ابن حجر: (قلتُ: وهذه الحكاية مفيدة، ترفع كثيرًا من الإشكال الواقع بسبب مسائل اشتهر عن الشافعي الرجوع عنها، وهي موجودة في بعض هذه الكتب) توالي التأنيس (١٨٠).

(٢) آداب الشافعي ومناقبه (٦٠). وانظر المصادقة علىٰ قول الإمام وذكر بعض الأمثلة الدالة عليه في: القديم والجديد في فقه الشافعي لـ د. الناجي لمين (٢: ٢٧٢).

مشروع العبقرية

مما يورِّثه تقدُّمُ النبوغِ للعالِم: اتضاحُ خارطته العلمية وتمثُّلُ قدرٍ صالحٍ من مشروعه المعرفي في وقتٍ باكرٍ، وهذا يبسُطُ له زمنَ بنائه وتطويره وتلافي ثغراته.

وكم من مشروعٍ معرفيٍّ كان من أحاديث البكور وأماني الصبا، ثم لم يزل يتلجلج في عقل صاحبه حتىٰ تنفسحَ له القُدَرُ والقُوىٰ للعمل فيه وإتمامه، حتىٰ إذا تمَّ له ذلك كان مشروعُه آيةً، لأن العمل فيه لم يكن إلا بعد ارتسامه في الذهن وتقلُّبه بين صحائف الخواطر والأفكار دهرًا.

ومن أجلىٰ الشواهد علىٰ ذلك تفسير الطبري، هذا التفسير الذي لم يُسبَقْ ابنُ جرير إلىٰ مثله، ولم يُلحَق إلىٰ بعضه، فقد كان من أماني صباه، وعن ذلك قال: (**حدثتني به نفسي وأنا صبي**)[1]. ثم لم يبدأ فيه إلا بعد أن جاوز الأربعين.

وقد تحدثنا فيما مضىٰ عن نبوغ الشافعي المبكر، فكان أنْ أورثَه ذلك توفُّرَ الهمِّ علىٰ ما نبغَ فيه وسبقَ إليه، وهو علم الفقه، ومن شدة توفُّر همه علىٰ الفقه نبغ فيه مبكرًا، حتىٰ أذن مشايخه بالإفتاء قبل أن يبلغ العشرين عامًا كما تقدم ذكره[2]، وهذا يدلُّ علىٰ وضوح مشروع الشافعي في شاشة خارطته التحصيلية، وإلا لَمَا تمكَّن من هذا التمكُّن في سن مبكرة.

وإذا علمنا أن نبوغ الشافعي المبكر ورَّثه هذا الشهودَ المبكرَ لمشروعه، مما جعله يوفِّرُ همَّه علىٰ الفقه، **فما الذي جناه الشافعي من هذا التركيز والتوفُّر؟**

---

(١) معجم الأدباء (٦: ٢٤٥٣).

(٢) انظر (٤٧-٤٨).

وللجواب عن ذلك فيمكن القول بأنَّ توفُّر العَلَم علىٰ عِلْمٍ ما يورثه أمورًا:

منها: أنَّ إخلاص الفكرة لعلم كالفقه وانجماع الهم عليه يثمر أنظارًا دِقاقًا فيه.

ومنها: الحذق بالمقولات والاتجاهات والمناهج الدائرة في مجال ذلك العلم، مما يمكن العالم من الحذق بها وإدراك امتيازاتها والوقوف علىٰ نقائصها.

ومنها: التمكن من التجديد فيه. والفقه خصوصًا من أعظم العلوم قابليَّةً للتجديد والابتكار، ولا سيما في ذلك العصر، سواءٌ في **تجريد** التقعيد له وضبط مسارات النظر فيه، أو كان ذلك فيما يتعلق بتحصيل الأحكام وتنزيلها علىٰ الوقائع، وذلك لأن من طبيعة هذا العلم التجدد، فالفقهاء بذلك يتفاوتون تفاوتًا عظيمًا بحسب قواهم العلمية في التمكن منه وبلوغ درجة العبقرية في التعاطي مع مستجدات زمانهم.

وهذه الأمور التي يورِّثُها التركيز المعرفي علىٰ علم ما مما ورثه الشافعي ولا سيما في الفقه وعلومه:

فأما الأول فقد كان الشافعي عظيم التمكن من الغوص علىٰ دقائق العلوم، باعثًا الهمم علىٰ تطلبها، ومن ذلك قوله: (من تعلَّمَ علمًا فليُدقِّقْ، لئلا يضيع دقيقُ العلم)[1].

وأمَّا الثاني فكتبه ناطقةٌ بعظيم خبرته بمختلف الاتجاهات العلمية، ولا سيما الفقهية، وسيأتي بسط ذلك في القسم الثاني من هذا الكتاب.

وأما الثالث فقد مضت الإشارة إلىٰ أن الشافعي كان مشروعًا فرْدًا ووجهًا جديدًا للفقه مثَّل علامةً فارقةً في التاريخ الفقهي.

وإذا نظرنا إلىٰ نتاج الشافعي نجده من أوله إلىٰ آخره موصولًا بالفقه، فقد استنفر كلَّ أدواته وقواه المعرفية في تثبيت فقهه وتشييده والدعاية إليه، وكانت موسوعيَّته المعرفيَّة -وسيأتي القول فيها- خادمةً لفقهه، خلافًا لطريقة بعض الأئمة ممن وزَّع همه علىٰ علوم عدَّة، فلم يكن لهم من الإسهام في الفقه ما كان للشافعي.

---

(١) مناقب الشافعي (٢: ١٤٢).

وفيما يلي ذكرٌ لدلائل إقبال الشافعي على الفقه، مع الإشارة إلى اتساعه في العلوم بالقدر الذي يكون خادمًا لفقهه مُمِدًّا له.

وَإِنَّمَا هِمَّتُهُ الفِقْهُ

توفَّرَ همُّ الشافعي على علم الفقه، فكان له أثرٌ عظيمٌ في درايته به وكمالِه فيه، وكان الشافعي يدرك من نفسه ميلَها إلى الفقه، ولذلك سلَّط سهامَ إنتاجه عليه، وهذا ما تشهد به مصنفاتُه.

فالشافعيُّ مشدودُ الهمِّ إلى الفقه، مصروفُ الخاطر عن غيره، وإن كان بلغ من سائر الفنون مقامًا عليًّا، ولكنه يُحسِنُ ثنائية الأخذ والعطاء، فاتسع أخذه لسائر الفنون وتحدد عطاؤه للفقه وتحريره، وبذلك بلغ الشافعي أنْ كان فقيهًا من طرازٍ فَرْدٍ لم يزاحمْه فيه مزاحمٌ على مرِّ التاريخ.

ومع تعاظم أمر الكلام في زمن الشافعي، وتشعُّبِ أمر الافتراق العقدي، إلا أن ذلك لم يَلفِت الشافعي عما هو فيه، وكان الشافعي مدركًا لذلك من نفسه، قادرًا على أطرها على ما يريد، حتى قال: (لو أردتُ أن أضعَ على كلِّ مخالفٍ كتابًا لفعلتُ، ولكنَّ الكلامَ ليس من شأني، ولا أحبُّ أن يُنسَبَ إليَّ منه شيء)[1].

وقد كان الشافعي في ابتداء أمره يطلب الشعر وأيام الناس والأدب، ثم ساقه الله تعالى إلى علم الفقه وصرف قلبَه إليه[2]، وقد تفاوتت الرواياتُ في سبب ابتدائه تعلُّمَ الفقه، إلا أن **القدرَ المحكمَ منها أن ذلك كان في ابتداء طلبه**، بدليل ارتحاله إلى مالكٍ حافظًا «الموطَّأ» -وهو كتاب حديثٍ وفقهٍ- وعمره ثلاثَ عشرةَ سنةً، وكان قبل ذلك قد تخرَّج بشيوخ مكة، وخاصَّةً فقهاؤُهم.

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠: ٣١). قال الذهبي معلقًا: (قلتُ: هذا النَّفَسُ الزاكي متواترٌ عن الشافعي).

(٢) مناقب الشافعي (١: ٩٦).

ومع سابقةِ علمه بالعربية واتساعه في ذلك إلا أنه لم يشغل عقله وفكره عن الفقه، بل كان عظيم التركيز علىٰ مشروعه، ومن هنا لا تكاد تظفر للشافعي من الشعر إلا بمقطوعاتٍ وأبياتٍ طيَّارةٍ، وقد روي عنه أنه قال:

ولـــولا الـشـعـر بـالـعـلـماء يـزري

لـكـنـتُ الـيـومَ أشـعـرَ مـن لـبـيـدِ[1]

ولا يعني ذلك أن الشافعي قد ترك تعلم الشعر والعربية وما يتصل بهما، بل قد ظل محصِّلًا لذلك، ولكن بما يكون عائدًا نفعُه علىٰ الفقه، فقد ظلَّ مقيمًا علىٰ العربية وأيام الناس عشرين سنة، فلما كُلِّمَ في ذلك قال: (ما أردت بهذا إلا الاستعانة للفقه)[2].

فمع إقباله علىٰ الفقه إلا أنه لم يزل مقيمًا علىٰ تلقي الشعر والعربية وأيام الناس دهرًا من عمره.

ومن مليح القول هنا أن حال الشافعي في ابتدائه بالعربية ثم إقباله علىٰ الفقه كحال شيخ شيوخه ابن جريج، فقد قال ابن جريج: (كنت أتتبع الأشعار العربية والأنساب، فقيل لي: لو لَزِمْتَ عطاءً، فلَزِمْتُه)[3].

فهذا إذًا مشروع الشافعي الذي نال من همِّه وجهده ما نال، وبلغ من فقهه أنْ أخذ الإمام أحمد يومًا بركابه ومشىٰ معه، فبلغ ذلك يحيىٰ بنَ معين فوجَّه إلىٰ أحمد: (يا سبحان الله! اضطرك الأمر إلىٰ أن تمشي إلىٰ جانب بغلة الشافعي؟!).

---

(١) انظر: مناقب الشافعي (٢: ٦٢)، وفيات الأعيان (٤: ١٦٧). قال بهاء الدين الجُندي: (كان يقال: الشافعي شاعر غلب عليه الفقه. قلتُ: بل شَرُفَتْ نفسُه عليه) ثم ذكر البيت السابق. انظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك (١: ١٥٣).

(٢) مناقب الشافعي (١: ٤٩٩). وانظره كذلك في: (٢: ٤٢).

(٣) سير أعلام النبلاء (٦: ٣٣١).

فقال له الإمام أحمد: (وأنت لو مشيتَ من الجانب الآخر لانتفعتَ). ثم قال: (من أراد الفقه فليشُمَّ ذنبَ هذه البغلة)[١].

فانظر أي فقهٍ كان عليه الشافعي حتىٰ جعل الإمامَ أحمد يطلق هذه المقالة.

وكان الإمام أحمد -وما أدقَّ نظره وأحدَّ ملاحظاته- يعرف من الشافعي توفُّرَه علىٰ الفقه، ولذلك قال:

(كان الشافعي إذا ثبت عنده الخبر قلَّده، وخيرُ خصلةٍ كانت فيه: لم يكن يشتهي الكلامَ، وإنما همتُه الفقه)[٢].

وكما كان الشافعي مقبلًا علىٰ الفقه منجمعَ الهمِّ والفكرِ عليه، فقد كان يوصي تلاميذه بالفقه والإقبال عليه، ومن ذلك قوله ليونس بن عبد الأعلىٰ: (يا أبا موسىٰ، عليك بالفقه، فإنه كالتفاح الشامي يَحمِلُ من عامه)[٣].

مَا كَانَ أَتَمَّهُ فِي كُلِّ فَنٍّ!

ما مضىٰ من حديث عن توفُّر الشافعي علىٰ الفقه لا ينبغي أن يُفهَمَ منه أنه كان أجنبيًّا عن بقية العلوم، أو أنه كان مجرَّدَ مشاركٍ فيها، بل كان عالمًا بها، ذا درايةٍ واسعةٍ فيها، نقَّادًا ممتحِنًا لمسائلها ودلائلها، وقد قال الإمام أحمد في كلمة جامعةٍ عنه: (ما رأيتُ أفهمَ للعلوم منه)[٤].

---

(١) مناقب الشافعي (٢: ٢٥٣).

(٢) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (٨٢).

(٣) مناقب الشافعي (٢: ١٤٠). وقد توارث الأئمة من بعده وصيتَه، فجاء عن أبي زرعة الرازي -وهو من تلاميذ يونس بن عبد الأعلىٰ الذي أوصاه الشافعي- أنه قال: (عليكم بالفقه فإنه كالتفاح الجبلي يُطعِمُ من سَنَتِه) الصلة لابن بشكوال (٢: ٤٦).

(٤) توالي التأنيس (١٣٢).

وقد سأله تلميذه الربيع يومًا: متىٰ يكون الرجل عالمًا؟ فأجابه بقوله:

(يكون الرجل عالمًا إذا هو حقَّقَ في تعلمه، وتعرَّض لسائر العلوم فنظر فيها، فإنه حُكِيَ لي عن جالنيوس أنه قيل له: إنك تأمر للداء الواحد بالأدوية الكثيرة المجتمعة، أفكلُّ الأدوية دواء لذلك الداء؟ قال: لا، إنما المقصود منه واحد، وإنما يُجعَلُ معه غيرُه لتسكنَ حدَّته، لأن الإفراد قاتل)[١].

وقد أدرك محمد بن عبد الله بن عبد الحكم الشافعيَّ في آخر عمره حينَ كان في مصر، وكان عمر محمد حين دخل الشافعيُّ مصرَ (١٤) عامًا، فلم يتمكَّن -لصغره وقلة ملازمته للشافعي- من نوالِ الكثير من علمه، وعلمٌ كعلم الشافعي واتساعٌ كاتساعه بحاجةٍ إلىٰ عمر لحيازته .. قال محمد: (ولدت في ذي القعدة لأربعَ عَشْرَةَ بَقِيَتْ من سنة ستٍّ وثمانين ومِئَةٍ، **ولو أدركتُ الشافعيَّ وأنا رجلٌ لاستخرجتُ من بين جنبَيه علومًا جمَّةً، ما كان أتمَّه في كلِّ فنٍّ!** علىٰ أنه مات وله أربعٌ وخمسون سنةً)[٢].

وحتىٰ تَقِفَ علىٰ مشهدٍ يبين لك هذا الاتساع، وتعرف أن الآخذين عنه إنما يغرفون من بحر، فانظر إلىٰ هذا المشهد الذي يحكيه لك محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بقوله:

(ما رأيتُ مثلَ الشافعي .. كان أصحابُ الحديث ونقَّادُه يجيؤون إليه فيعرضون عليه، فربما أعلَّ نقد النقاد منهم ووقفهم علىٰ غوامضَ من نقل الحديث لم يقفوا عليها، فيقومون وهم يتعجبون. ويأتيه أصحاب الفقه المخالفون والموافقون، فلا يقومون إلا وهم مذعنون

---

(١) الفوائد والأخبار والحكايات لأبي عليٍّ الهمذاني (الخبر: ٢١).
(٢) مناقب الشافعي (٢: ٤٨).

له بالحذق والدراية. ويجيئه أصحاب الأدب فيقرؤون عليه الشعر فيفسره)[1].

فلم يقتصر الأمر إذًا علىٰ مجرد تمكن الشافعي من نواصي هذه العلوم، بل كان مقصدًا لطالبيها.

وفيما يلي أستعرِضُ بعضَ الشهادات الدالة علىٰ اتساع مادَّة الشافعي في مختلف المعارف، وتحديدًا فيما يتعلق بـ: لغة العرب وأشعارها، أيام الناس وأنسابهم، الحديث -أصولًا وروايةً- .. وأما ما يتعلق بسعة علمه ومعرفته بالكتاب والسنة فسيأتي في مبحث مستقل[2]، وأمَّا الفقه وأصوله فإنه (لا حاجة بالعاقل إلىٰ إقامة الدليل علىٰ إحاطته بعلم الفقه، ووقوفه علىٰ أسرار هذا العلم ومضائقه وحسن اجتهاده، ومن نازع فيه كان كمن نازع الشمس في الشعاع، والفلك في الارتفاع)[3].

* علمُه بلغةِ العرب وأشعارِها:

من أخصِّ العلوم التي عُنِيَ الشافعي بها وكان له فيها امتياز ظاهر: اللغة وشعر العرب، وقد بلغ الشافعي من التمكُّن في ذلك بالقدر الذي جعل العلماء من بعده يختلفون في الاحتجاج بلغته، وشهد له أكابر أهل اللغة في زمانه وبعده بعلو كعبه في هذا الباب.

ومن أولئك: الأصمعي، (إمام زمانه في علم اللسان)[4]، وقد تقدم خبرُ قراءته شعرَ الهذليين عليه وتصحيحَه له علىٰ يديه[5]، كما قرأ عليه الأصمعيُّ شعرَ الشَّنفرىٰ، وأنشده الشافعيُّ لثلاثين شاعرا أساميهم «عمرو»[6]، فهذا يدلك علىٰ سعة دائرته في استقصاء

---

(١) توالي التأنيس (١٣٧). وجاء نحو ذلك عن تلميذه الربيع. انظر: مناقب الشافعي (٢: ٢٨٥).

(٢) انظر: (١٠١).

(٣) مناقب الإمام الشافعي للرازي (٢٤٣).

(٤) تاريخ الإسلام (٥: ٣٨٣).

(٥) انظر: (٥٠).

(٦) مناقب الشافعي (٢: ٤٥).

شعر العرب، وأشدُّ منه دلالةً قول الشافعي: (أروي لثلاثِ مئةِ شاعرٍ مجنون)[1].

وأهتبِلُ فرصةَ ذكر الأصمعي هنا لأسوقَ لك وصفَه الآسر للشافعي، وذلك حين قال:

> **(رأيتُ محمدَ بنَ إدريس، فرأيت فقيهًا عالمًا، حسنَ المعرفة، عذبَ اللسان، يحتجُّ ويعرفُ، ولا يحسُنُ إلا لصدرِ سريرٍ أو ذروةِ منبرٍ، وما علمت أني أفدته حرفًا فضلًا عن غيره، ولقد استفدت منه ما لو حفظ رجلٌ يسيرَه هكذا لكان عالمًا)[2].**

ومن أولئك: مصعب بن عبد الله الزبيري، (وجهُ قريشٍ مروءةً وعلمًا وشرفًا وبيانًا وقدرًا وجاهًا)[3]، فقد أخذ عن الشافعي شعرَ هذيلٍ ووقائعَها وأيامها، ومع علو منزلته ولقياه كثيرًا من العلماء شهد للشافعي بأنه لم ير مثله[4].

ومن أولئك: الزعفراني، وهو (من الفصحاء البلغاء)[5]، وقد أوجزَ المقالَ فقال:

> **(ما رأيتُ أحدًا قطُّ أفصحَ ولا أعلمَ من الشافعي، كان أعلمَ الناس، وأفصحَ الناس، وكان يُقرَأُ عليه من كل الشعر فيعرفه، ما كان إلا بحرًا)[6].**

---

(١) مناقب الشافعي (٢: ٤٧).

(٢) ترتيب المدارك (٣: ١٨٤).

(٣) قاله الزبير بن بكار -ابن أخيه-. انظر: تاريخ الإسلام (٥: ٩٤١).

(٤) مسألة الاحتجاج بالشافعي (٨٤).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٢: ٢٦٢). وقال البيهقي: (كان الحسن بن محمد الزعفراني من أهل اللغة) مناقب الشافعي (٢: ٢٦٥). وقال أيضًا: (حين قدم الشافعيُّ العراقَ لزم الشافعيَّ، واختاره أحمد بن حنبل وأبو ثور وغيرهما لقراءة الكتب على الشافعي، فإنه كان بصيرًا باللغة) (٢: ٣٥٨).

(٦) الانتقاء لابن عبد البر (١٤٨).

هذا، ومما يجدر تقييدُه هنا أنَّ الشافعيَّ وإن كان معدودًا في أهل الحديث، مُصدَّرًا في مُقدَّميهم لِمَا أمدَّهم به من علمٍ ومنهاجٍ، إلا أن تكوينه ليس كتكوينهم، فله مزاجُه الخاصُّ الذي جعل لعلمه مَذاقًا عَجَبًا، ولذلك ملامحُ، من أهمِّها هذا العلمُ الذي ناله من لغة العرب، وهذا الإقبال منه علىٰ طلب شعرها ودراسته، وقد كان الشافعي يعرف من أهل الحديث انصرافَهم عن التضلُّع من شعر العرب، فلم يركن لصدوفِهم، ولم ينقطع عن الازدياد من ذلك حتىٰ بعدَ ما تشكلت له خارطة مشروعه كما تقدَّم ذكرُه، وقد كان يقرأ علىٰ مصعب بن عبد الله الزبيري أشعار هذيل حفظًا، ويقول له: (لا تخبرْ بهذا أهلَ الحديث، فإنهم لا يحتملون هذا)[1].

* عِلْمُهُ بِأَيَّامِ النَّاسِ وَأَنْسَابِهِمْ:

وعلمُه بذلك شعبةٌ من إقباله علىٰ الأدب وإحاطته بشؤون العرب، لغةً وتاريخًا ونسبًا، وقد قال عنه نسَّابةُ قريش مصعبٌ الزبيري: (ما رأيتُ أحدًا أعلمَ بأيام الناس من الشافعي)[2]. ويحكي لنا الربيع مشهدًا يجلِّي لنا علوَّ شأن الشافعي في ذلك، فيقول:

(كان الشافعيُّ إذا خلا في بيته كالسيل يهدُرُ بأيام العرب)[3].

وأمَّا علمه بالأنساب فيكفي شاهدًا علىٰ ذلك مذاكرته لعبد الملك بن هشام -وقد كان (إمامًا في اللغة والنحو والعربية، أديبًا أخباريًّا نسابةً)[4]- أنسابَ الرجال، فقال له الشافعي بعد أن تذاكرا: (دعْ عنك أنساب الرجال، فإنها لا تذهب عنَّا وعنك، وخذْ بنا في أنساب النساء) فلما أخذوا فيها انقطع ابنُ هشام، وكان ابن هشام يقول بعد ذلك: (ما ظننتُ أن الله خلق مثل هذا!)[5].

---

(١) مناقب الشافعي (١: ٤٦).

(٢) المصدر السابق (١: ٤٨٨).

(٣) الانتقاء لابن عبد البر (١٤٨).

(٤) حسن المحاضرة للسيوطي (١: ٥٣١).

(٥) مناقب الشافعي (٢: ٤٢).

* عِلْمُهُ بِالحَدِيثِ:

وليس المقامُ هنا متصلًا بمعاني السنة وفقهها، فسيأتي البحث في ذلك[1]، وإنما البحث هنا كلامه في أمرين:

الأول: تأصيله وتقعيده لقبول الأخبار.

الثاني: صحة روايته وتثبتُه فيها.

أمّا الأول فإن كلام الشافعي في أصول الحديث وتجريدَه التقعيدَ له يُعَدُّ من مبتكراته، وستأتي الإشارةُ إلىٰ ذلك في موضعه[2].

وأمّا الثاني فقد كان الشافعي (ثقةً، حجةً)[3]، (حافظًا للحديث، بصيرًا بعلله)[4]، وقد تتبع كبارُ المحدثين حديثَه فما وجدوا عنده حديثًا غلطًا[5].

بل إن لحديث الشافعي امتيازًا في الضبط والإتقان، ولا سيما روايته لـ «الموطأ»، حتىٰ قال الإمام أحمد: (كنتُ سمعتُ «الموطأ» من بضعة عشر رجلًا من حفاظ أصحاب مالك، فأعدتُّه علىٰ الشافعي، لأنني وجدته أقومَهم)[6].

---

(١) انظر: (١١٨).

(٢) انظر: (٨٦-٨٧).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٠: ٤٨).

(٤) تذكرة الحفاظ للذهبي (١: ٣٦٢).

(٥) قال الخطيب البغدادي: (أئمة النقل قد اعتبروا ما رواه الشافعي، فلم يقفوا منه علىٰ وهم، ولا أدركوا له شيئًا قد لحقه فيه سهو). ثم ساق بإسناده قول أبي زرعة: (ما عند الشافعي حديث غلط فيه) مسألة الاحتجاج بالشافعي (١٠٤). وقال أبو داود: (ما أعلم للشافعي حديثًا خطأ) سير أعلام النبلاء (١٠: ٨٤).

(٦) الإرشاد للخليلي (١: ٢٣١). وفي مسألة الاحتجاج بالشافعي للخطيب بلفظ: (سمعت «الموطأ» من محمد بن إدريس الشافعي لأني رأيته فيه ثَبْتًا، وقد سمعتُ من جماعةٍ قبلَه) (١٠١). وقد درس د. ماهر فحل «مسند الشافعي» وحققه، وقال: (كان الإمام الشافعي أحدَ رواة «الموطأ»، وروايته عن مالكٍ قديمةٌ، وتقدُّمه في سماع «الموطأ» من مالك جعله يروي أحاديث لا نجدها في كثير من الروايات المتأخرة، وفي ذلك أهمية تاريخية عظيمة. بل روىٰ عن الإمام مالك أحاديثَ لا توجد عند أحدٍ من رواة «الموطأ»، حتىٰ عُدَّت من مناقبه) مقدمة تحقيقه لـ «مسند الشافعي» بترتيب سنجر (٨١).

وقد حاول بعضهم الغضَّ من منصب الشافعي في العلم بالحديث، ولكن ما زاده ذلك إلا رفعةً وجلالًا، وقد تصدَّىٰ عالمان من أكابر المختصين بالشافعي للإبانة عن منزلة الشافعي الحديثية، ووضع كلٌّ منهما كتابًا في تثبيت ذلك والرد علىٰ من حاول الطعن فيه، وهما: **البيهقي، والخطيب البغدادي**[1]:

فأما البيهقي فصنَّف «بيان خطأ من أخطأ علىٰ الشافعي»، وقد تتبع في هذا الكتاب الطُّعونَ التي وُجِّهَت علىٰ أحاديث الشافعي حديثًا حديثًا، وأجاب عنها، مرتِّبًا ذلك علىٰ موضوعات الفقه، وكان قد صنع ذلك في ضمن موسوعته الجليلة «معرفة السنن والآثار» ولكنه مفرَّقٌ في مواضعه، ثم إنه -استجابةً لطلب بعض إخوانه من أهل العلم- أفرد ذلك بالذكر عن كتاب المعرفة (لما فيه من زيادة المنفعة لمن تتبع «المسند» أو «المختصر» في الوقوف عليه، ولم يهتد في كتاب «المعرفة» إليه)[2]. وقال في آخر هذا الكتاب: (وقد نظرت في كتاب الشافعي، وفي رواياته، فرأيت في إتقانه في الرواية واحتياطه فيها ومعرفته بها ما لم أرَه مجموعًا، مع ما كان مختصًا به من معرفة الأصول والفروع لغيره من علماء هذه الأمة)[3].

وأمَّا الخطيب البغدادي فصنَّف «مسألة الاحتجاج بالشافعي فيما أسند إليه، والرد علىٰ الطاعنين بعظم جهله عليه»، وأصله جوابٌ علىٰ من سأل عن علة ترك البخاري الرواية عن الشافعي في صحيحه، فأجاب عن ذلك، وضمَّن جوابه الكثير من الفوائد المتصلة بعلم الشافعي وحديثه. قال الذهبي: (وقد صنف الخطيب الحافظ مسألة الاحتجاج بالشافعي فشفىٰ وكفىٰ)[4].

---

(١) قال النووي عنهما: (هما إمامان حافظان فقيهان شافعيان مضطلعان من الحديث والفقه والأصول والخبرة التامة بنصوص الشافعي ومعاني كلامه، ومحلهما من التحقيق والإتقان والنهاية في العرفان بالغاية القصوىٰ والدرجة العليا) المجموع (١: ٦٢).

(٢) (٩٦). يعني بـ «المسند»: مسند الشافعي، وهو مخرَّج ملتقَط من «الأم»، وبـ «المختصر» مختصر المزني.

(٣) (٣٣١).

(٤) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردَّهم (٣٢).

الفِقهُ قُطْبُ الرَّحَىٰ

إذْ قد بان ما للشافعيِّ من إشرافٍ واسعٍ علىٰ مختلف المعارف، فإن الذي يجدر التنبيه عليه هنا أن ذلك الإشرافَ كان بالقدر الذي يخدم فقهه ولا يؤثر عليه، فتوفُّر همِّ الشافعي علىٰ الفقه لا يعني أنه لم يكن موسوعيًّا، وقد قدَّمنا ما يدل علىٰ توسعه وتنوع معارفه وبلوغه منها مبلغا عاليًا، ولكنه مع ذلك كان واسعَ العلم والنظر في تلك العلوم عَلِيَّ القول فيها بما لا يؤثر علىٰ فقهه، بل بما يكون خادمًا وداعمًا له.

والفقهُ خصوصًا من أحوج العلوم إلىٰ غيره، إذ هو مستخرَجٌ من الوحي، ولا يتأتَّىٰ للعالم فهم الوحي واستنباط الأحكام منه حتىٰ يكون متصرِّفًا في سائر العلوم.

وفيما يتعلق بالشافعي فلْنأخذْ لمحةً دالَّةً علىٰ استثماره العلومَ فيما يخدم فقهَه، وليكنْ ذلك متصلًا باستثماره اللغةَ والحديثَ:

فأمَّا استثماره اللغةَ وشعرَ العرب، فقد ذكرنا فيما تقدَّم إقامتَه علىٰ تعلم العربية وأيام الناس عشرين سنة وقوله في ذلك: (ما أردت بهذا إلا الاستعانة للفقه)[1]. ومن دلائل هذه الاستعانة ما شهد له به أبو حسَّان الزيادي بقوله: (ما رأيت أحدًا أقدرَ علىٰ معاني القرآن، والعبارة عن المعاني، **والاستشهاد علىٰ ذلك من قول الشعر واللغة** = منه)[2].

ومن الشواهد المليحة لذلك أن الشافعي حين بحثه مسألةَ جزاء صيد المحرم، وفَرْقِه

---

(١) مناقب الشافعي (١: ٤٩٩). وانظره كذلك في: (٢: ٤٢). وفيما يتعلق باستعانة الشافعي بالعلم بأيام الناس علىٰ الفقه قال شهاب الدين الناصري: (معنىٰ كلام الشافعي هذا أنَّ علمَ التاريخ لمَّا كان مُطْلِعًا علىٰ أحوال الأمم والأجيال، ومُفصِحًا عن عوائد الملوك والأقيال، ومُبِينًا من أعراف الناس وأزيائهم ونِحَلِهم وأديانِهم ما فيه عبرةٌ لمن اعتبر وحكمةٌ بالغةٌ لمَن تدبر وافتكر = كان مُعِينًا علىٰ الفقه ولا بُدَّ، وذلك أنَّ جُلَّ الأحكام الشرعية مبنيٌّ علىٰ العرف، وما كان مبنيًّا علىٰ العرف لا بد أن يطرد باطراده وينعكس بانعكاسه، ولهذا ترىٰ فتاوي الفقهاء تختلف باختلاف الأعصار والأقطار، بل والأشخاص والأحوال) الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصىٰ (١: ٦٠).

(٢) انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٥١: ٣٦٢).

ما بين الحمام وما دونه من الطير بأن في الحمامة شاةً بخلاف ما دونها ففيه القيمة = احتجَّ لذلك باجتماع مذاهبِ جمعٍ من الصحابة علىٰ ذلك دون أن يُحفَظ عن غيرهم خلافُهم، ثم إنه قوَّاه من جهة المعنىٰ بما تعرفه العرب من أن الحمام عندهم أشرف الطائر، فليس بمنزلة ما دونه. وفي بيان ذلك يقول:

(والفرقُ بين حَمَامِ مكةَ وما دونه من صيدِ الطير يقتله المحرم **لا يجوز فيه إلا أن يُقَالَ بما تعرفُ العربُ مِن أنَّ الحَمَام عندهم أشرفُ الطائر وأغلاه ثمنًا**، بأنه الذي كانت تُؤْلَفُ في منازلهم وتراه أعقلَ الطائر وأجمَعَه للهداية بحيث يُؤْلَفُ، وسرعة الألفة، وأصواته التي لها عندهم فضلٌ لاستحسانهم هديرَها، وأنهم كانوا يستمتعون بها لأصواتِها وإِلْفِها وهدايتِها وفِرَاخِها، وكانتْ مع هذا مأكولةً، ولم يكن شيء من مأكول الطائر يُنتَفَعُ به عندها إلا لأن يُؤكَلَ، فيقال: كلُّ شيءٍ من الطائر سمَّتْهُ العربُ حمامةً ففيه شاةٌ وذلك الحَمَامُ نفسُه واليَمَامُ والقَمَارِيُّ والدُّبَاسيُّ والفواختُ وكلُّ ما أوقعتْ العربُ عليه اسمَ حمامةٍ.

وقد كان مِن العرب مَن يقول: حمامُ الطائر ناسيُّ الطائر. أي: يَعقِلُ عقلَ الناس.

وذكرت العربُ الحمامَ في أشعارها، فقال الهذلي:

وذَكَّرَني بُكَايَ علىٰ تَلِيدٍ
حمامةُ أنْ تجاوَبتِ الحَمَامَا

وقال الشاعر:

أَحِنُّ إذا حمامةُ بَطنِ وَجٍّ
تغنَّتْ فوقَ مَرْقَبَةٍ حنينَا

وقال جرير:

إنِّي تُذكِّرُنِي الزُّبَيْرَ حمامةٌ
تدعو بمِدفَعِ رَامَتَينِ هديلَا

معَ شعرٍ كثيرٍ قالوه فيها، ذهبوا فيه إلىٰ ما وصفتُ مِن أنَّ أصواتَها غناءٌ وبكاءٌ معقولٌ عندهم، وليس ذلك في شيءٍ من الطائر غير ما وقع عليه اسم الحمام)[١].

وأمَّا ما يتصل بعلم الحديث ونهج الشافعي في طلبه، فيقال ابتداءً بأن الشافعيَّ كان مُبَرِّزًا فيه، معدودًا في أئمته وأقطابه، **غيرَ أنه لم يكن فيما يتعلق بحفظه وجمع رواياته بالمتوسِّع فيه توسُّعَ المحدثين، بل كان يأخذ منه ما يعينه علىٰ بناء فقهه**، وهو وإن تلقىٰ من ذلك مادَّةً واسعةً عن جمعٍ من الأئمة، ولاسيما سفيان ومالك، وكان يفاتش المحدثين ويستفيد منهم ويسائلهم عما قد يفوته[٢] = فقد كان في توسعه **ذلك** مراعيًا لفقهه وما يحتاج إليه فيه.

من هنا فقد **كان الشافعي حريصًا علىٰ استيعاب أحاديث الأحكام خصوصًا**، بل كان يحصي ما تلقَّاه عن شيوخه من ذلك مما يدل علىٰ شدة تحرِّيه وتقصِّيه، ومن ذلك قوله: (وجدتُ **أحاديثَ الأحكام** كلَّها عند ابن عيينة، سوىٰ ستة أحاديث، ووجدتها كلَّها عند مالك سوىٰ ثلاثين حديثًا)[٣].

ومن الأخبار الدالة علىٰ جليل عنايته بهذا النوع من الأحاديث واستيظافه له قول يحيىٰ بن منصور القاضي: (سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة وقلت له: هل

---

(١) الأم (٣: ٥٠٥-٥٠٨).

(٢) قال الحميدي: (صحبتُ الشافعيَّ من مكة إلىٰ مصر، فكنت أستفيد منه المسائل، وكان يستفيد مني الحديث) مناقب الشافعي (٢: ١٥٣). وقال الإمام أحمد: (قال لنا الشافعي: أنتم أعلم بالحديث والرجال مني، فإذا كان الحديث الصحيح فأعلموني، إن شاء يكون كوفيًّا أو بصريًّا أو شاميًّا، حتىٰ أذهب إليه إذا كان صحيحًا). قال البيهقي معلقًا: (وهذا لأن أحمد بن حنبل كان من أهل العراق، فكان أعلمَ برجالها من الذي لم يكن من أهلها، وكان أحمد عند الشافعي من أهلها، وكان أحمد عند الشافعي من أهل العلم بمعرفة الرجال، فكان يرجع إلىٰ قوله فيهم) المناقب (١: ٥٢٨). وقال الذهبي: (لم يحتج إلىٰ أن يقول: حجازيًّا، فإنه كان بصيرًا بحديث الحجاز، ولا قال: مصريًّا، فإن غيرهما كان أقعدَ بحديث مصر منهما) (١١: ٢١٣-٢١٤). لكن يعكر علىٰ هذا أنه جاء في رواية صحح إسنادها ابن حجر أنه قال: (إذا صح الحديث فقل لي أذهب إليه، حجازيا كان أو عراقيا كان أو شاميا أو بصريا) توالي التأنيس (١٤٧).

(٣) سير أعلام النبلاء (٨: ٤٥٧).

تعرف سنة لرسول الله ﷺ في الحلال والحرام لم يودعها الشافعي كتابَه؟ قال: لا)[1].

وأنتَ إذا نظرتَ في «مسند الشافعي» المخرَّج من كتبه أدركتَ عظيم اختصاص هذا الإمام بهذا الجنس من الأحاديث.

هَيْهَاتَ!

مما يدل علىٰ وعي الشافعي بما حصَّله من علم الحديث، وأنه لم يكن يعنىٰ بالتوسع فيه توسُّعَ المحدثين = قوله لإسحاق بن راهويه -سيد الحفاظ[2]-: (لو كنتُ أحفظ كما تحفظ لغلبتُ أهل الدنيا)[3]. وهذا منه إشارةٌ إلىٰ أن همَّه ليس موجَّهًا إلىٰ ذلك.

---

(١) مناقب الشافعي (١: ٤٧٧). قال ابن كثير: (معنىٰ هذا أنه ليس ثمة سنة معتمد عليها في الأصول والفروع إلا وقد بلغت الشافعي، لكن لم تبلغه من وجه يرضيه، فلذلك يقف في بعضها أو يعدل عنها أو يعلق القول علىٰ صحتها، والله أعلم). طبقات الشافعية (١: ٣٩). وقال في موضعٍ آخرَ: (ومعنىٰ هذا أنها تارةً تبلغه بسندها، وتارةً مرسلةً، وتارة منقطعةً، كما هو الموجود في كتبه، والله أعلم) البداية والنهاية (١٤: ١٣٦). قال ابن حجر: (قال بعض المهرة: معنىٰ هذا الكلام أن السنن الواردة في الأحكام قد بلغت الشافعي، إلا أن منها ما لم يستوفِ طرقها، فلذلك يقف عن الاستدلال ببعضها، أو يعلق القول به علىٰ ثبوتها) توالي التأنيس (١٢٣). يعني ببعض المهرة ابنَ كثير كما في النقلين المتقدمين.

(٢) سير أعلام النبلاء (١١: ٣٥٨).

(٣) مناقب الشافعي (٢: ١٥٣). قال البيهقي معلقًا: (وهذا لأن إسحاق الحنظلي كان يحفظه علىٰ رسم أهل الحديث، ويسرد أبوابه سردًا، وكان لا يهتدي إلىٰ ما كان يهتدي إليه الشافعي من الاستنباط والفقه، **وكان الشافعي يحفظ من الحديث ما كان يحتاج إليه**، وكان لا يستنكف من الرجوع إلىٰ أهله فيما اشتبه عليه منه، وذلك لشدة اتقائه لله عز وجل، وخشيته منه، واحتياطه لدينه). وقال في «بيان خطأ من أخطأ علىٰ الشافعي»: (إنما قصد بالسماع الانتفاع مما في المسموع من العلم ومعرفة الشريعة دون التسوق بعالي الإسناد، والاكتفاء بالرواية عما هو المقصود بها من الدراية، لا جرم انتُفِعَ به وارتفع مقصوده منه، وانتفع المسلمون بتقواه ويُمنه) (٣٣١). وقال ابن حجر بعد أن سرد أسماء شيوخ الشافعي: (فهؤلاء شيوخه الذي نقل عنهم العلم من الفقه والحديث والأخبار، سمع منهم بمكة والمدينة واليمن والعراق ومصر، وكان مكثرًا من الحديث، ولم يكثر من الشيوخ كعادة أهل الحديث، **لإقباله علىٰ الاشتغال بالفقه حتىٰ حصَّل منه ما حصَّل**) توالي التأنيس (١٢٢).

وفي معايرة فريدةٍ لموقع الشافعي من المحدثين وحُفَّاظهم يقول الذهبي في سياق الانتصار له والرد علىٰ من طعن في علمه بالحديث: (الشافعي من جِلَّةِ أصحاب الحديث، رحل فيه وكتب بمكة والمدينة والعراق واليمن، ولقب ببغداد «ناصر الحديث» وهو قلَّما يوجد له حديث غلط، والله حسيب مَن يتكلم بجهل أو هوىٰ، فإن السكوت يسع الشخص. نعم، لم يكن الشافعي رحمه الله في الحديث كيحيىٰ القطان أو ابن مهدي أو أحمد بن حنبل، بل ما هو في الحديث بدون الأوزاعي ولا مالك، وهو في الحديث ورجاله وعلله فوقَ أبي مسهر وأبي يوسف القاضي وعبد الرحمن بن القاسم وإسحاق بن الفرات وأشهب وأمثالهم، فرحم الله الجميع)[١].

وربما وُسِمَ الشافعي بقلة الحديث لكنَّ أحدًا لم ينل من فقهه فيه وعلمه بمعانيه، وبذلك يتفاضل العلماء حقًّا، وهو إذا ذُكِرَ بأنه قليل الحديث فليس ذلك علىٰ وجه الإطلاق، بل مقارنة بغيره من المحدثين ممن كان يكثر السماع والرحلة في ذلك[٢]، ولذلك فإن الأخبار التي تضمنت ذلك المعنىٰ يأتي بعضها في سياق المقارنة بينه وبين بعض أعيان حفاظ المحدثين، كما مضىٰ في كلام الذهبي، وكقول إبراهيم بن أبي طالب:

---

(١) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردَّهم (٣٢-٣٣). قال التاج السبكي بعد أن أورد كلام الذهبي هذا: (ونحن لا نسلم أن الشافعي في الحديث دون من ذكره، وغاية الأمر أن الذي ظهر أن ذكره أكثر، وما ذاك إلا لاشتغال الشافعي بما هو أهم من ترتيب قوانين الشريعة، ويكفي الشافعي شهادة المحدثين له بأنه ليس له حديث غلط فيه) طبقات الشافعية الكبرىٰ (٩: ١١٤).
قلتُ: والذهبي أحذق من السبكي فيما كان من هذا الباب، وهو شيخه وأستاذه فيه، رحمهما الله تعالىٰ، وماذكره السبكي مدفوعٌ بكلام الشافعي نفسه في مثل قوله لابن راهويه: (لو كنت أحفظ كما تحفظ ...). وأما ما ذكره من الاشتغال بترتيب قوانين الشريعة فصحيحٌ، ولكنه تعليلٌ لانصرافه عن الإكثار من السماع والرحلة في طلبه، وليس لما ذكره، فالشافعي لم يكن بالمتوسع في الحديث توسُّع المحدثين كما في كلامه المتقدم لابن راهويه، وانظر ما مضىٰ من تعليق البيهقي وابن حجر علىٰ ذلك (٧١ «٣»).

(٢) قال ابن كثير تعليقًا علىٰ خبرٍ فيه أن الشافعيَّ قليلُ الطلب في الحديث: (قلتُ: معنىٰ قلة طلبه للحديث أنه لم يكثر السماع علىٰ مشايخ الحديث، ولم يُعْنَ في الرحلة فيه، بل كان عنده علوم كثيرة وبلاغ عظيم) طبقات الشافعية (١: ٣٩).

(سألت أبا قدامة عن الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبي عبيد، فقال: أما أفهمهم فالشافعي، إلا أنه قليل الحديث)[1].

والذي يهمنا هنا أن عدمَ استكثار الشافعي من السماع وطلب الحديث كان نهجًا سلكه عن وعيٍ وتبصُّر، لا عجزًا منه وفتورًا، فهو إنما يطلب من ذلك ما يكون خادمًا له في مشروعه الفقهي، كما أنه يدرك أنه لو أقبل علىٰ حفظ الأحاديث وتوسَّع فيه لَدَخل ذلك بالنقص علىٰ فقهه، ولذلك كان ينبه تلاميذه عليه، ويبين لهم أن التوسع في الحديث يشغل عن الفقه، وأن رَوْمَ الجمع بينهما محالٌ، ومن ذلك قوله لأبي علي بن مقلاص: (تريد تحفظ الحديث وتكون فقيهًا؟ هيهاتَ! ما أبعدَك من ذلك)[2].

ولعلَّ هذا النَّفَس التحصيليَّ مما تلقاه الشافعي عن أستاذه مالكٍ، فقد كان مالكٌ مِن أعيان مَن أحسنوا الموازنة بين التلقي الحديثي والاشتغال الفقهي، كما كان يحث علىٰ الاشتغال بالفقه وعدم الانصراف عنه بالاستكثار من الرواية.

ومن ذلك أنه كان جالسًا مع أصحابه يومًا إذ مرَّ بهم تلميذُه ابنُ وهب فلحظه مالكٌ ببصره ساعةً ثم قال: (سبحان الله! أيُّما فتًىٰ، لولا أنه مكثرٌ). ثم ساقَ خبرًا في ذم كثرة الرواية، وقد بيَّن ابنُ رشد الجدُّ جهةَ ذلك الذم، وقال في ضمن ذلك: (ومن اشتغل برواية الأحاديث عن التفقه فيها ومعرفة ما عليه العمل منها فما وُفِّقَ لِمَا له الحظُّ فيه)[3].

كما قال الإمام مالكٌ لتلميذَيه وابنَي أخته لمَّا رآهما مشتغِلَين بعلم الحديث مقبلين عليه: (أراكما تحبَّان هذا الشأنَ، فإن أردتُّما أن ينفعكما الله به فأقلَّا منه وتفقَّها فيه)[4].

---

(١) تاريخ بغداد (١٤: ٤٠٠).

(٢) مناقب الشافعي (٢: ١٥٢). قال البيهقي معلِّقًا: (قلتُ: وإنما أراد به حفظه علىٰ رسم أهل الحديث من حفظ الأبواب والمذاكرة بها، وذلك علمٌ كثيرٌ إذا اشتغل به فربما لم يتفرغ إلىٰ الفقه، فأما الأحاديث التي يُحتاجُ إليها في الفقه فلا بد من حفظها معه، فعلىٰ الكتاب والسنة بناء أصول الفقه).

(٣) البيان والتحصيل (١٨: ٥٢٣).

(٤) ترتيب المدارك (٣: ١٥٥).

صحائف العبقرية

من دعائم العبقريِّ مَلْءُ دواتِه مبكرًا بالمِداد، وتحريكُه قلمَه بالتأليفِ وتقييدِ واردات الأفكار والمعارف، وذلك له أثرٌ كبيرٌ في تكامُلِ المشروع المعرفي لأيِّ عَلَمٍ، فإنَّ التأليفَ من شأنه أن يُراكِمَ المعرفة ثم يُكامِلَ بين مفرداتها، وكلما اتسع زمنُ التأليف كان ذلك أدعىٰ إلىٰ تجويد المعرفة وإنضاجها، ممَّا يؤهلها لأن تكون نواةَ عطاءٍ عبقريٍّ له رَسْمُه الخاص وسماتُه البديعة.

وليس الشأنُ في التأليفِ -كما قد يُظن- أنه مجردُ أداةٍ لبثِّ العلم، بل إن ذاتَ التأليف والكتابة سبيلٌ إلىٰ تحصيل العلوم والمعارف، وأداةٌ فائقةٌ تُمكِّنُ الكاتب من تجويد نظره، وتعينه علىٰ تداعي المعاني، (فما أكثرَ مَن يبتدئ الكتابَ وهو يريد مقدارَ سطرين، فيكتبُ عشرةً!)[1].

وقد قال الوزير الحنبلي ابنُ هبيرةَ: (**يحصل العلم بثلاثة أشياء**). فذكر العملَ بالعلم، والتعليمَ، ثم قال: (والثالثُ: التصنيفُ، فإنه يُخرِجُهُ إلىٰ البحث، ولا يتمكن من التصنيف من لم يدرك غورَ ذلك الذي صنف فيه)[2].

كما أن التأليفَ يُمَكِّنُ المؤلِّفَ من الإشراف علىٰ مواطن القوة والضعف في مشروعه، وكم هي المعارف التي يُظَنُّ أنها مكتملةُ الأركان مستوفيةُ الشروط ما دامتْ في الأذهان، فإذا ما أراد الناظر أن يُسِيلَها في أوراقه وجدها مبعثرةً قلقةً، فكان ذلك يضطرُّه إلىٰ مراجعتها وتقويمها وتتميمها، ومن أسباب ذلك أن المعرفة الذهنية ترتهن في كثير من أنحائها إلىٰ مقدماتٍ مسلَّمَةٍ عند صاحبها لا تظهر له ولغيره باديَ الرأي، فإذا ألَّف كان

---

(١) الحيوان للجاحظ (١: ٨٩).

(٢) الذيل علىٰ طبقات الحنابلة لابن رجب (١: ١٥٧).

ذلك باعثًا له علىٰ تقييد المقدمات تامةً، ليستقيم له مارتَّبه عليها من نتائج، فتكون المعرفةُ المدوَّنةُ مفصَّلَةً بعد أن كانت في الذهن مجملةً.

وللشافعي فضلُ اختصاصٍ في هذا الباب، لا سيما وقد كان اشتغالُه بالتأليف مبكرًا مما مكَّنه من أن تكون له معرفةٌ يطيل نظرَه فيها ويُدِير فكرَه عليها.

اِشْتَهَيْتُ أَنْ أُدَوِّنَ

للشافعي رحمه الله كلماتٌ يحكي لنا فيها طرفًا من أخبار نشأته وبواكير تحصيله، وإذا نظرنا في تلك الكلمات نلحظ منها حضور التدوين والتأليف في مرحلة مبكرة من عمره .. فمنها قوله:

> **(طلبتُ هذا الأمرَ عن خفة ذاتِ يدٍ، كنتُ أجالسُ الناسَ وأتحفَّظُ، ثم اشتهيتُ أن أُدوِّن، وكان لنا منزلٌ بقرب شِعب الخَيف، وكنتُ آخذُ العظامَ والأكتافَ، فأكتب فيها، حتىٰ امتلأ في دارنا من ذلك حُبَّان).**

وقال:

> **(كنتُ يتيمًا في حجر أمِّي، ولم يكن معها ما تعطي المعلم، وكان المعلم قد رضي مني أن أَخْلُفَه إذا قام، فلما ختمتُ القُرَانَ[1] دخلتُ المسجد، فكنتُ أجالس العلماء، وأحفظ الحديثَ أو المسألةَ، وكان منزلنا بمكة في شعب الخيف، وكنت أنظر إلىٰ العظم يلوح، فأكتب**

---

(١) لفظ: «قُرَان» ضبطتها هنا وفي كل موضع من كلام الشافعي بضم القاف وفتح الراء مخففة وتسهيل الهمزة، وذلك أنها لغةُ الشافعي وعليها قراءتُه، حيث قال: (قرأت علىٰ إسماعيل بن قسطنطين، وكان يقول: «القُرَان» اسمٌ، وليس بمهموز، ولم يؤخذ من: «قرأت»، ولو أُخِذَ من: «قرأت» كان كل ما قُرِئَ قُرآنًا، ولكنه اسم: «القُرَان»، وكان يهمز: «قرأت»، ولا يهمز: «القُرَان»، كان يقول: ﴿وإذا قرأْتَ القُرَان﴾) «آداب الشافعي ومناقبه» (١٤٣).

ذلك باعثًا له علىٰ تقييد المقدمات تامةً، ليستقيم له ماترتَّبه عليها من نتائج، فتكون المعرفةُ المدوَّنةُ مفصَّلَةً بعد أن كانت في الذهن مجملةً.

وللشافعي فضلُ اختصاصٍ في هذا الباب، لا سيما وقد كان اشتغالُه بالتأليف مبكرًا مما مكَّنه من أن تكون له معرفةٌ يطيل نظرَه فيها ويُدِير فكرَه عليها.

اِشْتَهَيْتُ أَنْ أُدَوِّنَ

للشافعي رحمه الله كلماتٌ يحكي لنا فيها طرفًا من أخبار نشأته وبواكير تحصيله، وإذا نظرنا في تلك الكلمات نلحظ منها حضور التدوين والتأليف في مرحلة مبكرة من عمره .. فمنها قوله:

(طلبتُ هذا الأمرَ عن خفة ذاتِ يدٍ، كنتُ أجالسُ الناسَ وأتحفَّظُ، ثم اشتهيتُ أن أُدوِّن، وكان لنا منزلٌ بقرب شِعب الخَيف، وكنتُ آخذُ العظامَ والأكتافَ، فأكتب فيها، حتىٰ امتلأ في دارنا من ذلك حُبَّان).

وقال:

(كنتُ يتيمًا في حجر أمِّي، ولم يكن معها ما تعطي المعلم، وكان المعلم قد رضي مني أن أَخْلُفَه إذا قام، فلما ختمتُ القُرَانَ[1] دخلتُ المسجد، فكنتُ أجالس العلماء، وأحفظ الحديثَ أو المسألةَ، وكان منزلنا بمكة في شعب الخيف، وكنت أنظر إلىٰ العظم يلوح، فأكتب

---

(١) لفظ: «قُرَان» ضبطتها هنا وفي كل موضع من كلام الشافعي بضم القاف وفتح الراء مخففة وتسهيل الهمزة، وذلك أنها لغةُ الشافعي وعليها قراءتُه، حيث قال: (قرأت علىٰ إسماعيل بن قسطنطين، وكان يقول: «القُرَان» اسمٌ، وليس بمهموز، ولم يؤخذ من: «قرأت»، ولو أُخِذَ من: «قرأت» كان كل ما قُرِئَ قُرآنًا، ولكنه اسم: «القُرَان»، وكان يهمز: «قرأت»، ولا يهمز: «القُرَان»، كان يقول: ﴿وإذا قرأتَ القُرَان﴾) «آداب الشافعي ومناقبه» (١٤٣).

فيه الحديثَ أو المسألةَ، وكانت لنا جرَّةٌ قديمةٌ، فإذا امتلأ العظم طرحته في الجرة)[1].

وقال:

(لم يكن لي مال، فكنت أطلب الحديثَ في الحداثة، فكنت أذهب إلىٰ الديوان أستوهب الظهور فأكتب فيها)[2].

هذا الحرص الأكيد والاشتهاء المبكر للتدوين وتقييد ما يسمعه ويتلقَّاه عن الأشياخ، مع نبوغه المبكر = كان له أعظم الأثر في تدعيم عبقريته، فالعِلْم إذا كان مكتوبًا فهو أحرىٰ أن يكون محفوظًا يُجدِّدُ الناظرُ فيه بحثَه وفكرَه كلما تجددت معارفه وتنامت قواه العلمية، والشأن كما يقول ابن تيمية: (غاية المعرفة واستقرار العلم إذا صار مكتوبًا)[3].

كان الشافعي إذًا متقدمَ التأليف، وقد مكَّنه ذلك من وضع بذوره الأولىٰ فيما يتعلق بأصول العلم وفروعه، ومما أثمره هذا البكورُ في الكتابة **مراجعاتُه الدائبةُ لمعارفه**: علىٰ مستوىٰ الأصول، فكتب «الرسالة القديمة» ثم «الجديدة»، وعلىٰ مستوىٰ الفروع، فكان له قولٌ قديمٌ -كان فيه أكثرَ تأثُّرًا بالمدرسة المدنية، الإمام مالك تحديدًا- ثم قولٌ جديدٌ.

يَوْمَ حَصَادِهِ

مع تقدُّم الشافعي في التأليف إلَّا أن نتاجَه تأخَّرَ إلىٰ أواسط عمره العلمي، وتمَّ في آخره، وهذه الثنائيَّة في التأليف (التدوين المبكر/ الإنتاج المتأخر) ممَّا يعين علىٰ تجويد المخرَج المعرفي، بأن يبتدئَ الناظرُ نَظْمَ مشاريعه الكبرىٰ مبكرًا لتأخذ حظَّها من التأمُّل وإدارة النظر، ثم يُؤتِيَ حقَّها بإنتاجها يومَ حصادها.

---

(١) انظره والذي قبله في: آداب الشافعي ومناقبه (٢٤-٢٥).

(٢) مناقب الشافعي (١: ٩٣).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (١٦: ٦٢).

قال أبو زَهرة:

(لعله كان يكتب كتبه بمكة، ولكنه كان لا يَرويها للناس ويُعلِنُها إليهم، ليتروَّىٰ فيها، حتىٰ إذا وصل إلىٰ بغداد وقد أنضجتْها كثرة الدراسة والمراجعة والفحص والتمحيص أعلنها لتلاميذه، ونشرها بين صحابته، ثم تولوا هم بعد ذلك نشرَها في الآفاق)[1].

وأغزر مراحل إنتاج الشافعي كانت أيام مقامه بمصر، حيث قام بمراجعة شاملةٍ لتصانيفه، فاحتشد لذلك وجمع همَّه عليه، وقال: (ألفتُ هذه الكتبَ، واستفرغت مجهودي فيها)[2].

ويحصي الربيع ما أملاه الشافعي في تلك المرحلة بقوله:

(أقام الشافعي ها هنا أربعَ سنين، فأملىٰ ألفًا وخمسمئة ورقة، وخرَّج كتاب «الأم» ألفَيْ ورقة، وكتاب «السنن»، وأشياء كثيرةً، كلُّها في أربع سنين)[3].

وهذه الكتب المصرية، منها ما ابتدأها الشافعي في مصر، ومنها ما كان ألفه قبلُ وأعاد النظرَ فيه، ومنها ما رجع عنه وأمر بإتلافه واستأنف القول فيه[4].

وقد تعجَّب العلماء من تمكن الشافعي من ذلك في هذا الوقت اليسير مع ما هو معلومٌ من جودة تصانيفه وملاءَتها المعرفية، حتىٰ قال ابن حجر الهيتمي لما ذكر تأليف الشافعي لكتبه الجديدة بمصر في تلك السنين الأربع: (وهذا شيءٌ يُحيِّر الفكر، فإن سعة

---

(١) الشافعي «حياته وعصره .. آراؤه وفقهه» (١٣٨).

(٢) مناقب الشافعي (١: ٢٥٨).

(٣) المصدر السابق (٢: ٢٩١).

(٤) انظر: الشافعي «حياته وعصره .. آراؤه وفقهه» لأبي زهرة (١٣٩-١٤٠).

مذهبه وما اشتمل عليه مما تحيل العادة وجوده في هذه المدة اليسيرة)[1]. بل لم يجد ابن راهويه تفسيرًا لذلك حين سئل عنه مع ما هو معلومٌ من صغر سن الشافعي إلا بأن قال: (عجَّلَ الله له عقله لقلة عمره)[2].

وهذه إجابةٌ لا شكَّ في صدقها، فإنه لولا معونةُ الله للشافعي ومَنْحُه ما مَنَحَه من سعة العلم وقوة العقل لم يتهيَّأ له تصنيف هذه الكتب، إلا أنه يمكن إضافة عامِلَين آخرين سبقت الإشارة لهما، وهما:

الأول: تقدُّم اشتغاله بالتأليف، وهذا يجعل أصولَ أفكار مصنفاته قد بدأت معه في مرحلة مبكرة.

الثاني: جمعُ الشافعي همَّه علىٰ التأليف واستفراغه جهدَه في ذلك، كما دلَّ عليه كلامه الذي تقدَّم نقله.

طُقُوسُ الكِتَابَةِ

كان للشافعي طقسُه الخاص في التأليف والكتابة، فقد كانت طريقته في ذلك أن يُدِيمَ النظرَ في الباب من العلم ويديرَه علىٰ ذهنه في ظلمةٍ من الليل، فإذا استقام له وتكامل باشَرَ تدوينَه، وعن هذا قال الربيع بن سليمان:

> **(رأيت الشافعي رحمه الله بنَصِيبين قبل أن يدخل مصر، فلم أرَهُ آكِلًا بنهارٍ، ولا نائمًا بليلٍ، وكانت له جارية سوداء تخدمه، وكان يعمل الباب من العلم، ثم يقول: يا جارية قومي إلىٰ القَدَّاح. فتقوم فتُسْرِجُ له،**

---

(١) ثبت ابن حجر الهيتمي (٢٧٧).

(٢) مناقب الشافعي (١: ٢٥٨).

فيكتب ما يحتاج أن يكتبه ويرسمه في موضعه، ثم يطفئ السراج ويستلقي على ظهره، فيعمل الباب من العلم، ثم يقول: يا جارية قومي إلىٰ القَدَّاح، فتقوم وتسرج له، فيكتب الباب من العلم ويرسمه في موضعه، ثم يطفئ السراج، فكان علىٰ هذا منه. فقلت: يا أبا عبد الله، لو تركت السِّرَاج يَقِد، فإن هذه الجارية منك في جهد؟ قال: إنّ السراج يشغل قلبي)[1].

ويستثمر مصطفىٰ عبد الرازق هذا الخبر ليقيد إحدىٰ لحظات النظر الفلسفي المبكرة فيقول: (وليس هذا النوع من التفكير الهادئ في ظلمة الليل كتفكير من يهتم بالمسائل الجزئية والتفاريع، بل يُعنىٰ بضبط الاستدلالات التفصيلية بأصول تجمعها، **وذلك هو النظر الفلسفي**)[2].

ومن الأخبار الدالة علىٰ عظيم حرص الشافعي علىٰ ألَّا تفوتَه فكرةٌ عارضةٌ أو خاطرةٌ لائحةٌ حتىٰ يدوِّنها ويُثبِتَها ما حكاه الحميدي بقوله: (خرجت مع الشافعي إلىٰ مصر، فكان هو ساكنًا في العلو ونحن في الأوساط، فربما خرجت في بعض الليل فأرىٰ المصباح، فأصيح بالغلام، فيسمع صوتي، فيقول: بِحَقِّي عليك اِرْقَ، فأَرْقَىٰ فإذا قرطاسٌ وجُزءٌ، فأقول: مَهْ يا أبا عبد الله، فيقول: تفكرت في معنىٰ حديثٍ، أو في مسألةٍ، فخفتُ أن يَذْهَبَ عَلَيَّ، فأمرت بالمصباح، فكتبته)[3].

ثمَّ إنَّ الشافعيَّ إذا انتهىٰ من تحرير بابٍ من العلم أبلغَه طلابَه، وله في ذلك طريقة معتادة حكاها تلميذه المصري بحر بن نصر الخولاني بقوله:

---

(١) مناقب الشافعي (١: ٢٣٧-٢٣٨).

(٢) تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية (٢٣٠).

(٣) مناقب الشافعي (١: ٢٤٣).

(كان يضع الكتب بين يديه، ويصنف الكتب، فإذا ارتفع له كتابٌ جاءه صديقٌ له يقال له ابنُ هَرِمٍ، فيكتبُ، ويقرأُ عليه البويطي، وجميعُ مَن يحضر يسمع في كتاب ابن هرم، ثم ينسخونَه بعد)[1].

فيصنف الشافعي إذًا البابَ من العلم، ثم ينسخ ابن هرم ما صنفه الشافعي، ثم يقرأ البويطي ما نسخه ابن هرم بمحضر من أصحاب الشافعي، ثم ينسخ الطلبة ما نسخه ابن هرم. ولأن الربيع كان قائمًا (علىٰ حوائج الشافعي، فربما غاب في حاجة، فيُعَلِّمُ له، فإذا رجع قرأ الربيع عليه ما فاته)[2]، وربما استدرك ذلك الفوت من بعض أصحابه.

عَلَيْكُمْ بِكُتُبِ الشَّافِعِيِّ

ذكر البيهقيُّ انفرادَ الشافعي من بين فقهاء الأمصار بحسن التأليف، ثم قال:

(إن حسن التصنيف يكون بثلاثة أشياء: أحدها: حسن النظم والترتيب. والثاني: ذكر الحجج في المسائل. والثالث: تحرِّي الإيجاز والاختصار فيما يؤلفه. وكان قد خُصَّ بجميع ذلك رحمة الله عليه ورضوانه)[3].

ولهذا الحُسنِ في التأليف كانتْ كتبُه منهلًا عَذْبًا للعلماء والمحصلين، وكانوا يُعنَون بسماع كتبه منه، ويتواصون بكَتْبِها والاشتغال بها، ولا سيما أهل الحديث وخاصَّتهم، كابن المديني الذي أوصىٰ ابنه بكتب الشافعي وأبلغ في ذلك حتىٰ قال له: (لا تترك

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه (٧٠-٧١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) مناقب الشافعي (١: ٢٦٠).

للشافعي حرفًا واحدًا إلا كتبتَه، فإن فيه معرفةً)[1]. كما قال لعلي بن المبارك وقد ذكر مسألةً: (عليكُم بكتب الشافعي)[2].

ومن أخصِّهم في ذلك الإمام أحمد رضي الله عنه، فقد سمع كتبَ الشافعي كلَّها[3]، وأوصىٰ أصحابه بها وبيَّن لهم فضائلها[4]. ولما استوصاهُ أحمد بن القاسم -صاحب أبي عبيد القاسمِ بنِ سلَّام- حين أراد السفر إلىٰ مصر أوصاه بكتابة كتب الشافعي[5]، ولما رجع محمد بن مسلم بن وارة من مصر ولم يكن كَتَبَ كُتُبَ الشافعي عاتبه حتىٰ عاد محمدٌ وكتبها[6].

ولمَّا تعلَّل بعض أصحابه بالانشغال عن الكتابة أوصاه بكتاب «الرسالة»، وقال بأنها (من أحسن كتبه)[7]، كما أوصاه بالبويطي قائلاً: (إن كنت لا بد كاتبًا فاكتب رأي الشافعي، وعليك بالبويطي فاسمعه منه، فإن فاتك فأبو الوليد بن أبي الجارود بمكة)[8].

مَنْهَلٌ رَوِيٌّ

لم تزل كتب الشافعي محلًّا لعناية العلماء ووصاياهم، في زمانه وبعده، نظرًا لِمَا امتازت به من حسن مبانيها، وعلو معانيها، وابتكار كثيرٍ من مضامينها.

---

(١) مناقب الشافعي (٢: ٢٤٨). وفي (١: ٢٧٠): (... قال: سمعت محمد بن علي بن المديني قال: قال أبي: إني لا أترك للشافعي حرفًا واحدًا إلا كتبته، فإن فيه معرفة).

(٢) توالي التأنيس (١٣٣).

(٣) الانتقاء لابن عبد البر (١٢٤).

(٤) آداب الشافعي ومناقبه (٦١-٦٢)، مناقب الشافعي (١: ٢٦٤).

(٥) مناقب الشافعي (١: ٢٦٣).

(٦) المصدر السابق (٢: ٢٥٧).

(٧) المصدر السابق (١: ٢٣٥).

(٨) الانتقاء لابن عبد البر (١٢٨).

وقد أضحتْ بذلك منهلًا رويًّا علىٰ ممر السنين والحِقَب .. وفيما يلي عرضٌ لبعض أنحاء ذلك علىٰ سبيل الإجمال، وأمَّا التفصيل فيه فليس هذا موضعَه، وهو بحاجةٍ إلىٰ دراسةٍ تستقصِي كتبَ الشافعي كتابًا كتابًا، للإبانة عن أهميتها وأغراضها ومضامينها، مع ما أثمرته من مَدَدٍ للبيئة العلمية في زمانه وما تلاه من أزمنة.

* تَأْثِيرُهُ فِيمَنْ صَنَّفَ فِي أُصُولِ الفِقْهِ:

معلومٌ أن (الشافعي هو أول من جَرَّدَ الكلام في أصول الفقه)[1]، ولا سيما في كتابه «الرسالة» .. ولهذا السَّبْقِ في التجريد مع ما اتَّسم به ذلك التجريدُ من التحقيقِ والتحريرِ كان أثر الشافعي كبيرًا في سائر المصنفات الأصولية، ولذلك قال البيهقي: (ظاهرٌ بيِّنٌ في كتب من صنف في أصول الفقه بعده أنهم عنه اقتبسوا علمها، وعلىٰ تأسيسه وضعوها)[2].

وقال أبو زَهرة: (إن الشافعيَّ رضي الله عنه قد سبق في تحقيق علم الاستنباط -وهو ما سُمِّيَ علم الأصول- سبقًا بعيدًا، ومَن كتبوا في الأصول قد قبسوا منه كثيرًا، وحسبُه فضلًا أنه هو الذي فتح لهم عينَ الطريق، فوردها مِن بعده الواردون)[3].

ومن أجلِّ ما امتازت به كتابات الشافعي في أصول الفقه أنها كتاباتٌ مبتكرةٌ ابتدأ الشافعي نظمَها وترتيبَها واستخراجَها، وقد قال الجويني عنه: (إنه أول من ابتدع ترتيب الأصول، ومهَّد الأدلة ورتَّبَها وبيَّنَها وصنَّف فيها «رسالته»)[4]، كما وصفه التاجُ السبكيُّ بالاشتغال بـ(**ترتيب قوانين الشريعة**)[5]، وذكر الرازي أن (الناس كانوا قبل الإمام الشافعي يتكلمون في مسائل الفقه ويعترضون ويستدلون، ولكن ما كان لهم قانونٌ كليٌّ يُرجَعُ إليه

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٧: ٨٨). وانظر: (١٩: ١٧٨)، (٢٠: ٤٠٣).

(٢) مناقب الشافعي (١: ٦٧).

(٣) ابن حزم «حياته وعصره .. آراؤه وفقهه» (٣٠٤).

(٤) مغيث الخلق (٣٤).

(٥) طبقات الشافعية الكبرىٰ (٩: ١١٤).

في معرفة الدلائل الشرعية وفي كيفية معارضاتها وترجيحاتها، فاستنبط الشافعي علمَ أصول الفقه، ووضع للخلق قانونًا كليًّا يرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع)[1].

وسيأتي قريبًا ذكرُ بعض الموضوعات الأصولية التفصيلية التي ابتدأ الشافعي القولَ فيها وشهاداتُ العلماء له بذلك[2].

وجملةُ ما دلَّتْ عليه هذه النصوص أن الشافعي في تصنيفه كان يَقصِدُ إلىٰ اجتراحِ آفاقٍ معرفيةٍ غير معهودة، تكون ناظمةً لمتفرِّقِ المعارف، منتزِعةً الكليات من مفاريد الجزئيات، وما ذلك إلا لتمكُّنِه رضي الله عنه من إدراك حقائق العلوم، فأمكنه أن يتصرفَ فيها ويُحسِنَ التأتِّيَ في عرضها، مع آلةٍ فاحصةٍ يسبر بها صحيح العلم من سقيمه، وجيده من رديئه.

هذا، ومما ينبغي علىٰ الباحثين العناية به: النظرُ في أنحاء استفادة مَن بعد الشافعي مِنه، ومدىٰ قربهم وبعدهم عنه، سواء من الشافعية أتباعِ مذهبه، أو من غيرهم، وذلك علىٰ مستوىٰ التأثير المنهجي العلمي، أو الفني التصنيفي.

* تَأْثِيرُهُ فِيمَنْ صَنَّفَ فِي أُصُولِ الحَدِيثِ:

كما كانت للشافعي اليد الطولىٰ في علم أصول الفقه فقد كانت له يدٌ مثلها في علم أصول الحديث، وكثيرٌ مما كتبه الشافعي في أصول الحديث كان أصلًا لمن جاء بعده، لأنه يُعَدُّ من أوائل -إن لم يكن أوَّلَ- مَن نظَّر لذلك وقرَّره وأقام بنيانه.

قال البيهقي عن الشافعي: (له في كتاب «الرسالة» وغيرها في معرفة الحديث فصولٌ لم يُسبَق إليها، وعنه أخذها أكثر من تكلم في هذا النوع من العلم في وقته وبعده رحمهم الله تعالىٰ، كعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل وغيرهما)[3].

(١) مناقب الإمام الشافعي للرازي (١٤٦). وانظر: البحر المحيط (١: ١٠).
(٢) انظر: (٩٦).
(٣) بيان خطأ من أخطأ علىٰ الشافعي (٣٣٥). وانظر: مسألة الاحتجاج بالشافعي للخطيب (٣٨).

وقال أحمد شاكر:

(إن أبوابَ الكتاب «=الرسالة» ومسائلَه التي عَرَض الشافعيُّ فيها للكلام علىٰ حديث الواحد والحجة فيه، وإلىٰ شروط صحة الحديث وعدالة الرواة، ورد الخبر المرسل والمنقطع، إلىٰ غير ذلك ... = هذه المسائل عندي أدقُّ وأغلىٰ ما كتب العلماءُ في أصول الحديث، بل إن المتفقِّهَ في علوم الحديث يفهم أن ما كُتِبَ بعده إنما هو فروعٌ منه، وعالةٌ عليه، وأنه جمع ذلك وصنَّفه علىٰ غير مثالٍ سبق، لله أبوه)[1].

* تَأْثِيرُ كِتَابِهِ «الأُمّ»:

يكفي في الدلالة علىٰ ذلك أنَّ كتاب «الأم» صار دستورًا لمذهبٍ فقهيٍّ قائمٍ، وهو أصلٌ لكثير من العلوم والمعارف، لا سيما في الفقه وأصوله، وقد اشتغل به العلماء، قراءةً وسماعًا وترتيبًا واختصارًا، وما الحديثُ عن الشافعيِّ في قُدَرِه وقُوَاه العلمية إلا منتزَعٌ من نصوصه وآثاره المبثوثة في كتابه هذا، وما تضمَّنه الكتابُ من تقريراتٍ فقهيةٍ ومجادلاتٍ معرفيَّةٍ مع مختلف المدارس كان أصلًا لِمَا جاء بعده في التدوين الفقهي.

والناظر فيما تضمَّنه الكتاب من مناظراتٍ فحسب يعلمُ كيفَ أن الشافعي سنَّ طرائق في الجدل الفقهي والمغالبة المعرفية لم يسبق إليها ولن يُلحقَ إلىٰ كثير منها.

وهذا الكتاب لا بد من التعامل معه علىٰ أنه وثيقةٌ تاريخيَّةٌ، تأريخٌ لعلمٍ وحديثٌ عن مرحلة، فليس هو من جنس غيره من الكتب الفقهية المصنَّفة .. **وجملة القول أنه كتابٌ فحلٌ، فردٌ منقطعُ النظير، ولم ينلْ بعدُ حظَّه من العناية والرعاية اللائقة به**، وهو بحاجةٍ إلىٰ دراسةٍ تحليليَّةٍ خاصةٍ.

---

(١) من مقدمة تحقيقه لـ «الرسالة» (ص١٣).

* تَأْثِيرُهُ فِي الأَعْلَامِ وَمُصَنَّفَاتِهِمْ:

كان لكثيرٍ الأعلام تأثُّرٌ ظاهرٌ بما كتبه الشافعي وصنَّفه، وبحثُ ذلك وتقصِّيه بحاجةٍ -كما هي كثيرٌ من متعلِّقات علم هذا الإمام- إلىٰ دراسةٍ مستقلَّةٍ، ولكني أجتزئُ هنا ببعض الأخبارِ والإشاراتِ الدالَّةِ علىٰ ذلك، وليس البحث هنا عن ثناء العلماء علىٰ كتب الشافعي فقد تقدم قريبًا بعض ذلك، وإنما المراد تسجيل شواهد التأثر العلمي في المنهج والتصنيف.

ولِتُدرِكَ حجمَ التأثير الذي أحدثه الشافعي ونوعيَّتَه لاحظْ كيف أن المتأثرين به كانوا من سادات العلماء وسَرَاتهم .. فمن أولئك:

● **الإمام أحمد:**

وقد ابتدأتُ بذكره لأنه صار من بعدُ إمامًا لمذهبٍ قائمٍ، فالإبانة عن تأثير الشافعي فيه معبرة لبحث تأثير مذهبه في مذهبه، وقد سبقت الإشارةُ إلىٰ عناية الإمام أحمد بكتب الشافعي، ولا سيما كتابه «الرسالة» ووصفه له بأنه من أحسن كتبه[1]، كما مضىٰ في صدر هذا الكتاب التنبيهُ علىٰ أن من الممكن جعل منهج الإمام أحمد امتدادًا وتطوُّرًا لمنهج الشافعي مع قدرٍ من التفاوتِ النسبي في التعامل مع الأدلة ضيقًا واتساعًا[2].

والإمامُ أحمد نفسُه حَفِظَ فضلَ الشافعي ولهج به، وبيَّن عظيمَ انتفاعه به حتىٰ قال: (هذا الذي ترون كلُّه أو عامَّتُه من الشافعي، وما بت منذ ثلاثين سنة إلا وأنا أدعو اللَّه للشافعي وأستغفر له)[3]. ويسجل تلميذه أبو داود شدة اتصال شيخه بالشافعي بحسب ما رآه منه، فيقول: (ما رأيت أحمد بن حنبل يميل إلىٰ أحدٍ ميلَه إلىٰ الشافعي)[4].

ولذلك ذكر ابن تيمية أن الإمام أحمد موافقٌ للشافعي في عامَّة أصوله[5]،

---

(١) انظر: (٨٤).

(٢) انظر: (٢٧).

(٣) تاريخ بغداد (٢: ٤٠٠).

(٤) المصدر السابق (٢: ٤٠٦).

(٥) فضائل الأئمة الأربعة وما امتاز به كل إمام من الفضيلة (١٠).

ولخبرة ابن تيمية بمفصَّل منهج الإمام أحمد سجَّل شهاداتٍ تدل علىٰ ما بين الإمامين من اتصال منهجي، فمن ذلك قوله:

(والإمام أحمد موافقٌ للشافعي من حيث الجملة في متابعة الحديث، ولمالكٍ في رعاية المقاصد والنيات وقواعد الشريعة، لكن قد يحصل من مالك في بعض المواضع تفصيلٌ لا يوجد مثله في كلام أحمد، وإن كانت أصول أحمد توافقه. وأصول الفقه تنبئ أنه تعلمها من الشافعي، كما تعلم الشافعي منه الأصول المفصلة، وهي الأحاديث الصحاح الدالة علىٰ مسائل الفقه)[1].

- **عبد العزيز الكناني:**

وذلك ظاهرٌ في مواضعَ من كتابه «الحيدة»[2]، وقد قال داود بن علي بعد سياقه لتلاميذ الشافعي: (وكان أحد أتباع الشافعي والمقتبسين منه والمعترفين بفضله: عبد العزيز بن يحيىٰ الكناني، طالت صحبته واتباعه له، وخرج معه إلىٰ اليمن، **وآثارُ الشافعي في كتاب عبد العزيز المكي بينةٌ عند ذكره الخصوصَ والعمومَ والبيانَ**، كل ذلك مأخوذٌ من كتب المطَّلبي رحمة الله عليه)[3].

---

(١) فضائل الأئمة الأربعة وما امتاز به كل إمام من الفضيلة (١٣). وقال أيضًا: (كان الشافعي وأحمد يتفقان في أصولهما، أكثر من اتفاق الشافعي ومحمد بن الحسن، وكان الشافعي أسن من أحمد ببضع عشرة سنة) منهاج السنة (٧: ٥٣٣). وقال عن الإمام أحمد: (وموافقته للشافعي وإسحاق أكثر من موافقته لغيرهما، وأصوله بأصولهما أشبه منها بأصول غيرهما، وكان يُثني عليهما، ويُعظمهما، ويُرجح أصول مذهبهما علىٰ من ليست أصول مذهبه كأصول مذهبهما. ومذهبه: أن أصول فقهاء الحديث أصح من أصول غيرهم، والشافعي وإسحاق هما عنده من أجل فقهاء الحديث في عصرهما) الفتاوىٰ (٣٤: ١١٣).

(٢) انظر مثلا: (٧٤، ٧٩).

(٣) مناقب الشافعي (٢: ٣٢٨).

- **أبو عبيد القاسم بن سلَّام:**

كان بدءُ اتصال أبي عبيد بكتب الشافعي حين أخذها من الربيع ونسخها[1]، وقد أدرك العلماء حين مطالعتهم كتبَ أبي عبيد حضور علم الشافعي وألفاظه فيها، لكن دون أن يصرح بذلك، وقد صنَّف في الفقه والخلاف كتابًا لَحِظَ منه بعضهم تضمُّنَه لذكر الفقهاء دون الشافعي، فبلغ ذلك الحسينَ الكرابيسي، فأخذ بعض كتب أبي عبيد ونظر فيها، ولعلمه بمادَّة الشافعي تنبَّه إلىٰ أن الحجج المستعملة عند أبي عبيد هي حجج الشافعي، والألفاظ هي ذات الألفاظ، فغضب الحسين من صنيعه هذا مع إهماله ذكر الشافعي، وكلَّمه في ذلك وأفرطَ في ذمه[2].

وهذا الإهمال تصدقه كتب أبي عبيد التي بين أيدينا، وقد تتبع الشيخ عبد الرحمن العوض كتبَ أبي عبيد ودرسَها، ومما قيَّده أنه لم يرَ فيها أيَّ ذكر أو إشارة للشافعي (إلا ما ذكره داود بن علي من أن أبا عبيد نقل عن الشافعي في أول كتابه «المناسك»، وأيضًا قال الدارقطني: «وجدت لأبي عبيد كتبًا صنفها ولم يخرجها إلىٰ الناس، وفيها: قال أبو عبد الله الشافعي»)[3].

ومن مواطن التي يُلحَظ منها تأثر أبي عبيد بالشافعي: كلامه في أصول الفقه، (فإنه أفاد من الشافعي في مسائل، من ذلك كلامه في بين السنة للقرآن وأنها تبينه بتخصيص عامه وتقييد مطلقه ونحو ذلك، وأفاد منه أيضًا إفادةً بينةً في مسألة أن الشرائع لا تقاس بعضها علىٰ بعض، فلا يقاس فرع شريعة علىٰ غيره .. هاتان المسألتان تابع فيهما أبو عبيد الشافعي متابعة ظاهرة جدا، وقد وافقه في مسائل منها الاحتجاج بمفهوم المخالفة)[4].

---

(١) مناقب الشافعي (١: ٢٦٩). وانظر: (٢: ٢٥١).

(٢) انظر: مناقب الشافعي (١: ٢٦٩-٢٧٠).

(٣) أصول الفقه عند أبي عبيد القاسم بن سلام (٣١-٣٢).

(٤) المصدر السابق (٣٠ «٢») بتصرُّفٍ يسيرٍ. وحين بحثه للمسألة الثانية قال: (هذه المسألة بهذا العنوان أول من ذكرها الشافعي، ثم تبعه علىٰ ذلك أبو عبيد فذكرها بألفاظ الشافعي وعلىٰ طريقته، ولم أجد أحدًا سواهما تكلم بها علىٰ المعنىٰ الذي تكلما به) (٥٣١).

ومن مواطن تأثره أيضًا: كلامه في أصول الدين، وتحديدًا في مسألة الإيمان، فبعد أن أتىٰ البيهقي ببعض كلام الشافعي في ذلك قال: (قد رأيت هذا الجواب عن الإيمان لأبي عبيد أبسط من هذا، فإن صحت الحكايتان فيحتمل أن يكون أبو عبيد أخذه عن الشافعي، ثم زاد في البيان، ويحتمل أن يوافق قول قولا)(١).

• **إسحاق بن راهويه:**

كانتْ لابن راهويه عنايةٌ بكتب الشافعي، وقد طلب من الإمام أحمد أن يوجِّهَ له ما يدخل في حاجته من كتب الشافعي فوجَّه إليه بـ «الرسالة»(٢).

ومن فرط عنايته بها أنه (تزوج بمَرْوَ بامرأةِ رجلٍ كان عنده كتب الشافعي وتوفي، **لم يتزوج بها إلا لحال كتب الشافعي**). ومن تأثره بكتبِ الشافعي وتوظيفه لها في مصنفاته أنه وضع «جامعه الكبير» علىٰ كتاب الشافعي، ولما قدم أبو إسماعيل الترمذي نيسابور -وكانت عنده كتب الشافعي عن البويطي- قال له إسحاق بن راهويه: (لي إليك حاجة، ألَّا تحدث بكتب الشافعي ما دمت بنيسابور) فأجابه إلىٰ ذلك، فلم يحدث بها حتىٰ خرج(٣).

---

(١) مناقب الشافعي (١: ٣٩٣).

(٢) آداب الشافعي ومناقبه (٦٢-٦٣). وفي مناقب الشافعي أن أحمد بن سلمة بن عبد الله قال: (حدثني إسحاق بن راهويه قال: كتبتُ إلىٰ أحمد بن حنبل أنْ أنفِذْ إليَّ من كتب الشافعي ما تعلمه أحتاج إليه منها، فكتب إليَّ: لم أعلم ما تحتاج إليه منها فأنفِذَه، لكن قد أنفذت إليك من كتبه كتابًا يدلك علىٰ عوامِّ أصول العلم -أو قال: علىٰ عوامِّ أصول علمه- وأنفذ إليَّ كتاب «الرسالة». فرأيتُ إسحاق كالمؤنِّب لأحمد يقول: لكنه لو كان هو الكاتبَ إليَّ بمثلِ ما كتبتُ إليه ثم كانت كتب الشافعي رضي الله عنه عندي = لدريت ما يحتاج إليه هو إليه منها فأُنفِذَه. وهذا يدل علىٰ أنه كان ينتظر أن يبعث إليه أحمد مع كتاب الرسالة غيره) (١: ٢٣٤).

(٣) انظر: آداب الشافعي ومناقبه (٦٤-٦٥)، مناقب الشافعي (١: ٢٦٧). وقال البيهقي بعدها معلقًا: (قلت: أراد إسحاق -مع عظم محله من العلم- أن يرتفع اسمه فيما وضع من الكتب في الفقه دون الشافعي، وأراد الله تعالىٰ أن ترتفع كتب من كان يقول: «ما أبالي لو أن الناس كتبوا كتبي هذه ونظروا فيها وتفقهوا ثم لم ينسبوها إليَّ أبدًا» فكان ما أراد الله، عز وجل، دون ما أراد غيره).
هذا، وقد قال الذهبي بعد أن ساق الخبر: (قلتُ: تُرَىٰ من كان يكتب عن رجل عن آخر عن الشافعي مع وجود إسحاق، وفي نفسي من صحة ذلك) تاريخ الإسلام (٩: ١٦٨).

وكان إسحاق -كما مضىٰ نحوه عن أبي عبيد- يُضمِّنُ كتبه أشياء من كتب الشافعي دون أن يبين ذلك، وقد قال أبو زرعة: (بلغني أن إسحاق بن راهويه كُتِبَ له كتب الشافعي، فتبين في كتبه أشياء قد أخذها عن الشافعي وجعلها لنفسه)[1]. وممن فطن لذلك داود بن علي وقال عن ذلك: (كنتُ يومًا أقلب كتب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، فرأيتُ في كتبه من كتب الشافعي، فجعل يخفيها عني، فاجتذبتها فقلت: «معاذ الله أن نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده»)[2].

- **محمد بن نصر المروزي:**

رأىٰ محمد بن نصر رؤيًا حبَّبَتْ إليه تقلُّدَ رأي الشافعي فخرج في أثرها إلىٰ مصر وكتب كتبَه، وكان هذا أول اتصال له بكتبه[3]. وقد ظهر تأثير الشافعي فيه في كتابين من كتبه، وهما:

الأول: كتاب «السنة»، فإنه يكاد يكونُ شعبةً من كتاب «الرسالة».

الثاني: كتابه فيما خالف فيه أبو حنيفة عليًّا وابن مسعود رضي الله عنهما. وذلك أن أول من صنف في ذلك الشافعيُّ، ثم تبعه ابن نصر وزاد عليه.

قال الشيرازي عن محمد بن نصر: (صنف كتابًا فيما خالف فيه أبو حنيفة عليًّا وابنَ مسعود)[4].

وقال ابن تيمية: (أعلمُ من كان بالكوفة من الصحابة عليٌّ وابنُ مسعود، وعليٌّ كان بالمدينة إذْ كان بها عمر وعثمان وابن مسعود، وهو نائب عمر وعثمان، ومعلومٌ أن عليًّا مع هؤلاء أعظم علمًا وفضلًا مِن جميع مَن معه من أهل العراق، ولهذا كان الشافعي يناظر بعض أهل العراق في الفقه محتجًّا علىٰ المناظر بقول علي وابن مسعود،

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه (٤٨) وهو في مناقب الشافعي (١: ٢٦٤). وانظر بعده عدة أخبار في ذلك.

(٢) مناقب الشافعي (٢: ٢٧٥).

(٣) انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي (١٠٦).

(٤) طبقات الفقهاء (١٠٧).

فصنف الشافعي «كتاب اختلاف علي وعبد الله» يبين فيه ما تركه المناظر وغيره من أهل العلم من قولهما. وجاء بعده محمد بن نصر المروزي، فصنف في ذلك أكثر مما صنف الشافعي، قال: إنكم وسائر المسلمين تتركون قوليهما لما هو راجح من قوليهما، وكذلك غيركم يترك ذلك لما هو راجح منه)[1].

- **أبو الحسن الأشعري:**

وقد حمل خبرَ ذلك إلينا تلميذُه ابن فورك في موضعٍ متوارٍ من «مجرَّده»، وذلك حين عقد فصلًا أبان فيه عن مذاهب أبي الحسن في أصول الفقه، فقال في ضمن ذلك: (وكان يذهب في أكثر مسائل أصول الفقه إلىٰ ما ذهب إليه **الشافعي في كتاب الرسالة** في أحكام القرآن)[2].

وأختم القول هنا بعَلَمين من أجلة أعلام التراث، أرىٰ لديهما نوعَ اختصاصٍ بالشافعي، إلا أن ذلك لم يَزَلْ بعدُ بحاجةٍ إلىٰ مزيدٍ من الفحص والإثارة، وهما **الإمامان**: ابن جرير الطبري، وابن حزم الظاهري.

- **أمَّا ابن جرير الطبري[3]:**

فمعلومٌ أنه كان شافعيًّا أول أمره، ثم استقلَّ بعد ذلك وصار له اختيارٌ خاصٌّ، وقد لَقِيَ أصحابَ الشافعي، كالمزني والربيع والزعفراني.

قال أبو بكر ابن مجاهد عن ابن جرير وملاقاته المزني وظهوره عليه في البحث والنظر: (بلغنا أنه التقىٰ مع المزني، فلا تسألْ كيف استظهارُه عليه! والشافعيون حضورٌ يسمعونه). وكان مما تباحث فيه ابن جرير مع المزني قضيةَ الإجماع.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٠: ٣١٣-٣١٤). وانظر: منهاج السنة (٦: ٢٩-٣٠، ٤٤١).

(٢) مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري (١٩٣).

(٣) ما سيأتي في الحديث عن ابن جرير من معلوماتٍ ونقولٍ متلقًّىٰ من ترجمته الحافلة التي كتبها ياقوت الحموي في «معجم الأدباء» (٦: ٢٤٤١-٢٤٦٩).

وأما لقاؤه بالربيع فحدَّث عن ذلك الطبري بقوله: (لما وردتُ مصرَ في سنة ست وخمسين ومائتين نزلت علىٰ الربيع بن سليمان، فأمر من يأخذ لي دارًا قريبةً منه).

فإذًا، قد ابتدأ تأثُّرُ ابنُ جرير بالشافعي في تقلُّده مذهبَه أولَ أمره، ثم فيما أخذه من أصحابه، ولا سيما الربيع بن سليمان، وهو يروي في كتبه فقهَ الشافعي من طريقه[1]، فيكون بذلك قد تلقَّىٰ كتبه الجديدة، إذ الربيعُ راويتُها.

وقبل لقائه بالربيع بثلاث سنين نزل بالفسطاط وكتب عن شيوخها كثيرًا من علم الشافعي، وكان قبلُ قد كتب كُتبَ الشافعي عن الزعفراني[2] -راوية كتابِ الشافعي القديمِ-.

ونحن إذا أَجَلْنَا النظرَ فيما صنفه ابنُ جرير نجدُ للشافعي في كتاباته آثارًا لائحةً، فمن ذلك ما جاء في مقدمة تفسيره من أبحاثٍ نرىٰ فيها شيئًا من آثار الشافعي، ولا سيما كلامه عن عربية القرآن، فتقريره لذلك مقاربٌ لما في «الرسالة» للشافعي.

وأظهر من ذلك أن للطبري كتابين في الفقه صدرهما بأبحاث أصولية فيما يحكيه لنا ياقوت الحموي:

فقال عن كتابه «اختلاف علماء الأمصار في شرائع الإسلام»: (وقد كان جعل لكتاب «الاختلاف» رسالةً بدأ بها ثم قطعها، ذكر فيها لدىٰ الكلام في الاجماع وأخبار الآحاد العدول زيادات ليست في كتاب «اللطيف» وشيئا من الكلام في المراسيل والناسخ والمنسوخ).

---

(١) لما ذكر ياقوت كتاب ابن جرير «اختلاف علماء الأمصار في أحكام شرائع الإسلام» قال: (قصد به إلىٰ ذكر أقوال الفقهاء وهم: ... ثم محمد بن إدريس الشافعي ما حدّث به الربيع بن سليمان عنه). وهو ما نراه في تفسيره علىٰ قلة تصريحه به، فهو إذا ذكر الشافعي أتبع ذلك بقوله: (حدثنا بذلك عنه الربيع). انظر مثلا: جامع البيان (٢: ٧٢٢)، (٣: ٢٠٢)، (٨: ١٣٢، ٣٧١، ٤٠١، ٦٥٠). وكذا في «اختلاف الفقهاء» في نحو (٦٠) موضعًا.

(٢) ولم أجد في كتبه نقلاً عن الشافعي من طريقه.

وقال عن كتابه «لطيف القول في شرائع الإسلام»: (ولهذا الكتاب رسالة فيها الكلام في أصول الفقه، والكلام في الاجماع، وأخبار الآحاد، والمراسيل، والناسخ والمنسوخ في الأحكام، والمجمل والمفسر من الأخبار والأوامر والنواهي، والكلام في أفعال الرسل، والخصوص والعموم، والاجتهاد، وفي إبطال الاستحسان، إلىٰ غير ذلك مما تكلم فيه).

وهاتان المقدمتان تسمَّيان: «رسالة الاختلاف» و «رسالة اللطيف»، وموضوعاتهما -كما ترىٰ- هي ذات الموضوعات التي تناولها الشافعي في «رسالته» وغيرِها من كتبه.

كما أن من أوجه التأثر الممكن دراستها: ما بين هذين الإمامين من **الشبه والتقارب في نمط التأليف والكتابة**.

ومن الأوجه كذلك: **تقاربهما في الاستعداد المعرفي** من جهة التوسع في العلوم، ولا سيما اتساعهما في البصر باللغة، وعنايتهما العالية بشعر العرب، وكذا إقبالهما الكبير علىٰ الفقه وتطلُّبِ معاني الوحيين والتصنيف في ذلك.

فهذه إلماحةٌ عابرةٌ لِمَا للطبري من تأثر بالشافعي، وما أحرىٰ أن يُتَّسَع في بحث ذلك، من خلال دراسة تحليلية للمقولات الأصولية المبثوثة في كتب ابن جرير، ولا سيما في كتابه الجليل «تهذيب الآثار»، وهو من الكتب التي لم تزل أعينُ أكثر المتفقهة في منأىٰ عنها.

- **وأما ابنُ حزمٍ:**

فما أجدرَ أن يُدرَسَ كتابُه «الإحكام» بعينِ أَلِفَت تقريرات الشافعي، فبينهما وفاقٌ لافتٌ في كثير من القضايا، حتىٰ إن ابن حزم كثيرًا ما تجري كلماته وتقريراته علىٰ وَفْقِ كلمات وتقريرات الشافعي، ومع شدة ابن حزم واستطالة قلمه علىٰ كثير من الأئمة إلا أنه استبدل بذلك لسانَ الثناء والتفخيم إذا ما تحدَّث عن الشافعي[1].

---

(١) انظر ما سيأتي في: (٢٧٤).

وممن لَحِظَ تأثُّرَ ابن حزم بالشافعي، ونبَّه عليه مرارًا: العلامة أبو زهرة، ومن ذلك قوله لما عرض لشيءٍ من منهج ابن حزمٍ في الإجماع: (يكاد القارئ يعتقد أن ابن حزم قد استملىٰ تفكيره عن الشافعي)[1].

ولما بحث موقف ابن حزم من قضية تعارض النصوص قال في ضمن ذلك: (إنه لكي يتبين لنا أن ذلك المنزع منزع ظاهري نوازن موازنة موجزة بين هذا النظر ونظر أقرب الأئمة إلىٰ أهل الظاهر، من حيث اعتماده إلا علىٰ النص أو الحمل علىٰ النص بالقياس دون سواه، **وهو الشافعي الذي كانت بحوثه ودراساته تحت نظر ابن حزم وهو يكتب أصول الفقه**، كما يدل علىٰ التشابه أحيانًا في المنزع، وكما هو المفروض في أن مثل ابن حزم لا بد أن يكون قد اطلع علىٰ كتب الشافعي)[2].

ولعل من بواعث هذا التأثر ما للشافعي من نزعة ظاهريَّة في فقهه ومنهاجه[3].

والقصد هنا الإشارةُ إلىٰ هذا الجانب من التأثُّر والتأثير، وتوجيهُ أنظار الباحثين إلىٰ دراسته.

مُبْتَكَرَاتٌ

تقدَّم فيما مضىٰ ذكرُ تأثير الشافعي فيمن بعده في بابَي أصول الفقه وأصول الحديث، وأنَّ للشافعي ابتكاراتٍ فيما صنفه فيهما، ولكنَّ ابتكارَ الشافعيِّ لم يقف عند ذلك، بل إن كثيرًا من تآليفِه مبتكرٌ، ونهجُه في تدوينه ليس له نظيرٌ في أهل زمانه ولا مَن قبلهم.

وقد سجل العلماء للشافعي ابتكارَه في بحث جملةٍ من الأبواب والمعارف، فمن ذلك:

---

(١) ابن حزم «حياته وعصره.. آراؤه وفقهه» (٣٠٤).

(٢) المصدر السابق (٣٠٤).

(٣) انظر ما سيأتي في: (٢١٨-٢١٩).

• **الجزية:**

قال محمد بن زنجويه: (سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما سبق أحدٌ الشافعيَّ إلىٰ «كتاب الجزية»)[1].

• **السبق والرمي:**

قال رجلٌ للمزني: (يا أبا إبراهيم، أملىٰ عليك الشافعي «كتاب السبق والرمي»؟) فقال المزني: (نعم، ولا نعلم أحدًا سبقه إليه)[2].

• **تشجير النسب:**

وهذا من مليح مبتكراته -إن ثبت-، يحدثنا عن ذلك ابن الطقطقي الحسني في كتابه «الأصيلي في أنساب الطالبيين»، فقد ذكر فيه أن (وضع النسب بين الدفتين ينقسم إلىٰ نوعين: مشجَّر ومبسوط). ثم قال: (فأمَّا المشجَّر:

فلم أدرِ مَن ألقى عليه رداءَه
ولكنَّه قد سُلَّ من ماجدٍ محضِ

قلتُ: ذلك لأني لا أعرف من وضعه واخترعه). ثم قال: (ورأيتُ في الجملة كتابًا أهداه الشافعي إلىٰ هارون الرشيد، وعلىٰ أول رقعة منه ما صورته: «أهديت إليك يا ابن سيد البطحاء شجرةً أصلها ثابتٌ وفرعها في السماء، وأنا أشفع إليك في ضعفاء الحاج من ركب الريح ومصع الرشيح. وكتبه محمد بن إدريس».

فإن كان الشافعي قد اخترع المشجَّر، فليس من ذكائه ببديع، ولا من فضله ببعيد، فما أحسنَ ما اخترعَ، وسقىٰ الغيث مبتدعه، فما أظرف ما ابتدعه)[3].

---

(١) مناقب الشافعي (١: ٢٦١).

(٢) المصدر السابق (٢: ٢٧٣). وفي «العزيز شرح الوجيز» للرافعي: (قال الرافعي في «باب المسابقة» عن المزني أنه قال: سألنا الشافعي رضي الله عنه أن يصنف لنا «كتاب السبق والرمي» فذكر لنا أن فيه مسائلَ صِعابًا، ثم أملاه علينا، ولم يُسبَق إلىٰ تصنيف هذا الكتاب) (٢٠: ٤٥٦).

(٣) الأصيلي (٣١-٣٢). وقد دلني علىٰ هذا النص الأثير د. هيثم الرومي، وهو آخر ما ضمنتُه هذا الكتاب.

- **مبتكرات أخرىٰ:**

قال النووي عن الشافعي: (ابتكر كتبًا لم يسبق إليها، منها: أصول الفقه، وكتاب القسامة، وكتاب الجزية، وكتاب قتال أهل البغي، وغيرها)[1]. وله مبتكراتٌ غيرُ ذلك، ويمكن أن يُعَدَّ منها كتاب: «اختلاف علي وابن مسعود»، و«اختلاف الحديث»، وسيأتي الحديث عنهما استقلالًا[2].

ولا تقف مبتكراته عند حدِّ هذه الموضوعات والمعارف، بل إن له في تفاصيل تقريراته وتضاعيف مصنفاته مبتكراتٍ جليلةً، غير أنها بحاجةٍ إلىٰ كشفٍ وانتزاعٍ، ولا يتم ذلك إلا بعرض كتب الشافعي علىٰ كتب مَن تقدمه وتأخر عنه، ليُعلَم مقامه العليُّ بينهم، وهذا مجالٌ بحثيٌّ عزيزٌ قلَّ واردوه.

وأنتَ إذا قرأْتَ مباحث الأصول من كتاب «الرسالة» فلا يصرفنَّك الإلف عن تبيُّن ابتكار الشافعي لها، بل حاول أن ترحل بقلبك وذهنك إلىٰ ما قبلَ مرحلة الشافعي، ثم تنظر ما كتبه الشافعي لتدرك أيَّ إسهام مبتكر قدمه .. فإذا نظرت فيما أصَّله من القول في القياس، استدلالًا له، ثم تنويعًا وتمثيلًا، فقارنه بما كان عليه الحال قبله، حيث لم يكن ثمَّ ضبطٌ تقعيديٌّ لهذا الباب، وبذلك تعرف مقام الشافعي من الابتكار المعرفي، وقد قال الرازي عما كتبه الشافعي حول القياس: (وبالجملة فقد لخَّص باب القياس تلخيصًا مضبوطًا ما سبقه إليه غيره)[3].

ومن مُثُل ذلك ابتكاره المعرفي في نهجِ الاحتجاج لخبر الواحد بما هو مبثوث في كتبه كـ «الرسالة» و «جماع العلم» و «اختلاف الحديث» وغيرها، فقد كان للشافعي في ذلك تقريرٌ لم يُسبَقْ إليه، ويسجل له ذلك الإمام أحمد فيقول: (الشافعي حَسَنُ الشرح للحديث، وكان له اختراعٌ حسنٌ، واحتج [لـ]ـخبر الواحد بكلامٍ حسنٍ وحجة بينة)[4].

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات (١: ٤٨).

(٢) انظر: (١١٩، ٢٤٣).

(٣) مناقب الإمام الشافعي للرازي (١٤٥).

(٤) انظره والذي قبله في: توالي التأنيس (١٣٢).

وكذا ما كتبه الشافعي وقرَّره في مباحث العموم والخصوص، والناسخ والمنسوخ، فكلُّ ذلك معدودٌ في مبتكراته.

قال محمد بن مسلم بن وارة: (لما قدمت من مصر أتيت أبا عبد الله أحمد بن حنبل لأسلم عليه، فقال لي: كتبتَ كتب الشافعي؟ فقلت: لا. فقال لي: فرَّطتَ، **ما عرفنا العموم من الخصوص، وناسخ حديث رسول الله ﷺ من المنسوخ حتىٰ جالسنا الشافعي رحمه الله**). ثم قال ابن وارة: (فحملني ذلك أن رجعت إلىٰ مصر وكتبتها)[1].

وقال أبو ثور واصفًا الشافعي أول لقياه به: (فنظرت إليه، فإذا هو شابٌّ، وإذا له لسانٌ لدَّاغ، فسمعته يقول: «قال الله عز وجل في خبرٍ خاصٍّ يريد به عامًّا، وقال في خبرٍ عامٍّ يريد به خاصًّا». فقلت له: رحمك الله، وما الخاص الذي يراد به العام، وما العام الذي يراد به الخاص؟ **وكنَّا لا نعرف الخاص من العام، ولا العام من الخاص**. فقال ببيانه: قوله جل وعلا: «إن الناس قد جمعوا لكم» إنما أراد به سفيان. وقوله: «يا أيها النبي إذا طلقتم النساء» فهذا خاص يريد به العامَّ)[2].

وقال عبد القادر القرشي الحنفي: (لقد أخرج الشافعي بابًا من العلم **ما اهتدىٰ إليه الناس من قبله**، وهو علم الناسخ والمنسوخ، فعليه مدار الإسلام)[3].

والحاصل هنا: أن للشافعي مبتكراتٍ معرفية علىٰ مستوىٰ الموضوعات التي صنف فيها، وعلىٰ مستوىٰ التقريرات المفصَّلة في المسائل الفروعية والقواعد الأصولية، وهذا الابتكار يدل علىٰ اقتدارٍ عالٍ علىٰ التأليف ونظم المعارف وتوظيفها، وهو ما جعل للشافعي ومصنفاته محلًّا عاليًا ومكانةً سامقةً في تاريخ التراث الإسلامي والعربي.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠: ٥٥٩).

(٢) مناقب الشافعي (١: ٢٢٢).

(٣) الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٤: ٥٧٣).

مشكاة العبقرية

المعايِشُ للقرآن معايشةَ اهتداءٍ سيجني منه اتساعَ عقله وقوةَ براهينِه وبيانِه، وقد قال الله تعالىٰ: «ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيرا».

فقوله سبحانه: «بالحق» أي: قوة الحجة والبرهان. والتفسيرُ في قوله: «وأحسن تفسيرا» يراد به قوة البيان، (ويعمُّ التصويرَ، ويعمُّ التحقيقَ بالدليل)[1].

وقد حرَّرَ تقي الدين السبكي القولَ في مسألةٍ، وبحثَها بما عدَّه من (نفائس المباحث)، ثم بيَّن أن الذي حرَّكه لهذا التحرير تأمُّله في كلامٍ للشافعي، ثم قال: (ما أنفعَ تأمُّلَ كلام العلماء رضي الله عنهم)[2].

فإذا كان هذا مع كلام العلماء، فكيف بكلام الله تعالىٰ؟!

وقد قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (**من أراد العلمَ فليُثَوِّر القرآن**)[3].

وإذا كان كتابُ الله هو أصلَ العلوم، ونبعَها، والحاكمَ عليها = فالمعايِشُ له العالمُ به أقدرُ علىٰ حذقِ تلك العلوم والتصرُّفِ فيها، ومن هنا كان التعلُّق بالقرآن وإدمانُ النظر فيه والاستهداءُ به من أجلِّ دعائم العبقريَّة.

ولمَّا كان الإمامُ الشافعي معايِشًا للقرآن، مقبلًا عليه إقبالًا تامًّا، متَّخِذَنْه منطَلَقًا في بناء علمه ونهجه = كان لكتاب الله تعالىٰ أعظمُ الأثر في تكوينه وإذكاء عبقريته .. وقد كان ارتباطُه بكتاب الله مبكرًا، ولا أدلَّ علىٰ ذلك من حفظه القرآن وهو لم يزل في السابعة من عمره[4].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٤: ٦٧).

(٢) طبقات الشافعية الكبرىٰ للتاج السبكي (١٠: ٢٧٥).

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (ر: ٨٦٦٤).

(٤) انظر: تاريخ بغداد (٢: ٤٠١).

ومما زاد من تأثير القرآن في عقل الشافعي أنه متمكِّنٌ من مختلف العلوم، و(**كتاب الله تعالىٰ لا يتفسَّرُ إلا بتصريفِ جميعِ العلوم فيه**)(١).

ومثل كتاب الله تعالىٰ في ذلك: سنة النبي ﷺ، وقد قال النبي ﷺ: (**ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه**)، فكما أن لكتاب الله تعالىٰ والإقبال عليه والتفقه بمعانيه أثرًا في تكوين العالم وعبقريته، فكذلك الإقبال علىٰ السنة والتفقه في معانيها، فـ «إنْ هي إلا وحيٌ يوحىٰ».

والشافعيُّ لمَّا كان مدركًا لذلك أقبل علىٰ السنة إقبالًا منقطعَ النظير، حتىٰ تمكَّن من أن يكون عَلَمًا عليها وعلىٰ الذبِّ عنها والفقهِ بمعانيها، عرف ذلك من نفسه، وشهد له بذلك غيرُه.

وفيما يلي أستعرض موقع «الوَحْيَيْنِ» من تكوين الشافعي ومشروعه المعرفي، وبوقوفك علىٰ ذلك تدرك السببَ الذي نال به الشافعي هذا الرتبة العليا من العلم والعبقريَّة.

كَأَنَّهُ شَهِدَ التَّنْزِيلَ

لكتاب الله تعالىٰ منزلةٌ عليا في تقريرات الشافعي وتأصيلاته، وقد أخلص كثيرًا من أبحاث «رسالته» للنظر في بيان القرآن ووجوه خطابه، ولإدراك الشافعي عظيم منزلة القرآن في علم الناظر مايز الشافعي بين طبقات الناس في العلم بحسب موقعهم من العلم بالقرآن، وقد صدَّر رسالته بخطبةٍ تُعَدُّ من عيون كلامه، بل من عيون التراث كله، وضمَّنها القول في كتاب الله تعالىٰ والإبانة عن منزلته، فقال:

(كلُّ ما أنزل في كتابه -جلَّ ثناؤُهُ- رحمةٌ وحُجَّةٌ،

عَلِمه مَن عَلِمه، وجَهِله مَن جَهِله، لا يَعلمُ مَن جَهِله،

---

(١) المحرر الوجيز لابن عطية (١: ١٠).

ولا يَجْهَلُ مَن عَلِمَهُ. والناسُ في العلم طبقاتٌ، موقِعُهُم من العلم بقدرِ درجاتِهم في العلم به.

فَحُقَّ علىٰ طلبة العلم بلوغُ غاية جُهْدِهِم في الاستكثارِ من علمه، والصبرُ علىٰ كلِّ عارضٍ دون طَلَبه، وإخلاصُ النية لله في استدراكِ علمِه نصًّا واستنباطًا، والرغبةُ إلىٰ الله في العون عليه، فإنَّه لا يُدْرَكُ خيرٌ إلَّا بعونه.

فإنَّ مَن أدرك عِلمَ أحكامِ الله في كتابه نصًّا واستدلالًا، ووَفَّقَه الله للقول والعمل بما عَلِمَ منه = فاز بالفضيلة في دينه ودنياه، وانتفتْ عنه الرِّيَب، ونوَّرتْ في قلبه الحكمة، واستوجب في الدين موضعَ الإمامة. فليستْ تَنزِلُ بأحدٍ من أهل دين الله نازلةٌ إلَّا وفي كتاب الله الدليلُ علىٰ سبيل الهدىٰ فيها)[1].

وجَعْلُ الشافعيِّ هذه القطعةَ الثمينةَ في صدر «رسالته» التي جعلها منهاجًا للنظر يَدُلُّ الناظر علىٰ منزلة القرآن في بناء طالب العلم وموقعه من خارطة منهاجه، ولذلك ضمَّن هذه القطعة الوصيةَ لطلبة العلم بالاستكثار من علمه والصبر علىٰ كل عارض دون طلبه، وهذا لا يكون إلا لمن أدمن النظر في كتاب الله تعالىٰ وعايشه وأقبل عليه.

ولم يقرر الشافعي ذلك إلا لِمَا رآه من أثر القرآن في نفسه وعلمه، وكم هي الأخبار الدالة علىٰ عظيم تعلق هذا الإمام بكتاب الله تعالىٰ، حتىٰ اشتهر عنه ختمه القرآن في كل شهر ثلاثين ختمة، وفي رمضان ضعفُ ذلك[2]، وهذا إقبالٌ منقطع النظير يدل علىٰ عظيم تعلُّق الشافعي بكلام الله تعالىٰ.

---

(١) الرسالة (ف: ٤٣-٤٨).

(٢) مناقب الشافعي (٢: ١٥٩).

وقد كان الشافعي يلحظ من بعض الفقهاء انصرافهم عن هذا المنهل العذب، فيعاتبهم، ومن ذلك أن بعض فقهاء مصر دخلوا عليه مـرَّةً في السَّحَر، وبين يديه المصحف، فقال: (**شغلكم الفقه عن القرآن**، إني لأصلي العتمة وأضع المصحف بين يديَّ فما أُطبِقُهُ حتىٰ أصبح)[1]. ومثل هذا الإقبال هو ما يفسر لك ما ناله الشافعيُّ من فتوح القرآن وما استنبطه من أحكامه، ومن داوم طرق الباب أوشك أن يُفتَح له.

وقد مكَّن هذا الإقبالُ الشافعيَّ من إدراك حقائق معاني القرآن ودقائقها، حتىٰ قال عن نفسه: (نظرت بين دفَّتي المصحف فعرفت مراد الله عز وجل في جميع ما فيه إلا حرفين)[2].

وفي وصفٍ عميقِ الدلالة يصف يونس بن عبد الأعلىٰ -وما أحلىٰ كلامَ يونس وأوصافَه!- الشافعيَّ بقوله: (كان الشافعي إذا أخذ في التفسير **كأنه شهد التنزيل**)[3].

وما ذلك إلا لشدة بصره بمعاني الآيات وإدراكه لمغزاها وأسرارها.

ويسجل أبو حسَّان الزيادي تفرُّد الشافعي في هذا الباب فيقول: (ما رأيت أحدًا أقدرَ علىٰ معاني القرآن، والعبارة عن المعاني، والاستشهاد علىٰ ذلك من قول الشعر واللغة = منه)[4].

هذا، ولحرص الشافعي علىٰ نوال معاني القرآن واستكشاف أسراره كان عظيمَ الفرح والاغتباط بما يناله من ذلك، حتىٰ قال مرةً: (استنبطتُ البارحة آيتين فما أشتهي باستنباطهما الدنيا وما فيها)[5]. ولا يبلغ الفرح من المرء هذا المبلغ حتىٰ يكونَ عظيمَ التعلُّق بالقرآن شديدَ الحرص علىٰ تحصيل معانيه.

---

(١) مناقب الشافعي (١: ٢٨١). وفي: (٢: ١٦٠) كذلك لكن من كلام جعفر بن أبي عثمان الطيالسي.
(٢) أحكام القرآن للبيهقي (٢: ١٩٠).
(٣) مناقب الشافعي (١: ٢٨٤)، أحكام القرآن للبيهقي (١: ١٩-٢٠).
(٤) تاريخ دمشق لابن عساكر (٥١: ٣٦٢).
(٥) أحكام القرآن للبيهقي (٢: ١٨٠).

يَتَتَبَّعُ أَحْكَامَ القُرَانِ

سبق الحديث عن توفُّر همِّ الشافعي علىٰ الفقه، وممَّا يتصل بذلك في سياق حديثنا عن إقبالِ الشافعي علىٰ القرآن وإدمانِه النظرَ فيه أن الشافعي كان أشدَّ عنايةً **باستنباط معاني القرآن المتصلة بأحكام الفقه**.

وقد دخل علىٰ الشافعي محمد بن عبد الملك المصري قبل طلوع الفجر، فألفاه وهو ينظر في المصحف، وتعجَّب أن يكون كذلك في هذا الوقت، فقال له الشافعي: (إني لعلىٰ هذا منذ صليت العتمة **أنظر في أحكام القُرَان**)[1] .. فكان شاهدُ مقاله أشدَّ عجبًا من شاهدِ حاله!

وكان ذلك الإقبالُ والنظرُ في المصحف حالًا دائمةً للشافعي، وليس مجرَّد أمر عارض بحسب ما يضطره إليه البحث كحال كثيرٍ من المحصِّلين، ويبين ذلك قول الربيع: (قلَّما كنتُ أدخل علىٰ الشافعي رحمه الله إلا والمصحفُ بين يديه **يتتبَّعُ أحكامَ القُرَان**)[2].

ولمَّا أراد الشافعي إملاءَ تصنيفٍ في أحكام القرآن قرأ القرآن من أجل ذلك مئةَ مرَّةٍ![3]

وكان في قيامه للَّيلِ برمضان إذا مرَّتْ به آية **تصلح لبابٍ من أبواب الفقه** أشعل السراج وقيدها بعد أن يسلم من صلاته، ثم يطفئ السراج ويعود إلىٰ الصلاة، ثم يفعل ذلك في الليل مرارًا كثيرة[4].

هذا التركيزُ العلميُّ هو الذي مكَّن الشافعيَّ من مقاليد أحكام الفقه، وهو ما جعل معاني القرآن بين عينيه، ولذلك ترىٰ حضورًا بارزًا للنصِّ القرآني في تقريراته الفقهية وحجاجه مع غيره من الفقهاء.

---

(١) مناقب الشافعي (١: ٢٤٣-٢٤٤).

(٢) أحكام القرآن للبيهقي (١: ٢٠).

(٣) انظر: مناقب الشافعي (١: ٢٤٤)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٥١: ٣٦٣).

(٤) مناقب الشافعي (١: ٢٤٤).

وقد انتزع البيهقي من مجموع ذلك كتابًا في «أحكام القرآن» ضمَّ بين دفَّتيه استدلالات الشافعي القرآنية علىٰ الأحكام الفقهية[1].

والناظرُ في كتاب «الأم» يدرك مركزيَّة النص القرآني في البناء الفقهي للشافعي، فهو كثيرًا ما يُصدِّرُ أبوابه الفقهية بالآيات القرآنية، وحذا حذوه المزني في «مختصره»، وهذه الآيات المصدَّرةُ كالأصل لتلك الأبواب، وعنها تتفرَّع مسائلُه[2].

ونتيجةً لذلك كله بدا أثرُ القرآن علىٰ الشافعي واضحًا مشاهدًا، وذلك لكثرة صدوره عنه واستشهاده به واستنطاقه معانيه في مجالسه ومصنفاته، حتىٰ أدرك العلماء منه ذلك، ورأوا منه تمكُّنًا مذهلًا في العلم بكتاب الله تعالىٰ، حتىٰ قال الإمام أحمد: (ما رأيتُ أحدًا أفقهَ في كتاب الله من هذا الفتىٰ القرشي)[3].

---

(١) وهو غيرُ كتاب «أحكام القرآن» للشافعي، وإن كان يحمل ذات الاسم، ونظير ذلك ما فعله البيهقي في جمعه كلام الشافعي في الفروع وترتيبه له علىٰ مختصر المزني، فقد سماه «المبسوط» مع أنه اسمٌ كذلك لكتاب «الأم»، فإذا عُدَّ من كتب الشافعي «المبسوط» فإنما يُراد به «الأم».
هذا، وكتاب «أحكام القرآن» للشافعي مما ظُنَّ فقدانه، ثم إن الله بفضله ومنَّته وفق أخي الشيخ عبد الله الداغستاني فوقف علىٰ مخطوطةٍ له، وهو يعمل الآن علىٰ دراسته وتحقيقه، يسَّر الله له إتمامه، وبعد فحصها تبين أن كتاب «أحكام القرآن» شعبةٌ من كتاب «الأم»، غير أنه مفرَّقٌ في مواضعَ منه نتيجةً للترتيب المستحدَث بعد الشافعي والذي اعتمده طابعو «الأم»، وقد نصَّ من الأقدمين علىٰ أن هذا الكتاب من جملة «الأم»: الرافعي والماوردي. وللشافعي في كتابه هذا نمطٌ خاصٌ في الإبانة عن الأحكام، وتضمَّن إشاراتٍ منهجيَّةً كثيرة، إلا أنَّ وحدتَه المنهجيَّةَ قد طواها الترتيب الذي عليه نشرات «الأم»، وإلا فإنه حسب الترتيب الأصل مرتَّبٌ متصل.

(٢) الدلائل في اصطلاح المصنفين في الفقه علىٰ ضربين، بيَّنَهُما الماوردي جوابًا علىٰ من اعترض علىٰ المزني تقديمَه الدليل علىٰ المدلول -كما صنع الشافعي-، فأجاب الماوردي عن ذلك بقوله: (والجواب عنه من وجهين: أحدهما: لما ابتدأ بالنهي عن التقليد حسن أن يبدأ بتقديم الدليل علىٰ المدلول. والثاني: أنه فعل ذلك ليكون مبتدئا بكتاب الله تعالىٰ تبركا، علىٰ أن الدلائل ضربان: ضرب يكون دليلًا علىٰ مسألة فالأولىٰ تأخيره عن المسألة. وضرب يكون دلالة علىٰ أصل الباب فالأولىٰ تقديمه علىٰ الباب) الحاوي الكبير (١: ٣٥).

(٣) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (٥٩). وفي (٥٥-٥٦): (كان أفقهَ الناس في كتاب الله عز وجل وفي سنة رسول الله ﷺ).

وأوصىٰ عبد الله بن عبد الحكم ابنَه محمدًا بأن يذهب إلىٰ القرشيين ويطلب منهم أن يكتبوا له شيئًا من كلام الشافعي في أحكام القرآن، ثم قال: (فإني ما رأيتُ رجلًا أحسنَ استنباطًا منه)[1].

وكان سفيان بن عيينة -شيخُ الشافعي- إذا سُئِل عن شيء من التفسير والفتيا التفتَ إلىٰ الشافعي، وقال: (سَلُوا هـذا)[2]. ولهذا الخبر مزيَّة عاليةٌ إذا أدركت عظيمَ علمِ سفيان بكتاب الله تعالىٰ، حتىٰ قال عبد الله بن وهب: (لا أعلم أحدًا أعلم بتفسير القرآن من ابن عيينة)[3].

فهذا شاهدٌ يدل علىٰ تمكن الشافعي من العلم بالتفسير، وذلك في وقتٍ مبكِّرٍ حين كان تلميذًا يشهد مجالس سفيان، إضافةً إلىٰ ما تقدم من وصف الإمام أحمد له وهو لم يزلْ فتًىٰ.

نَاصِرُ الحَدِيثِ

مع تعلُّقِ الشافعي بكتاب الله تعالىٰ وإدمانِه النظرَ فيه وعظيمِ علمه بمعانيه، فقد كان كذلك فيما يتعلَّقُ بسنة النبي ﷺ، وكان لها من الأثر علىٰ علم الشافعي نحوُ ما للقرآن.

وقد كان الشافعيُّ عظيمَ الإجلال للنبي ﷺ، حتىٰ قال المزني: (ما رأيتُ من العلماء من يُوجِبُ للنبي ﷺ في كتبه ما يوجبه الشافعي، لحسن ذكرِه رسول الله ﷺ).

كما تواترت عنه النصوصُ التي تدل علىٰ تحكيمه للسنة وتقديمها والاستغناء بها والذب عنها، حتىٰ صار عَلَمًا علىٰ ذلك، وقد قال مرةً: (سُمِّيتُ ببغداد: «ناصر الحديث»)[4].

ولم ينل الشافعيُّ هذا النعتَ الشريفَ لكونه وضع المصنفات الجامعة للآثار والمسانيد علىٰ نحو ما نراه لدىٰ غيره من أصحاب الحديث المصنفين فيه، بل إنما **سُمِّيَ بذلك لأنه**

---

(١) مناقب الشافعي (٢: ٢٦٣).

(٢) مناقب الشافعي (١: ٣٣٨).

(٣) سير أعلام النبلاء (٨: ٤٥٨).

(٤) تاريخ بغداد (٢: ٤٠٨).

أوجد نظامًا معرفيًّا حاميًا لموقع السنة من المنظومة التشريعية .. ولأن السنة تمثل محورَ كثيرٍ من المجادلات التي دارت بين الشافعي وأعلام المدارس الأخرىٰ، إما من جهة أصل الاحتجاج بها، أو من جهة رتبتها في الاستدلال وموقعها من خارطة الأدلة = كان الشافعي شديدَ العناية بتقرير حاكميتها وتثبيت حجيتها وبيان منزلتها، فتحدَّث عن حجيتها من حيث الأصل إذْ قد تمادتْ بعض الطوائف البدعية فألغت اعتبارها بالكلية[1]، وتحدَّث مرارًا عن حجية أخبار الخاصة «أخبار الآحاد»، لكثرة ما طال هذا الأصلَ وناله من توهين[2]، كما بيَّن حاكميةَ السنة واستغناءَها بنفسها -وهذا المعنىٰ بحسب استقراءٍ تامٍّ أكثر المعاني المنهجيَّة ورودًا في كتب الشافعي[3]- وأنه لا يُعدَل عنها لرأيٍ ولا قياسٍ[4]، كما بيَّنَ منزلة السنة من الكتاب وتبعيتها له وأبطل القول بعرضها علىٰ القرآن[5].

وكانت تقريرات الشافعي في هذا القضايا خاصَّةً من أعظم ما امتازت به أصولُه، وأهل العلم من مختلف المدارس المعتبرة وإن كانوا يُثبِتُون السنة ويحتجون بها، إلا أن الشافعي قد أولىٰ هذا الأصل من العنايةِ والإحكامِ ودفعِ المعارض ما جعله فردًا في ذلك، إمامًا في نصرة السنة والذب عن الأحاديث حتىٰ كان بحقٍّ (ناصر الحديث).

وقد سخَّر الشافعيُّ في سبيل ذلك من مبتكَرِ الحجج وسديدِ البراهين ما جعل كلامه في ذلك أصلًا لكثيرٍ ممن جاء بعده، حتىٰ أهل الحديث الذين كانوا يمتازون بتثبيت السنة والاحتكام إليها بنسبةٍ تفوق ما عليه المدارس الأخرىٰ وجدوا عند الشافعي ما كان غائبًا عنهم من تقعيد ذلك وتأصيله بالقدر الذي يجعل له فاعليَّةً واطرادًا، كما فتح لهم أبواب دلائلها وأجرىٰ لهم أنهار معانيها[6].

---

(١) انظر: مجرد مقالات الشافعي في الأصول (١٢٩-١٣٦).

(٢) المصدر السابق (١٩١-٢٠١).

(٣) المصدر السابق (١٤١-١٥٤).

(٤) المصدر السابق (١٧١-١٧٦).

(٥) المصدر السابق (١٥٥-١٧٠).

(٦) انظر شهاداتهم للشافعي فيما يتعلق بذلك في: آداب الشافعي ومناقبه (٨٩-٩٠)، مناقب الشافعي (١: ٢٦١، ٢٧٨، ٤٧١، ٤٧٦) (٢: ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٨).

«جِمَاعُ العِلْمِ»

خيرُ ما يشهد للشافعي في تعظيمِه للسنة وذبِّه عنها ما وضعه وصنَّفه، فهي شاهدُ صدقٍ علىٰ ذلك، وخاصةً في الأصول المنهجية «الفقهية والحديثية» التي قرَّرها وكانت أصلًا لمن بعده في الاحتجاج بالسنة متواترها وآحادها.

وليس من العسير أن يقوم عالمٌ بالذب عن آحاد النصوص ردًّا علىٰ من شبَّه عليها أو عارضها، ولكن الرهان علىٰ وضع القواعد الضابطة للنظر في ذلك، وهذا ما قام به الشافعي لفرط عبقريَّته رضي الله عنه، فقعَّد القواعد وأصَّل الأصول الناصرةَ للسنة والذابَّةَ عنها.

وقد تناول ذلك في كثير من كتبه، وراوح بين البسط والإيجاز بحسب ما يقتضيه المقام، فبسط القول في نحو «الرسالة» و «جماع العلم» و «اختلاف الحديث»، وتضمَّنت تضاعيف كتبه الأخرىٰ تقريراتٍ عاليةً في ذلك.

غيرَ أن من أخصِّ الكتب التي كشفت عن عبقريَّة الشافعي في مرافعته عن السنة ومدافعته لمن خالفها: كتاب «جماع العلم»[1]، فهو علىٰ وجازته قد حوىٰ من متين العلم ما يشفي الغليل، وخاصةً ما كان منه نصرة للاحتجاج بأخبار الخاصة (أخبار الآحاد)، وقد شهد له بذلك الإمام أحمد فقال: (الشافعي حَسَنُ الشرح للحديث، وكان له اختراعٌ حسنٌ، واحتج [لـ]ـخبر الواحد بكلامٍ حسنٍ وحجة بينة)[2].

وموجزُ القول هنا أن هذا الكتاب يُعَدُّ من أجلِّ كتب الشافعي المنهجية، وربَّما أتىٰ بعد كتاب «الرسالة» في الأهمية، وهو وإنْ كانت غالبُ مادتُه متعلقةً بالسنةِ وتثبيتِ حجيتها، إلا أن الشافعي في أثناء بحثه لذلك عرض لقضايا منهجيةٍ متصلةٍ بالإجماع والقياس والاجتهاد والخلاف.

---

(١) هذا الكتاب من جملة «الأم»، وقد أفرده أحمد شاكر بالطبع، إلا أنه اعتمد علىٰ نسخة خطية سقيمة مُلِئ تحريفًا وسقطًا، فلا يوثق بالنشرة التي أخرجها، وكذا حال نشرة بولاق في ضمن طبعتهم لـ «الأم»، والنشرة المثلىٰ -حتىٰ الآن- هي نشرة د. رفعت فوزي في ضمن ما أخرجه من «الأم».

(٢) توالي التأنيس (١٣٢).

ونظرًا لمركزية موضوع السنة وحجيتها في الكتاب، وخصوصًا تثبيت أخبار الخاصة، فقد كان الشافعي يحيل إليه في مواضع أخرىٰ من كتبه[1]، لأنه يعد من أوسعِ المواضع التي بحث فيها هذه القضية وأحسنِها احتجاجًا بأدلة العقل والنقل.

وقد ابتدأ الشافعي هذا الكتاب بحكاية الإجماع علىٰ حجية السنة فقال:

(لم أسمعْ أحدًا نسبه الناسُ أو نسب نفسَه إلىٰ علمٍ يُخَالِف في أنَّ فرضَ الله عز وجل اتباعُ أمر رسول الله والتسليمُ لحكمه، بأن الله عز وجل لم يجعلْ لأحدٍ بعده إلا اتباعَه، وأنه لا يَلزم قولٌ بكلِّ حالٍ إلا بكتابِ الله أو سنةِ رسوله، وأنَّ ما سواهما تبعٌ لهما، وأنَّ فَرْضَ الله علينا وعلىٰ مَن بَعْدَنا وقَبْلَنا في قبول الخبر عن رسول الله واحدٌ لا يختلفُ في أنَّ الفرضَ والواجبَ قبولُ الخبر عن رسول الله ﷺ)[2].

ثم ذكر تفرُّقَ «أهلِ الكلام» وطائفةٍ ممن نُسِبَ إلىٰ الفقه في تثبيت الأخبار، فقال:

(ثُمَّ تفرَّقَ أهلُ الكلامِ في تثبيتِ الخبر عن رسول الله ﷺ تفرُّقًا متباينًا، وتفرق غيرهم ممن نسبته العامَّة إلىٰ الفقه فيه تفرُّقًا. أمَّا بعضُهم فقد أكثرَ من التقليدِ، والتخفيفِ من النظر، والغفلةِ، والاستعجالِ بالرياسة. وسأُمَثِّلُ لك من قولِ كلِّ فِرقَةٍ عرفتُها مثالًا يدل علىٰ ما وراءَه إن شاء الله تعالىٰ)[3].

(١) انظر: «اختلاف الحديث» الأم (١٠: ٧)، «اختلاف مالك والشافعي» الأم (٨: ٥١٣، ٧٥٢).
(٢) «جماع العلم» الأم (٩: ٥).
(٣) «جماع العلم» الأم (٩: ٥).

فعُلِمَ بذلك أن الشافعي يتقصَّدُ بهذا الكتاب الردَّ علىٰ من خالف في تثبيت الأخبار والاحتجاج بها، سواءٌ من كان منهم من أهل الكلام، أو كان منسوبًا إلىٰ الفقه.

ثم إنه عقد بابين تناول فيها الرد علىٰ طائفتين، وهما:

- **باب حكاية قول الطائفة التي ردَّت الأخبارَ كلَّها.**

- **باب حكاية قول من أراد رَدَّ خبر الخاصة.** غيرَ أن (من الملاحظ أن الشافعي لم يحتفل كثيرًا بأمر الطائفة التي أنكرت أصل حجية السنة، واعتنىٰ في المقابل بأمر الطائفة الثانية، وبما بسطَتْه من شبهات، وسجَّل مناظراته معهم في هذا الكتاب)[1].

وفيما يلي عرضٌ للكتاب ومضامينه[2] لعظم موقعه من مشروع الشافعي:

- **فأما الباب الأول:**

فقد كان الشافعي يناظر فيه معيَّنًا وصفه بأنه (يُنسَبُ إلىٰ العلم بمذهب أصحابه) [٥]، فعُلِمَ بذلك أن له مقامًا ونظرًا.

وقد سأل هذا المخالفُ الشافعيَّ سؤالًا طويلًا دلَّ به علىٰ أنه لا يقبل من العلم إلا ما كان في كتاب الله، لأنه كلَّه محفوظٌ لا يشك في حرفٍ منه شاكٌّ، وأن الله تعالىٰ أنزله تبيانًا لكل شيء، وأخذ علىٰ الشافعي تفريقَه بين دلالات القرآن، وأنه يقول مرة بالعموم وأخرىٰ بالخصوص، ومرة يحمل دلالة الأمر علىٰ الفرض ومرة علىٰ غيره، وأن حجته في التفريق بين ذلك أخبارٌ رواها من لا يبرأ من احتمال الخطأ والنسيان، ثم ختم سؤاله بقوله: (أفيجوزُ أن يُفرَّق بين شيءٍ من أحكام القرآن وظاهرُه واحدٌ عند مَن سمعه بخبرِ مَنْ هو كما وصفتُم فيه، وتقيمون أخبارَهم مقام كتاب الله، وأنكم تعطون بها، وتمنعون بها؟) [٥-٦].

---

(١) التأليف في مسائل الخلاف الفقهي والأصولي في القرن الثاني الهجري لـ د. الناجي لمين (١١٩).

(٢) وسأضع الإحالة لكل نصٍّ عَقِبَه، وسأكتفي منها برقم الصفحة، للعلم بأن هذا الكتاب يقع في الجزء التاسع من «الأم» ط الوفاء.

فأجمل الشافعي ابتداءً في جوابه، فقال مبينًا جهات العلم: (إنما نعطي من وجه الإحاطة، أو من جهة الخبر الصادق، وجهة القياس، وأسبابها عندنا مختلفة، وإن أعطينا بها كلها فبعضها أثبت من بعض) [٦]. وهو يريد بذلك أن جهة العلم ليست قاصرةً علىٰ ما كان ثابتًا علىٰ سبيل القطع والإحاطة، ودعم ذلك بذكر اعتبار الشارع في تقريره الأحكامَ علىٰ العباد بأمورٍ متفاوتةٍ من حيث القطع والظن، وهي: الإقرار، والبينة، واليمين، والنكول. ففي اعتبار الشارع لذلك ردٌّ علىٰ قَصرِهم جهةَ العلم علىٰ ما جاء في القرآن فقط بحجة احتمال الغلط في غيره [٦-٧].

وأمَّا ما يتعلق بالتفريق بين ظواهر القرآن، فقال الشافعي: (مَنْ عَلِم اللسان الذي نزل به كتاب الله وأحكام الله دلَّه علمُه بهما علىٰ قبول أخبار الصادقين عن رسول الله ﷺ، والفرق بين ما دل رسول الله ﷺ علىٰ الفرق بينه من أحكام الله، وعلم بذلك مكان رسول الله ﷺ من كتاب الله ودينه وأهل دينه، وأن الله وضعه في موضع الإبانة عنه ما أراد بفرضه، عامًّا وخاصًّا، وفرضًا [وأدبًا]، وافترض طاعته) [٧].

ثم إن الشافعي ساق ما دار بينهما من محاورةٍ تفصيليَّةٍ أقام فيها الحجة عليه في ذلك حتىٰ أذعن له مخالفه، فكان يقر بأن الحجة عليه لازمةٌ وأنَّ فرضًا عليه قبول الأخبار، ومن كلام مخالفه الدال علىٰ ذلك: (ما أجد السبيل إلىٰ تأدية فرض الله إلا بقبول الخبر عن رسول الله ﷺ، وأنَّ في ألَّا آخذَ ذلك إلا بالخبر، لِمَا دلَّني علىٰ أن الله أوجب عليَّ أن أقبل عن رسول الله ﷺ الخبرَ) [١٠]. ومنه قوله: (وقد صرتُ إلىٰ أن قبول الخبر لازمٌ للمسلمين لِمَا ذكرتَ، وما في مثل معانيه من كتاب الله، وليست تدخلني أَنَفَةٌ من إظهار الانتقال عمَّا كنتُ أرىٰ إلىٰ غيره إذا بانت لي الحجة فيه، بل أتديَّنُ بأنَّ عليَّ الرجوعَ عمَّا كنت أرىٰ إلىٰ غيره إذا بانت لي الحجة فيه، بل أتديَّن بأنَّ عليَّ الرجوع عما كن إلىٰ ما رأيت الحق فيه) [١١]. وقال عن بعض ما كان ينكره علىٰ الشافعي: (وما زلتُ أقول بخلاف هذا حتىٰ بان لي خطأ من ذهب هذا المذهب) [١٢]. **فهنا ترىٰ إذعان المخالف لحجة الشافعي ومصيره إلىٰ قوله.**

ثم سأله المخالف فقال: (هل مِن حجةٍ في أن تبيح المحرَّمَ بإحاطة بغير إحاطة؟)[١٣]. فبين له الشافعي ذلك وضرب له مثلًا فيما يتعلق بالشهادات والعمل بها.

ثم ذكر المخالف قبولَه لما دلت عليه الأخبار وقبوله للإجماع، ولكنه سأل الشافعي فقال: (أفرأيت ما لم تجده نصًّا في كتاب الله عز وجل، ولا خبرًا عن رسول الله ﷺ، مما أسمعك تسأل عنه فتجيب بإيجاب شيء وإبطاله، من أين وسعك القول بما قلتَ منه؟) [١٤].

فأجابه الشافعي ببيان جهات العلم من الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وأنْ ليس لأحد إذا لم يجد كتابًا ولا سنةً ولا إجماعا أن يقول بشيء علىٰ غير مثال من قياس، يريد بذلك إبطال الاستحسان، ثم ذكر أن القياس أحد أوجه البيان في كتاب الله تعالىٰ، ثم بين دليل اعتبار القياس من كتاب الله تعالىٰ [١٤-١٥].

ثم إن المخالف سأل الشافعي عن القياس وهل من يقيس يُعَدُّ محيطًا للعلم «قاطعًا» بالإصابة؟ فبيَّن له الشافعي أن الشارع إنما كلفنا بالاجتهاد، ولم يكلفنا بأن تكون إصابتنا للحكم قطعية [١٦]، ثم إن الشافعي عاد فاستدل علىٰ القياس بالقرآن [١٦]، كما بين أنه لو جاز للعالِمين ترك القياس جاز للجاهلين أن يقولوا ويستحسنوا [١٨-١٩]، ثم استدل للقياس بالإجماع والسنة [١٩].

هذا مجملُ ما يتعلَّق بالباب الأول.

- **وأما الباب الثاني -وهو المتعلق بحكاية قول من أراد ردَّ أخبار الخاصة-:**

فكان الشافعي يستعرض فيه كلامَ جماعةٍ كما يدل عليه قوله: (كلمني جماعة منهم مجتمعين ومتفرقين بما لا أحفظ أن أحكيَ كلام المنفرد عنهم منهم وكلام الجماعة، ولا ما أجبتُ به كلًّا ولا أنه قيل لي، وقد جهدت علىٰ تقصِّي كل ما احتجوا به، فأثبتُّ أشياء قد قلتها ولمن قلتها منهم، وذكرت بعض ما أراه منه يلزمهم، وأسأل الله العصمة والتوفيق) [٢٠].

وقد ابتدأه الشافعي ببيان قولهم، فقال: (فكانت جملة قولهم أنْ قالوا: لا يسع أحدًا من الحكام ولا من المفتيين أن يفتي ولا يحكم إلا من جهة الإحاطة، والإحاطة كل ما علم أنه حق في الظاهر والباطن يُشهَدُ به علىٰ الله، وذلك: الكتاب، والسنة المجتمع عليها، وكل ما اجتمع الناس عليه ولم يفترقوا فيه) [٢٠]. فعُلِمَ بذلك أن هذه الطائفة تُثبِتُ أصلَ الاحتجاج بالأخبار، لكنها لا تقبل من العلم إلا ما كان علمًا إحاطيًا ثابتًا في الظاهر والباطن، ولذلك فهي إنما تحتج بالقرآن، ولاتقبل أن يصرف شيء من دلالاته عن عمومه وظهوره **إلا بإجماع**، كما لا تقبل من السنة إلا المجمع عليه منها، ولا تقبل أخبار الخاصة إلا من الوجه الذي يُؤمَن فيه الغلط، ولا تقبل من القياس إلا أن يكون في معنىٰ الأصل بحيث لا يُتفَرَّقُ فيه .. فهذا جملةُ قولها ونظامُه.

فأخذ الشافعي في النقض علىٰ أتباع هذه الطائفة، وبيَّن أن عدم قبولهم من العلم إلا ما كان علىٰ سبيل القطع والإحاطة بحيث لا يمكن الغلط فيه يُدخِلُ عليهم من الفساد والتناقض ما لا يملكون دفعه، وأبان لهم ذلك، ولذلك كان مناظره يتردد في بعض قوله، ويرجع عن بعض، لِمَا يراه مما أدخله الشافعي عليه وأضغطَه فيه.

وفي سياق أخذ الشافعي في البحث عن الإجماع الذي يدَّعيه من خالفه، وهو إجماعٌ يدعيه فيما كان من علم الخاصة، فأخذ الشافعي يبين له ضعف منزعه في ذلك بوجوه متفرقة، وقرَّر أن الإجماع لا يكون إلا فيما كان علمُه عامًّا من الأحكام [٢٢-٣٢].

ثم انتقل الشافعي معهم إلىٰ الحديث عمَّا تَثْبُتُ به الأخبار، فذكروا أنها تثبت بأحد ثلاثة وجوه: خبر العامة عن العامة، وتواتر الأخبار، وأنْ يروي الواحد عن رسول الله ﷺ الحكمَ حكم به فلم يخالفه غيره.

أما الأول فقبله منهم الشافعي. وأما الثاني فباحثهم الشافعي في حَدِّهم له، وطالبهم بمثال عليه ليعلمَ مرادهم منه، ثم إنه أدخل عليهم بقبولهم هذا الوجه علىٰ طريقتهم ما يلزمهم من قبول أخبار الخاصة. وأما الثالث فقد قالوا به مع كونه خبرَ واحدٍ للقيد الذي

ذكروه، وهو عدم المخالفة، بما يجعله خبرًا عن العامة وذلك بأن يحدِّثَ به الراوي في جماعةٍ دون أن يخالفه مخالف، فيكون بذلك خبرًا عن عامتهم، فقال الشافعي في جملة نقضه عليهم: (فلما رأيتكم تنتقلون إلىٰ شيء إلا احتججتم بأضعفَ مما تركتم) [٣٥]، ثم شرع في بيان ضعف ما بنوا عليه وما يلزمهم منه حتىٰ بلغ ببعضهم أن انفصل عما قاله مَن كان منهم منتصبًا لمناظرة الشافعي وذلك لِما رآه من إلزام الشافعي له، فقال: (ليس ما قال مِن هذا مذهبَنا) [٣٦].

وفي أثناء ذلك تعرض الشافعي لبعض ما يتعلق بالإجماع وادعائه، لأن القول فيه مستمر معهم بما أنهم لا يقبلون إلا ما كان من علم العامة.

والشافعي في مجموع كلامه يريد أن يبين لهم وهاءَ أصولهم حيث لم يقبلوا من العلم إلا ما كان من علم العامة، فذكر لهم كثيرًا مما يلزمهم، وكثيرًا مما يعتمدون عليه مما يمكن فيه الغلط، فهو في كثير من كلامه عن الإجماع ونقض ما يدعونه منه إنما يريد أن يبين لهم ضعف قولهم وحصرهم العلم في جهة الإحاطة، ومن هنا فلا بُدَّ حين قراءة كلامه من التنبه لهذا السياق، ليُعلَمَ علىٰ وجه الدقة ما قاله الشافعي تقريرًا وما قاله إلزامًا، ولا سيما ما قاله حول الإجماع وتحققه وما يصح منه [٣٢-٣٩].

ثم إنهم تحدثوا عن الاختلاف وذمِّه، وذكروا أنهم لا يُوسِّعُون من الاختلاف شيئًا، وهذا من جملة قولهم من أنه لا يُقبَلُ من العلم إلىٰ ما كان من علم العامة، فلا يسوغ والحالة تلك أن يقع فيه اختلاف، فذكر الشافعي لهم أن الاختلاف ليس علىٰ وجه واحد، وبيَّن لهم وجه ذلك والأدلة الواردة فيه [٣٩-٤٢].

هذا عرضٌ موجَزٌ جدًّا لقضايا الكتاب، وهو خليقٌ بالدرس والمدارسة، لما تضمنه من تقرير أصول العلم وما حواه من تفعيلٍ عالٍ لمسالك الجدل وطرائق النظر والمناظرة، وهذا شأنُ كثيرٍ من كتب الشافعي والتي لم تزل بحاجةٍ إلىٰ بعثٍ في مختلف البيئات العلمية .. وتتبُّعُ مضامين هذا الكتاب والوقوف علىٰ جهاتِ حِجاج الشافعي فيه يبيِّنُ لك كثيرًا من ملامح عبقريَّته.

سَلُونِي عَمَّا شِئْتُمْ

ما مضىٰ متعلِّقٌ باحتكام الشافعي للسنة وذبه عنها وحرصه علىٰ تلقيها، ويبقىٰ لنا البحث فيما يتعلق بعلمه بمعاني السنة وفقهها، وقد كان الشافعي في ذلك فردًا كما كان كذلك في علمه بمعاني القرآن وفقهه لأحكامه.

وكان فقهُه بذلك، ثم تفقيهُه أصحابَ الحديث فيه، ورسمُه منهج النظر لهم في ذلك = من أعظم إمدادات الشافعي للمدرسة الحديثية، فتواترت عنهم العبارات الدالة علىٰ فضل الشافعي عليهم في هذا الباب، ومن ذلك قول الإمام أحمد: (لولا الشافعيُّ ما عرفنا فقهَ الحديث)[1].

وما ذلك إلا لما رأوه من قدرةٍ عديمةِ النظير فيما يتعلق باستنباط معاني السنة وأحكامها.

وقد قال يونس بن عبد الأعلىٰ لما سئل عن معنىٰ حديث وذكر أن الشافعي كان صاحبَ هذا الشأن: (**كان الشافعي نسيجَ وحده في هذه المعاني**).

وكما كان ابن عيينة يحيل إليه حين يُسأَلُ عن شيء من التفسير والفتيا، فكذلك كان فيما يتعلق بمعاني السنة، فقد كان في مجلسه يلتفت إلىٰ الشافعي يسأله عن معاني بعض الأحاديث .. هذا مع تقدم ابن عيينة في العلم بالفتيا وأهليته لها وبصره بمعاني الأخبار، حتىٰ قال الشافعي: (ما أدركتُ أحدًا من الناس فيه من آلة الفتيا ما في سفيان بن عيينة، وما رأيتُ أحدًا أكفَّ عن الفتيا منه، **وما رأيتُ أحدًا أحسنَ تفسيرًا للحديث منه**).

ولعلم الشافعي بما ناله من ذلك، ولعظيم ما وهبه الله تعالىٰ من وثاقةٍ ومهابَةٍ كان يقول بمكَّةَ: (**سلوني عما شئتم أخبركم من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ**)[2].

---

(١) توالي التأنيس (١٣٢). وانظر أيضًا ما جاء عنه وعن الربيع والكرابيسي من تقرير ذلك المعنىٰ في: (١٣٦، ١٤٢).

(٢) انظر الأخبار المتقدمة في: مناقب الشافعي (١: ٣٠٦، ٣١٠، ٣٦٢، ٥٢١).

قال النووي ملخِّصًا مشهد الإمداد الشافعي لأهل الحديث فيما يتصل بالذب عن السنة ومعرفة معانيها:

(هو الـذي قلَّد المننَ الجسيمةَ أهـلَ الآثـار وحملةَ الحديث ونقلةَ الأخبار، بتوقيفه إياهم علىٰ معاني السنن، وتبيينِه وقذفِه بالحق علىٰ باطل مخالفي السنن وتمويههم، فنعشهم بعد أن كانوا خاملين، وظهرت كلمته علىٰ جميع المخالفين، ودمغهم بواضحات البراهين، حتىٰ ظلت أعناقهم لها خاضعين)[1].

«اِخْتِلَافُ الحَدِيثِ»

هذا العلم بمعاني السنة ودلائلها جعل الشافعي كما ترىٰ عَلَمًا علىٰ البصر بالسنة وفقهها كما كان عَلَمًا علىٰ نصرتها والذب عنها، ولو تتبَّعنا دلائلَ ذلك الفقهِ من كتبه وجرَّدناه منها لاستقام لنا في مجلدات، فكتبُه طافحةٌ بتتبع معاني سنة النبي ﷺ واستنباط دلائلها وأحكامها.

ولأن هذا الكتاب معقودٌ لبيان عبقرية الشافعي فليس بوسعنا تقصِّي النظر في ذلك هنا، غير أنِّي أجتزئ منه بالحديث عن كتابٍ واحدٍ من كتبه دالٍّ علىٰ عظيم فقه الشافعي بالسنة، وهو كتاب **«اختلاف الحديث»**، فليكنْ في التمثيل به إغناء لهذا المقام.

وأول ما يمكن قوله هنا إذا ما استحضرنا السياق التاريخي للعلوم وتفرُّعاتها أن موضوعَ هذا الكتاب **يُعَدُّ من مبتكرات الشافعي**، وذلك أنه لم يُعلَم أنَّ أحدًا قبله تناول الأحاديث من جهة اختلافها ومنهج التعامل معها حال تعارضها تأصيلًا وتطبيقًا[2].

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات (١: ٥٠).

(٢) يقول د. الناجي لمين: (لعله أول وأهم كتاب من نوعه) القديم والجديد في فقه الشافعي (١: ٣٥٢).

وقد كان من أغراض الشافعي الأصيلة من هذا الكتاب أن يُبيِّنَ أنْ ليس شيءٌ من الأحاديث مختلفًا اختلافًا متكافئًا، بل إمَّا ألَّا تكون مختلفةً فيُجمَعُ بينها بالنظر في معانيها ودلالاتها، أو يكون بعضها أرجح من بعض بالدلائل المتنية أو الإسنادية، أو يكون كلٌّ منها حقًّا في وقته فيُصار بها إلىٰ القول بالنسخ.

وجملة ما يقصده من ذلك أن يُطلِعَ أهل العلم علىٰ منهج النظر في الأحاديث إذا اختلفت ظواهرُها، وكيف تُحَلَّلُ علىٰ نحو يميِّزُ به الناظر بين نوع الاختلاف وجهته، لا أن يُبادَر إلىٰ ادعاء نسخ أو ترجيح بلا دلالة، بل عليه قبل ذلك أن يمعن النظر في معاني الأخبار ويدقق في فقهها.

ومن ذلك ما نصَّ عليه الشافعي في هذا الكتاب وفي غير موضعٍ من كتبه من منهج التعامل مع **المجمل والمفسر**، وهو لزومُ أن يُحمَلَ المجمل علىٰ المفسر، ولا يقضىٰ بأحدهما علىٰ الآخر، وقد أكَّد ذلك وكرَّره لِمَا رآه من صنيع كثير من أهل العلم في تحكيم أحدهما علىٰ الآخر، فأدخلوا بذلك التحكيم شُبَهًا عطَّلُوا بها بعض الأحاديث، وعن ذلك قال الشافعي: (ولم يجد الذين يُظَاهِرون القولَ بالحديث في شيءٍ من الأحاديث من الشبه ما وجدوا في المجمل من المفسر، وذلك أنهم يلقون بها قومًا من أهل الحديث ليس لهم بصرٌ بمذاهبه فيُشبِّهون عليهم)[1].

وقال: (فسألني مقدَّمٌ من أهل العلم ممن يُكثِرُ خلافَنا، ويُدخِلُ المجملَ علىٰ المفسَّر، والمفسَّرَ علىٰ المجمل)[2].

ثم قال له لمَّا بين له وجه الجمع بين بعض الأحاديث فوافقه: (هكذا الحجة عليك في كل ما ذهبت إليه من أن تجعل المفسر مرة حجةً علىٰ المجمل، والمجمل حجة علىٰ المفسر، في القسامة، واليمين مع الشاهد، والبينة علىٰ المدعي، وبيع العرايا،

---

(١) «اختلاف الحديث» الأم (١٠: ٢٦٦).

(٢) المصدر السابق (١٠: ٢٧٠).

والمزابنة، وغير ذلك مما كثيرًا ما أسمعك تذهب فيه إلىٰ الطريق التي [أراك فعلتها غير طريق النَّصفة][1] ولكنك تذهب فيها إلىٰ الاستتار من كثرة خلاف الحديث عند مَن لعله يبصر في أن قال ذلك، ممن يعيب عليك خلافَ الحديث)[2].

وبيِّنٌ من هذه الأمثلة التي ذكرها الشافعي أنه يعني بكلامه هذا أهل العراق.

فهذه القضية إذًا من صلب القضايا التي عالجها الشافعي في هذا الكتاب، وذلك لاتصالها بمنهج النظر في اختلاف الحديث والجمع بين معانيها أو الترجيح بينها.

هذا، وقد كان الشافعي معدودًا في حُذَّاق أهل العلم بهذا الباب، حتىٰ قال عنه ابن تيمية: (كان الشافعي من أبصر الناس بأصول الفقه، وأعلمهم بالجمع بين النصوص المتعارضة، وناسخها ومنسوخها، ومجملها ومفسرها)[3].

وقد كان الشافعي علىٰ بصرٍ بقدرته علىٰ ذلك حتىٰ قال: (ليست علينا كبير مئونة في الحديث الثابت إذا اختلف أو ظُنَّ مختلفًا)[4]. يعني -والله أعلم- قدرته علىٰ الجمع والترجيح .. وما ذلك إلا لحذقه بمعاني الأخبار ومخارجها.

وقد حوىٰ هذا الكتاب من كنوز الأصول الشيءَ الكثيرَ، ففيه أبحاثٌ ومقالاتٌ عن تحكيمِ السنة والاستغناء بها، وحملِ مجملها علىٰ مفسرها، والغوص في معانيها، ومنهجِ التعامل مع ما قد يظن بينها من الاختلاف، كما حوىٰ الحديث عن دلالات النصوص وأن الأصل فيها الحمل علىٰ العموم إلا بدلالة، وتضمن الدلالاتِ المعتبرةَ في صرف العموم عن أصل دلالته، كما تضمَّن في أعطافه حديثًا عن الإجماعِ وبعضِ ما يتعلق به.

---

(١) كذا النص علىٰ الصواب كما في مخطوطة «مراد ملا»، وأما في المطبوع فالسياق فيه محرَّفٌ بما لا تدرك له معنًىٰ، وبعده في المطبوع أيضًا: (بأنها تضاد انتشارًا لخلاف بين الأحاديث) وهو نص محرَّفٌ مقحَمٌ لا موقع له، وهو ساقط من بعض النسخ كما في مخطوطة «مراد ملا».

(٢) «اختلاف الحديث» الأم (١٠: ٢٧٣).

(٣) «جواب الاعتراضات المصرية» (٨٤).

(٤) «الأم» (١٠: ٢٩٩).

ولأن التحذُّقَ بمعاني السنة من أهم مقاصد هذا الكتاب تحدَّث فيه الشافعي عن إنزالِ الله تعالىٰ كتابَه بلسان العرب، وخطابِه إياهم علىٰ ما يعرفون من معاني كلامهم، لأن ذلك هو الطريق لفقه السنة والعلم بمعانيها.

فمما ذكره من ذلك أن من معاني كلام العرب أنهم يلفظون بالشيء عامًّا يريدون به العامَّ، وعامًّا يريدون به الخاصَّ، وهو يريد بذلك بيان ألَّا حجة لمَن وهَّن الأحاديث وردها بمخالفتها ظواهر القرآن وعموماته ما دام القرآن محتملًا لأن يحمل علىٰ الخاص متىٰ ما قامت الدلالة علىٰ ذلك، ولذلك قال: (وكتبت في هذا الكتاب مما نزل عام الظاهر ما دل الكتاب علىٰ أن الله عز وجل أراد به الخاص، لإبانة الحجة علىٰ من تأول ما رأيناه خالف فيه طريق مَن رضينا مذهبه من أهل العلم بالكتاب والسنة)[1].

ولمَّا أخذ الشافعي في تأصيل ما يتعلق باختلاف الأحاديث ذكر أن الحديث عن رسول الله ﷺ كلامٌ عربي، وأنه كالكتاب فيما يتعلق بالعموم والخصوص ومخارجهما، وبين أن الأصل فيه أن يحمل علىٰ عمومه وظهوره إلا بدلالة، كما ذكر أن الأحاديث كلما أمكن استعمالها استُعمِلت، ولم يعطل بعضها بعضًا، وهو بذلك يُلِحُّ علىٰ قضية فقه السنة وتحكيم معانيها والجمع بينها قبل المصير لأي ترجيح أو نسخ.

ولم يكتف الشافعي بمثل هذه التأصيلات، بل ساعفها ببحثٍ كثيرٍ من التطبيقات التي دلَّت عظيم بصره بمعاني السنة، فكان أنْ بحث (٦٦) مسألةً، ونظر ما فيها من أحاديثَ متعارضةٍ، وأجرىٰ عليها مسالك الجمع والترجيح والنسخ.

ولأن الشافعي من أبصر الناس بمعاني السنة أمكنه الجمع بين معاني غالبِها، فكانت حصيلةُ نظرِه لتلك المسائل وفقهِه بمعاني الأخبار الواردة فيها أن استطاع أن يجمع بين معاني الأخبار المتعارضة ظاهرًا في (٣٤) مسألةً، فخلَّصها بذلك من ادعاء التعارض فيها.

---

(١) الأم (١٠: ٢٨-٢٩). وقال: (... ولا حجة لهم بتوهين الحديث إذا ذهبوا إلىٰ أنه يخالف ظاهر القُرَان وعمومه إذا احتمل القُرَان أن يكون خاصًّا) الأم (١٠: ٣٤).

وفي (١٦) مسألةً سلك مسلك الترجيح.

وفي (٧) مسائل سلك مسلك النسخ.

وتردَّدَ قوله في الباقي.

هذا فقط كان استعراضًا موجزًا لكتاب واحدٍ، في جهةٍ محدَّدةٍ من النظر، وهو ما يتعلق بمنهج التعامل حال اختلاف الأحاديث، وقد دلَّ ذلك علىٰ موقع الشافعي من البصر بالسنة ومعانيها، ولو تتبعنا ذلك في سائر كتبه لاضطرنا إلىٰ كثيرٍ من البحث والنظر، ولا سيما فيما أصَّله الشافعي من قواعد النظر في الدلالات والتي كان لها أثرٌ كبيرٌ في وزن مراتب الأدلة والنظر فيها، وخاصة ما يتعلق بالعموم والخصوص، والمجمل والمفسر، والأمر والنهي، وما تتضمنه النصوص من احتمالات للمعاني، ومنهج التعامل والنظر مع ذلك كله.

بيان العبقرية

من الامتيازات التي اختصَّ بها الشافعيُّ وفَضَل بها مُجَايليه ومَن جاء بعده: سعةُ علمه بالعربية، وما لبيانه في كلامِه وكتبِه من الديباجة الكريمة، والرونق العجيب، والسبك والنحت الذي لا يُستطاعُ مثله.

وقد كان الشافعي لإدراكه ما للعلم بالعربية والتمكُّن من القوة البيانية من أثرٍ في قوة العقل والفهم يتأسَّفُ علىٰ إهمال الناس لذلك، حتىٰ قال: (اثنان أغفلهما الناس: الطب والعربية)[1].

وقال مبيِّنًا ما يُلحِقه ترك العلم بلسان العرب من جهلٍ وتنازعٍ: (ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركِهم لسانَ العرب وميلِهم إلىٰ لسان أرسطاطاليس)[2].

من أجل ذلك كان للشافعي فضلُ اعتناءٍ بلسان العرب ومزيدُ علمٍ بأوضاعه ووجوهه، وهذا ما شهدتْ له مصنفاته مبنًىٰ ومعنًىٰ، كما تواترتْ شهاداتُ أئمة اللغة له بذلك، وقد تقدم بيان ذلك[3].

ثم إنَّ القوة البيانيَّة كما أنَّ لها أثرًا في الإبانة عن العلم والعبارة عن المعرفة فإنَّ لها **أثرًا بالغًا في تفكير المتكلِّم**، فالبيان هو ترجمان الفكر، وهو إطاره، وبقدر ما يملك المرء من البيان يملك من التفكير، فاللغة إذًا ليست قاصرةً علىٰ مجرد التعبير، بل هي كذلك

---

(١) مناقب الشافعي (٢: ١١٦).

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي (٩: ١٧٠). وفي إسناده محمد بن هارون، قال الذهبي: (محمد بن هارون لا أعرفه). وقال في «سير أعلام النبلاء»: (هذه حكاية نافعة لكنها منكرة، ما أعتقد أن الإمام تفوه بها، ولا كانت أوضاع أرسطاطاليس عُرِّبَت بعد البتة. رواها أبو الحسن علي بن مهدي الفقيه، حدثنا محمد بن هارون، حدثنا هميم بن همام، حدثنا حرملة. ابن هارون مجهول) (١٠: ٧٤).

(٣) انظر: (٦٣-٦٤).

أداةٌ للتصور، وإذا كانت بهذا المقام كان لها أثرٌ ولا بد في قوة العقل، وقد قال الشافعي: (**تعلموا العربية، فإنها تُثَبِّتُ العقلَ**، وتزيدُ في المروءة)[1].

ومن أخص ما يتركه الجهل بلغة العرب من أثرٍ فاسدٍ: **الجهلُ بالوحي**، وذلك لأنَّ الجهلَ بالعربيَّة يجرُّ فسادَ الرَّأي والنَّظر، كما يقول الجاحظ:

> **(للعرب أمثالٌ واشتقاقاتٌ وأبنيةٌ، وموضعُ كلام يدلُّ عندهم على معانيهم وإراداتهم، ولتلك الألفاظ مواضعُ أُخَرُ، ولها حينئذٍ دلالاتٌ أُخَرُ، فمن لم يعرفها جَهِلَ تأويل الكتابِ والسنَّة، والشاهدِ والمثلِ، فإذا نظر في الكلامِ وفي ضروبٍ من العلم وليس هو من أهل هذا الشأن هَلَكَ وأَهلَكَ)**[2].

وما دامت هذه الشريعةُ عربيَّةً، فلا يفهمها حقَّ الفهم إلَّا مَن فَهِمَ اللُّغةَ العربيَّةَ حقَّ الفهم[3]، أمَّا سائر العلوم فعلىٰ نفوذها في العلوم جملةً إلاَّ أنَّ تأثيرها غالبًا إنما يقع في مجالاتٍ منها، وليس كذلك اللُّغة، فإنه لا ينفك عنها ناظرٌ في الشريعة، أيًّا كان مجالُ نظره.

ومن هنا نجد الشافعيَّ يعنىٰ عناية أكيدةً بلغة العرب والعلم بها، وما ذلك إلا لأنَّ الله خاطب العربَ بلسانها علىٰ ما تعرف من معانيها، فالعلم باللغة سبيلٌ إلىٰ العلم بالوحي الذي أنزله الله تعالىٰ علىٰ خلقه.

وإذا كانت غالبُ نصوص الوحي بيِّنةً بتيسيرِ الله تعالىٰ إيَّاها للذِّكر، حتىٰ إن عمومَ الخلق يستطيعون إدراك مجمل معانيها بمجرَّد قراءتها، إلا أنَّ العربيَّةَ والخبرةَ بها تُمكِّنُ صاحبَها من مزيد إدراكٍ للنصوص واستنطاقٍ لمفصَّلِ معانيها واستخراجٍ لأسرارها، ومن هنا قال الشافعي: (**أصحابُ العربيَّةِ جِنُّ الإنس، يبصرون ما لا يبصرُ غيرُهم**)[4].

---

(١) مناقب الشافعي (١: ٢٨٢).

(٢) الحيوان (١: ١٥٤).

(٣) انظر: الموافقات للشاطبي (٥: ٥٢-٥٣).

(٤) آداب الشافعي ومناقبه (١٥٠).

وهذا ما تحقَّقَ للشافعي، فقد أقبل علىٰ كتاب الله تعالىٰ إقبالًا تامًّا، (وأتيح له درك غوامض معانيه، والغوص علىٰ تيار بحره لاستخراج ما فيه، وفتح الله عليه من أبوابه، ويسر عليه من أسبابه، ورفع له من حجابه، ما لم يسهل لمن سواه، ولم يتأتَّ لمن عداه)[1]، وما ذلك إلا لسعة علمه باللسان الذي نزل به القرآن.

تَنْبِيهُ العَامَّةِ

للشافعي في تقرير أهمية العلم بلغة العرب وأثر ذلك في فقه الوحي تقريراتٌ حسانٌ، ولمركزيَّة هذه القضية عنده ضمَّنها أخصَّ كتبه بتقرير المنهج، وهو كتاب «الرسالة»، وجعل القولَ في ذلك من أوائل ما عالجه فيها، وليدركَ قارئَه أهميةَ ذلك ويقعَ منه موقعَ القبول ذكر الشافعي أنَّ إبانتَه عن ذلك وتنبيهَه العامَّةَ عليه = من النصيحة المفروضة للمسلمين، وضمَّن كلامَه وجوهَ تصرُّفات العرب في كلامها ليعلَمَ الناظر أن تمييزَها وفصلَ ما بين دلالاتها من مهمَّات النظر وضروراته، إذْ بلسانها نزل القرآن وجاءت السنة، فالجهل بتلك الأوضاع جهلٌ بمعني الوحي .. قال رضي الله عنه:

(علىٰ كلِّ مسلمٍ أن يتعلمَ من لسان العرب ما بلغه جهده، حتىٰ يشهد به أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبدُه ورسولُه، ويتلو به كتابَ الله، ويَنطِقَ بالذِّكر فيما افتُرِضَ عليه من التكبير، وأُمِرَ به من التسبيح والتشهد وغير ذلك.

وما ازداد من العلم باللِّسان الذي جعله الله لسانَ مَن خَتَمَ به نبوتَه وأَنزَلَ به آخرَ كتبه = كان خيرًا له. كما عليه يتعلَّمُ[2] الصلاةَ والذِّكرَ فيها، ويأتي البيتَ وما أُمِرَ بإتيانه، ويتوجَّهُ لِمَا وُجِّهَ له، ويكونُ تبعًا فيما افتُرِضَ عليه ونُدِبَ إليه لا متبوعًا.

---

(١) أحكام القرآن للهراسي (١: ١) بتصرف.

(٢) يعني: أن يتعلم. وإسقاط (أن) في مثل هذا كثيرٌ في كلام الشافعي، وقد قال ابن الأثير في موضع عن مثل هذا الأسلوب: (... وهي لغة فاشية في الحجاز، يقولون: يريد يفعل، أي أن يفعل، وما أكثر ما رأيتها واردة في كلام الشافعي رحمة الله عليه) النهاية في غريب الحديث والأثر (ر ي ث).

وإنما بدأتُ بما وصفتُ من أن القُرَانَ نزل بلسان العرب دون غيره لأنه **لا يَعلَمُ مِن إيضاح جُمَلِ علم الكتاب أحدٌ جَهِلَ سعةَ لسان العرب، وكثرةَ وجوهه، وجِمَاعَ معانيه، وتَفَرُّقَها. وَمَن عَلِمَه انتفتْ عنه الشُّبَهُ التي دخلتْ علىٰ مَن جَهِلَ لسانَها.**

فكان تنبيهُ العامَّةِ علىٰ أنَّ القُرَانَ نزل بلسان العرب خاصَّةً نصيحةً للمسلمين، والنصيحةُ لهم فرضٌ لا ينبغي تَرْكُه، وإدراكُ نافلةِ خيرٍ لا يدعُها إلَّا مَن سَفِهَ نفسَه، وتَرَكَ موضعَ حظِّه. وكان يجمعُ مع النصيحة لهم قيامًا بإيضاحِ حَقٍّ. وكان القيامُ بالحق ونصيحةُ المسلمين من طاعة الله، وطاعةُ الله جامعةٌ للخير.

أخبرنا سفيانُ، عن زياد بن عِلاقةَ قال: سمعتُ جريرَ بنَ عبد الله يقول: بايعتُ النبيَّ علىٰ النُّصْح لكل مسلم.

أخبرنا ابنُ عيينة، عن سهيل بن أبي صالح، عن عطاء بن يزيد، عن تميم الداري أن النبي قال: «إن الدين النصيحة، إن الدين النصيحة، إن الدين النصيحة: لله، ولكتابه، ولنبيه، ولأئمة المسلمين، وعامَّتهم».

فَإِنَّما خاطبَ الله بكتابه العربَ بلسانها علىٰ ما تعرف من معانيها، وكان ممَّا تعرفُ من معانيها اتسَاعُ لسانِها، وأنَّ فِطرَتَه أن يُخاطِبَ بالشيء منه: عامًّا ظاهرًا يُرَادُ به العامُّ الظاهرُ، ويُستَغنىٰ بأوَّلِ هذا منه عن آخره. وعامًّا ظاهرًا يُرَادُ به العامُّ، ويدخلُهُ الخاصُّ، فيُستَدَلُّ علىٰ هذا ببعض ما خُوطِبَ به فيه. وعامًّا ظاهرًا يُرَادُ به الخاصُّ. وظاهرًا يُعرَفُ في سياقه أنَّه يُرَادُ به غيرُ ظاهرِه. فكلُّ هذا موجودٌ علمُه في أوَّلِ الكلام، أو وَسَطِه، أو آخِرِه.

وتبتدئُ الشيءَ من كلامها يُبِينُ أوَّلُ لفظِها فيه عن آخِرِه. وتبتدئُ الشيءَ يَبِينُ آخرُ لفظِها منه عن أوَّلِه. وتَكَلَّمُ بالشيء تُعَرِّفُهُ بالمعنىٰ دونَ الإيضاح باللفظ، كما تُعَرِّفُ الإشارةُ، ثم يكونُ هذا عندَها من أعلىٰ كلامها، لانفرادِ أهل علمها به دون أهل جهالتها. وتُسَمِّي الشيءَ الواحدَ بالأسماء الكثيرة. وتُسَمِّي بالاسمِ الواحدِ المعانيَ الكثيرةَ.

وكانت هذه الوجوهُ التي وصفتُ اجتماعَها في معرفة أهل العلم منها به -وإن اختلفتْ أسبابُ معرفتِها- معرفةً واضحةً عندها، ومستنكَرًا عند غيرها ممَّن جَهِلَ هذا من لسانها، وبلسانها نَزَلَ الكتابُ وجاءت السنةُ، فتكلَّف القولَ في عِلمها تَكَلُّفَ ما يَجهَلُ بعضَه. ومن تكلَّف ما جَهِلَ وما لم تُثبِتْهُ معرفتُه كانت موافقتُه للصواب -إنْ وافقه من حيث لا يعرفه- غيرَ محمودةٍ -والله أعلم- وكان بخطئه غيرَ معذورٍ إذا ما نطق فيما لا يحيط علمه بالفرق بين الخطأ والصواب فيه)[١].

بَيَانُ المَبَانِي

بعد ما تقدَّم بيانُه من أثر العربيةِ والعلم بها في علم الشافعي ومعانيه بقي لنا أن ننظر في أثرها في **كلامه ومبانيه**، في **مصنَّفاته ومشافهاته**، وقد لفتَ الشافعي ببيانه قُرَّاءَه ومُجالسيه علىٰ حدٍّ سواء، وذلك جعل لعبقريَّته نفوذًا وامتدادًا.

ولو لم يكن في بيان أهمية البيان والعلم باللغة إلا أنَّ أهلَ العلومِ كلِّها لا يعبرون عن علومهم ولا يفتنُّون في الإبانة عن أغراضهم إلَّا بلسان العرب لكفىٰ، فالألفاظ أوعية المعاني، وكلما كان المرء أقدرَ في البيان كان أقدرَ في الإبانة عن حجته والكشف عن قوتها.

كما أنَّ للُّغَةِ وإشراقَتِها من لسان المتحدث بالعلم بريقًا يفتن الطلبة والمتلقِّين، ولذلك أثرٌ بالغٌ في القبول .. وقد (كان الأدبُ -وما زال- خيرَ سبيلٍ لإيصالِ المعرفة، وسرعةِ انصبابها إلىٰ السمع، واستيلائِها علىٰ النفس، **والبليغُ يضع لسانَه حيث أراد**)[٢].

ولذلك كان للغة الشافعي وفصاحته -في تأليفِه، وحديثِه- تأثيرٌ بالغٌ في أهل العلم حتىٰ ساقهم ذلك التمكُّنُ البيانيُّ إلىٰ كتبه ومجالسه، وفيما يلي بيان ذلك:

---

(١) الرسالة (ف: ١٦٧-١٧٨).

(٢) الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم للطناحي (٨٦).

* **بَيَانُ الشَّافِعِيِّ فِي مُصَنَّفَاتِهِ:**

لمَّا تحدث عبد القاهر الجرجاني عن امتياز العرب المتقدمين في نظمهم، وأنه ليس لمن بعدهم إلَّا محاكاتُهم لا مجاراتُهم = قال:

(وكذلك السبيلُ في المنثور من الكلام فإنك تجد فيه متىٰ شئتَ فصولًا تعلمُ أن لن يُستطاعَ في معانيها مثلُها).

ثم بين اختصاصَ الكتب المؤسِّسة في ذلك، فقال:

(ومن أخصِّ شيء بأن يُطلَبَ ذلك فيه: الكتبُ المبتدأةُ الموضوعةُ في العلوم المستخرجة، فإنَّا نجد أربابَها قد سبقوا في فصولٍ منها إلىٰ ضربٍ من اللَّفظ والنظم، أعيا من بعدهم أن يطلبوا مثله، أو يجيئوا بشبيه له، فجعلوا لا يزيدون علىٰ أن يحفظوا تلك الفصولَ علىٰ وجوهها، ويؤدُّوا ألفاظَهم فيها علىٰ نظامها وكما هي)[1].

ومن أخصِّ تلك الكتبِ المبتدأَةِ: كتبُ الشافعي، فكلُّ ما وضعه الشافعي من كتبٍ يُعَدُّ في الذروة العليا من البيان، وقد كان الشافعيُّ مختَصًّا بذلك اختصاصًا زائدًا امتاز به عن علماء عصره، فتواترت الشهادات من مختلف العلماء -من طبقته ومَن بعدهم- علىٰ حسن بيانه وعلو فصاحته.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن كلام الطبقة المتقدمة من الأئمة: (للشافعي وللإمام أحمد وغيرهما من الأئمة من الكلام ما لا يفهم غورَه كثيرٌ من الناس، كما لأئمة السلف قبلَهم)[2]. كما قال الجويني: (في نظم كلام الشافعي تعقيدٌ لا يطَّلع عليه إلاَّ من جمع إلىٰ فهمه أوفرَ حظٍّ من اللغة)[3].

---

(١) الرسالة الشافية (٦٠٤).

(٢) جواب الاعتراضات المصرية (٨٥).

(٣) نهاية المطلب (١٣: ٦٥).

وابن تيمية والجويني لا يريدان بذلك غموضَها، **بل وفرةَ ماء معانيها واكتنازَها بمضامينَ عميقةٍ ودلالاتٍ دقيقةٍ**، فكان في كلامهم بالقليل من الألفاظ الكثيرُ من المعاني.

ومما يجدر التنبيه عليه هنا أن الشافعي لم يكن في فصاحته يتطلب إنشاءً أو بسطًا للعبارة لمجرَّد الإمتاع البياني، بل **كانت لغتُه آخذةً بمجامع معانيه ومقاصده**، فكان يُوظِّف قدرته البيانية لتكون خادمةً لمعانيه، ومن هنا **لا تجد في كلامه رضي الله عنه حشوًا**، بل تراه يقصد إلىٰ وضع الكلمة في حاق موضعها، ليكون لها دورها في الإبانة عن المعنىٰ الذي يقصده.

ولذا فيتأكد علىٰ الناظر في العلم أن يُروِّض لسانَه وبيانَه علىٰ كتب الشافعي، ولا سيَّما «الرسالة»، **ويتعلمَ منها ملكة العبارة عن العلم كما يتعلم منها مسائلَه.**

وليست القدرةُ علىٰ العبارة عن العلم معدودةً في فُضُول القُدَر، بل هي من صميم العلم ومتينه.

وقد نقل الشاطبي عن أستاذه أبي علي الزواوي أنه كان كثيرًا ما ينقل عن بعض العقلاء الشروطَ التي لا يسمىٰ العالم بعلم عالما به علىٰ الإطلاق حتىٰ تتوفر فيه، وعدَّ منها: (**أن تكون له قدرةٌ علىٰ العبارة عن ذلك العلم**)[1].

وقال ابن تيمية:

(العلم له مبدأٌ، وهو: قُوَّةُ العقل الذي هو الفهم والحفظ. وتمامٌ، وهو: قُوَّةُ المنطق الذي هو البيان والعبارة)[2].

وقد تواترت الشهادات للشافعي ومصنفاته بعلو البيان وفصاحته وبلاغته، حتىٰ شهد له بذلك الكبراء من أهل البيان والعربية.

---

(١) الإفادات والإنشادات (١٠٧). ثم قال الشاطبي: (قلت: وهذه الشروط رأيتها منصوصة لأبي نصر محمد بن محمد الفارابي الفيلسوف في بعض كتبه).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية (١: ٤٤٧).

ومنهم الجاحظ الذي طارت شهادته في ذلك كلَّ مطار، أعني قوله:

(نظرت في كتب هؤلاء النَّبَغة الذين نبغوا، فلم أرَ أحسنَ تأليفًا من المطلبي، كأنَّ فاه يَنظِمُ دُرًّا إلى در)[1].

وقال الإمام اللغوي أبو منصور الأزهري عن الشافعي:

(سمعتُ مبسوطَ كتبه وأمهاتِ أصوله، وأقبلتُ على دراستها دهرًا، واستعنتُ بما استكثرتُه من علم اللغة على تفهُّمها، إذْ كانتْ ألفاظُه رحمه الله عربيةً محضةً، ومِن عُجمَةِ المولَّدِين مَصُونةً)[2].

وقد كان الشافعي يعرف من نفسه علوَّ كعبه في العربية، فكان يقول: **(ما بلغني أنَّ أحدًا أفهمُ لهذا الشَّأنِ منِّي**، وقد كنتُ أُحِبُّ أن أرىٰ الخليل بن أحمد). وقال: (إذا وجدتم في كتابي الخطأَ فأصلحوا، فإني لا أخطئ)[3].

ولعلو بيان الشافعي وجمال أسلوبه كانت مصنفاته محلًّا لتطلُّبِ البلاغة والبيان بعيدًا عما حوته من المعاني والأحكام، حتىٰ قال الأديب الطنطاوي متحدثًا عن قراءته لكتاب «الأم»: (كنتُ أقرأ فيه صفحاتٍ كثيرةً، لا لمعرفة الحكم الفقهي، **ولكن للاستمتاع بذلك البيان)**[4].

---

(١) مناقب الشافعي (١: ٢٦١). وفي (١: ٢٦٠) أن العمري قال: (سمعت الجاحظ يقول: نظرت في كتب هؤلاء النابغة، فلم أر أحسن تأليفًا من المطلبي، كان فوه ينظم درا إلىٰ در). قال عبد الحليم الجندي: (وهو تقدير لم يمنحه الجاحظ أي أسلوب من الأساليب، والجاحظ من الأئمة الذين تشرئب الأجياد إليهم في الكتابة العربية والعلوم الإسلامية، فوقَ أنه من أقسىٰ النقدة، وكان واحدًا من رُقباء عصره، عاصر الشافعي وطالت حياته بعده، وهو من أئمة المعتزلة، وعداء المعتزلة لأهل السنة مشهور) الإمام الشافعي «ناصر السنة وواضع الأصول» (٧٠).

(٢) الزاهر (٢٤).

(٣) انظره والذي قبله في: مناقب الشافعي (٢: ٥٢). وفيه أيضًا قول الربيع: (أعربوا هذا الكتاب، فإن الشافعي لم يلحن). كما قال المزني: (مَن شاء مِن خلق الله ناظرتُه علىٰ ما يوجد في كتب الشافعي من خطأ أنه من الكاتب ليس من الشافعي) الانتقاء لابن عبد البر (١٤٤).

(٤) الذكريات (٨: ٢٢٠).

ويُجْمِلُ الشيخ أحمد شاكر القولَ، فيسجل شهادته لعامَّة ما كتبه الشافعي بقوله:

(كتاب «الرسالة»، بل كتب الشافعي أجمع كتبُ أدبٍ ولغةٍ وثقافةٍ قبل أن تكون كتبَ فقه وأصول، ذلك أن الشافعي لم تُهجِّنْهُ عُجمَةٌ، ولم تدخل علىٰ لسانه لكنةٌ، ولم تُحفَظْ عليه لحنةٌ أو سقطة). وقال: (كتبُه كلها مُثُلٌ رائعةٌ من الأدب العربي النقي، في الذروة العليا من البلاغة، يكتب علىٰ سجيَّته، ويُملي بفطرته، لا يتكلَّف ولا يتصنَّع، أفصحُ نثرٍ تقرؤه بعد القُرَان والحديث، لا يساميه قائلٌ، ولا يدانيه كاتبٌ)[1].

ولولا خشيةُ الإطالة لأتيتُ لك بفِقَرٍ من كلامه في كتبه تدرك بها صدقَ هذه الشهادات، ويكفيك من ذلك أن تقرأ خطبة كتابه «الرسالة»، تلك الخطبة تضمَّنتْ من بديع المعاني وعالي المباني ما هي خليقةٌ معه بالحفظ والتمثُّل، ولذلك كان لهذه الخطبة منزلةٌ خاصَّةٌ عند أهل العلم، حتىٰ إن السيوطي لما أجازه شيخه سراج الدين البلقيني بالتدريس وباشر ذلك افتتح أوَّلَ مجلس له بهذه الخطبة، وعن ذلك قال: (فلما أجازني شيخنا شيخ الإسلام بالتدريس استأذنته في أن أباشر الدرس بنفسي وأن يشرفني بالحضور عندي في أول يوم كما جرت به العادة، فأجاب إلىٰ ذلك وعيَّن لي يومًا يحضر فيه، فذهبتُ ورتبتُ كراسةً فيها الكلام علىٰ أول سورة الفتح بحسب ما وَصَلَتْ إليه قدرتي إذ ذاك، **وافتتحتها بخطبة «الرسالة» للإمام الشافعي رضي الله عنه، اقتداءً بشيخنا شيخ الإسلام، فإنه كان إذا حضر درس الخشابيَّة يفتتح درسه بها اقتداءً بوالده وأخيه**، وهما كانا يفعلانه تبرُّكًا). إلىٰ أن قال واصفًا ذلك المجلس: (فافتتحتُ بخطبة الإمام الشافعي رضي الله عنه، فسُرَّ بذلك وأعجبَه)[2].

---

(١) من مقدمة تحقيقه لـ «الرسالة» (١٣-١٤).

(٢) التحدث بنعمة الله (٢٣٩-٢٤٠).

* بَيَانُ الشَّافِعِيِّ فِي مَجَالِسِهِ وَمُحَاوَرَاتِهِ:

كما كانت كتبُ الشافعيِّ كتبَ بيانٍ وأدبٍ، فكذلك كانت مجالسُه، وكذلك كان خطابُه وحديثُه، وقد بلغ من الفصاحة وحسن البيان ما أذهل سامعيه ومجالسيه، وليس لنا من سبيلٍ لإدراك ذلك إلا شهادات من جالسه، من تلاميذه وغيرهم، وكل من تعلَّق من مجلس الشافعي بطرفٍ لَقَته منه حسنُ بيانه وعلوُّ خطابه وشهد له بالفصاحة والبلاغة، كالإمام أحمد[(١)]، وإسحاق بن راهويه[(٢)]، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم[(٣)]، وأحمد بن أبي سريج[(٤)]، وغيرهم.

كما جالسه أهل اللغة ونفوا عن كلامه اللحن والغلط، كابن هشام والزعفراني[(٥)]، بل كان يتحسَّس من اللحن حتىٰ لَكَأنما يحسُّ بأثره، وقد قرأ عليه رجلٌ فلحن، فقال له الشافعي: (أضرستَني!)[(٦)].

بل قال الفرَّاء لما سئل عن لغة الشافعي والأخذ بها إذا لم تُعرَف إلا له: (الشافعيُّ لغةٌ، هو قرشيٌّ مطَّلبيٌّ عربيٌّ فقيهٌ، وقوله حجةٌ يُعتَمَدُ عليها، واللغة من مثله أوثقُ لعلمه وفقهه وفصاحته، وإنه من القوم الذين تغلب لغاتهم علىٰ سائر اللغات)[(٧)].

وبلغ من علم أهل العربية بمنزلته أن قومًا منهم كانوا يختلفون إلىٰ مجلس الشافعي، ويجلسون ناحيةً، ولما سئلوا عن سبب حضورهم مع عدم تعاطيهم العلمَ قالوا: (نسمع لغةَ الشافعي)[(٨)].

---

(١) العلل «رواية عبد الله» (١٠٥٣)، توالي التأنيس (١٣٢).
(٢) توالي التأنيس (١٣٥).
(٣) الانتقاء لابن عبد البر (١٢٤).
(٤) آداب الشافعي ومناقبه (١٣٧).
(٥) انظر: مناقب الشافعي (٢: ٤٣، ٢٦٥)، معجم الأدباء (٦: ٢٤٠٢).
(٦) تاريخ دمشق (٥١: ٣٧٤).
(٧) جزء فيه حكايات عن الشافعي وغيره للآجري (٣٢).
(٨) معجم الأدباء (٦: ٢٤٠٢).

ولمَّا أراد الإمام أحمد أن ينعت الشافعي للحميدي ترغيبًا له في حضور مجلسه قال له: (ههنا رجلٌ من قريش **له بيانٌ ومعرفةٌ**). فسأله الحميديُّ عنه فقال: (محمد بن إدريس الشافعي). قال الحميدي: (وكان أحمد بن حنبل قد جالسه بالعراق، فلم يزل بي حتىٰ اجترَّني إليه)[1].

وقال هارون بن سعدي الأيلي مبينًا مشهدَ الافتتان بالشافعي تحت أَسْرِ بيانه وحُسْنِ كلامه: (ما رأيت مثل الشافعي، قدم علينا مصر فقالوا: قدم رجل من قريش، فجئناه وهو يصلي، فما رأيتُ أحسنَ صلاةً منه، ولا أحسنَ وجهًا منه، فلما قضىٰ صلاته تكلم، **فما رأينا أحسن كلامًا منه، فافتَتَنَّا به**)[2].

ومن أعذب ما قرأتُ في وصف لغة الشافعي قول تلميذه يونس بن عبد الأعلىٰ: (ما كان الشافعيُّ إلا ساحرًا، ما كنا ندري ما يقول إذا قعدنا حوله، **كأنَّ ألفاظه سُكَّر**)[3].

هذه القدرة البيانية كان لها أثرٌ أيضًا في مناظراته ومباحثاته، حتىٰ صار ألحنَ حجةً وأقومَ نظرًا، ولمَّا قيل لأبي ثور وقتَ اتباعه منهج أهل الرأي بأن رجلًا قدم بغداد ينصر مذهب أهل المدينة تعجَّبَ أن يكون لأهل المدينة مذهبٌ يُنصَر! فكان أنْ قَدِمَ مجلسَ ذلك النَّاصِرِ الذي لم يكن إلا الشافعي، فبهره ما رآه منه من بيانٍ ومعرفة .. يحكي ذلك أبو ثور فيقول: (فنظرت إليه فإذا هو شابٌّ، **وإذا له لسانٌ لَدَّاغٌ**). ثم سأل الشافعيَّ فأجابه، فأقبل أبو ثور علىٰ أصحابه وقال لهم: (إن نقض عليكم أحدٌ أمرَنا **فهذا ينقضه بلسانه وبيانه**)[4]. وكتب أحد قُوَّاد هارون إليه واصفًا الشافعيَّ لما رُفِعَ إليه لتهمةٍ أُلصِقَت به: (**يعمل بلسانه ما لا يعمل المقاتل بسيفه**)[5].

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه (٤٤).

(٢) مناقب الشافعي (١: ٢٤٠). قال ابن الصلاح: (قوله: «فافتتنا به» كناية عن إفراط المحبة) حلية الإمام الشافعي (٢٢).

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي (٩: ١٥٤).

(٤) مناقب الشافعي (١: ٢٢٢).

(٥) المصدر السابق (١: ١١٢).

وقد كان الشافعيُّ علىٰ وعيٍ بمدىٰ تأثير القوة البيانية في القدرة علىٰ الإبانة عن المعارف والمحاماة عنها، حتىٰ قال:

(أقدرُ الفقهاء على المناظرة مَن عوَّد لسانه الركضَ في ميدان الألفاظ، ولم يتلعثم إذا رمقتْه العيونُ بالألحاظ)[1].

هذا، ولقوة عارضة الشافعي في اللغة فقد كان يسعىٰ جاهدًا في أن يَفهمَ عنه مرادَه مَن يجالسه، وقد نصَّ علىٰ ذلك غيرُ واحدٍ من تلاميذه، كالمزني والربيع ويونس بن عبد الأعلىٰ وابن أبي الجارود، فكلهم أبان عن هذا المعنىٰ وأشار إليه، فمما ذكروه أن لسانَ الشافعي أكبرُ من كتبه، وأنه لو كان يؤلف علىٰ عربيته التي يتكلم بها لم يُقدَر علىٰ قراءة كتبه لفصاحته وغرائب ألفاظه، فكان لذلك يجتهد في إيضاح كتابته للعوام، هذا مع سعيه في أن يكلمهم بقدر ما يفهمون عنه، وإلا فلو كلمهم بحسب فهمه لما عقلوا عنه شيئًا، وهذا هو ما حجزهم عن نقلِ كثيرٍ من علم الشافعي لقصور فهمهم عنه، كما قال المزني: (لو كنَّا نفهمُ عن الشافعي كلَّ ما يقول لأتيناكم عنه بصنوفِ العلم، ولكنَّا لم نكن نفهم)[2].

وقد روي عن الشافعي أنه قال: (دخلتُ مصرَ فلم يفهموا كلامي، فنزلتُ ثم نزلتُ ثم نزلتُ)[3].

هُذَيْلٌ

في ختم الحديث عن بيان الشافعي أحبُّ التنويه بمنزلة شعر هذيل، لأنَّ للشافعي اختصاصًا به، حتىٰ إنه ليمكن القول بأن لغة هذيل وشعرها كانت هي المكونَ الرئيسَ لبيان الشافعي.

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (٩: ١٦٠). وانظر: سير أعلام النبلاء (١٠: ٤١).

(٢) انظر هذا الخبر وما مضىٰ من معلوماتٍ في: مناقب الشافعي (١: ٢٠٩) (٢: ٤٩-٥٠، ٢٧٣-٢٧٤، ٢٨٦)، توالي التأنيس (١٧٧).

(٣) نقله عنه الغزالي في «إلجام العوام» (٥٥). ولم أرَه في غيره.

ولاختصاص الشافعي بذلك أضحىٰ موردًا لتلقي شعر هذيل وتصحيحه، وقد تقدم خبر قراءة الأصمعي عليه شعر هذيل، وكذا أخذ مصعب بن عبد الله الزبيري عنه شعر هذيل ووقائعها وأيامها[1]، ومما يدل علىٰ ذلك أيضًا أن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ذكر أن الشافعي كان يحفظ عشرة آلاف بيت من شعرها بإعرابها وغريبها، كما ذكر قراءتَه علىٰ الشافعي شعر هذيل، وأنه ما ذكر له قصيدةً إلا وأنشدها الشافعي من أولها إلىٰ آخرها[2].

وما ذلك إلا لأن الشافعي قد لزم هذيلًا في سن مبكرة من عمره، وأخذ عنهم لغتهم وشعرهم، حتىٰ شهد لهم بأنهم أفصحُ العرب، وعن ذلك قال:

(لزمتُ هذيلًا في البادية، أتعلَّمُ كلامها وآخذُ بلغتها، وكانت أفصحَ العرب، فأقمتُ معهم مدةً، أرحلُ برحيلهم، وأنزلُ بنزولهم)[3].

وعن منزلة شعر هذيل يقول الأستاذ عبد الحليم الجندي: (كثيرًا ما استشهدتْ بأشعار هذيل معاجمُ اللغة، وعليها تعلَّم الشافعي والأصمعي والسكري وأبو الفرج الأصفهاني صاحب الأغاني، وكثيرون آخرون. وتعتبر مجموعة شعر الهذليين أكبر مجموعة شعر من فصيح أدب العرب آلَتْ إلينا من الجاهلية وصدر الإسلام ... ومن يقرأ ديوان الهذليين بعضه أو كله **يقرأ عجبًا**، العربية الفصحىٰ كما كانت في الجاهلية وقبل أن ينزل القرآن وحين نزوله، كثيرٌ منها لا يعرفه المرء اليوم، ولا كان يعرفه في القرن الثاني للهجرة، ولا تحتويه المعاجم، **ومنها آياتٌ في رشاقة اللفظ ودقة التعبير ورقة التصوير، ومعان ذات صفاء ولمعان**، كما تناقلها الشعراء بعدُ بالتحوير والتغيير والتجديد ... كانت إحاطة الشافعي الكاملة بهذا الأدب منحةً من السماء، فإذا سلم أسلوبه مع ذلك من غرائب البادية وازان بالجزالة فإنه يكون قد اختار أحسن الأساليب، **وبهذا قدر أن يرفع مستوىٰ التعبير الفقهي إلىٰ أعلىٰ مستويات البلاغة)[4].**

---

(١) انظر: (٦٣-٦٤).

(٢) انظر: مناقب الشافعي (٢: ٤٨)، توالي التأنيس (١٣٧).

(٣) مناقب الشافعي (١: ١٠٢).

(٤) الإمام الشافعي «ناصر السنة وواضع الأصول» (٥٣، ٥٤، ٥٦).

ومن هنا، فيمكن توجيه أنظار الباحثين -ولا سيما المختصين باللغة والأدب- إلىٰ بحث أشعار الهذليين وأثرِها في بيان الشافعي ولغته، وهو بحثٌ مليحٌ ربَّما دلَّنا علىٰ بعض النتائج النافعة فيما كان من مسائل الفقه متصلًا باللغة ومعانيها.

عقل العبقرية

مما تواتر في كتابات مَن تحدث عن الشافعي: الحديثُ عن قوة عقله ورجاحته، وهذا بلا ريبٍ من أهمِّ دعائم العبقري، وذلك ليتمكن بعقله من النَّفَاذ إلىٰ أغوار المعارف وأعماقها، وهو ما تحصَّل للشافعي، وبلغ فيه ما شهد له به القاصي والداني، المخالف والموالف، وكفىٰ شاهدًا علىٰ ذلك ما وضعه من مصنفاتٍ عبقريَّةٍ لا يُحسِنُ وضعَها ولا رسمَها إلا من كان ذا عقل راجحٍ نفَّاذ.

وقد قال ابن تيمية: (الفضل إما بالعلم النافع، وإما بالعمل الصالح. **والعلم له مبدأٌ، وهو: قوة العقل** الذي هو الفهم والحفظ، **وتمامٌ، وهو: قوة المنطق،** الذي هو البيان والعبارة)[1].

وللشافعي من هاتين القوتين الحظُّ الأوفىٰ.

إِذَا تَـمَّ عَـقْـلُ المَـرْءِ تَمَّـتْ أُمُـورُهُ
وَتَمَّـتْ أَمَـانِـيـهِ وَتَـمَّ بِـنَـاؤُهُ

أَخَافُ أَلَّا تَجِدَهُ

قوةُ عقلِ الشافعي ونصاعةُ فكره وسيلانُ خاطره اضطرَّتِ الإمام أحمدَ إلىٰ إعادة ترتيب جدول دروسه، وألجأتْه إلىٰ إعادة النظر في أولوياته، فبعد أن كان كسائر أصحاب الحديث يحرص علىٰ مجالس كبار المحدثين طلبًا للعلو الإسنادي تراه يضحي بذلك من أجل ما رآه من رجاحة عقل الشافعي، ولم يقف عند هذا الحديث، بل أراد أن تكون تلك الأولويات طقسًا عامًّا لأصحابه.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١: ٤٤٧).

قال محمد بن الفضل البزاز: (سمعت أبي يقول: حججت مع أحمد بن حنبل ونزلنا بمكان واحد -يعني بمكة- وخرج أبو عبد الله -يعني أحمد- باكرًا، وخرجت أنا معه، فلما صلينا الصبح دُرْتُ المسجدَ، فجئت مجلس سفيان بن عيينة، وكنت أدور مجلسًا مجلسًا طالبًا لأحمد بن حنبل، حتىٰ وجدته عند شاب أعرابي، وعليه ثياب مصبوغة، وعلىٰ رأسه جُمَّة، فزاحمت حتىٰ قعدت عند أحمد بن حنبل فقلت: يا أبا عبد الله، تركتَ ابن عيينة وعنده الزهري وعمرو بن دينار وزياد بن علاقة والتابعون ما الله به عليم؟! فقال لي: اسكت، فإن فاتك حديثٌ بعلو تجدْه بنزول، ولا يضرك في دينك ولا في عقلك ولا في فهمك، **وإن فاتك عقل هذا الفتىٰ أخاف ألا تجده إلىٰ يوم القيامة**، ما رأيتُ أحدًا أفقهَ في كتاب الله من هذا الفتىٰ القرشي. قلتُ: مَن هذا؟ قال: محمد بن إدريس)[1].

ومن تَرَف القول هنا إيرادُ شهادات العلماء علىٰ رجاحة عقل الشافعي ونصاعة فكره، غير أني آتي لك بخبر مليح فاضَلَ فيه يحيىٰ بن أكثم بين الشافعي وأبي عبيد القاسم بن سلام، ولست أريد من ذلك خصوص المفاضلة، وإنما أريد التنبيه علىٰ المعيار الذكي الذي فاضل به ابن أكثم بينهما، وذلك أنه قال لما سئل عنهما: (أبو عبيد كان يأتينا ها هنا كثيرًا، **وكان رجلًا إذا ساعدته الكتب كان حَسَنَ التصنيف من الكتب، وكان يرتبها بحسن ألفاظه لاقتداره علىٰ العربية**. وأما الشافعي فقد كنا عند محمد بن الحسن كثيرًا في المناظرة، وكان رجلًا قرشيَّ العقل والفهم والذهن، **صافيَ العقل والفهم والدماغ، سريعَ الإصابة**، ولو كان أكثرَ سماعًا للحديث لاستغنىٰ أمة محمد ﷺ به عن غيره من الفقهاء)[2].

---

(١) مناقب الشافعي (١: ٣٣٩). وجرىٰ نحو ذلك بين الإمام أحمد وابن راهويه. انظر: مناقب الشافعي (١: ٢١٣). قال ابن كثير بعد أن ساق هذين الخبرين: (قلتُ: هذا لعله كان في سنة ست أو سبع وتسعين ومئة بعد أن قدم الشافعي رضي الله عنه بغداد في سنة ثمان وتسعين ومئة) طبقات الشافعية لابن كثير (١: ٣٠). وأما أبو زهرة فيستظهر أن هذا كان بعد قدمته الأولىٰ من العراق. انظر: الشافعي «حياته وعصره .. آراؤه وفقهه» (١٢٩). وفيه كلام حسن عن سبب انجذاب الإمام أحمد لمجلس الشافعي.

(٢) سير أعلام النبلاء (١٠: ١٧).

وهذا المعيار دالٌّ علىٰ رجاحة رأي ابن أكثم رحمه الله، ففرقٌ بين من يكون حاضر العقل في كلِّ مقامٍ، حتىٰ لو سئل عن أمرٍ لم يسبق له الفكرُ فيه أجاب ببديهته وفقاهته، وبين من لا تكون حاله كذلك، بل حتىٰ تساعفه الكتب، والشأن كما قال الغزالي: (إذا لم يتكلم الفقيه في مسألةٍ لم يسمعها ككلامه في مسألة سمعها = فليس بفقيه)[1].

وكتب الشافعي ناطقةٌ بقوة عقل هذا الإمام، ومن يتصفَّح مناظراته التي أودعها كتبه لا بد وأن تغمره الدهشة ويستولي عليه الذهول من فرط عقله وسيلان ذهنه وقوة حججه وتماسك أفكاره، حتىٰ قال الشيخ محمد أنور شاه الكشميري: (إني كلما أطالع كتابَ «الأم» يقع في قلبي أن الإمام الشافعي رحمه الله من أذكياء الأمة). وقال: (أقدر علىٰ تلخيص كتبهم أيَّ كتاب إلا كتاب «الأم»)[2].

فَتَحَ لِلْخَلْقِ الأَقْفَالَ

لهذه القوة العقلية التي نالها الشافعي تمثُّلاتٌ عدَّةٌ:

- **فمنها: قدرته العالية علىٰ الاستنباط:**

حتىٰ قال أبو حسان الزيادي: (ما رأيتُ أحدًا أقدرَ علىٰ انتزاع المعاني من القرآن، والاستشهاد علىٰ ذلك من اللغة = من الشافعي)[3].

- **ومنها: تتبعه الحثيث لدقائق العلوم وقاصي المعاني:**

وقد كان الشافعي كان غوَّاصًا علىٰ المعاني، دقيقَ النظر في نصوص الشريعة، لايدع شاذَّةً ولا فاذَّةً إلا حقَّقَها علمًا، ولم يكتفِ بِرَوْضِ نفسه علىٰ ذلك، بل سعىٰ في توريث طلبة العلم هذه الخصلة، فقال: (**من تعلَّمَ علمًا فليُدقِّقْ، لئلا يضيع دقيقُ العلم**)[4].

---

(١) البحر المحيط (١: ٢٤).

(٢) انظرهما في تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي (٣٨).

(٣) توالي التأنيس (١٣٤).

(٤) مناقب الشافعي (٢: ١٤٢).

• **ومنها -وهو أجلُّ تمثُّلات قوته العقليَّة-: حسنُ تصرفه في العلم:**

فالقوة العقلية تجعل من صاحبها مقتدرًا علىٰ حسن التصرف في العلم، وهذا يجعل من استثماره للمادة المعرفية التي يمتلكها استثمارًا عاليًا، وإذا انضاف إلىٰ ذلك اتساع مادته كان عطاؤه المعرفي فائقًا، والشافعي وإن لم تكن مادتُه الحديثيَّةُ كالتي حصلتْ لغيره من أهل الحديث إلا أن للشافعي من القوة العقلية وحسن التصرف من العلم ما جعلته أوسعَ منهم نظرًا وأدقَّ استنباطًا، وقد مضىٰ معنا الشافعي لابن راهويه: (لو كنت أحفظ كما تحفظ لغلبتُ أهل الدنيا)[1]. وهذا يدل علىٰ ثقته بما حازه من قوة العقل واقتداره علىٰ تصريف العلوم.

ونحن إذا استعرضنا توصيفَ العلماء وثناءَهم علىٰ علم الشافعي تَلْفِتُنا عدةُ مفرداتٍ يجمعها جذر **الفتح والفتق** وما رادفهما:

قال الإمام أحمد: (كان الفقهُ قفلًا علىٰ أهله حتىٰ **فتحه** الله بالشافعي)[2]. وقال هلال بن العلاء: (الشافعيُّ **فتح أقفال العلم**)[3]. وقال الفضل بن زياد: (جالس أحمدُ الشافعيَّ بمكة، فأخذ عنه **التفتيقَ** وكلامَ قريش)[4]. وقال أبو نعيم: (فأمَّا الشافعي رحمه الله فقد صنَّف الكتب، **وفتق العلم**، وشرح الأصول والفروع، وعَلَا في الذكر بما أَلَّف وشرَح، وفتح الله عز وجل علىٰ لسانه العلمَ الكثيرَ)[5].

وممن استعمل **حرفَ التصرُّف**: أبو الوليد ابن الجارود، وذلك أنه حين أبان عن سعة موارد الشافعي واتصاله بمختلف المدارس العلمية وحذقه لمعارفهم ختم بقوله:

---

(١) مناقب الشافعي (٢: ١٥٣).

(٢) المصدر السابق (٢: ٢٥٧).

(٣) الانتقاء لابن عبد البر (١٤) وانظر: مناقب الشافعي (٢: ٢٧٨).

(٤) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلىٰ (٢: ١٩١).

(٥) مناقب الشافعي (١: ٣٠).

(فاجتمع له علمُ أهل الرأي وعلمُ أهل الحديث، فتصرَّف في ذلك حتى أصَّل الأصول، وقعَّد القواعد، وأذعن له الموافق والمخالف، واشتهر أمره، وعلا ذكره، وارتفع قدره، حتى صار منه ما صار)[1].

وحُسْنُ تصرُّفِ الشافعي في العلم يُرادُ به معانٍ، غيرَ أن أخصَّ معانيه: **قدرته العالية علىٰ استخلاص الكليات، ورسم خطوط النظر العامة في الشريعة، وإنشاؤه لنظام الاستدلال الفقهي**، فالمادة التي كان يعمل عليها الشافعي كانت متوفرة لغيره بأكبر مما كانت لديه، ولكنه لفرط عقله تمكن من أن يأتيَ بما فاتَ غيرَه، ولذا كان إسهامه المعرفي ذا شأنٍ متفرِّد.

فالشافعي استخلص من الجزئيات المبثوثة كليَّاتٍ ناظمةً لها، فاستحدث القول في كثيرٍ من أبواب العلم، كالعام والخاص والناسخ والمنسوخ ونحو ذلك، وليس يعني ذلك أن مَن قبله لم يكونوا علىٰ علمٍ بتلك الأبواب، ولكنْ لم يَكُنْ لهم فيها نظامٌ في الاستدلال علىٰ نحو ما مهَّده الشافعي ورتَّبه.

ومن دقيق النعوت الكاشفة عن هذا المعنىٰ قول الكرابيسي:

(ما أقول في رجلٍ ابتدأ في أفواه الناس «الكتاب» و«السنة»، و«الاتفاق»؟ ما كنَّا ندري ما الكتاب والسنة نحن والأولون حتىٰ سمعنا من الشافعي: «الكتاب» و «السنة» و «الإجماع»)[2].

وهذا من الكرابيسي تعبيرٌ دقيقٌ عن الأثر الذي أحدثه الشافعي، فمَن قبله كانوا يعرفون الكتاب والسنة والإجماع، لكن الشافعي أبان لهم كيف يستدلون بها؟ ومتىٰ؟ وفي أي موضع؟ فابتدأ في أفواههم الاحتجاج بها علىٰ نحوٍ محكمٍ منتظمٍ.

---

(١) توالي التأنيس (١٢٣).

(٢) آداب الشافعي ومناقبه (٥٧)، مناقب الشافعي (١: ٣٦٨).

ونحو ذلك قول الإمام أحمد للحميدي ناصحًا له بالشافعي: (اذهب حتىٰ تجالسه حتىٰ إذا تكلَّمْتَ تُفَهِّمُ)[1]. وهو ما حصل فعلاً للحميدي حين لزم الشافعي، حتىٰ قال: (كنَّا نريد أن نَرُدَّ علىٰ أصحاب الرأي، فلم نحسن كيف نرد عليهم، حتىٰ جاءنا الشافعي ففتح لنا)[2].

وإذا نظرنا مثلًا فيما قعَّده الشافعي من قواعد أصول الفقه وجدنا ذلك واضحًا بيِّنًا، بل إن غالب شهادات العلماء المتعلقة بسبق الشافعي إلىٰ صنوفٍ من العلم كانت متعلقةً بقضايا النظر وقواعد الأصول، وإذا أضفنا إلىٰ ذلك قوَّةَ عقل الشافعي وحِدَّةَ نظره أدركنا لأيِّ شيءٍ كان الشافعيُّ مقتدرًا علىٰ بسط القول في أصول العلم، وتشعيب النظر في دلائله.

وفي مفاضلة بين الشافعي وأبي عبيد -غير التي سلفت[3]- يقول سعيد بن عمرو البرذعي:

> **(سمعت محمد بن عبد الله بن عبد الحكم يقول: ليس أبو عبيد عندنا بفقيه. قلتُ: لم؟ قال: لأنه يجمع أقاويل الناس، ويختار لنفسه منها قولًا. قلتُ: فمن الفقيه؟ قال: الذي يستنبط أصلًا من كتابٍ أو سنةٍ لم يسبق إليه، ثم يُشعِّبُ من ذلك الأصل مئةَ شعبة. قلتُ: ومن يقوىٰ علىٰ هذا؟ قال: محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه)[4].**

وهذا الذي لا يطيقه -والله- إلا من كان في مثل عقل الشافعي!

---

(١) مناقب الشافعي (٢: ٢٥٥).

(٢) آداب الشافعي ومناقبه (٤١-٤٢).

(٣) انظر: (١٤٤).

(٤) مناقب الشافعي (٢: ٢٧٢).

دَعَائِمُ العَقْلِ

أمَّا عن الأمور التي كانت سببًا -بعد فضل الله تعالىٰ- في قوة الشافعي العقلية، فيمكن إجمالُ أهمِّها فيما يلي:

الأول: الاستعداد الفطري. وذلك أثمر نبوغه المبكر وصحة قريحته وحسن بديهته.

الثاني: **القوة البيانية.** وقد تقدم القول عنها وعن وثيق اتصالها بالعقل والفكر.

الثالث: تَطْوَافُه بالبلدان، واحتكاكُه بمختلف المدارس العلمية، واطِّلاعُه علىٰ ما تفرَّق من فقه علماء الأمصار، مع تجريبه للتعامل معهم ومع أهل تلك البلاد التي وردها، وهو الذي قال: (**العقل: التجربة**)[1]. وقد قال بعض البلغاء: (**التجربة مرآة العقل**). كما قال بعض الشعراء:

أَلَمْ تَـرَ أَنَّ الـعَـقْـلَ زَيْــنٌ لِأَهْـلِـهِ
وَلَـكِـنْ تَمَــامُ العَقْلِ طُـولُ الـتَّـجَـارِبِ[2]

قال أبو زَهرة مبينًا أثرَ التَّطْوَاف في فكر العالم، وكيف أنه دِعامةٌ من دعائم عقله:

> **(لا شك الأسفار فوقَ ما تعطيه من مادة وخبرة هي بطبيعتها تفتق الذهن، وتنمي المدارك، وترهف الحس، وتعطي الفكر مادةً من الصور توسع تصورَه، وتفتح له مسالكَ من الفروض العقلية والمسائل الواعية، وهي لهذا لازمةٌ للمفكر الذي يريد أن يضع قضايًا كليةً للحوادث الجزئية، ولذلك كان أكثر الفلاسفة الذي أضافوا إلىٰ آثار العقل الإنساني آثارًا يضربون في الأرض ويسعون في مناكبها)**[3].

---

(١) الانتقاء (١٣٨).

(٢) أدب الدين والدنيا (٤٥-٤٦).

(٣) الشافعي «حياته وعصره .. آراؤه وفقهه» (٤٣).

الرابع: **ملابستُه للعلم واشتغالُ عقله بالفكر فيه ليلًا ونهارًا**، مما مكَّنه من تتميم بنائه العلمي، وتطويره، وإحكام حججه، بل والرجوع عن بعض ما كان عليه نتيجة إطالة النظر وإدمان التفكر، **والعقل** -كما قيل- **ينمو إن استُعمِل وينقص إن أُهمِل**.

الخامس: **حرصه على المذاكرة والمجادلة العلمية**، مع طلابه وأقرانه وأساتذته، وقد قال عمر بن عبد العزيز: (رأيتُ ملاحاةَ الرجال **تلقيحًا لألبابهم**)[1].

هذا، ومما يتصل بقوته العقلية: قوةُ فراسته، وقد ذكروا للشافعي في ذلك أخبارًا تدل على عظيم باعه في ذلك[2].

---

(١) وقال: (ما رأيتُ أحدًا لاحىٰ الرجال إلا أخذ بجوامع الكلم). قال يحيىٰ بن مزين مبينًا كلام عمر: (يريد بالملاحاة ها هنا: المخاوضةَ والمراجعةَ علىٰ وجه التعليم والتفهُّم والمذاكرة والمدارسة). قلتُ: والمجادلة. انظر: جامع بيان العلم وفضله (٢: ٩٧٢-٩٧٣).

(٢) انظر: مناقب الشافعي (٢: ١٣٠-١٣٧).

حِجَاج العبقرية

مما يتصل بحسنِ بيان الشافعي وقوةِ عقله: قوةُ حجاجه وجدله، فإن قوة العقل هي الوِطاءُ المُمَهِّدُ لقوة الحجج والقدرة علىٰ الجدل، وقوة البيان هي التي يقتدر بها العبقريُّ علىٰ أن يكون ألحنَ بحجَّته وأقدرَ علىٰ المحاماة عن فكرته.

وللشافعي اختصاصٌ بالحجاج والجدل، شأنه في ذلك شأنُ عصره وزمانه الذي اشتدَّ فيه عُودُ المجادلات العلمية والمناظرات المعرفية، حتىٰ قال أبو زهرة:

(إن شئتَ أن تُسمِّيَ عصرَ الشافعي «عصرَ المناظرات الفقهية المثمرة» فسَمِّه، وإن شئتَ أن تقول إن الفقه الإسلامي الذي استُنبطَ كان مدينًا لهذه المناظرات المخلصة الشريفة فقُلْ، وقد انبعث فيها مسائلُ كانت موضعَ النظر ومدارَ البحث، وكانت القطبَ الذي تدور حوله الاتجاهات المختلفة للفقهاء، ثم كانت المناظرات سجلًا للأدلة الفقهية والأصول التي استمدت منها الآراء المختلفة في الفروع ... ولما دون الشافعي مذهبه أو أملاه أو رُوِيَ عنه جاء لابسًا ثوبَ المناظرات، لأنه كان ثمرةً لكثيرٍ منها، وكان ذكره مقترنًا بأدلته، ولعل الشافعي رضي الله عنه وقد كان العالم المجلى في هذه المناظرات قد انتفع أبلغ ما يكون الانتفاع منها في وضع أصول الفقه، فقد أنضجت المناظرات المختلفة والموازنات بين الآراء المختلفة فكرَه، فجمع من هذه الأشتات المتباينة تلك القواعد العامة للاستنباط)[1].

---

(١) الشافعي «حياته وعصره .. آراؤه وفقهه» (٥٩-٦٠).

كَثِيرُ الحُجَجِ

كانت للشافعي عنايةٌ بالحججِ وتحصيلِها وتوليدِها، وهذا ظاهرٌ بيِّنٌ فيما نراه من كتبه وما دلَّتنا عليه شهاداتُ معاصريه من أقرانه وطلابه.

وشدة عنايته به وكثرة تَداورها في لسانِه وكتبِه جعلتْه **مورِّثًا لها في محيطه،** وقد كان عبد الله بن عبد الحكم يحرِّضُ ابنه محمَّدًا علىٰ ملازمة الشافعي[1]، وممَّا قاله له: (يا بني! اِلزَم هذا الرجل **فإنه كثيرُ الحججِ**)[2]. فأخذ محمَّدٌ بوصية والده، وجالس الشافعي حتىٰ قال عنه: (**لولا الشافعيُّ ما عرفتُ كيف أردُّ علىٰ أحد، وبه عرفتُ ما عرفت**)[3]. ولم يكن ذلك شأنَ محمدٍ فحسب، بل ذلك شأن كل من تلقَّىٰ عن الشافعي، حتىٰ قال ابن عبد الحكم: (**ما علَّم الناسَ الحِجاجَ إلا الشافعي**)[4].

وهكذا العبقريُّ حين يُورِّثُ قدراته المعرفية لاستنهاض بيئته العلمية، فكانَ أنْ جعل الحِجاج علىٰ لسانِ كلِّ من تلقَّىٰ عنه، يرفع به ويخفض!

قال داود بن علي: (كان الشافعي سراجًا منيرًا لحملة الآثار ونقلة الأخبار، **من تعلَّق بشيء من بيانه صار مِحجاجًا**).

فلم يكن الشافعيُّ مجردَ ناقلٍ للمعرفة إذًا، بل كان يجعل من المتلقِّينَ عنه نُظَّارًا ذوي شأنٍ ودراية.

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٠: ٢٢٢).

(٢) طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (١: ١٩٣). وفي الانتقاء لابن عبد البر: (اِلزم هذا الشيخ -يعني محمد بن إدريس الشافعي- فما رأيتُ أبصر منه بأصول العلم -أو قال: أصول الفقه- منه) (١٢٤).

(٣) الانتقاء (١٢٤).

(٤) مناقب الشافعي (١: ٢٠٨). وفي (١: ٢٤٤): (الشافعي علَّم أهل مصر الاحتجاج).

ومن أجلىٰ مظاهر اهتمام الشافعي بالحجج وبعثها في الناس: ما تضمَّنته مصنفاته، فالشافعي كان لا يقصِدُ إلىٰ أن يكون في تصنيفه مجردَ مقيِّدٍ لما انتهىٰ إليه علمه فحسب، بل كان هميمًا بأن تكون مصنفاتُه منطويةً علىٰ حججه وبراهينه، ولذلك قال: (لولا أن يطولَ علىٰ الناس لوضعتُ في كل مسألةٍ جُزْءَ حُجَجٍ وبيان)[1].

ويسجل د. الناجي لمين للشافعي سبقًا في ذلك بقوله:

> (الشافعي أول فقيه مجتهد حرص -فيما أعلم- على أن يذيل كل فرع بأصله، وعلى أن ينشر مشروعه الأصولي في الناس، ويناظر عليه، ويستمع إلى مخالفيه، ويعيد النظر في اجتهاده بعد المناظرة ومطالعة كتب الفقهاء الآخرين)[2].

إِنْ قَدِمَ أَتْعَبَكُمْ

لقوةِ حجج الشافعي وظهورِها كانت أقواله بالمحل الأعلىٰ من القبول العلمي، حتىٰ إن الإمام أحمد إذا لم يجد في المسألة نصًّا قال فيها بقول الشافعي، وأوصىٰ بذلك تلميذَه المروذي[3].

---

(١) مناقب الشافعي (١: ١٧٨). قال البيهقي في «المدخل إلىٰ علم السنن»: (ومن نظر في كتبه رأىٰ فيها من الحجج والبيان في مسائل الأصول والفروع ما لا يراه في كتب غيره من المتقدمين الذين صاروا في علم الشريعة متبوعين رضي الله عنه وعنهم أجمعين، هذا مع ما رزقه الله تعالىٰ من التبحر في لسان العرب الذي جعله الله لسان مَن ختم به نبوته، وأنزل به آخر كتبه) (ف: ٦).

(٢) علاقة الإنتاج الفقهي بعلم أصول الفقه المدون (٢٣). وقال: (الشافعي من أوائل من حرص علىٰ ذكر قواعده وقواعد غيره، ودعا إلىٰ وجوب طردها في المسائل والفروع المندرجة تحتها، ولم يكن هذا الحرص من صنيع الفقهاء قبله، فهذه القواعد والأصول كانت مراعاةً عندهم دون أن يصرحوا بها غالبًا، إلا أنهم لم يكونوا يطردونها في كل ما يندرج تحتها، فكثيرًا ما كانوا يستثنون لأماراتٍ تنقدحُ في ذهنهم ولا يستطيعون التعبير عنها، وهو من أهم ما أنكره الشافعي عليهم، واعتبر من صنع ذلك مُحدِثًا شرعًا) التأليف في مسائل الخلاف الفقهي والأصولي في القرن الثاني الهجري (٦٣).

(٣) انظر: آداب الشافعي ومناقبه (٨٦-٨٧)، مناقب الشافعي (٢: ٢٥٨)، المدخل إلىٰ علم السنن (ف: ٧٦).

وهذه القدرة التي مكَّنتْه من حيازة الحجج وتملُّكِ نواصي البراهين ألقت بظلالها علىٰ قوته وقدرته الجدلية، فكان عظيمَ الحجة قويًّها في مناظراته حتىٰ قال كلٌّ من البويطي وداود بن علي: (الرادُّ علىٰ الشافعي متعوبٌ). كما قال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: (ما رأيتُ أحدًا يناظر الشافعي إلا رحمتُه مع الشافعي).

وقد لَقِيَ بشرٌ المريسي الشافعيَّ في مكة، فلما رجع إلىٰ بغداد قال في التفخيم من شأن الشافعي كلماتٍ، منها قوله: (رأيت شابًّا بمكة من قريش، ما أخاف علىٰ مذهبنا إلا منه). وقوله: (لقد رأيت بالحجاز رجلًا إن قَدِمَ أتعبَكم)[1].

وقد حصل ما استشرفه بشرٌ، فكان الشافعي بعدَ مقدمه علىٰ العراقيين في قعر دارهم محنةً عليهم، نَخَلَ أصولَهم وامتحنَ فروعَهم، وسيأتي القول في ذلك[2].

ومن شواهد ذلك التعب والعنت الذي يلحق مناظر الشافعي ما حكاه الربيع بقوله: (جاء أَصْبَغ بن الفرج يناظر الشافعي في مسألة، فلما أَضْغَطَهُ فيها قال له أصبغ: الموتُ يعمل عمله. فقال له الشافعي: وأيشٍ هذا مما نحنُ فيه، ومتىٰ شككنا أن الموت يعمل عمله؟!)[3].

هذه القوةُ الحجاجيةُ التي أتعبت خصوم الشافعي كانت مشفوعةً بحسن المناظرة والتحلي بآدابها بالقدر الذي لا يَدخُلُ بالنقص علىٰ قوةِ الحجة ونفاذِها، ولذلك قال المعلمي: (من براعة الشافعي الفائقة ومهارته الخارقة أنه يجمع في مناظرته بين لطف الأدب وحسن العشرة واستيفاء الحق حتىٰ في التشنيع)[4].

---

(١) انظر هذا النص وما تقدَّمه في: مناقب الشافعي (١: ٢٠١، ٢٠٣)، (٢: ٢٠٩، ٢٧١، ٢٧٤). ولمحمد بن عبد الحكم كلماتٌ أخرىٰ في هذا المعنىٰ، منها قوله: وقال: (لو رأيتَ الشافعيَّ يُناظِرُ لظننتَ أنه سَبُعٌ يأكلك). وقوله: (الردُّ علىٰ غير الشافعي لمن حاوله سهلٌ عليه، والردُّ عليه صعبٌ مرامُه) انظرهما في: جامع بيان العلم وفضله (٢: ٩٧٤).

(٢) انظر: (٢٢٤).

(٣) مناقب الشافعي (١: ١٩٧).

(٤) التنكيل (١: ٧٠٩).

فلم يكن الشافعي يبغي بجدله وحجاجه غلبةَ خصمه والظهورَ عليه، بل كان يرجو بذلك الإبانةَ عن الحق، سواءٌ ظهر علىٰ لسانه أو علىٰ لسان خصمه، وله في ذلك عباراتٌ مشهورة ذائعةٌ لاقت من أهل العلم قبول وترحابًا، ومنها قوله: (ما ناظرت أحدًا فأحببت أن يخطئ)[1]. وهذه الكلمة إحدىٰ كلماتٍ ثلاثٍ للشافعي ذكر ابن حبَّانٍ أنه **(ما تكلم بها أحدٌ في الإسلام قبلَه ولا تفوَّه بها أحدٌ بعدَه إلا والمأخذُ فيها كان عنه)**[2].

وهذا يدلُّ علىٰ تحرِّي الشافعي للحقِّ أيًّا كان مصدره، وتجرُّده له ولو ظهر علىٰ لسان خصمه، ولذلك بارك الله له في علمه، فذاع أمرُه وانتشرت كتبُه.

عَطَاءَاتُ الحِجَاجِ

للحجاجِ والتمرُّسِ به عطاءاتُه التي تُمِدُّ قُوَىٰ العقل وتُشعِلُ أنوارَه، كما قال الذهبي: (ما زال العلماء قديمًا وحديثًا يرُدُّ بعضهم علىٰ بعض في البحث، وفي التواليف، **وبمثل ذلك يَتفقَّهُ العالمُ، وتتبرهنُ له المشكلات)**[3].

ومن أجلِّ تلك العطاءات: **ملكةُ التمييز**، فلصاحبِ الحجاج المقتدرِ عليه فضلُ عنايةٍ بالتمييز بين صحيحِ العلم وسقيمِه، قويِّ البراهين وضعيفِها، وذلك لأن الحجاج والجدل يستحثُّ الناظر لتخليص معارفه من الواهي والضعيف، حتىٰ تكون شديدةَ الأسر مستحكمةَ البناء، وقد قال عبد الرحمن بن مهدي:

> **(لا يجوز أن يكون الرجلُ إمامًا حتىٰ يتعلَّم ما يصح ممَّا لا يصح، وحتىٰ لا يحتجَّ بكلِّ شيءٍ، وحتىٰ يعلمَ مخارج العلم)**[4].

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه (٩١). وفي لفظ: (ما ناظرت أحدًا إلا علىٰ النصيحة) (٩٢). وفي مناقب الشافعي: (ما ناظرتُ أحدًا قطُّ علىٰ الغلبة) (١: ١٧٣).

(٢) صحيح ابن حبان (٥: ٤٩٨).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٢: ٥٠٠).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٢: ٩٠).

والشافعي قد بلغ الغاية في ذلك، وبوسعنا أن نقول بأن هذه الكلمات الجامعة لابن مهدي **تمثل مشروع الشافعي تمثيلًا أمينًا**.

وقد كان الشافعي يذمُّ مَن لم يميِّزْ حججه ويقوِّمْها ليعرفَ ما يصح منها وما لا يصح، ومن ذلك قوله وقد ذُكِرَ عنده من يحمل العلم جزافًا:

(هذا مثل حاطبِ ليلٍ، يقطع حزمة الحطب فيحملها، ولعلَّ فيها أفعَىٰ تلدغه وهو لا يدري).

قال الربيع: (يعني: الذين لا يسألون عن الحجة من أين هي؟)[1].

ومن عطاءات الحِجاج التي نراها متحققة في الشافعي: عنايتُه الفائقةُ بطرد حجته واستقرارها وثباتها، ودفع كل ما يكدر عليها.

ولذلك تجده يُعنَىٰ باطِّراد فقهه وتماسك بنيانه، وفي المقابل نجده يأخذ علىٰ مخالفيه اضطرابَهم ويعيب عليهم تناقضَهم.

وأمَّا من لم يتمرَّس بالجدل الفقهي فكثيرًا ماتضلُّ عنه الخيوط الناظمة لفقهه، فتتناكر فروعه دون وعيٍ منه، وأما القاصد إلىٰ المحاججة الفقهية فتراه كثيرَ المراجعة لبناءاته عظيمَ العناية باطراد مقرراته.

وكما كان الشافعي قويًّا في حجته، فهو قويٌّ في عرضها والإقناع بها، ولهذا اتصالٌ بقوته البيانية السابق ذكرها، وهو لذلك لا يكاد يجعل لخصمه منفذًا في تجاوزه إملاءات عقله بلا بينةٍ تساعفه علىٰ الانفصال.

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (٩٩) وعلق بعد ذلك قائلاً: (قلتُ: يعني: من يكتب العلم علىٰ غير فهم، ويكتب عن الكذاب، وعن الصدوق، وعن المبتدع وغيره، فيحمل عن الكذاب والمبتدع الأباطيلَ، فيصير ذلك نقصًا لإيمانه وهو لا يدري). وفي «مناقب الشافعي» أن الشافعي قال: (مثل الذي يطلب العلم بلا حجة كمثل حاطب ليل يحمل حزمة حطب وفيه أفعىٰ تلدغه وهو لا يدري) (٢: ١٤٣).

سَبْقٌ وَإِقْدَامٌ

كان لهذه القوة الحجاجية التي نالها الشافعي أثرٌ في تصانيفه وتنامي عبقريته، وقد بنىٰ الشافعي كثيرًا من كتبه علىٰ أسلوب المحاورة والمجادلة، كما ضمَّن الشافعي كتابه «الأم» مادةً هائلةً في الجدل والمناظرة، وقد أحصيتُ ما في كتبه الفقهية المضمَّنة في «الأم» من مناظراتٍ فزادتْ علىٰ (١٥٠) **مناظرة**، فهي بذلك **كتبُ حِجَاجٍ ونَظَر**، كما أن مَن ترجم للشافعي لم يغفل ما يتصل بذلك فأودعوا مصنفاتهم نُبَذًا من مناظراته الدالة علىٰ علو كعبه في ذلك[1].

وقد كان للشافعي في مناظراتِه سَنَنٌ عالٍ، وقوةٌ فذَّة، وسبقٌ اختصَّ به حتىٰ قال النووي: (الشافعي رحمه الله مكَّنه الله تعالىٰ من أنواع العلوم، حتىٰ عجز لديه المناظرون من الطوائف وأصحاب الفنون، واعترف بتبريزه وأذعن الموافقون والمخالفون في المحافل الكثيرة المشهورة المشتملة علىٰ أئمة عصره فىٰ البلدان، وهذه المناظرات موجودة في كتبه وكتب العلماء معروفة عند المتقدمين والمتأخرين. وفي كتاب «الأم» للشافعي رحمه الله من هذه المناظرات جُمَلٌ من العجائبِ، والنفائسِ الجليلاتِ، والقواعدِ المستفاداتِ، وكم من مناظرةٍ واقعةٍ فيه يقطع كل من وقف عليها وأنصف وصدق أنه لم يُسبَقْ إليها)[2].

وقال د. فؤاد بن يحيىٰ: (يبدو -والله أعلم- أن الشافعي **كان أولَ رجل من علماء الإسلام يُدوِّنُ الإلزامات علىٰ أصول المخالفين بشكل ظاهرٍ ومؤصلٍ، نظرًا وتطبيقًا**، تجلَّىٰ ذلك في إلزاماته علىٰ أصول أهل العراق، وطالت كذلك جملةً كبيرةً من مسائل أصحابه القدامىٰ من أهل المدينة الذين لم يزل ينتسب إليهم)[3].

---

(١) انظرْ طرفًا من الأخبار المتعلقة بمناظرات الشافعي في: آداب الشافعي لابن أبي حاتم (١٥٩ وما بعدها)، مناقب الشافعي (١: ١٧٣، ١٧٨).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (١: ٥٠).

(٣) نظرية الإلزام (١٠٤).

فهذا الاختصاص إذًا من امتيازاته، ولئن كان أفاد من أهل العراق قبله فيما يتصل بذلك، ولا سيما محمد بن الحسن، إلا أن الشافعي كان أقومَ في رسم فروعه وبثِّ أصوله علىٰ هذا النحو الذي ائتلف فيه النظر بالمناظرة، وأنتَ إذا طالعتَ كتاب «الأم» وقارنتَه بكتابَي «الأصل» و «الحجة» لمحمد بن الحسن فأنتَ مدركٌ لا محالةَ فضلَ ما وضعه الشافعي، والبحث هنا في موازنة جمليَّة تلاحظ مجموع هذه الكتب، كما أنَّ البحث هنا يتصل بواقع هذه الكتب لا في المفاضلة بين عقلَي هذين الإمامين، فليس هذا من مقاصد هذه الكتابة.

ثـمَّ إن هـذا العلوَّ الحجاجيَّ أورث الشافعي إقدامًا علىٰ الجدل والمناظرة، شفعه باقتدار علميٍّ عـالٍ، فقارع فحولَ العلم في زمانه، وعلىٰ رأسهم فقيهُ زمانه محمد بن الحسن الشيباني، وبينهما من السن قريبٌ من عشرين سنةً، بل أتىٰ الشافعيُّ ليكون في مواجهةٍ علميةٍ مع مدارسَ قائمةٍ لها جذورها الراسخة في أرض الفقه، وكان مستعدًّا لذلك مقبلًا عليه، حتىٰ إنه قال للربيع يومًا -وكان الشافعي حينها بنصيبين-: (**كيف تركتَ أهل مصرَ؟**). فقال الربيع: تركتهم علىٰ ضربين: فرقة منهم قد مالت إلىٰ قول مالك وأخذت به، واعتمدت عليه، وذبت عنه وناضلت عنه. وفرقة قد مالت إلىٰ قول أبي حنيفة فأخذت به وناضلت عنه. فقال الشافعي: (**أرجو أن أقدُم مصر -إن شاء الله- وآتيهم بشيء أشغلهم به عن القولين جميعًا**). قال الربيع: (**ففعل ذلك والله حين دخل مصر**)[1].

ولقوة الشافعي في الحجاج والجدل كان كثيرٌ من مناظريه يرجعون عن أقوالهم لقوله، وقد حكىٰ الشافعي بعض ذلك في كتبه[2]، وهو عدلٌ في نقله أمينٌ في حكايته،

(١) مناقب الشافعي (١: ٢٣٨).

(٢) انظر مثلاً: الأم (٦: ٤٠٤) (٨: ٧٣، ٦٢٨) (٩: ٣٣٩).

بل ربما تركوا مذاهبهم وانحازوا إلىٰ مذهبه[1]، وما ذلك إلا لما توفَّر له من قُوًىٰ جعلته مقتدرًا علىٰ الإبانة عن حجته وإلزام خصمه بما يدخل علىٰ قوله من الفساد والتناقض.

أَمَانَةُ الحِكَايَةِ الجَدَلِيَّةِ

حين نطالع مناظراتِ الشافعي ومشهدَ الحِجَاج الذي تكفَّل الشافعيُّ نفسُه بحكايته في مصنفاته يَلفِتُنا حرصُ الشافعي علىٰ تقصِّي ذكرِ ما دار بينه وبين مخالفيه، فلم يكن بالذي يستقصي في ذكر حجته ويكتفي من كلام خصمه بالواهي منه، بل كان يستقصي في ذكر حجج خصومه بما عسىٰ أن يكون في العبارة عنها أقومَ منهم، **(وليس يكون الكتابُ تامًّا، ولحاجة الناس إليه جامعًا، حتَّىٰ تحتجَّ لكلِّ قولٍ بما لا يُصابُ عند صاحبه، ولا يبلغه أهله، وحتَّىٰ لا ترضىٰ بكشف قناع الباطل دون تجريده، ولا بتوهينه دون إبطاله)**[2].

ومما يدل علىٰ ذلك قولُه حينما ساق مناظرةً دارت بينه وبين مخالفٍ له في مسألة:

> **(فخالفنا بعض الناس في هذا، وآخر في هذا، فكلمت بعض الناس، وكلمني ببعض ما حكيت في صدر هذه المسألة وأتيتُ على معانيه، وأجابني بجمل ما قلت، غير أني لا أدري لعلي أوضحتها حين كتبتها بأكثر من اللفظ الذي كان مني حينِ كلمته، فلم أحب أن أحكي إلا ما قلت على وجهه، وإن كنت لم أحْكِ إلا معنى ما قلت له، بل تحريت أن يكون أقلَّ ما قلتُ له، وأن آتيَ على ما قال، ثم كلمني فيها هو وغيره ممن ينسب إلى العلم من أصحابه مما سأحكي إن شاء الله تعالى ما قالوا وقلت)**[3].

---

(١) انظر ما سيأتي في: (٢٤٨، ٢٦٧).

(٢) رسائل الجاحظ (١: ٣١٤).

(٣) الأم (٢: ٦٤٨).

وقال في موضعٍ آخرَ: (**وقد جهدت أن أتقصىٰ ما كلموني به في رد اليمين مع الشاهد**)[1].

وقال في ثالثٍ: (هذا حديثٌ كلمنا فيه جماعةٌ من الناس بكلام **قد جهدت علىٰ تقصي ما كلموني فيه**)[2].

وهذا إن دلَّ علىٰ شيءٍ فعلىٰ أمانته رضي الله عنه، كما يدل علىٰ عظيم ثقته بقوله واعتداده ببراهينه، وإلا فقد كان في وسعه أن يطوي ذكر تلك المناظرات، ويكتفي منها بعرض قوله والإفاضة في ذكر حججه، لكنه أراد أن يُشرِكَ قارئَه معه في مجالسه الجدليَّة، ليُبصِرَ المناظرةَ كما لو كانت أحداثُها شاخصةً بين عينيه، فيحكم بعد ذلك بما شاء.

---

(١) الأم (٨: ١٥-١٦).

(٢) الأم (١٠: ١٢٨).

القسم الثاني
اتصالُ العبقرية وانفصالُها

لا ينفكُّ العالمُ عن التفاعل والاحتكاك بالمحيط العلمي الذي يتصل به، غير أن هذا التفاعلَ والاحتكاكَ لا يُؤْتِي مَدَدَه حتىٰ يكونَ للعالم **اتصالٌ وانفصالٌ**:

اتصالٌ يجعله يفيد مِن أفكار ذلك المحيطِ العلمي وأعلامِه، ويُحسِنُ التأثُّرَ بهم علىٰ نحوٍ تتكامل به معرفتُه.

وانفصالٌ يجعل له فرادتَه الخاصَّةَ، بحيث لا يكون مستلَبًا لكل من يتصل به، بل يأخذ منه ما يلائم منهجَه، كما يؤهلُه للتأثير فيه كما أهَّله من قبلُ للتأثُّر به.

وبذلك الاتصالِ والانفصالِ يُحسِنُ الإقبالَ والإدبارَ بحسب ما تسيِّرُه عليه عبقريَّته.

هذا هو جذرُ العبقريَّة العلمية الذي يجعلُ للمعرفة حياةً ويهبُها حركةً وتطوُّرًا، بأن يُحسِنَ العبقريُّ الاتصالَ المؤدِّيَ إلىٰ استيعابِ أفكار المحيط العلمي، ثمَّ هضمِها لا الإبقاءِ عليها، لتنشأَ عن تلك المعارف المستوعَبة مع دعائمِ العبقريَّة المتقدِّمَةِ: عبقريَّةٌ خاصَّةٌ ونموذجٌ مستقلٌّ.

ثم إنَّ العالِمَ إذا كان له تفاعلٌ واحتكاكٌ بمجتمعاتٍ علميَّةٍ مختلفةٍ، ومدارسَ معرفيَّةٍ متعدِّدةٍ = كان ذلك أدخلَ لعبقريَّته وأمكنَ لإبداعه، لأن التنوُّعَ القُطرِيَّ والمنهجيَّ يستلزمُ التنوُّعَ المعرفيَّ، ويضمَنُ للناظر الإشرافَ علىٰ مناحٍ جديدةٍ من الإبداع والابتكار .. وهذا ما توفَّر للشافعي وظهر أثرُه عليه.

وفيما يلي عرضٌ لصور التفاعل العلمي الذي حفلت به مسيرة الشافعي، مع كشف مواطن التأثُّرِ والتأثيرِ، والاتصالِ والانفصالِ.

وبذلك كلِّه كان للشافعي تأثيرٌ متجاوزٌ لزمانه، فهو بما تهيَّأَ له من مِدَادِ العبقرية ودعائمِها كان أهلًا لأن يتفاعل مع محيطه العلمي ويحتكَّ بأعلامه متأثرًا ومؤثرًا، متصلًا ومنفصلًا.

اتصال العبقرية

كان للشافعي اتصالٌ واحتكاكٌ بمدارسَ مختلفةٍ لكلٍّ منها لونٌ خاصٌّ.

يلخِّصُ ذلك أبو الوليد ابنُ أبي الجارود فيقول:

(كُنَّا نتحدثُ نحن وأصحابُنا من أهل مكة أنَّ الشافعيَّ أخذ كتبَ ابنِ جريج[1] عن أربعة أنفس: عن مسلم بن خالد، وسعيد بن سالم -وهذان فقيهان-، وعن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد -وكان أعلمَهم بابن جريج-، وعن عبد الله بن الحارث المخزومي -وكان من الأثبات-. وانتهت رياسة الفقه بالمدينة إلى مالك بن أنس، فرحل إليه ولازمه. وانتهت رياسة الفقه بالعراق إلى أبي حنيفة، فأخذ عن صاحبه محمد بن الحسن حِمْلَ جمل، ليس فيها شيء إلا وقد سمعه عليه. فاجتمع له علمُ أهل الرأي وعلمُ أهل الحديث، فتصرَّف في ذلك حتى أصَّل الأصول، وقعَّد القواعد، وأذعن له الموافق والمخالف، واشتهر أمره، وعلا ذكره، وارتفع قدره، حتى صار منه ما صار)[2].

وقال ابن تيمية: (أما الشافعي فإنَّه تفقه أولًا علىٰ المكيين أصحابِ ابن جريج، كسعيد بن سالم القداح، ومسلم بن خالد الزنجي. وابنُ جريجٍ أخذ ذلك عن أصحاب ابن عباس، كعطاءٍ وغيرِه، وابنُ عباس كان مجتهدًا مستقلًّا، وكان إذا أفتىٰ بقول الصحابة أفتىٰ بقولِ أبي بكر وعمرَ لا بقولِ عليٍّ، وكان ينكر علىٰ عليٍّ أشياء. ثم إنَّ الشافعيَّ أخذ عن مالك، ثم كتب كتب أهل العراق، وأخذ مذاهب أهل الحديث، واختار لنفسه)[3].

وقال الخطيب: (كمل للشافعي مطالعة علم جميع الأمصار، والإشراف علىٰ حال علماء سائر الأقطار)[4].

---

(١) قال ابن حجر: (وكانت رياسة الفقه بمكة قد انتهت إلىٰ ابن جريج) توالي التأنيس (١٢٣).
(٢) توالي التأنيس (١٢٣).
(٣) منهاج السنة (٧: ٥٣٠).
(٤) مسألة الاحتجاج بالشافعي (١٢٥).

والمتتبع لمصنفات الشافعي يدرك منها سعة اطلاعه واتساع موارده، ومن نصوصه الدالَّة علىٰ علمِه بمفصَّلِ أقوال أهل البلدان ومراتبِ علمائها قوله:

(وعلمتُ تفرُّقَ أهلِ كلِّ بلدٍ بينهم، ثم علمتُ تفرُّقَ كلِّ بلدٍ في غيرهم. فعلمنا أنَّ مِن أهل مكة مَن كان لا يكاد يخالف قول عطاء، ومنهم مَن كان يختار عليه، ثم أفتى بها الزنجيُّ بن خالد، فكان منهم مَن يقدمه في الفقه، ومنهم مَن يميل إلى قول سعيد بن سالم، ومن أصحاب كل واحد من هذين يضعفون الآخر، ويتجاوزون القصد في عَيبه.

وعلمتُ أن أهل المدينة كانوا يقدمون سعيد بن المسيب، ثم يتركون بعض قوله، ثم حدث في زماننا منهم مالك، كان كثير منهم مَن يقدمه، وغيره يسرف عليه في تضعيف مذاهبه. قد رأيت ابن أبي الزناد يكاد يجاوز القصد في ذم مذاهبه، ورأيت المغيرة وابن أبي حازم والدراوردي يذهبون من مذاهبه، ورأيت من يذمهم.

ورأيت بالكوفة قومًا يميلون إلى قول ابن أبي ليلى يذمُّون مذاهب أبي يوسف، وآخرين يميلون إلى قول أبي يوسف يذمون مذاهب ابن أبي ليلى وما خالف أبا يوسف، وآخرين يميلون إلى قول الثوري، وآخرين إلى قول الحسن بن صالح. وبلغني عن غير ما وصفت من البلدان شبيهٌ بما رأيت مما وصفت من تفرق أهل البلدان. ورأيت المكيين يذهبون إلى تقديم عطاء في العلم على التابعين، ورأيت بعض المدنيين يذهبون إلى تقديم الحسن، وبعض الكوفيين يذهبون إلى تقديم إبراهيم النخعي. ثم لعل كل صنف من هؤلاء قدم صاحبه أن يسرف في المباينة بينه وبين من قدموا عليه من أهل البلدان. وهكذا رأيناهم فيمن نصبوا من العلماء الذين أدركنا)[1].

---

(١) الأم (٩: ٢٥-٢٨).

هذا النصُّ وما سبقه من شهاداتٍ تدلُّ علىٰ اتساع علم الشافعي بفقه أهل البلدان وتنوع تلقيه، وفيما يلي نلقي الضوء علىٰ اتصاله بكلٍّ مدرسةٍ علىٰ حِدَةٍ، **مع التأكيد علىٰ أن النظر هنا متعلِّقٌ في المقام الأول بزاوية الاستفادة والتأثُّر، أما ما يتعلق بالإفادة والتأثير فالقول فيه مُسَرَّحٌ إلىٰ القول في (انفصال العبقرية).**

المدرسة المكية

السِّلْسِلَةُ المَكِّيَّةُ

لما ذكر ابن عبد البر في رسالته «تسمية فقهاء الأمصار» فقهاءَ مكة بدءًا بابنِ عباس، ثم تلاميذِه، ثم تلاميذِهم = قال:

> **(ثم صار علم هؤلاء المكيين -مع كثيرٍ من علم أهل المدينة والكوفة- إلىٰ: أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي)[1].**

ولأن السلسلة المكيَّة هي السلسلة الأصيلة للشافعي فلنعرِضْ مفصَّلَها:

- **فإمام المكيين وسيدهم: ابن عباس رضي الله عنه[2].**

---

(١) (٣٩).

(٢) قال الذهبي عن مكة: (كان العلمُ بها يسيرًا في زمن الصحابة، ثم كثر في أواخر عصر الصحابة) الأمصار ذوات الآثار (١٧). وقال د. الناجي لمين: (إن أصحاب رسول الله ﷺ المستقرين بمكة لم يكونوا أول الأمر من فقهاء الصحابة الكبار ولا من محدثيهم أو قرائهم ومفسريهم، لأن معظمهم أسلم عام الفتح، ولم يلزم رسول الله ﷺ مدة طويلة تؤهله ليحمل صفة فقيه أو محدث أو مفسر أو قارئ. وبين أيدينا اليوم من الوثائق ما يسمح لنا أن نقرر باطمئنان أن بداية الدرس في الإقراء والتفسير والحديث والفقه بمكة كانت مع نزول عبد الله بن عباس رضي الله عنهما بها، فأهل التراجم الذين اعتنوا بإحصاء طبقات علماء الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار يبدؤون بعبد الله بن عباس، وبه بدأ الفاكهي عند حديثه عن فقهاء مكة في كتابه «أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه»، وروىٰ بسنده عن ابن أبجر قال: «إنما فقه أهل مكة حين نزل ابن عباس بأظهرهم». وكان شخوصُ ابن عباس إلىٰ مكة -موطنه الأصلي- بعد سنة أربعين للهجرة، وكان قبل ذلك مع علي رضي الله عنه=

- وعنه: مجاهد بن جبر، عكرمة، عطاء بن أبي رباح، ابن أبي مليكة، سعيد بن جبير[1]، طاووس[2]، جابر بن زيد[3]، عمرو بن دينار[4].

- وعنهم: ابن جريج. لا سيما عن عطاء، فقد حدَّث عنه وأكثرَ وجوَّدَ[5].

- وعنه: مسلم بن خالد الزنجي، سعيد بن سالم القداح[6]، عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد[7]، عبد الله بن الحارث المخزومي.

- ثم أتىٰ الشافعي وورث فقههم.

ويفصِّلُ الخطيب البغدادي القول في انتهاء علم المكيين إلىٰ الشافعي فيقول:

(وأما أهل مكة فانتهىٰ العلم فيهم إلىٰ: عطاء، وطاوس، ومجاهد، وعمرو بن دينار، وابن أبي مليكة. فأخذ الشافعي علمَ عطاء عن أصحاب ابن جريج، وهم: مسلم بن خالد، وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، وسعيد بن سالم القداح. وهؤلاء كانوا بمكة. ورحل إلىٰ اليمن فأخذ عن هشام بن يوسف -قاضي صنعاء-، ومطرف بن مازن، وهما من كبار أصحاب ابن جريج. وكان ابن جريج أخذ العلم عن عطاء نفسه. وأما طاوس

=بالعراق، وقد ولاه وقتًا علىٰ البصرة) الحركة العلمية والقضائية بمكة المكرمة في عهد ابن عباس رضي الله عنه إلىٰ عهد الشافعي رحمه الله (٥-٦).

(١) كان نشاطه العلمي بعد ذلك في الكوفة.

(٢) كان نشاطه العلميُّ بعد ذلك في اليمن.

(٣) قال ابن عبد البر في «تسمية فقهاء الأمصار»: (إلا أنه سكن البصرة فهو معدود في فقهاء البصرة من التابعين).

(٤) قال ابن عبد البر في «تسمية فقهاء الأمصار»: (إلا أنَّ أَخْذَه عن أصحاب ابن عباس أكثرُ من أخذه عن ابن عباس).

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء (٦: ٣٢٦).

(٦) ذكر المعلمي أن سعيد بن سالم كان علىٰ طريقة أهل العراق. انظر: مجموع الرسائل الحديثية (٣٠٥).

(٧) وهو أعلمهم بابن جريج.

ومجاهد فإن علمهما انتهىٰ إلىٰ ابن جريج أيضا. وكان[1] أَخَذَه عن عبد الله بن طاوس والحسن بن مسلم بن يناق وإبراهيم بن ميسرة، وشاركه ابن عيينة في السماع عن ابن طاوس وإبراهيم بن ميسرة. فأخذ الشافعي علم ابن جريج عن أصحابه الذين قدمنا ذكرهم. وأخذ عن ابن عيينة نفسه ما كان عنده من هذا النوع، وعنه أيضا أخذ علمَ عمرو بن دينار وابنِ أبي مليكة، وبعضه أخذه عن داود بن عبد الرحمن العطار، وكان ممن علت سنه وتقدم سماعه)[2].

ومن هذا العرض يُعلَمُ أن الشافعي يمثِّلُ **خلاصة السلسلة المكية** .. وفيما يلي إشاراتٌ موجزةٌ عن إفادة الشافعي من بعض أعيان المكيين.

ابْنُ عَبَّاسٍ

توفَّر الشافعي علىٰ دراسة فقه المكيين، وحَذَقَه وخَبَرَ دقائقَه، ومن أخصِّ ذلك فقه **إمامهم ابن عباس رضي الله عنه.**

وقد أكثر الشافعي في مصنفاته من تضمين فقه ابن عباس رضي الله عنه وروايته، ووافقه وخالفه، وحفظ له مقامَه وعلوَّ كعبه في العلم، وقال عنه في موضع:

> **(وابن عباس رضي الله عنهما أعلم بمعنى كتاب الله عز وجل منَّا)**[3].

وممَّا يمكن تقييده من أوجه التأثر الخفية التي تسربت إلىٰ الشافعي من خلال التسلسل المكي: تأثرُه غير المباشر بابن عباسٍ فيما يتصل بالتفنن العلمي والاتساع المعرفي، فمعلومٌ ما لابن عباسٍ رضي الله عنه من يدٍ باسطةٍ في شتىٰ العلوم، وقد كان أهلُ العلوم المختلفة يردون مجلس ابن عباسٍ، كلٌّ ينال منه حظَّه في علمه وتخصصه، وذلك ما رأيناه من الشافعي تعلُّمًا وتعليمًا.

---

(١) يعني ابنَ جريج.
(٢) الاحتجاج بالشافعي (١١٦-١٢٠).
(٣) الأم (٦: ٢٧٣).

وقد رصد ذلك أبو زَهرة رصدًا ذكيًّا واعيًا، فقال: (الشافعي كان فصيح البيان كما كان ابن عباس من قبل، وكان يُعنَىٰ بعلم القرآن كما عُنِيَ ابن عباس وأجاد، وكان يعنىٰ بالشعر كما يعنىٰ بالفقه كما فعل ابن عباس، ثم كان يحضر دروسَه طالبو القرآن وطالبو الحديث وطالبو الفقه ورواة الشعر والعربية كما كان الشأن مع ابن عباس، فهل لنا أن نعتقد أن الشافعي جعل من ابن عباس مَثَله الكامل، وترسَّم خطاه، وسار في مثل سبيله؟ وسواءٌ أصحَّ هذا أو لم يصحَّ، فمن المؤكد أن الشافعي بدراسته في مكة وإقامته بها قد استفاد علمًا لم يكن بالعراق ولا بالمدينة، **وهو الأخذ بطريقة ابن عباس في العناية بدراسة القرآن، والعناية بمجمله ومفصَّله، ومطلقه ومقيده، وخاصه وعامه، حتىٰ خرج لفقهاء عصره بجديدٍ في هذا الباب لم يتدارسوه، وإن كانت موادُّه بين أيديهم معدَّةً مهيَّأةً**)[1].

عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ

من أجلِّ المكِّيين الذين عُنِيَ الشافعي بعلمهم والاستكثار من فقههم: عطاء بن أبي رباح، وقد أكثر الشافعي عنه حتىٰ **كان كتابه «الأم» أعظم دواوين فقه عطاء**، ولا يضارعه في تلك المنزلة سوىٰ «مصنف عبد الرزاق».

وقد أعلىٰ الشافعي من شأن عطاء، وسجَّل ثناءَه عليه، ومن ذلك ما جاء في «الأم»: (... قال الربيع: وسمعت الشافعي رضي الله عنه أفتىٰ بذلك رجلًا، فقال: هذا قولك أبا عبد الله؟ فقال: هذا قول من هو خير مني. قال: من هو؟ قال: عطاء بن أبي رباح)[2].

ولما كانت قضية السنة ومركزية الاحتجاج بها من مهمَّاتِ ما عالجه الشافعي أبان الشافعي عن موقف عطاء من ذلك، فقال: (فلا نشك أن عطاءً -إن شاء الله تعالىٰ- لا يروي عن النبي ﷺ شيئًا مثبَتًا عنده ويقول بخلافه)[3].

---

(١) الشافعي «حياته وعصره .. آراؤه وفقهه» (٤١-٤٢).

(٢) (٣: ٦٥٨).

(٣) الأم (٤: ٣٩٠).

وهذه شهادةٌ لها جلالتها عند من يدري منزلة هذه القضية من الشافعي، وتمييزه بين فقهاء البلدان بحسب موقفهم منها.

وقال الشافعي أيضًا كما حكاه عنه بعض أصحابه: (ليس من التابعين أحدٌ أكثرَ اتباعًا للحديث من عطاء)[1].

ومن وحي استقراء ابن تيمية لفقه الشافعي قال مبينًا عظيم أثر عطاء في فقه الشافعي: (إنَّ الشافعيَّ كانَ كثيرَ الاتباعِ لقول عطاء)[2].

ابْنُ جُرَيْجٍ

بعد عطاءٍ يأتي ابن جريج، فهو ثاني المكيين حضورًا في كتب الشافعي، وتحديدًا رواياته، وأمَّا مختاراته الفقهية فلم تكن حاضرةً نصًّا في كلام الشافعي، غيرَ أنه اطلع على كتبه واستوظفها وخَبَرَ ما فيها، وهي من أجل مصادره في العلم بفقه عطاء، ومع عدم حضور فقه ابن جريج في كتب الشافعي إلا أن غالبَ الظن أنَّ لفقهه عملًا وتأثيرًا في فقه الشافعي، غيرَ أنه بحاجة إلىٰ درسٍ وتتبُّع .. وقد قال الذهبي: (كان الشافعي **بصيرًا بعلم ابن جريج، عالمًا بدقائقه**)[3].

سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ

لا يمكننا الحديث عن اتصال الشافعي بالمدرسة المكية دون أن نقف وقفةً يسيرةً مع تلقيه عن **سفيان بن عيينة**، فهو والإمام مالكٌ **(أجلُّ من أخذ عنه الشافعيُّ العلمَ)**[4] كما يقول ابن تيمية، وبهما استوفىٰ الشافعيُّ خلاصةَ علم أهل الحجاز،

(١) مناقب الشافعي (١: ٥٠٠). وانظر: مجموع الفتاوىٰ (٧: ٢٠٨).
(٢) الرد علىٰ السبكي (١: ٢٢٨).
(٣) السير (٦: ٣٣٢).
(٤) الفتاوىٰ (٢٠: ٣٢٤). وقال في «الرد علىٰ السبكي»: (ولم يدرك الشافعي أَجَلَّ من مالك وابن عيينة) (٢: ٦٣٧).

وقد كان الشافعي لعلمه بمكانة هذين الإمامين حريصًا على استيفاء علمهما، لأنه يرى علمَهما يمثل خلاصة العلم الحجازي -فقهًا وحديثًا- حتى إنه قال: (**لولا مالكٌ وابنُ عيينة لذهب علم الحجاز**)[١]. ومما يدلُّ على اتساع علم سفيان، واتساع إفادة الشافعي منه = قولُ الشافعي: (وجدتُ أحاديثَ الأحكام كلَّها عند ابن عيينة، سوى ستة أحاديث، ووجدتها كلَّها عند مالك سوى ثلاثين حديثًا).

قال الذهبي معلِّقًا: (فهذا يوضح لك سعة دائرة **سفيان في العلم**، وذلك لأنه ضم أحاديث العراقيين إلى أحاديث الحجازيين. وارتحل، ولقي خلقًا كثيرًا ما لقيهم مالك، وهما نظيران في الإتقان، ولكن مالكا أجل وأعلى، فعنده نافع، وسعيد المقبري)[٢].

وقد أكثر الشافعي من أخذ الحديث عنه، وطالت مجالسته له[٣]، وعدَّه الذهبي (من كبار أصحابه المكثرين عنه)[٤]، وكان تلقيه عنه حديثيًّا في المقام الأول، لأن هذا هو الشأن الذي برز فيه سفيان، حتى إن الشافعيَّ لما رأى ابن عيينة يتكلم في شيء من الفقه قال له: (يا أبا محمد، ليس هذا من صنعتك، إنما صنعتك الحديث، وإنما هذا لأهل النظر)[٥]. هذا مع تقدم ابن عيينة في العلم بالفتيا وأهليته لها وبصره بمعاني الأخبار،

---

(١) حلية الأولياء (٩: ٧٠). وعن ابن عيينة تحديدًا قال عبد الرحمن بن مهدي: (كان ابن عيينة من أعلم الناس بحديث الحجاز) سير أعلام النبلاء (٨: ٤٥٧).

(٢) سير أعلام النبلاء (٨: ٤٥٧). وورد الخبر في (٨: ٤٥٩) بلفظ: (أصول الأحكام نيف وخمس مائة حديث، كلها عند مالك إلا ثلاثين حديثًا، وكلها عند ابن عيينة إلا ستة أحاديث).

(٣) من دلائل ذلك قول الشافعي في «الأم»: (سمعت سفيان يحدث هذا الحديث كثيرًا **في طول مجالستي له**، لا أحصي ما سمعته يحدثه من كثرته، لا يذكر فيه: «أمر بوضع الجوائح» لا يزيد على أن النبي ﷺ نهى عن بيع السنين، ثم زاد بعد ذلك «وأمر بوضع الجوائح») (٤: ١١٦). وفي (٤: ١٨٣) روى عنه حديثًا ثم قال: (حفظته كما وصفت من سفيان مرارًا). وقال د. الناجي لمين: (مرويات سفيان بن عيينة في «الأم» تزاحم مرويات الإمام مالك) الحركة العلمية والقضائية بمكة (٨٣). وقد جمعها د. رفعت فوزي في كتابه «حديث الإمام سفيان بن عيينة برواية الإمام الشافعي»، وبلغت في عدِّه: (٧٨٣) حديثًا.

(٤) سير أعلام النبلاء (٨: ٤٥٧).

(٥) مناقب الشافعي (٢: ٢٤٠).

حتىٰ قال الشافعيُّ نفسُه عنه: (ما أدركتُ أحدًا من الناس فيه من آلة الفتيا ما في سفيان بن عيينة، وما رأيتُ أحدًا أكفَّ عن الفتيا منه، وما رأيتُ أحدًا أحسنَ تفسيرًا للحديث منه)(١).

لكنَّ مزيدَ اختصاص ابنِ عيينة بالحديث ربَّما كان هو الحافزَ للشافعي علىٰ قوله ما تقدم، وإلا فإن لابن عيينة قدمًا في الفقه راسخةً، كما شهد له بذلك الشافعي نفسه، وقد قال أبو الحسن الكرجي: (ابن عيينة كان قدوةً، ولكن لم يصنِّف في الذي كان يختاره من الأحكام، وإنما صنَّف أصحابُه، وهم الشافعي وأحمد وإسحاق، **فاندرج مذهبه تحت مذاهبهم**)(٢).

ثَغْرَةٌ بَحْثِيَّةٌ

يجدر بنا أن نقيد ملاحظةً بحثيَّةً مهمةً، متصلةً بالمدرسة المكية، وهي أن الفقه المكي لم يأخذ بعدُ حظَّه من النظر العلمي المنهجي، فما زالت معالمه خفيَّةً بخلاف المدرستين المدنية والعراقية اللتين نالتا حظًّا وافرًا من اهتمامات الباحثين، ثم إن هذا الخفاءَ لمعالم الفقه المكي استتبع خفاءَ مدىٰ تأثيره في فقه الشافعي .. وهذا ما سجله هرلد موتسكي بقوله:

(لم يَفِ الباحثون إسهامَ الفقه المكي وأهميتَه في عمل الشافعي ما يجدر به من تقدير بعد، فحتىٰ الآن يذهب المرء دائمًا إلىٰ أنَّ الأثر الحاسم علىٰ الشافعي كان قد انطلق من مالك ومن الفقه المدني. أحد أسباب هذا التقدير مرجعه إلىٰ عدم معرفة شيء حول الفقه المكي، والأمر الآن مختلف، **فقد تحل مقارنة مصادر ابن جريج وابن عيينة في مصنف عبد الرزاق مع كتاب الأم للشافعي هذه المسألة**، وربما تؤدي هذه المقارنة أيضًا إلىٰ تقييم جديد لعمله. ولم يحفظ التقليد الفقهي المكي القديم

---

(١) مناقب الشافعي (١: ٥٢١).

(٢) من «الفصول في الأصول» له. نقله عنه ابن تيمية في: مجموع الفتاوىٰ (٤: ١٧٧-١٧٨).

أثر الشافعي الذي حدث غالبًا خارج مدينته طويلًا، فاثنان من تلاميذه، عبد الله بن الزبير[1] وابن أبي الجارود، رسَّخا فقهه في مكة. وبهذا صب الفقه المكي القديم في مذهب الشافعي، وأبدل بوصفه مذهبًا مستقلًّا)[2].

(1) هو الحميدي.

(2) بدايات الفقه الإسلامي وتطوره في مكة (٥٣٣).

المدرسة المدنية

الإِمَامُ مَالِكٌ

قال الخطيب البغدادي: (كان العلم بالمدينة انتهىٰ إلىٰ الفقهاء السبعة، وهم: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وخارجة بن زيد بن ثابت، وسليمان بن يسار، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق.

وأخذ عن هؤلاء السبعة علمَهم: محمدُ بن مسلم بن شهاب الزهري، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري، وربيعة بن أبي عبد الرحمن الرأي، وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان.

وأخذ الشافعيُّ علمَ هؤلاء الأربعة عن أصحابهم:

أمَّا الزهريُّ فحفظ علمَه عن: مالك، وسفيان بن عيينة، وإبراهيم بن سعد، ومسلم بن خالد الزنجي، وعمه محمد بن علي بن شافع.

وأمَّا يحيىٰ بن سعيد وربيعة وأبو الزناد فحفظ علمهم عن مالك وسفيان أيضًا.

وكان من فقهاء المدينة ومحدثيها محمدُ بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، فلم يدركه الشافعي، لكنه أخذ علمه عن صاحبيه: محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، وعبد الله بن نافع الصائغ)[1].

---

(١) الاحتجاج بالشافعي (١٠٩-١١٥).

مِن نصِّ الخطيب هذا ندركُ منافذ اتصال الشافعي بالمدرسة المدنية وعلمائها، ومن أخصِّ من تضمَّنته هذه القائمة إمامان أشرف من خلالهما علىٰ غالب علم المدنيين، وهما: مالكٌ، وسفيانُ بنُ عيينة.

أمَّا سفيان فقد مضىٰ الحديث عنه، والذي نسجله هنا زيادةً علىٰ ما تقدَّم أنه كان من أخصِّ الموارد التي أخذ عنها الشافعي علمَ متقدِّمي أهل المدينة.

وأمَّا الإمام مالكٌ فهو من أجلِّ شيوخ الشافعي إن لم يكن أجلَّهم، وللشافعي في الثناءِ عليه والإعلاءِ من مكانته كلماتٌ نيِّرة.

فمنها قوله: (مالكٌ أستاذي). وقال: (مالك بن أنس معلِّمِي، وعنه أخذنا العلم). وقال: (إذا ذُكِرَ العلماء فمالكٌ النجمُ).

وقال حرملة: (لم يكن الشافعي يقدم علىٰ مالك في الحديث أحدًا)[1].

وقد أخذ عنه الشافعيُّ علمَ المدنيين -فقهًا وحديثًا-، وقد تقدَّم أنه قَدِمَ عليه صغيرًا حين كان عمره ثلاثَ عشْرةَ سنةً، ولم يتركه حتىٰ توفِّي، وكان قبل ذلك قد حفظ «الموطأ» حتىٰ خَبَرَ ما فيه.

قال الشافعي: (حفظت القرآن وأنا ابن سبع سنين، وحفظت الموطأ وأنا ابن عشر سنين)[2].

وقال: (قدمتُ علىٰ مالكٍ وقد حفظتُ «الموطأ» ظاهرًا)[3].

وقد مضىٰ خبرُ قراءته «الموطأ» علىٰ مالك، وإعجاب مالك بقراءته[4].

---

(١) مناقب الشافعي (١: ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٧، ٥٠٨). وفي (١: ٥٢٣) قولُ حرملة: (سمعت الشافعي يقول: من أراد الحديث الصحيح فعليه بمالك).

(٢) تاريخ بغداد (٢: ٤٠١).

(٣) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (٢٧)، مناقب الشافعي (١: ١٠٠).

(٤) انظر: (٤٨).

وحِفْظُ الشافعيِّ المبكر لـ «الموطأ»، وقراءتُه إياه علىٰ مالكٍ = جعل له بـ «الموطأ» اختصاصًا، وله عباراتٌ في الثناء عليه والتفخيم من شأنه، ومن ذلك قوله: (ما نظرت في موطأ مالك إلا ازددت فهمًا)[1].

والشافعيُّ يُعَدُّ من أجلَّةِ مَن أخذ العلمَ عن مالك، حتىٰ روىٰ عنه حديثًا كثيرًا[2].

فهذا إذًا بعض ما يتعلق باتصال الشافعي بالإمام مالك واختصاصه بـ «موطئه».

أَشْهَبُ

من صور اتصال الشافعي بالمدرسة المدنية: **اتصاله بأشهبَ -صاحبِ الإمام مالك- وإفادته من كتبه**، وقد أدركه الشافعي بمصر.

قال ابن عبد البر: (لم يدرك الشافعي بمصر من أصحاب مالك إلا أشهبَ وابنَ عبد الحكم).

وشهد له الشافعي بالعلم حتىٰ قال: (أفقه أصحاب مالك المصريين أشهب)[3].

---

(١) حلية الأولياء لأبي نعيم (٩: ٧٠). وقال أيضًا: (ما أعلم شيئًا بعد كتاب الله أصح من «موطأ مالك»). وقال: (ما في الأرض كتابٌ من العلم أكثر صوابًا من موطأ مالك). وقال: (ما كتابٌ بعد كتاب الله عز وجل أنفع للمسلمين من «موطأ مالك») انظر هذه النقول في: آداب الشافعي ومناقبه (١٩٥-١٩٦)، مناقب الشافعي (١: ٥٠٧).

(٢) قال د. ماهر فحل: (أكثر الإمام الشافعي بالرواية عن شيخه مالك بن أنس فقد أخرج عنه في مسنده هذا -يعني المسند الذي استخرجه الأصمُّ من «الأم»- ٥٥٣ حديثًا) ثم ذكر أرقامها، فانظرها في مقدمة تحقيقه لـ «مسند الشافعي» بترتيب سنجر (٧٦-٧٨).

(٣) انظره والذي قبله في: الانتقاء لابن عبد البر (٩٧-٩٨). وفي (١٧٥) بلفظ: (دخلت إلىٰ مصر فلم أر أفقه من أشهب بن عبد العزيز) (١٧٥). وفي مناقب الشافعي (١: ٥٣٤): (ما أخرجت مصر مثل أشهب بن عبد العزيز لولا طيشٌ فيه).
هذا، وقد عدَّ ابنُ عبد البر في «الانتقاء» (١٧٤) أشهبَ في الآخذين عن الشافعي، قال ابن حجر: (وتعقبه القاضي عياض في «المدارك»، فقال: إنما كانا يتناظران. وهو تعقُّب عجيبٌ، فإن ذلك لا يمنع أن يكون حكىٰ عنه شيئًا) توالي التأنيس (١٨٤-١٨٥).

ويحكي لنا بحر بن نصر المصري إفادة الشافعي من كتب أشهبَ فيقول: (قدم الشافعي من الحجاز، فبقي بمصر أربع سنين، ووضع هذه الكتب في أربع سنين، ثم مات. وكان أقدمَ معه من الحجاز كتب ابن عيينة، وخرج إلىٰ يحيىٰ بن حسان فكتب عنه، **وأخذ كتبًا من أشهب بن عبد العزيز فيها آثارٌ وكلامٌ من كلام أشهب**)[1].

قال البيهقي: (وأما كتاب أشهب فإنما أخذه ليعرف منه ما شذَّ عنه من أقاويل مالك بن أنس وأصحابه، فيمكنه الرد عليهم فيما خالفهم فيه)[2].

ثم إنه قد حدثتْ منافرةٌ بين الشافعي وأشهب، ولعل ذلك من كثرة رد الشافعي علىٰ مالكيَّة مصر، وستأتي الإشارة إلىٰ ذلك[3].

ابْنُ وَهْبٍ، وَابْنُ المَاجِشُونَ:

وممن اتصل بهم الشافعي من أصحاب مالك: **ابنُ وهب**، وقد قال الخليلي لما تحدث عن ابن وهب: (عنده الفقه الكثير، **نظر الشافعي في كتبه، ونسخ أكثرها**)[4].

كما أنَّ من المالكية الذين اتصل بهم الشافعي وذاكرهم: **ابنَ الماجشون**، ومن لطيف الأخبار المتصلة بهما ما ذكره القاضي عياض في ترجمة ابن الماجشون بقوله: (روي أنه كان إذا ذاكر الشافعي لم يعرف الناس كثيرًا مما يقولون، لأن الشافعي تأدب بهذيل في البادية، وعبد الملك تأدب في خولة من كلب بالبادية)[5].

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه (٧٠-٧١). وفي رواية البيهقي (١: ٢٤٠): (وأخذ كتابا من كتب أشهب).

(٢) مناقب الشافعي (١: ٢٤٢).

(٣) انظر: (٢٦٠-٢٦١).

(٤) الإرشاد (١: ٢٥٥).

(٥) ترتيب المدارك (٣: ١٣٨).

المدرسة العراقية

مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ

كانتْ للشافعي إلىٰ العراق عدةُ قَدَماتٍ كما سبق بيانُه أولَ الكتاب[1]، وكان أخصَّ من لقيه الشافعيُّ من العراقيين وأفاد منه: **محمدُ بن الحسن الشيباني** -لسانُ مذهبِ أبي حنيفة[2]-، فجالسه الشافعيُّ لما قدم إلىٰ العراق القَدْمةَ الأولىٰ -وكان الشافعيُّ حينها في الرابعة والثلاثية من عمره- وكتبَ كتبَه ومَخَضَها وعَجَمَ عيدانَها، علىٰ أنه كان يعرف لمحمد بن الحسن منزلتَه لمَّا كان في الحجاز قبلَ أن يرحل إلىٰ العراق.

قال ابن حجر: (الذي تحرر لنا بالطرق الصحيحة أن قدوم الشافعي بغداد أول ما قدم كان سنةَ أربعٍ وثمانين [١٨٤هـ]، وكان أبو يوسف قد مات قبل ذلك بسنتين، وأنه لقي محمد بن الحسن في تلك القدمة، وكان يعرفه قبل ذلك من الحجاز، وأخذ عنه ولازمه)[3].

وللشافعي كلماتٌ عدَّةٌ تحدَّث فيها عن محمد بن الحسن، وأبان فيها عن منزلتِه وإفادتِه منه، فمن ذلك قوله: (كان محمد بن الحسن جيدَ المنزلة، فاختلفتُ إليه، وقلتُ: هذا أشبه لي من طريق العلم، وكتبتُ كتبَه، وعرفتُ قولَهم، وكان إذا قام ناظرتُ

---

(١) انظر: (٣٩-٤٠).

(٢) قال ابن عبد البر: (ومحمد بن الحسن هذا هو الذي ظهر علىٰ يديه مذهب أبي حنيفة بما صنَّف وألَّف في ذلك) رسالة في تسمية فقهاء الأمصار (٥١).

(٣) توالي التأنيس (١٦٤).

أصحابَه)[1]. وقال حين قصَّ خبر حبسه في العراق: (... فحُبِستُ في دار العامَّة، وكنتُ لا أدري أحدًا آنسُ به إلا محمد بن الحسن، وكنتُ أميل إليه للفقه)[2].

وأثنىٰ الشافعي علىٰ خفة روحه وفصاحة لسانه فقال: (ما رأيتُ سمينًا أخفَّ روحًا من محمد بن الحسن، وما رأيتُ أفصحَ منه)[3].

«شَبِيهُ الشَّيءِ مُنْجَذِبٌ إِلَيْهِ»

من عظيم ما رآه الشافعي من علم محمد بن الحسن وفقهه وجدله سجَّل شهادة عزيزةً تدل علىٰ أنه لم ير عِدْلًا له في العلم، فقال: (**ما رأيتُ مثلَ محمد بن الحسن**)[4].

غيرَ أنَّ الآبري استكثر ذلك علىٰ محمد بن الحسن، فعلَّق علىٰ كلام الشافعي بقوله: (الشافعي رحمه الله رأىٰ مالك بن أنس وسفيان بن عيينة ومسلم بن خالد الزنجي وغيرهم من أجلة العلماء، وإنما عنىٰ بقوله: «ما رأيت مثل محمد بن الحسن» **يعني في أهل الرأي**).

ولستُ أرىٰ ما تأول به الآبري رحمه الله عبارةَ الشافعي سديدًا، فحَمْلُه تفضيلَ الشافعي لمحمد بن الحسن علىٰ خصوص العراقيين حملٌ منتَقَد، بل الظاهر أنَّ الشافعيَّ يعني ما يقول، والناظر في حال الشافعي ومحمد بن الحسن وما جرىٰ بينهما من وصلٍ وفصلٍ، مع ما بينهما من مشتركاتٍ تأتي الإشارة إليها = يدرك أنَّ للشافعي **انجذابًا لمَلَكات هذا الإمام**.

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه (٣٢-٣٣)، وهو في مناقب الشافعي (١: ١٠٧) بلفظ: (... وقلت: هذا أشبه عليَّ من طريق الفقه، فلزمته، وكتبت كتبه، وعرفت أقاويلهم، وكان إذا قام ناظرتُ أصحابه).

(٢) مناقب الشافعي (١: ١١٣).

(٣) لسان الميزان (٧: ٦١). وفي مناقب الشافعي: (ما رأيت سمينا عاقلا غير محمد بن الحسن) (١: ١٥٨).

(٤) مناقب الشافعي للآبري (٧٨).

ولئن كان مَن سماهم الآبري من سادات أهل العلم وكبرائهم، إلا أن لمحمد بن الحسن عليهم فضلَ الصنعة الفقهية المتصلة بالحجاج والجدل، وكذا التمهُّر في دِقَاق المسائل، وتلك الصنعة وهذا التمهُّر يخلبان لُبَّ مَن كان مثل الشافعي، فحين يصرح بأنه لم ير مثله فهو يقصد ذلك ويدركه، وليس مرادُه ما قد يُظَنُّ من أنه تفضيلٌ لمنهج ابن الحسن، فهذا بابٌ آخرُ لم يُرِده الشافعي، بل أراد هذا الذي ذكرتُه من ملكات هذا الإمام وقدرته علىٰ التصرُّف في الفقه والرأي والحجاج.

وقد أكَّد الشافعي هذا المعنىٰ بما دلَّ علىٰ أن الذي بعثه لتسجيله ما رآه من قوة عقل ابنِ الحسن ورجاحته، فقال: (ما كلمتُ أسودَ الرأس أعقلَ من محمد بن الحسن)[1].

ومن كلام الشافعي في التفخيم من شأن عقل محمد بن الحسن قوله: (لو أن محمد بن الحسن كان يكلمنا علىٰ قدر عقله ما فهمنا عنه، لكنه كان يكلمنا علىٰ قدر عقولنا فنفهمه)[2].

وهنا تأمَّلْ -لتدرك عظيم تأثير ابن الحسن علىٰ الشافعي- أن هذا الذي حكاه الشافعي عن محمد بن الحسن هو ما قاله تلاميذ الشافعي عن الشافعي نفسه، كقول يونس بن عبد الأعلىٰ -وقد تقدم-: (كان الشافعي يكلمنا بقدر ما نفهم عنه، ولو كلمنا بحسب فهمه ما عقلنا عنه)[3].

ومما يؤكد لك ما ذكرتُه ما جاء عند البيهقي بسنده إلىٰ الربيع أنه قال: (سمعت الشافعي يقول: ما رأت عيناي مثل محمد بن الحسن، ولم تلد النساء في زمانه مثله). قال البيهقي: (قال أصحابنا: وإنما أراد بصرَه بالرأي، وفصاحتَه، وقدرتَه علىٰ المناظرة).

وهذا الذي حكاه البيهقي عن أصحابه حسنٌ صحيحٌ، وهذه الجهات هي التي عناها الشافعي حين نفىٰ أن يكون رأىٰ مثل محمد بن الحسن.

---

(١) المدخل إلىٰ علم السنن (ف: ١٢٩٢).
(٢) الآداب الشرعية لابن مفلح (٢: ١٥١).
(٣) حلية الأولياء لأبي نعيم (٩: ١٣٥).

وعن غير الشافعي، فمن الشواهد التي تُطلِعُكَ علىٰ عزَّة هذا الذي رآه الشافعي من محمد بن الحسن أن إبراهيم الحربي سأل الإمام أحمدَ وقد سمعه يتحدثُ عن شيءٍ من دقيق الفقه، فقال: (من أين لك هذه المسائل الدِّقاق؟!). فقال الإمام أحمد: (من كتب محمد بن الحسن)[1].

فسؤال الحربي يحمل في طياته استغرابًا من ورود هذا الجنس من المسائل علىٰ لسان الإمام أحمد، لا لقصورٍ في الإمام حاشاه، بل لأن مادة هذه المسائل تحمِلُ مزاجًا عراقيًّا غيرَ مألوف في صفوف أهل الحديث، فأبان له الإمام أحمد عن مورده.

ولا إخال الإمامَ أحمدَ اطَّلعَ علىٰ كتب محمد بن الحسن إلا بوصية من الشافعي، ومما قد يدل علىٰ ذلك قول البيهقي:

> **(وكان من مضى من علماء أهل المدينة لا يعرفون مذاهب أهل الكوفة، وكان أهل الكوفة يعرفون مذاهب أهل المدينة، فكانوا إذا التقوا وتكلموا ربما انقطع المدني، فكتب الشافعي مذاهبهم ودلائلهم ثم لم يخالفهم إلا فيما قويت حجته عنده، وضعفت حجة الكوفيين فيه)**[2].

والشاهد منه أن الشافعي كان هو قنطرةَ اطلاعِ مدارس أهل الحديث علىٰ فقه العراقيين، ثم ظهورِهم عليهم.

ومما يحسن التنبيه عليه هنا فيما يتعلق بالإمام أحمد: التأكيدُ علىٰ خبرتِه رضي الله عنه بفقه محمد بن الحسن، وإشرافِه علىٰ مسائله ودقائقه، واعجبْ لحالِ كثيرٍ من متفقِّهة أصحاب الحديث الذين يقتصرون بتفقُّهِهم علىٰ ما يزعمونه فقهًا أثريًّا، غاضِّينَ الطرف عن منهلٍ من أعذب مناهل الفقه، ألا وهو فقه العراقيين.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٩: ١٣٦).

(٢) المدخل إلىٰ علم السنن (ف: ١٢٩٣).

وبصرف النظر عن تقييم الفقه العراقي وما دخله ممَّا نبه عليه الأئمة، إلا أن لهم من النظر في الفقه ما يعز نظيره في سائر المذاهب، وهذا إمامُ أهل الأثر لا ينأىٰ بنفسه عن التعمق في دقاق مسائلهم، ولم يقتصر في تلقيه عنهم علىٰ محمد بن الحسن فحسب، بل استوظف كتبَ أصحاب أبي حنيفة وفهمها، وعن ذلك قال ابن رجب لما تحدَّث عن عميق فقه الإمام أحمد في ضمن سياقٍ عذبٍ واجبةٍ مراجعتُه وقراءتُه: (كَتَبَ كُتُبَ أصحاب أبي حنيفة، وفَهِمَها، وفَهِمَ مآخذَهم في الفقه ومداركَهم)[1].

وكانت تُعرَض عليه مسائل أبي حنيفة وأصحابه ويُسأل عنها، فقد كان (يسأله إسماعيل بن سعيد الشالنجي عن مسائل أبي حنيفة وأصحابه، فإنه كان قد تفقه علىٰ مذهب أبي حنيفة واجتهد في مسائل كثيرة رجح فيها مذهب أهل الحديث وسأل عن تلك المسائل أحمد وغيره)[2].

وعـودًا علىٰ الشافعي، فما مضىٰ ذكـره يدلُّك علىٰ مزيد اعتناءٍ من الشافعي بعلم محمد بن الحسن، لِمَا يعرفه من جلالته ومنزلته بين العراقيين، واقتداره المعرفي في فقههم، **كما أن بينهما مشتركاتٍ معرفيَّةً مالتْ بالشافعي إليه.**

فمحورُ علمِهما الفقه، ولهما إقبالٌ شديدٌ علىٰ تصنيف العلم ووضع الكتب فيه، كما أن بينهما اشتراكًا في جملة من الموارد المعرفية، من أخصِّها أخذهما عن مالكٍ رحمه الله.

وجملة القول أن هذين الإمامين من أذكياء العلم ورجالات الكمال، رضي الله عنهما وأرضاهما.

هذه إذًا أهم نقاط اتصال الشافعي بالمدرسة العراقية، وهي جديرةٌ بمزيدٍ من الفحص والدرس، بمقارنة علمية تحليلية بين ما صنفاه من كتب، لِلَمْحِ نطاقات التأثر والتأثير.

---

(١) رسائل ابن رجب (٢: ٦٣١).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٣٤: ١١٤).

نَدِيدٌ لا تِلْمِيذٌ!

يبقىٰ فيما يتصل بعلاقة الشافعي بمحمد من الحسن تساؤلٌ **يتعلق بطبيعة تلك العلاقة، وهو: هل كان الشافعي في تلقيه عن محمد بن الحسن يتلقَّىٰ عنه تلقِّيَ التلميذ وأنه كان ربيبًا لطريقته، وأنه تخرَّج به حتىٰ لم يصر له شأنٌ إلا بعد لقياه به[1] .. أو كان له كفؤًا ونديدًا؟**

الحقيقة أن القول بأنَّ الشافعي كان ربيبًا لطريقته أو أنه تخرَّج به لا يخلو من نوع تنقيصٍ من رتبة الشافعي، ولست أريدُ بذلك أن التخرُّجَ بإمامٍ يُعَدُّ بمجرَّدِه تنقيصًا، ولكن الشأنَ هنا أن ذلك مجافٍ لواقع الشافعي وعلاقته بمحمد بن الحسن، فمع الاتفاق علىٰ إمامة محمد بن الحسن وقوة عارضته في العلم والفقه، واستفادة الشافعي منه حتىٰ قال بأنه أمن الناس عليه في الفقه = إلا أن الشافعي قد أتاه وهو مكتمل الآلة، فـ(**أَخْذُ الشافعي عن محمد بن الحسن الذي آل إليه علم أهل العراق لم تظهر فيه صفة التلمذة والمشيخة التي لاحظناها في علاقة الشافعي بمالك، بل كانت النِّدِّيَةُ بـارزةً**)[2]، وقبل أن يأتيَ الشافعيُّ إلىٰ العراق وخبرُه آخذٌ في الانتشار، حتىٰ داخلَ أروقة البيت العراقي، ولذلك نرىٰ الشافعي في أوائل مجالسه مع محمد بن الحسن يجلس معه مجلس المناظِرِ له ولتلاميذه مع حفاظه علىٰ سابقة محمد بن الحسن.

وهذه القضية بُحِثَت قديمًا، حيث أثارها ابن المطهر الحلي الرافضي، فتصدىٰ للرد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال: (قال الرافضي: «وأما الشافعي فقرأ علىٰ محمد بن الحسن». والجواب: أن هذا ليس كذلك، بل جالسه وعرف طريقته وناظره، وأول من أظهر الخلاف لمحمد بن الحسن، والرد عليه هو الشافعي، فإن محمد بن الحسن أظهر

---

(١) قال الكوثري: (وبمحمدٍ اكتمل بدرُ الشافعي، وبه تخرَّجَ، حتىٰ أصبح له شأنٌ في العلم بعد ذلك) حواشي «الانتقاء» (١١٩).

(٢) ما بين الإمامين مالك والشافعي لـ د. الناجي لمين «مجلة الواضحة – دار الحديث الحسنية» (العدد:٣، صفحة: ١٩٢).

الرد علىٰ مالك وأهل المدينة، وهو أول من عُرِفَ منه رَدٌّ علىٰ مخالفيه، فنظر الشافعي في كلامه، وانتصر لِمَا تَبيَّنَ له أنه الحق من قول أهل المدينة، وكان انتصاره في الغالب لمذهب أهل الحجاز وأهل الحديث)[1].

وقضية تلمذة الشافعي لمحمد بن الحسن من القضايا التي يُلِحُّ عليها الكوثريُّ ابتغاءَ الحط من شأن الشافعي، محاولًا الإعلاء من شأن محمد بن الحسن، وكأنَّ ذلك لا يتهيأ له إلا عبر التنقيص من الشافعي، ولذا رد عليه المعلمي قائلًا:

(مَن تدبَّر مناظرات الشافعي لمحمد وجدها مناظرات الأكفاء، وعلم منها أن الشافعي كان حينئذ مجتهدًا كاملًا، وأن محمدًا كان -مع مكانته من الفقه والسن والمنزلة من الدولة وكثرة الأتباع- علىٰ غايةٍ من الإنصاف في البحث والنظر. والإنصاف أنه كان لتلك المناظرات أثرٌ في الرجلين، فاتفقا علىٰ مسائل رجع فيها الشافعي عمَّا كان يتابع فيه مالكًا، أو رجع محمدٌ عمَّا كان يتابع فيه أبا حنيفة)[2].

وقال في موضعٍ آخرَ: (حقيقة الأمر أن الشافعي جالس محمد بن الحسن ليأخذ عنه كتب أهل الرأي سماعًا ليعرف أقوالَهم، ومغزاه في ذلك أمران:

الأول: مغزىٰ كل عالم متدين، وهو أن يعرف أقوالهم وما يحتجون به، حتىٰ إذا بان له في بعض المسائل حجةٌ لم يكن قد وقف عليها أو خللٌ في حجة كان من قبل يحتج بها أخذ بذلك. وهذا لا يستأنف عنه المجتهد المتدين، فإن غالب حجج الفقه ظنيَّات لا يأمن المجتهد أن يكون أخطأ في كثير مما قد قاله وأن يكون عند غيره ما ليس عنده.

---

(١) منهاج السنة (٧: ٥٣٢-٥٣٣).

(٢) التنكيل (١: ٧٠٩).

المغزىٰ الثاني: ما صرَّح به في بعض الروايات أنه أراد أن يعرف أقاويلَهم وما يحتجون به، ليتمكن من الرد عليهم فيما يراه خطأً ومناظرتهم فيه، فإن عمادَ المناظرة أن يحتجَّ علىٰ المخالف بأقواله فيبين له تناقضه. وهذا النوع لا تخلو عنه مناظرة من مناظرات الشافعي معهم، ولو لم يعرف أقاويلهم ما أمكنه ذلك. فلا نزاعَ أن الشافعي سمع تلك الكتب من محمد، والشافعيُّ باقٍ علىٰ مذهبه لم يقلِّدْ محمَّدًا ولا تابعه متابعة التلميذ المطلق لأستاذه، بل كان محمد إذا قام ناظر الشافعيُّ أصحابَ محمد، يقرر الشافعيُّ مذهبَه، ليبيِّنَ لأصحاب محمد أنه الصواب، وتأبِّيه من مناظرة محمد أولًا من كمال عقله ووفور أدبه، لأنه كان هو المحتاجَ إلىٰ سماع تلك الكتب من محمد، ويخاف أن يتكدَّر محمد فيتعسر علىٰ الشافعي في تلك الكتب)[1].

وقد بين الحقيقة في ذلك أحد أعلام الحنفية إنصافًا واعترافًا، وذلك أن الحصكفي قال في سياق حديثه عن محمد بن الحسن: (ومن تلامذته الشافعي رضي الله عنه ... فبسببه صار الشافعي فقيها).

فتأوَّل كلامه ابن عابدين بقوله: (قوله: «فبسببه صار الشافعي فقيها» أي: ازداد فقاهة، واطلع علىٰ مسائل لم يكن مطلعًا عليها، فإن محمَّدًا أبدع في كثرة استخراج المسائل، وإلا فالشافعي رضي الله تعالىٰ عنه فقيه مجتهد قبل وروده إلىٰ بغداد، وكيف يستفاد الاجتهاد المطلق ممن ليس كذلك. أفاده «ح»)[2].

جَنَىٰ العَرَاقِيِّينَ

بعد ما مضىٰ يجدر بنا أن نتلمَّسَ الآثار المنهجية التي جَنَاها الشافعي من اتصاله بالمدرسة العراقية، وكيف أفاد من ذلك حتىٰ كان له إسهامٌ عالٍ في مشروعه المعرفي.

---

(١) مجموع الرسائل الحديثية (٣٠٦-٣٠٧). وانظر: التنكيل (١: ٧٠٦).

(٢) حاشية ابن عابدين (١: ٥١). وهو يرمز ب (ح) لحاشية الحلبي المُدَّاري علىٰ الدر المختار. انظر: ابن عابدين وأثره في الفقه الإسلامي للفرفور (٢: ٧١٩).

وجملةُ ذلك أمورٌ ثلاثة:

- **الأول: استفادته علىٰ مستوىٰ التصور والتفريع:**

معلومٌ ما للعراقيين من يدٍ باسطةٍ في ذلك، حيث كان لهم إسهامٌ كبيرٌ في إثراء الفقه بالفروع، وبلغوا في ذلك مدًىٰ بعيدًا حتىٰ وُلِدَ علىٰ أيديهم الفقه الافتراضي، والشافعي يعلم ذلك منهم، ولذلك نجدُ آثارَ ذلك لائحةً في مصنفاته، وهو يحمد لهم ذلك ويعلم عظيمَ تأثيرهم في هذا الباب، حتىٰ قال: (الناس عيال علىٰ أهل العراق في الفقه).

وبيَّنَ أن ذلك متعلق بخصوص مادَّة الرأي، فقال: (ما أحدٌ في الرأي إلا وهو عيالٌ علىٰ أهل العراق)[1].

وخصَّ أبا حنيفة بالذكر فقال: (من أراد الفقهَ فهو عيالٌ علىٰ أبي حنيفة)[2].

ولفت ابنُ تيمية النظر إلىٰ الجهة التي قصدها الشافعي من قوله ذلك، وأنه متصل بخصوص التفريع للمسائل فقال في سياق حديثه عن أهل الكوفة:

> **(فإنهم ولدوا من تفريع الحوادث ما لم يُفرِّعْه غيرُهم، ولهذا قال الشافعي: «من أراد الفقه فهو عيال علىٰ أبي حنيفة». في تفريع المسائل لا في معرفة الدلائل)**[3].

ومن طالع «الأم» ورأىٰ اتساع الصور والفروع فيه أدرك أن ذلك قبضةٌ من أثر استفادة الشافعي من العراقيين.

- **الثاني: استفادته علىٰ مستوىٰ التأصيل:**

وهنا تختلف جهة الاستفادة عن الأمر الأول، فإذا كان الشافعي قد حفظ للعراقيين سابقتَهم في ذلك فإنه هنا كان كثيرَ النقد لأصول العراقيين، وسيأتي بحث ذلك حين

---

(١) انظره والذي قبله في: آداب الشافعي ومناقبه (٢١٠).

(٢) الانتقاء لابن عبد البر (٢١٠).

(٣) فضائل الأئمة الأربعة وما امتاز به كل إمام من الفضيلة (١٢).

النظر في «انفصال العبقرية»، غير أن المراد هنا تسجيل استفادته من أصولهم من حيثُ إدراكُه لها ومعالجتُه النظرَ فيها وما استتبعه ذلك من جدال دار بينه وبينهم حولها، وهذا جعله أبصرَ بإشكاليَّاتها، مما كان له أثرٌ إيجابيٌّ في صناعته لأصوله وصياغته لها، ومن هنا فلا يمكن إدراك طبيعة تقعيدِ الشافعي لقضايا الأصول ما لم يكن الناظر علىٰ درايةٍ بأصول المدرسة العراقية.

- **الثالث: استفادته علىٰ مستوىٰ الحجاج والمجادلة:**

مما يمكن استظهار استفادة الشافعي من العراقيين **استفادتُه من طريقتهم الجدلية**، وهو يدرك قدرتهم علىٰ ذلك، حتىٰ قال: (مَن أراد الجدل فعليه بأبي حنيفة)[1].

ويجعل أبو زهرة من موارد الشافعي في التمكن من ناصية الجدل تلك المجادلات التي جرت بينه وبين فقهاء العراقيين المنتسبين للمعتزلة، وفي ذلك يقول: (إذا كان علم الكلام في عصر الشافعي قائمًا علىٰ تعاليم المعتزلة وأساليبهم، فقد بغض الشافعي ذلك العلم واستنكر الاشتغال به، لأنه لا يفهم منه إلا الصورة التي رآها في المعتزلة، لذلك نستطيع أن نقول: إن أثر المعتزلة في نفس الشافعي كان سلبيًّا من ناحية، وإيجابيًّا من ناحية، ومن تأثره الإيجابي بهم مسلكُه في الجدل الفقهي وقوة احتجاجه، فقد كان يجادل فقهاء الرأي ممن أُدرِجوا في سلك المعتزلة، كبشر المريسي، وأولئك قد تمرسوا بالجدل وأتقنوه، فلعل الشافعي قد درس طرائقهم في الجدل، وكيف يُؤتىٰ الخصم، وعلىٰ أي حالٍ فالعصر في جملة نواحيه كان عصرَ جدلٍ واحتجاج)[2].

---

(١) مناقب الشافعي (١: ١٧٠)

(٢) الشافعي «حياته وعصره .. آراؤه وفقهه» (٤٩).

المدرسة اليمنية

مُطَرِّفٌ وَهِشَامٌ

قدم الشافعي اليمنَ وعمره نحو الثلاثين حسب ما مضىٰ ذكرُه من خارطة تنقلاته[1]، ولا نحمل كبيرَ أخبارٍ فيما يتعلق بحال العلم والفقه في اليمن[2]، ولا عن تلقِّي الشافعي عن مشايخ اليمن وروايته عنهم، إلا ما كان من تلقيه عن: مطرِّفِ بن مازن -قاضي اليمن-، وهشامِ بن يوسف -قاضي صنعاء-[3].

أمَّا مطرِّفٌ فقد تضمنتْ كتبُ الشافعي رواياتٍ متعددةٍ عنه، كما تضمَّنت سؤال الشافعي له وجوابه إياه[4].

---

(١) انظر: (٣٩).

(٢) مما وقفتُ عليه من ذلك قول الجعدي في ضمن حديثه عن فقهاء اليمن في المئة الثالثة: (كان الغالب في اليمن مذهب مالك وأبي حنيفة) طبقات فقهاء اليمن (٧٤).

(٣) اقتصر عليهما الخطيب البغدادي فقال: (ورحل إلىٰ اليمن فأخذ عن هشام بن يوسف -قاضي صنعاء، ومطرف بن مازن، وهما من كبار أصحاب ابن جريج) مسألة الاحتجاج بالشافعي (١١٨-١١٩). وذكر الذهبي أنه أخذ باليمن عنهما وعن (طائفة) غيرَ أنه لم يُسمِّهم. انظر: سير أعلام النبلاء (١٠: ٧). وأمَّا الرازي فإنه لما ذكر مشايخ الشافعي باليمن سمَّىٰ مطرِّفًا وهشامَ بن يوسف، وزاد عليهما: عمرَو بن أبي سلمة -صاحب الأوزاعي-، ويحيىٰ بن حسان -صاحب الليث بن سعد-. انظر: مناقب الإمام الشافعي (٤٤). ولم أرَ أحدًا سواه عدَّهما من أهل اليمن، كما لم أرَ في تراجمهما ما يدل علىٰ سكناهم بها أو مرورهم عليها.

(٤) انظر: الأم (٥: ٤٢٤).

ووصفه الشافعي بأنه قاضي اليمن فقال: (أخبرنا مطرف بن مازن **قاضي اليمن** بإسناد لا أحفظه أن ابن الزبير أمر بأن يحلف على المصحف. ورأيت مطرفًا بصنعاء يُحلِّفُ على المصحف)[١].

فهذه روايةٌ عنه، **قوليَّة وفعليَّة**.

وأمَّا هشام بن يوسف فلم أرَ له في «الأم» إلا رواية واحدةً قرنه فيها الشافعيُّ بمطرف بن مازن[٢].

طَاوُسٌ

من صور الاتصال العلمي -غير المباشر- بالمدرسة اليمنية: إشرافُ الشافعي على فقه طاوس بن كيسان، وقد قال في موضع من كتبه: (**ونحن نعرف فقهَ طاوس**)[٣].

سُنَّةُ الشَّافِعِيِّ!

من مداخل اتصال الشافعي بالمدرسة اليمنية: تولِّيه القضاء بها، في نجران تحديدًا، وحينها احتكَّ بأهل الذمة -نصارىٰ نجران-، وأفاده ذلك أنْ جعله أكثرَ درايةً بالأحكام المتعلقة بهم، ولعل ذلك هو ما حدا به إلىٰ ابتكار (كتاب الجزية)، حيث لم يصنِّفْ في هذا الباب مِن العلم أحدٌ قبله، كما قال محمد بن زنجويه:

> **(سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما سبق أحد الشافعي إلى «كتاب الجزية»)**[٤].

---

(١) الأم (٨: ٨٥).

(٢) انظر: (٥: ٤٢٤).

(٣) جماع العلم (٩: ٤٧).

(٤) مناقب الشافعي (١: ٢٦١).

ولعلَّ من مهمَّات القول هنا ما ذُكِرَ من نَفَاذ أقضيته لمَّا تولىٰ القضاء بها، وذلك أنه ورد اليمنَ فيما بين عامَي (١٧٩-١٨٤هـ) وعمره إذ ذاك ما بين (٢٩) و (٣٤)، وقد ولي القضاء حينئذٍ.

قال ابنُ بنت الشافعي: (ولي الشافعيُّ اليمنَ وهو حَدَثٌ، فحكم بأشياء وسَنَّها، **فإن أهل اليمن إلىٰ يومنا يقولون في أشياء: سنة الشافعي، سنة الشافعي!**)[1]. فكان لأقضيته هذا الأثر وهو لم يزل في أوائل الثلاثين من عمره.

هذا غايةُ ما أمكن تقييدُه من شأن اتصال الشافعي بالمدرسة اليمنية.

---

(١) مناقب الشافعي (٢: ١٦٣).

وبعدُ

فهذه هي المدارس العلمية (البلدانيَّة) التي اتصل بها الشافعي، ومن وحي ما تقدم نُدرِك (أن الشافعي قد تلقىٰ العلم علىٰ عدة من الشيوخ أصحاب المذاهب والنزعات المختلفة، وبذلك نقول إنه تلقىٰ فقه أكثر المذاهب التي قامت في عصره ... **وانساغ كل ذلك العلم الكثير في نفس الشافعي، فكان منه ذلك المزيج الفقهي المحكم الذي تلاقت فيه كل النزعات منسجمةً متعادلةً، متآلفةَ النغم غيرَ متنافرة**، وتولدت منه تلك المعاني التي صهرها الشافعي، وقدمها للناس في بيان رائع وقول محكم)[١].

وذلك ما نراه حاضرًا في كتاباته الفقهية، فإن احتكاكه بتلك المدارس جعله أبصرَ بأقوال فقهائها، ولذلك تضمنتْ كتبُه النقلَ عن أعلام هذه المدارس، فمن ذلك مثلًا قوله في مسألة حج الرجل عن الرجل بعد أن ذكر أنَّ ذلك قول طائفة من أهل المدينة: (وجميع من عدا أهل المدينة من أهل مكة والمشرق واليمن من أهل الفقه يفتون بأن يحج الرجل عن الرجل)[٢].

وكقوله في رده علىٰ بعض المدنيين: (ولقد جمعتم مع خلافكم السنةَ في العُمْرَىٰ خلافَ الأكابر من أهل المدينة، وجميعَ أهل العلم ممن لقيت، وبلغني عنه من أهل البلدان: أهل مكة واليمن والمشرق كله، ما علمت منهم مخالفًا في أن العُمْرَىٰ للوارث)[٣].

---

(١) الشافعي «حياته وعصره .. آراؤه وفقهه» لأبي زهرة (٣٨-٣٩).

(٢) الأم (٨: ٥٧٩).

(٣) المصدر السابق (٨: ٧٤٩).

ففي هذين النصين -وغيرُهما كثيرٌ- ترىٰ استحضار الشافعي لفقه المدرسة المكية والمدنية والعراقية «المشرقية» واليمنية.

ثمَّ إن هذا الاتصالَ بالمدارس والمناهج المختلفة والإفادةَ منها لم يقتصر علىٰ مجرد إدراك مختارات أعلامها علىٰ المستوىٰ التفصيلي للمسائل، بل تعدَّىٰ إلىٰ **التأثُّر علىٰ مستوىٰ كلِّيَّات النظر فيما يتعلق بالمناهج والطرائق والآليات**، وهذا هو الذي كان يُعنَىٰ به الشافعي أكثرَ من عنايته بالاختيارات المفصلة.

علىٰ أن ذلك الاتصال من الشافعي كان اتصالًا واعيًا مُمَنهجًا، بحيث أفاد الشافعيُّ من تلك المدارس بعد أنِ اختبر ما لديها وفَحَصَه، فأخذ ما رازَه من أصولهم وطرائقهم، واستلهم من وحي علومهم ما رَضِيه، وتصرَّف في ذلك حتىٰ أقام منه منهجَه الخاصَّ ونظرتَه المستقلَّة، فكان منهجُه مزيجًا عاليًا منتقًىٰ من زُبَد المناهج والمدارس التي اتصل بها .. بذلك تكامل منهجُ الشافعي وتطورتْ أفكارُه.

فاحتكاكُ الشافعي بهذه المدارس بمختلف مشاربها مكَّنه من صياغة نسقٍ ناظمٍ للاستدلالات الشرعية، نسقٍ جامعٍ بين بناء الأحكام وصيانتها من الدخيل، نسقٍ تنتظم فيه الأدلة انتظامًا يراعي مراتبها من حيث الثبوت والدلالة.

كما أن هذا الاتصال بتلك المدارس ولَّد لدىٰ الشافعي سؤالاتٍ، وبعثه علىٰ تكشُّفِ ثغراتٍ، في بنائه وبناء غيره، ومن أجل ذلك تجد لدىٰ الشافعي مشروعًا تامًّا استطاع أن يعبرَ ويكشفَ عنه بما كتبه وصنفه.

والشافعي بما وضعه مشيِّدًا لبنائه، ومراجعًا لبناءات غيره = جعل من كتبه معينًا ثرًّا للناظرين، **بحيث يمكن استثمار كتبه من جهتين:**

الأولىٰ: جهة الوقوف علىٰ فقهه والنظر في حججه.

والثانية: جهة البصر بأصول الأئمة الذين رد عليهم، فإنك ترىٰ أقاويلَهم الأصولية والفروعية مبثوثةً في سياق ردوده عليهم، **ومن هنا كانت كتب الشافعي وثيقةً تاريخيةً** إضافة لكونها وثيقة علمية دالة علىٰ عبقرية إمام يعد من أذكياء العالم.

وقبل ختم هذا المبحث أحبُّ استجلابَ نصٍّ للبيهقي من «المدخل إلىٰ علم السنن» أبان فيه عن استمدادات الشافعي العلمية من مختلف المدارس العلمية، أنقله بطوله **لعظم فائدته.**

قال البيهقي: (وأمَّا الشافعي فإنه أخذ العلم **من أهل الحجاز**: عن مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وإبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، وحاتم بن إسماعيل المدني، وأنس بن عياض الليثي، ومحمد بن إسماعيل بن أبي فديك، وعم أبيه محمد بن علي بن شافع، وغيرهم. وهم أخذوه عمن أدركـ منهم من أدرك من التابعين، ثم عمن أدركوا من أدركـ من فقهاء التابعين الذين سميناهم فيما مضىٰ ومن لم نسم.

وسفيان بن عيينة من بينهم أخذ: علمَ فقهاء المكيين عن عمرو بن دينار، وعبد الله ابن أبي نجيح، وعبد الله بن طاوس، وابن جريج، وغيرهم. **وعلمَ المدنيين** عن ابن شهاب، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري، وغيرهما. **وعلمَ العراقيين** عن أبي إسحاق، وإسماعيل بن أبي خالد، ومنصور بن المعتمر، والأعمش، وأيوب السختياني، وغيرهم. **وأخذه الشافعي عنه عن جماعتهم.**

وأخذ الشافعي عن مسلم بن خالد الزنجي، وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، وعبد الله بن الحارث المخزومي، مما انتهىٰ إلىٰ عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، من علم عطاء بن أبي رباح، وطاوس، ومجاهد، وغيرهم من **فقهاء المكيين، ثم مما انتهىٰ إليه من علم المدنيين.**

وأخذ عن فضيل بن عياض مما انتهىٰ إليه من علم منصور بن المعتمر وغيره من **الكوفيين.**

وعن سعيد بن سالم القداح مما انتهىٰ إليه من علم ابن جريج وغيره من **الحجازيين، ثم من علم سفيان بن سعيد الثوري وغيره من الكوفيين.**

وأخذ من أهل الشام عن عمرو بن أبي سلمة التنيسي، ويحيىٰ بن حسان، وغيرهما، مما انتهىٰ إليهم من علم الأوزاعي والليث بن سعد، وكان يتأسف علىٰ ما فاته من رؤية الليث.

وأخذ من **أهل اليمن** عن هشام بن يوسف الصنعاني وغيره مما انتهىٰ إليهم من علم معمر بن راشد صاحب الزهري، ويحيىٰ بن أبي كثير اليمامي، وغيره.

وأخذ من **أهل البصرة** عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وإسماعيل بن إبراهيم ابن علية، وغيرهما مما انتهىٰ إليهم من علم أيوب السختياني، ويونس بن عبيد، وخالد بن مِهران الحذاء، وغيرهم من أصحاب الحسن وابن سيرين وأبي قلابة، وغيرهم من فقهاء البصرة، مع من أدركا من التابعين، ثم عن أصحاب عبد الله بن عون وهشام بن حسان صاحبي الحسن، وغيره من البصريين. ثم عن عمرو بن الهيثم أبي قَطَن وغيره من أصحاب شعبة بن الحجاج، ثم عن أصحاب سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وأبي عوانة، وهشيم بن بشير الواسطي، وغيرهم **من العراقيين**.

وأخذ من **أهل الكوفة** عن مروان بن معاوية الفزاري، ووكيع بن الجراح، وغيرهما من أصحاب إسماعيل بن أبي خالد، والأعمش، وسفيان الثوري، وغيرهم.

وأخذ عن جماعة من **أهل الحجاز والعراق**، عن هشام بن عروة بن الزبير، وجعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وعبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأخذ عن عبد الله بن المبارك الخراساني، ثم عن داود بن عبد الرحمن العطار عنه.

ثم أخذ عن أصحاب عبيد الله بن عمرو الرقي من **أهل الجزيرة**.

وأخذ عن محمد بن الحسن الشيباني، من مذهبه ومذهب صاحبه ما احتاج إليه، حتىٰ وقف عليه وعلىٰ ما احتجا به، ثم ناظره فيما كان يرىٰ خلافه فيه، وكان يقول: ما كلمت أسود الرأس أعقل من محمد بن الحسن. وكان محمد بن الحسن يعظمه ويبجله، ورجع إلىٰ قوله في مسائل معدودة.

وكان من مضىٰ من علماء أهل المدينة لا يعرفون مذاهب أهل الكوفة، وكان أهل الكوفة يعرفون مذاهب أهل المدينة، فكانوا إذا التقوا وتكلموا ربما انقطع المدني، فكتب الشافعي مذاهبهم ودلائلهم ثم لم يخالفهم إلا فيما قويت حجته عنده، وضعفت حجة الكوفيين فيه.

وكان يكلم محمد بن الحسن وغيره علىٰ سبيل النَّصَفَة، وكان يقول: ما ناظرتُ أحدًا قط إلا علىٰ النصيحة. وكان يقول: ما ناظرت أحدا قط فأحببت أن يخطئ. وكان يقول: ما كلمت أحدا قط إلا ولم أبال بيَّنَ الله الحق علىٰ لساني أو لسانه.

وكان عبد الله بن أحمد بن حنبل يحكي عن أبيه قال: قال لنا الشافعي: أنتم أعلم بالحديث والرجال مني، فإذا كان الحديث الصحيح فأعلموني إن شاء يكون كوفيا، أو بصريا، أو شاميا، حتىٰ أذهب إليه إذا كان صحيحا.

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني نصر بن أحمد بن أحمد العدل، أخبرنا عمر بن الربيع بن سليمان بمصر، حدثنا الحضرمي، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، فذكره.

قال أحمد[1]: ولهذا كثر أخذه بالحديث، وهو أنه جمع علم أهل الحجاز والشام واليمن والعراق، وأخذ بجميع ما صح عنده من غير محاباة منه، ولا ميل إلىٰ ما استجلاه من مذهب أهل بلده مهما بان له الحق في غيره.

وفيمن كان قبله مَن اقتصر علىٰ ما عهد من مذهب أهل بلده، ولم يجتهد في معرفة صحة ما خالفه، والله يغفر لنا ولهم، ويرحمنا وإياهم، فكلٌّ منهم بحمدِ الله ومَنِّه رجع في أكثر ما قال ومعظم ما رسم إلىٰ وثيقة أكيدة، ممن يُقتَدَىٰ به في الدين. وفقنا الله تعالىٰ للاقتداء بهم والاهتداء بهديهم، وجمع بيننا وبينهم في جنات النعيم بفضله وسعة رحمته، إنه غفور رحيم)[2].

---

(١) يريد البيهقيُّ نفسَه.

(٢) المدخل إلىٰ علم السنن (ف: ١٢٨٠-١٢٩٥).

هذا منتهىٰ البحث فيما يتعلقُ باتصال الشافعي بمختلف المدارس العلمية، وقد انحصر القول فيه في صور الاستفادة والتأثُّر، دون الإفادة والتأثير، فالقول فيهما قد سُرِّحَ -كما مضىٰ في صدر هذا المبحث- إلىٰ ما سيأتي من القول في (الانفصال).

الشافعي والمدرسة الحديثية
متصلًا ومنفصلًا

ما مضىٰ بحثه من اتصال الشافعي بمختلف المدارس يجمعها أنها مدارس (**بُلْدَانيَّة**)، انضبطتْ بأقطارها، غير أنَّ هناك اتصالًا محوريًا في مسيرة الشافعي لا بُدَّ من الوقوف عنده، اتصالًا متجاوِزًا للحدود البُلدانية، أعني اتصاله بـ (المدرسة الحديثية).

وبادٍ لدىٰ كلِّ قارئٍ للتاريخ الفقهي مجانبة المدرسة الحديثية للمدرسة العراقية، وإنما يقع الالتباس فيما يتعلق بالمدرسة الحديثية وموقعها من المدرستين المكية والمدنية، وليس هذا المقامُ مجالَ النظر في ذلك، غير أن جملتَه أن المدرسة الحديثية ليستْ قسيمًا للمدرستين المكيَّةِ والمدنيَّةِ، ولكنها في الوقت نفسه ليستْ ممثِّلَةً لهما، فبينهما نوعُ اتفاقٍ، كما أن بينهما نوعَ افتراقٍ، فأعلام المدرسة الحديثية مِنهم مَن أخذ موقعَه من المدرستين المكية والمدنية، ومِنهم مَن كان له اختصاصٌ وانحيازٌ خارجَ دائرة تلك المدارس.

وعن الشافعي، فمع كونه امتدادًا لسلسلة الفقه المكي، ومع تلمذته لمالك وتخرُّجِه به، إلا أن له -كما تواتر التنبيهُ عليه- اجتهادَه الخاصَّ ومنهجَه المتفرِّد، وهذا مما يمكن ردُّه أو ردُّ جزء منه لتأثُّره بالمدرسة الحديثية.

مَدَاخِلُ الاتِّصَالِ الحَدِيثِيِّ

يمكن حصرُ مداخلِ تأثُّرِ الشافعي واتصالِه بطريقة أهل الحديث في ثلاثة مداخل:

المدخل الأول: اتصاله في مرحلته المكِّيَّة بسفيان بن عيينة.

المدخل الثاني: اتصاله في مرحلته المدنيَّة بالإمام مالك، ولا شك في أن الإمام مالكًا وإن كان له نظرٌ خاصٌّ في الفقه ولا سيما في شدة تمسكه بالعمل المدني، إلا أنه معدودٌ في كبار أهل الحديث، حتىٰ إن الشافعي قال كما تقدَّم: (**إذا جاء الأثرُ فمالكٌ النجم**).

المدخل الثالث: اتصاله في قدماته العراقية بأهل الحديث هنالك، الإمامِ أحمدَ وأضرابِهِ من المحدثين، وبدء ذلك في ثاني قدماته إلىٰ العراق كما تقدم بيانه[1].

فهذه المداخل الثلاثة هي التي انبعثَ منها المكونُ الحديثيُّ لدىٰ الشافعي والذي كان له أعظم الأثر في طريقة نظره، ثم في تميزه عن المدرسة الحديثية بلونٍ خاصٍّ، وكذا تأثيره فيهم كما سيأتي بسطه.

صُورَةُ المُحَدِّثِينَ فِي الذِّهْنِيَّةِ العِرَاقِيَّةِ

حين نريد الوقوف علىٰ حجم التأثير الذي أحدثه الشافعي في أهلِ الحديث وموقعِهم من الخارطة العلمية فلا بُدَّ لنا من الرجوع خطوةً إلىٰ الوراء، إلىٰ حال المحدثين قبل لحظة الشافعي، لننظر في موقعهم العلمي مقارنةً بخصومهم التقليديين من أهل الرأي العراقيين.

وإذا سعينا في ذلك من خلال استجلاب **صورة المحدثين في الذهنية العراقية** قبلَ وبعدَ الشافعي أدركنا كم كانت صورةُ أهل الحديث في نظر العراقيين صورةً قاتمةً، فإنهم في المخيال العراقي لم يكونوا سوىٰ مجرَّد حواملَ للأسفار الحديثية دون فقهٍ لما فيها وبصرٍ بمعانيها.

ومما يدل علىٰ ذلك شهادةٌ كاشفةٌ من رأس المدرسة العراقية في زمانه، الإمام محمد بن الحسن الشيباني، وذلك أنه جلس يومًا في مسجد الرَّقَّة، وجعل يُزري بأهل الحجاز، فيقول:

(أيشٍ يحسنون؟! وهل فيهم أحدٌ يحسن مسألة؟!)[2].

فانظر إلىٰ عظيم هذا الإزراء من أعظم رأسٍ عراقيٍّ في زمانه.

---

(١) انظر: (٤٠).

(٢) مناقب الشافعي (١: ١٢٧).

ويدل علىٰ ذلك أيضًا ما جرىٰ بين بشر المريسي والحسن الزعفراني من مراجعةٍ تبين كيف كان تصوُّر بِشْرٍ العراقيِّ عن أهل الحديث، يحكي ذلك الزعفراني فيقول: (كنا نحضر مجلس بشر المريسي، وهناك نقدر علىٰ مناظرته، فمشينا إلىٰ أحمد بن حنبل، فقلنا له: ائذن لنا في أن نحفظ «جامع الصغير» الذي لأبي حنيفة، نخوض معهم إذا خاضوا. فقال: **اصبروا، فالآن يقدم عليكم المطلبي الذي رأيته بمكة**. قال: فقدم علينا الشافعي، فمشينا إليه وسألناه شيئًا من كتبه، فأعطانا كتاب «اليمين مع الشاهد» فدرستُه في ليلتين، ثم غدوتُ علىٰ بشر المريسي، وتخطَّيتُ إليه. فلما رآني قال: **ما جاء بك؟ لسنا بأصحاب حديث**. قال: قلت: ذرني من هذا، أيشٍ الدليلُ علىٰ إبطال اليمين مع الشاهد. فناظرته فقطعته، فقال: **ليس هذا من كلامكم، هذا كلام رجل رأيته بمكة، معه نصف عقل أهل الدنيا**)[1].

فقول بشر: (ليس هذا من كلامكم) يدل علىٰ طبيعة التصور العراقي لواقع معارف أهل الحديث، وهو يدلنا من جهة أخرىٰ علىٰ الأثر المعرفي الذي أدخله الشافعيُّ في بناءات المحدثين المعرفية وإدراك الإمام أحمد لذلك حيث أمر الزعفراني بالتربُّص إلىٰ حين نواله ذاك الجزء من كتابة الشافعي.

ويلخِّصُ الربيع بن سليمان المشهدَ مبيِّنًا مركزيَّةَ الشافعي في الجدل الحديثي/ العراقي فيقول: (إن أصحاب الرأي كانوا يهزؤون بأصحاب الحديث، **حتىٰ عَلَّمهم الشافعيُّ** وأقام الحجة عليهم)[2].

بل إنَّ الشافعيَّ سجَّل ذلك في كتبه، وبيَّن بعضَ ما يُدخله أولئك علىٰ أهل الحديث فقال في موضعٍ: (ولم يجد الذين يُظَاهِرون القول بالحديث في شيء من الأحاديث من الشبه ما وجدوا في المجمل مع المفسر، وذلك **أنهم يلقون بها قومًا من أهل الحديث ليس لهم بَصَرٌ بمذاهبه، فيُشَبِّهُونَ عليهم**)[3].

(١) مناقب الشافعي (١: ٢٠١).
(٢) الانتقاء (١٢٩).
(٣) «كتاب اختلاف الحديث» الأم (١٠: ٢٦٦).

وبيَّن في موضعٍ ظهور العراقيين علىٰ أصحابِه أهلِ الحديث، فذكر أن مخالفَه العراقيَّ -وهو محمد بن الحسن فيما يظهر- ألحنُ بحجته من أهلِ الحديث، فقال: (وذكرتُ له أحاديثَ خالفها أخذ بها أصحابُنا، وذكرتُ من الحجة عليه في تركها شبيهًا بما ذكرت له عن بعض أصحابنا فيما أخذنا نحن وهو به من الحديث وخالفوه، **وإن كنتُ أعلم أنه ألحنُ بحجته ممن أخذ من أصحابنا** من الحديث بما خالف)[1].

ولم يكُ هذا الإزراء العراقي حديثَ النشأة في زمن الشافعي، بل كانت له جذورٌ تتصل بشيوخ شيوخ عراقيِّي زمانه، ومن ذلك قولُ حماد بن أبي سليمان -شيخ أبي حنيفة- حين ذكر لأصحابِه أهلَ الحجاز: (قد سألتُهم، فلم يكن عندهم شيءٌ، والله لَصبيانكم أعلمُ منهم، بل صبيانُ صبيانكم).

وقال مغيرة: قدم علينا حماد بن أبي سليمان من مكة، فأتيناه لنسلم عليه، فقال لنا: (احمدوا الله يا أهل الكوفة، فإني لقيتُ عطاءً وطاووسًا ومجاهدًا، فلَصبيانُكم وصبيانُ صبيانِكم أعلمُ منهم)[2].

ثُمَّ أَتَىٰ الشَّافِعِيُّ

هكذا إذًا كانت صورة المحدثين في المخيال العراقي، وكان الشافعي مدركًا لذلك، وهو بانتسابه الجُمْلِي للمحدثين مع عبقريَّته الفذَّة لم يكن ليرضىٰ ببقاء الأمر علىٰ تلك الحال، فكان أنْ جدَّ في صياغةٍ مشروعٍ معرفيٍّ تسبَّب في إعادة تهيئة صفوف أهل الحديث، وجعل لعلومهم قانونًا ومعيارًا جوَّد من نمط تعاطيهم المعرفي مع غيرهم من المدارس الفقهية.

---

(١) «كتاب اختلاف الحديث» الأم (١٠: ٢٦).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢: ١٠٩٤-١٠٩٥) ثم نقل ابن عبد البر عن مغيرة أنه قال: (هذا بغيٌ منه). ثم قال ابن عبد البر: (صدق مغيرة، وقد كان أبو حنيفة وهو أقعد الناس بحماد يُفضِّلُ عطاءً عليه).

ولأن تأثير الشافعي كان بهذه الصفة الكلِّيَّة تواترتْ الشهادات من قِبَل أهل الحديث والتي تدل على حجم الإضافة النوعية التي قام بها الشافعي في بِنيَة المدرسة الحديثية.

قال الإمام أحمد: (ما أحدٌ من أصحاب الحديث حمل محبرةً إلا وللشافعي في عنقه مِنَّةٌ)[1]. ومضىٰ كلامه وكلام هلال بن العلاء فيما يتعلق بفتحه أقفالَ العلم والفقه[2]. وقال الزعفراني: (كان أصحابُ الحديث رقودًا حتىٰ أيقظهم الشافعي رضي الله عنه)[3].

وشهد له بذلك غيرهم، كعبد الرحمن بن مهدي ويحيىٰ بن سعيد القطان[4]، وفي ذلك ما يدل أقوىٰ الدلالة علىٰ أن المحدثين قد تلقوا منهجَ الشافعي بالقبول، وأسبغوا علىٰ كتاباته ثيابَ الرضىٰ، وهذا كالتصريح منهم علىٰ أنَّ المنهج الذي يقرره الشافعي هو منهجهم ونظامهم.

قال المعلمي:

> **(كان في القرن الثاني جماعةٌ ممن عرف بسوء السيرة والجهل بالسنة ورقة الدين كثمامة بن أشرس والنظام والجاحظ خاضوا في ذلك كما أشار إليه ابن قتيبة وغيره، وجماعة آخرون كانُوا يتعاطون الرأي والكلام يردون الأخبار كلها، وآخرون يردون أخبار الآحاد أي ما دون المتواتر = كسر الله تعالىٰ شوكتهم بالشافعي، حتىٰ إنَّ شيوخَه ومَن في طبقتهم من الأكابر كيحيىٰ بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي انتفعوا بكتبه)[5].**

---

(١) الانتقاء (١٢٩). وانظر: مناقب الشافعي (٢: ٢٥٥، ٢٧٩).

(٢) انظر: (١٤٦).

(٣) مناقب الشافعي (١: ٢٢٥).

(٤) المصدر السابق (١: ٢٣٠-٢٣٣).

(٥) التنكيل (١: ٤١-٤٢).

فَهَلْ لِهَذَيْنِ مِنْ خَلَفٍ؟!

مضتْ جملةٌ من شهادات أهل الحديث في الثناء علىٰ الشافعي وعلمه، غير أنِّي أحب التنويه بدور **الإمام أحمدَ في التمهيد لقبول الشافعي في أوساط المحدثين**، فقد بذل من أجل ذلك الكثيرَ، قولًا وعملًا، حتىٰ جعل للشافعي مكانةً عليَّةً في أوساط المحدثين، لا سيَّما وأنَّ كثيرًا من المحدِّثين لم يكونوا علىٰ إلفٍ بالنمط الذي كان يتمثَّلُه الشافعي من النظر، حيث إنهم في غالب شأنهم كانوا يُعنَون بالأخبار والآثار، من جهة روايتها، وكذا الإفتاء بها، دون توسُّعٍ في الكلام في فقهها ومعانيها، فربما كان ذلك سببًا في اتخاذ بعض المحدثين موقفًا محايدًا أو سلبيًّا من الشافعي، ولكنَّ الإمام أحمد دعا أهل الحديث للنهل من معين الشافعي، وبادر هو بنفسه فلزم مجالسه وأخذ عنه.

قال داود بن علي:

> **(ومِن الذين اتفق له من الأصحاب والذابين عنه والمنتحلين بالانتساب إليه: سيد أهل الحديث في عصره، الذي لا يختلف في فضله وعلمه موافقٌ ولا مخالفٌ منصف: أحمد بن حنبل، وكان أجلَّ تلامذته، وأكثرَ الناس ملازمةً له، وأخصَّهم لمن استخصه على ملازمته، وكان يأمر أن تكتب كتبه، ويُسَرُّ بمجالسته، ويذبُّ عنه، ويدعو إليه وإلى مجالسته إخوانَه، ويخبر أنه ما رأى مثلَه، وقد حكى عنه وروى عنه، رحمة الله ورضوانه عليهما)**[1].

وقال الخطيب البغدادي عن الإمام أحمد: (كان أحدَ تلاميذ الشافعي ومن أعيان أصحابه، **وأكثر الناس ملازمة له، وأشدهم حرصًا علىٰ سماع كتبه، وأحضِّهم للخلق** علىٰ حفظ علمه)[2].

---

(١) مناقب الشافعي (٢: ٣٢٥-٣٢٦).

(٢) مسألة الاحتجاج بالشافعي (٤١).

ويمكننا حصر جهات دعاية الإمام أحمد للشافعي فيما يلي:

- **أولًا: ثناؤه عليه:**

وللإمام أحمدَ في ذلك كلماتٌ خليقةٌ بأنْ تُكتَبَ بماء العينين، وقد مضىٰ في الفصول المتقدمة كثيرٌ منها، فلْنذكُرْ ها هنا ما لم يسبق له ذكرٌ.

قال رضي الله عنه لما سئل عن الشافعي: (لقد مَنَّ الله علينا به، لقد كنا تعلَّمنا كلام القوم وكتبنا كتبهم حتىٰ قدم علينا الشافعي، فلما سمعنا كلامه علمنا أنه أعلم من غيره، وقد جالسناه الأيام والليالي فما رأينا منه إلا كلَّ خير، رحمة الله عليه)[1].

وقال: (الشافعي فيلسوفٌ في أربعة أشياء: في اللغة، واختلافِ الناس، والمعاني، والفقه)[2].

وقال: (كان الفقهاء أطباء والمحدثون صيادلة، فجاء محمد بن إدريس الشافعي طبيبًا صيدلانيًّا، ما مقلت العيونُ مثله أبدًا)[3].

- **ثانيًا: مجالسته له وميله إليه:**

قال أبو داود: (ما رأيتُ أحمد يميل إلىٰ أحدٍ ميلَه إلىٰ الشافعي)[4].

وقال الزعفراني: (ما ذهبت إلىٰ الشافعي إلا وجدت أحمد بن حنبل في مجلسه، وكان أحمد ألزمَ للشافعي منَّا)[5].

وقال يعقوب بن إسحاق: (كنا نأتي الشافعيَّ، فنجد أحمد بن حنبل عنده قد سبقنا إليه، وما زال معنا حتىٰ سمع كتب الشافعي كلها)[6].

---

(١) مناقب الشافعي (٢: ٢٥٩).

(٢) المصدر السابق (١: ٤١).

(٣) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (٥١: ٣٣٤).

(٤) توالي التأنيس (١٣٢).

(٥) مناقب الشافعي (١: ٢٢٧). وفي (٢: ٣٥٨): (ما أتيت الشافعي مجلسًا قط إلا وجدت أحمد بن حنبل قد سبقني إليه).

(٦) الانتقاء لابن عبد البر (١٢٤).

- **ثالثًا: دعوتُه أصحابَه إلىٰ حضور مجالسه:**

قال أبو جعفر -المعروف بخيَّاط السنة-: (قال لي أحمد بن حنبل: جاءني الحميدي، فقال لي: يا أبا عبد الله، تجالس الشافعي؟ فقلت له: وما له لا أجالسه؟ أجالستَه؟ فقال: لا. قال: فقلت له: اذهب حتىٰ تجالسه حتىٰ إذا تكلَّمْتَ تُفَهِّمُ. قال: فعاد إليَّ بعد مجالسته فقال: يا أبا عبد الله، فرَّطنا في هذا الرجل)[1]. وقال عبد الله بن محمد بن عقيل: (ما عرفتُ الشافعيَّ إلا بأحمد بن حنبل، وهو ذهب بي إليه)[2]. ومضىٰ خبر حثِّ الإمام أحمد للفضل البزاز وإسحاق بن راهويه لحضور مجلس الشافعي في الوقت الذي كانت فيه مجالس كبار المحدثين قائمةً، وتعليله لذلك بأن ما يمليه عقل الشافعي يُخشَىٰ فوتُه بخلاف ما يرويه غيره[3].

- **رابعًا: حثُّه أصحابَه علىٰ اقتناء مصنفاته وقراءتها:**

والأخبار في ذلك كثيرةٌ، وقد سبقت الإشارة إليها[4].

فهذه الجهات الأربع وتلك النصوصُ المتواترةُ المتضمنةُ ثناءَ أحمد علىٰ الشافعي، وحضورَه عنده، وحثَّ أصحابه علىٰ النهل منه = ضاعفتْ من تأثير الشافعي في المحدثين، وذلك أدَّىٰ إلىٰ تمتين البنيان المعرفي للمدرسة الحديثية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

> **(وأحمدُ كان معتدلًا عالمًا بالأمور يعطي كل ذي حق حقه، ولهذا كان يحب الشافعي ويثني عليه ويدعو له ويذب عنه عند من يطعن في الشافعي أو من ينسبه إلىٰ بدعة، ويذكر تعظيمه للسنة واتباعه لها ومعرفته بأصول الفقه)**[5].

---

(١) مناقب الشافعي (٢: ٢٥٥). وانظر: آداب الشافعي ومناقبه (٤٤).

(٢) المصدر السابق (٢: ٣٣٤).

(٣) انظر: (١٤٤).

(٤) انظر: (٨٤).

(٥) مجموع الفتاوىٰ (٢٠: ٣٣٠).

وقبله قال إسحاق بن راهويه:

(كان أحمد بن حنبل مشغوفًا بالشافعي وبعلمه وفقهه،
ووالله ما وضع أبو عبد الله شيئًا إلا في موضعه)[1].

وفي المقابل كان الشافعيُّ يحبُّ الإمامَ أحمدَ ويُفخِّمُ من شأنه، حتىٰ قال حرملة:

(سمعتُ الشافعي يقول: خرجتُ من بغداد، وما خلَّفتُ
بها أحدًا أتقىٰ ولا أورع ولا أعلم -وأظنه قال: ولا
أفقهَ- من أحمد بن حنبل)[2].

وهذا الذي مضىٰ شعبةٌ ممَّا كان بين الإمامين، وغَرْفةٌ من بحر اتصالهما، وكان الإمام أحمد يقرن الشافعي بوالدَيه في دعائه، ومكث علىٰ ذلك دهرًا، لا لشيء إلا لعظيم ما ناله الشافعي من قلبه.

قال الإمام أحمد:

(إني لأدعو الله للشافعي في صلاتي منذ أربعين سنة،
أقول: اللهم اغفر لي ولوالدي ولمحمد بن إدريس
الشافعي)[3].

وكان الإمام أحمد ربما سئل عن المسألة فأجاب، وفي المجلس ابنُ الشافعي، فيلتفتُ إليه الإمامُ أحمدُ ويرىٰ في وجهه صورة أبيه، فيضجِّ قلبه بذكراه، ويسجل له كلمةَ وفاء، ويقول: (هذا مما علَّمنا أبو عبد الله).

وذاكر مرةً ابنَ الشافعي في أمر أبيه، وقال له: (يرحم الله أبا عبد الله، ما أصلي صلاة إلا دعوتُ فيها لخمسةٍ، هو أحدُهم، وما يتقدَّمه منهم أحدٌ)[4].

---

(1) المقفىٰ الكبير للمقريزي (٥: ٢٠٣).
(2) مناقب الشافعي (١: ٥٢٩).
(3) المصدر السابق (٢: ٢٥٤). وفي (١: ٥٥): (إني لأدعو للشافعي منذ أربعين سنة في صلاتي).
(4) انظره والذي قبله في: تاريخ بغداد (٤: ٣٢٣).

وقد لفتَ عبدَ الله ابن الإمام أحمد ما للشافعي من منزلةٍ في قلب أبيه، وما لذكره والثناء عليه من تعاهدٍ علىٰ لسانه، وما رآه من كثرة دعائه له، فلم يُطِقْ حتىٰ سأل والدَه عن ذلك وقال له:

(يا أبةِ .. أيَّ رجلٍ كان الشافعي؟! فإني سمعتُك تكثر من الدعاء له).

فتكلم الإمام أحمد بلسان قلبه، فقال في جوابٍ عظيم الدلالة علىٰ مقام الشافعي من قلبه:

(يا بني .. كان الشافعي كالشمس للدنيا وكالعافية للناس، فهل لهذين من خلف، أو منهما عوض؟!)[1].

يا لله لهذه الكلمات!

هكذا القلب إذا هو استُنطِقَ فنطق .. فرضي الله عن هذين الإمامين وأرضاهما، وجمعني والقارئَ بهم في جنات عدن .. «إن ربي قريبٌ مجيبٌ».

أَنْحَاءُ الإِمْدَادِ المَنْهَجِيِّ

يبقىٰ النظر هنا في أمرٍ، وهو طبيعة هذا التأثير العلمي المنهجي الذي أمدَّ به الشافعي مدرسةَ أهل الحديث .. ويمكن الاستهداء في الجواب عن ذلك بقراءةٍ فاحصةٍ للشهادات المتقدمة وغيرها، وتحزيمها بحسب معانيها، لندرك حقيقة التأثير الذي أحدثه الشافعي، فمن ذلك:

- **أولًا: تأثيره من جهة العبارة عن العلم والمحاجَّة فيه:**

ويدل علىٰ هذا المعنىٰ ما تقدم من أن الفقه كان قفلًا علىٰ أهله ففتحه الله بالشافعي، كما جاء في كلام الإمام أحمد وهلال بن العلاء[2]، وما مضىٰ من قول الإمام أحمد

(١) الانتقاء (١٢٥)، تاريخ بغداد (٢: ٤٠٤).
(٢) انظر: (١٤٦).

للحميدي ناصحًا له بالشافعي: (اذهب حتىٰ تجالسه حتىٰ إذا تكلَّمْتَ تُفَهِّمُ). فذهب إليه الحميديُّ فرأىٰ ما أذهله، ثم عاد إلىٰ أحمد وقال: (يا أبا عبد الله، فرَّطْنَا في هذا الرجلَ). وهذا ما تحصَّل فعلًا للحميدي حين جالسه حتىٰ قال: (... **فلم نحسن كيف نرد عليهم حتىٰ جاء الشافعي ففتح لنا**).

وكذلك قول داود في سياق ذكره مِنَّةَ الشافعي علىٰ حملة الآثار: (من تعلق بشيء من بيانه **صار محجاجًا**). ولذلك أدرك ذلك خصوم أهل الحديث، فلما جاء بعضهم إلىٰ مجلس بشر وحاوره بما ورثه من لسان الشافعي قال بشر: (**ليس هذا من كلامكم**).

وقد قال محمد بن الحسن: (**إنْ تكلَّمَ أهلُ الحديث يومًا فبلسان الشافعي**)[1].

- **ثانيًا: تأثيره من جهة إقدارِهم علىٰ الغوص في معاني السنن وعمق الاستنباط منها:**

ودلَّ علىٰ ذلك ما مضىٰ من شهاداتٍ فيها أن أصحاب الحديث لم يكونوا يعرفون تفسير الحديث ولا استنباط السنن حتىٰ جاء الشافعي[2].

- **ثالثًا: تأثيره من جهة إيجاد بناء معرفي ونظام استدلالي متكامل:**

ولذلك احتفوا به وبكتبه، وتواصوا بكتابتها والأخذ به، وهذا لا يعني أن الشافعي أحدث فيهم تغييرًا جذريًّا علىٰ مستوىٰ الأصول والفروع، بل المراد أنه جعل لأصولهم وفروعهم نظامًا يحسنون به استثمارها والمحاماة عنها، وهذا هو معنىٰ تبعيتهم له في مسلكه الاجتهادي في مثل قول ابن كثير لما ذكر ثناء جملة من الأئمة علىٰ الشافعي: (فهذه أسانيد جيدة تدل علىٰ أن كلا من هؤلاء الأئمة رحمهم الله حذا حذوه واتبع أثَرَه وسلك مسالكَه في النظر والاستدلال)[3].

---

(١) مسألة الاحتجاج بالشافعي للخطيب (٤٠).

(٢) انظر: (١١٨أ).

(٣) طبقات الشافعية (١: ٣٢).

وفي المقابل، فلا يعني ذلك أنه لم يكن يخالفهم، بل كان يخالفهم وربما جادلهم، ولكن ذلك غالبًا واقعٌ في حيِّزِ المسائل التفصيلية.

وجملة القول هنا أن جوهر الإمداد الذي قدَّمه الشافعي للمدرسة الحديثية يكمُنُ في صياغته للمنهج المعرفي والنقدي لأصول أهل الحديث، وهذا الجانب هو الأكثرُ أهميةً حين استعراض المَدَد الذي أمدَّ به الشافعي أهل الحديث، بصرف النظر عما توصل إليه من نتائج علىٰ صعيد الفروع والمسائل الجزئية .. ومنه تلحظُ أن امتيازَ الشافعي لم يكن متعلقًا بوفرة ما حازه من معلوماتٍ فَضَلَ بها أهلَ الحديث، بل إنما فَضَلَهم بعقله الذي استطاع به أن يوالف بين تلك المعلومات ويتصرَّف فيها، وبنحوِ هذا صار الشافعيُّ عبقريًّا لم يَفْرِ أحدٌ من الفقهاء فَرْيَه.

لَوْنٌ مَنْهَجِيٌّ خَاصٌّ

يقول ابن تيمية: (الشافعيُّ وإن كان أصلُه مكِّيًّا فإنه تفقه علىٰ طريقة أهل الحديث غيرَ متقيِّدٍ بمِصره)[1].

يعني بذلك أنه لم يكن علىٰ نهج الأعلام الذين يقتصرون في مختاراتهم علىٰ ما استقرتْ عليه بلدانُهم، بل كان للشافعي لونٌ اجتهاديٌّ خاصٌّ بحسب ما أدَّاه إليه نظره، هذا الذي يعنيه ابن تيمية بتفقهه علىٰ طريقة أهل الحديث، وإلا فنشأةُ الشافعي **(لم تكن من كلِّ وجهٍ نشأةَ أهل الحديث ولا استعدادُه استعدادَهم)**[2]، فقد كانَ ثمةَ مسافةٌ فاصلةٌ بينه وبينهم، كما هو شأنه مع سائر المدارس التي احتكَّ بها، وهذا من كمال نظره وحدَّة ذهنه، فلم يكن في أيِّ مرحلةٍ من مراحله العلمية تامَّ التقليد والاتباع لمدرسةٍ أو لعَلَمٍ، بل كان له معيارُه الخاصُّ الذي يَزِنُ به ما يتلقَّاه من العلوم والمعارف.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٠: ٣٦٢).

(٢) تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية لمصطفىٰ عبد الرازق (٢١٩-٢٢٠).

ولم يقتصر الأمر علىٰ عدم تبعيَّته التامة لهم، بل يضاف إلىٰ ذلك -وهو جوهر البحث هنا- أن الشافعي أحدث في المدرسة الحديثية تطوُّرًا منهجيًا عميقًا وطَّد أركانَها وثبَّت وجودَها، **وأخصُّ ذلك بناؤُه المعمارَ المنهجيَّ لمعارفها**، فقد أتىٰ الشافعيُّ أهلَ الحديث ببنيانٍ علميٍّ مكينٍ كان داعمًا لمعارفهم، وذلك علىٰ مستوىٰ رسمِ كلِّيَّاتِ النظر وقواعدِ المنهج، وهذا ما مكَّن من جمعِ ونظمِ جزئيات المعارف التي كان يمتلكها أهل الحديث في كلِّيَّاتٍ منهجيَّةٍ .. وقد سبق بيان ذلك وتفصيله.

ومما يجدر ذكره بعد ذلك: **بيانُ الأطوار المعرفية التي مرَّ بها الشافعي**، ولئن كان ذلك مُنبَّثًا فيما مضىٰ وما سيأتي، إلا أن هذا الموضع صالحٌ لجمع الكلام في ذلك، حتىٰ تتكامل صورة منهج الشافعي وأطواره المعرفية في ذهن القارئ.

وأستعير ها هنا **تلخيصًا محكمًا لـ د. أيمن صالح** استطاع به تطويقَ الأطوار التي مرَّ بها الشافعي، وأنا أنقل لك كلامه في ذلك تامًّا لحسنه وأهميته، ولكونه ملخِّصًا لبعض المعاقد المتقدمة، مع تمهيده لما سيأتي من القول في انفصال الشافعي عن المدرستين العراقية والمدنية .. قال حفظه الله:

(الشافعي رحمه الله يمثل **نمطًا متميزًا** من أصحاب الحديث تجعلنا نميل إلىٰ **عزلِه عنهم وجعلِه مدرسةً فريدةً بذاتها** أَلَّفت بين جوانبَ من ثلاث مدارس مختلفة: فقه «أهل الرأي» من الحنفية، وفقه «الطراز الأول من طبقات المحدثين»، وفقه «أهل الحجاز» لا سيَّما شيخه مالك. ففي مسلكه العلمي مرَّ الشافعي رحمه الله **بأطوارٍ ثلاثةٍ**:

أولها: مقلدًا لمالك متأثرًا بمذهب أهل المدينة خصوصًا، والحجاز عمومًا، مدافعًا عنه. وهذا عندما كان في الحجاز واليمن وأوائل قدومه إلىٰ العراق.

والثاني: ناطقًا باسم «أهل الحديث»، بالمعنىٰ الضيق، في مواجهة أهل الرأي من الحنفية. وهذا عندما دوَّن كتبه القديمة في العراق لا سيما «الرسالة»، وتوسع في قبول ما أثبته أهل الحديث من روايات العراقيين، وأعلن رفضه المرسل إلا بشروط.

والثالث: متميزًا عن الجميع في الأصول والفروع. وهذا في أواخر عهده لا سيما عندما استقرَّ في مصر، ودوَّن مذهبه الجديد.

وما استقرَّ عليه المذهب الشافعي في الأصول والفروع **يمتاز بثلاث خصائصَ رئيسة جعلته مختلفًا عن كل الاتجاهات الفقهية السائدة في زمنه**: «أهل الرأي»، و«أهل الحديث» بالمعنىٰ الضيق، و«أهل المدينة»:

الأولىٰ: تعظيمه أخبار الآحاد، والمبالغة في الاعتماد عليها، دون الحاجة إلىٰ عرضها علىٰ ظواهر القرآن أو عمل السلف. وهذا وافق فيه «أهل الحديث»، وخالف «أهل الرأي» و«أهل المدينة».

والثانية: قصره الاجتهاد علىٰ قياس غير المنصوص علىٰ المنصوص، وإبطاله جميع ضروب الاجتهاد الأخرىٰ، كالاستحسان[1] والذرائع. وهذا خالف فيه «أهل الرأي» و«أهل المدينة» بطريق مباشرة، وخالف فيه «أهل الحديث» بطريق غير مباشرة، لأنهم كانوا يعتمدون علىٰ كثير من فتاوىٰ السلف وأقضيتهم التي تقوم علىٰ الاستحسان والذرائع.

والثالثة: قلة اعتماده واعتباره لآثار الصحابة والتابعين. وهذا خالف فيه جميع الاتجاهات الأخرىٰ، وبدرجة أساس فقه المحدثين.

والذي **يظهر لي** في فقه الإمام الشافعي رحمه الله هو أنه **نزَّاعٌ إلىٰ الظاهر**[2]، مقتصدٌ

---

(١) علق د. أيمن صالح هنا بقوله: (من السذاجة العلمية بمكان ما زعمه بعض الناس أن الخلاف بين الشافعي من جهة وأبي حنيفة وأصحابه ومالك وأصحابه من جهة أخرىٰ في حجية الاستحسان هو اختلاف لفظي، ناجم عن عدم دقة المصطلح وتتئذ وعدم إدراك الشافعي لذلك. وللشرح والتفصيل موضعٌ غير هذا). وهو كلامٌ حسنٌ، وستأتي الإشارة إلىٰ شيء من ذلك عند الحديث عن كتاب «إبطال الاستحسان» (٢٤٦-٢٤٧). وللاستزادة فيما يتعلق بالاستحسان وموقف الشافعي منه ينظر مبحث الاستحسان من كتاب: «محرر مقالات الشافعي في الأصول» لعبد الرحمن العوض، فقد أجاد فيه وأفاد.

(٢) انظر في ذلك ما كتبه العلامة أبو زهرة تحت عنوان «الشافعي يفسر الشريعة تفسيرًا ماديًا علىٰ الظاهر لا علىٰ الباطن» في: الشافعي «حياته وعصره-آراؤه وفقهه» (٢٨٧).

متردِّدٌ في التعليل، جمع بين النزعة الظاهرية عند المحدِّثين، والنزهة الظاهرية عند أهل الرأي[1]. ولذلك كان هذا الفقه مقدِّمةً ومحطةً مهَّدتْ لبروز فقه داود بن علي رحمه الله زعيم أهل الظاهر، الذي كان شافعيا متعصبًا ثم تطور ظاهريًّا متطرِّفًا بعد قراءته كتاب الشافعي في إبطال الاستحسان)[2].

وأنتَ ترىٰ ما في هذا العرض من إحكامٍ واقتدارٍ علىٰ لمِّ شعث الكلام حول منهج الشافعي وأطواره وامتيازه.

(١) يعني الدكتور بالنزعة الظاهرية عند أهل الرأي ما يتعلق بمنهجهم في تفسير أقوال المكلفين وفروعهم.

(٢) أهل الألفاظ وأهل المعاني (١١٠-١١٢).

انفصال العبقرية

ما مضىٰ الحديثُ عنه من اتصال الشافعي بالمدارس البلدانيَّة كان مختصًّا بالنظر في طبيعةِ وصُوَرِ اتصال الشافعي العلمي بتلك المدارس، من جهة التأثُّرِ ونوعيتِه .. ويبقىٰ بعد ذلك النظرُ فيما يتعلَّق بانفصاله عنها، وذلك بالنظر في مواطن الامتياز التي اختصَّ بها الشافعيُّ عن تلك المدارسِ وأهلِها، مما جعل للشافعي شأنًا جليلًا في مسيرة الفقه وتاريخ العلوم الإسلامية.

والبحث هنا يتعلَّق تحديدًا بالمدرستين: **العراقية، والمدنيَّة.**

أمَّا المدرسةُ المكيَّةُ التي تمثِّل المنطلقَ العلميَّ للشافعي فليس ثَمَّ كبيرُ خبرٍ فيما يتعلق بمدىٰ الإسهام الذي أحدثه الشافعي فيها، وذلك عائدٌ إلىٰ سحائب الخفاء التي ما زالت تُظَلِّلُ الفقه المكي كما سبقت الإشارة إليه، فلم يمنحِ الباحثون الفقهَ المكيَّ حظَّه من البحث والنظر، كما أنَّ عطاءَ الشافعيِّ العلميَّ تركَّزَ غالبه خارجَ القطر المكي، في المدينةِ والعراقِ ومصرَ.

وأمَّا المدرسةُ اليمنيَّةُ فكان مُكْثُ الشافعي بها يسيرًا، في شطر عمره الأول، فلا يمكن تسجيل ما يجدر أن يكون من آثار امتيازه أو تأثيره إلا ما تقدَّم ذكره من نفاذ أقضيته لما تولَّىٰ القضاء بها[1].

إذا تقرَّر ذلك، فيبقىٰ البحث إذًا فيما يتعلق بالمدرستين العراقية والمدنية.

---

(١) انظر: (١٩٦).

الشافعي والمدرسة العراقية (الحنفية)

بَيْنَ عِيَالَيْنِ

تقدَّم فيما مضىٰ بحثُ اتصالِ الشافعي بالمدرسة العراقية، وأوجهِ استفادته من ذلك الاتصال، ولا سيما فيما يتعلق بتصوير المسائل وتفريعها، وأنَّ الناسَ عيالٌ علىٰ العراقيين في هذا الباب.

ولكن الشافعيَّ يرىٰ أن آفةَ المدرسة العراقيَّة تكمن في وهاءِ أصولِها وقواعدِ النظر الفاعلة فيها، ولذلك قال:

(لو أن «أبا حنيفة» بنىٰ علىٰ أصول أهل المدينة لكان الناسُ عليه عيالًا في الفقه، ولكنه بنىٰ علىٰ أصولٍ هي في بعض الأحوال أضعفُ من الفروع)[1].

وهذا النص مفسِّرٌ لنصِّه الآخرِ الذي ذكر فيه أن الناس في الفقه عيالٌ علىٰ أبي حنيفة أو علىٰ أهل العراق، فهو يبين أن مقصوده بذلك متعلقٌ بالتفريع والتصوير، وذلك ما فسَّر به ابنُ تيمية كلام الشافعي حين جعله **(في تفريع المسائل لا في معرفة الدلائل)**. وأمَّا المنفيُّ هنا فهو أن يكون الناس عيالًا عليه في التأصيل ومعرفة الدلائل، فهذا القدر لم ينله الفقه العراقي بل إنما ناله الشافعي بما أتىٰ به.

---

(١) مناقب الشافعي (١: ١٧١).

وقد أشار المعلِّميُّ إلىٰ الجهة التي أراد الشافعي الطعنَ فيها من فقه العراقيين، فذكر مبيِّنًا جهةَ كلام الشافعي أنَّ أبا حنيفة:

(إذا عرف الأصل أحسنَ في التفريع وأجاد، وإذا لم يعرف الأصل أو لم يأخذ به وقع في التخليط)[1].

ثم إن للشافعي كلماتٍ أبان فيها ما تضمنته تقريرات العراقيين من إشكاليَّاتٍ منهجيَّةٍ، ومن ذلك قوله: (نظرتُ في كتبٍ لأصحاب أبي حنيفة، فإذا فيها مائة وثلاثون ورقة، فعددت منها ثمانين ورقةً خلافَ الكتب والسنة).

قال ابن أبي حاتم معلقًا: (لأن الأصل كان خطأً، فصارت الفروع ماضيةً علىٰ الخطأ)[2]. وأمَّا البيهقي فقال: (هذا فيما لم يبغه من السنة أو غفل عن موضع الحجة)[3].

وكلام ابن أبي حاتم أقعدُ. ويصدقه قول الشافعي: (أبو حنيفة يضع أول المسألة خطأً، ثم يقيس الكتابَ كله عليها)[4].

ومن كلماته الشديدة في الغضِّ من فقه أبي حنيفة: (ما أعلم أحدًا وضع الكتب أدلَّ علىٰ عوار قوله من أبي حنيفة)[5].

وقد كان الشافعي هميمًا بتتبع فروع العراقيين، ينقدُ آحادَها ويُزيِّف كليَّاتِها، ومما يدل علىٰ ذلك قوله عنهم: (قد استخرجت مئةً وثلاثينَ حكمًا من القُرآن يخالفون ظاهرَها).

وقال لمحمد بن الحسن مرةً: (خالفتَ أنتَ في كتابك هذا في سبعين موضعًا كتابَ الله عز وجل)[6].

---

(١) التنكيل (١ : ٧٠٣).

(٢) آداب الشافعي ومناقبه (١٧٢).

(٣) مناقب الشافعي (١ : ١٧٠).

(٤) آداب الشافعي ومناقبه (١٧١).

(٥) المصدر السابق (١٧٢).

(٦) مناقب الشافعي (١ : ١٢٥).

وإذًا فانفصالُ الشافعي عن المدرسة العراقية وإنْ تناول الأصولَ والفروعَ -مع إفادته منهم فيما يتعلق بتصوير المسائل وتفريعها- إلا أن جوهرَ انفصاله عنهم ونقده لهم كان متعلقًا بالأصول والقواعد، وذلك تسبَّبَ في إثارة المجادلات بينه وبينهم، سواءٌ ما حُكِيَ في كتب التراجم، أو ما تضمنته كتبه من سياقِهِ للمناظرات بينه وبينهم.

أَدَبُ الانْفِصَالِ

كان الشافعي في كتبه يكني عن العراقيين بـ (المشرقيين) أو بـ (بعض الناس)، ونبه علىٰ ذلك قائلًا: (إذا قلت: «قال بعض أصحابنا» فهم أهل المدينة، وإذا قلت: «قال بعض الناس» فهم أهل العراق)[1].

كما نبَّه عليه الربيع في ضمن روايته لـ «الأم»، حيث جاء فيه: (قال الربيع: إذا قال: «بعض الناس» فهم المشرقيُّون، وإذا قال: «بعض أصحابنا» أو: «بعض أهل بلدنا» فهو مالك رحمه الله)[2].

قال المعلمي: (من مكارم أخلاق الشافعي، وكمال عقله، وصدق إخلاصه: أنَّ غالبَ ما يسوقه من المناظرات لا يسمِّي مَن ناظره، لأن مقصوده إنما هو تقرير الحق ودفع الشبهات وتعليم طرق النظر. وتسمية المناظر يُتوهَّمُ فيها حظُّ النفس، كأنه يقول: ناظرت فلانًا المشهور فقطعته، وفيها غضٌّ من المناظِر بما يبيِّن من خطئه. والواقع أن المناظرات التي في «الأم» وغيرها من كتب الشافعي منها ما هو مع محمد بن الحسن، ومنها ما هو مع بعض أصحابه في حياته أو بعد وفاته. وربما صرَّح الشافعي باسم محمد بن الحسن لفائدة، فقد صرَّح باسمه وبأن المناظرة كانت معه في مواضع من كتابه «الرد علىٰ محمد بن الحسن»)[3].

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه (١٥٥).

(٢) الأم (٧: ٤١٧).

(٣) التنكيل (١: ٧٠٧).

ومن أجل هذا ربَّما رأيتَ الشافعي مشتدًّا في عبارته معهم، وما ذلك إلا لكونه قد أبهمهم، فاستباح من أجل ذلك تلك الشدة في الخطاب.

كما أن الشافعي كما تقدم كان يحكي مناظراته التي جرت بينه وبينهم على وجهها، وكانتْ ربما حملت في طيَّاتها شدةً وغلظةً، ومن تمام الحكاية سوقُها كما هي ليقف القارئ على تفاصيل المشهد الجدلي، فلئلَّا يكون في التصريح بأعيان الخصوم استئسادًا في غير ميدان المغالبة اختار الشافعي طريق الإبهام مع الحفاظ على أمانة الحكاية، جمعًا بين أدب المروءة وأمانة الحكاية.

ومن ذلك تستفيد أمرَين: **شدة الشافعي** على العراقيين وإن لم تعلم آحاد المرادين، **وأدب المجادلة** حين أبهم الشافعي أعيانَ مناظريه .. ولذلك أحسن المعلمي في إيجازٍ حين وصف الشافعي بقوله: (من براعة الشافعي الفائقة ومهارته الخارقة أنه يجمع في مناظرته بين لطف الأدب وحسن العشرة واستيفاء الحق حتى في التشنيع)[1].

شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا

كان أهل العراق يعرفون للشافعي من بين أهل الحديث مكانتَه، ويشهدون بأنه نسيج وحده، وأنه ليس في أهل الحديث مَن هو على شاكلته، حتى قال إمامُهم محمد بن الحسن: (إنْ تكلَّمَ أهلُ الحديث يومًا فبلسان الشافعي)[2].

وقال: (إن كان أحدٌ يخالفُنا ويثبت خلافُه علينا، فالشافعيُّ). فقيل له: لِمَ؟ فقال: (لتأتِّيه وتنبُّهِه في المسائل)[3].

---

(١) التنكيل (١: ٧٠٩).

(٢) مسألة الاحتجاج بالشافعي للخطيب (٤٠).

(٣) مناقب الشافعي (١: ١٦٠). وهو في (٢: ٢٤٦) بلفظ: (لتأتِّيه، ولتثبته في السؤال والاستماع). وفي الانتقاء (١٤٥) بلفظ: (لبيانه وتثبته في السؤال والجواب والاستماع).

ويحكي الشافعيُّ نفسُه عن محمد بن الحسن ما يدل علىٰ ذلك، فيقول: (سمعت محمد بن الحسن ما لا أحصيه يقول لأصحابه: إن تابعكم الشافعي فما عليكم من حجازيٍّ بعده كلفة)[1].

بل إن محمد بن الحسن كان يستوفي موضعَ الحجة في دروسه العلمية إذا كان الشافعي حاضرًا، وأما إذا لم يحضر فكان يقتصد في عرضها، وهذا ما كان محل تساؤل أصحابه وعتبهم، فأبان لهم علته في ذلك .. يحكي الشافعي ذلك فيقول:

> **(كان محمد بن الحسن يقرأ عليَّ جزءًا، فإذا جاء أصحابه قرأ عليهم أوراقًا، فقالوا له: إذا جاء هذا الحجازي قرأت عليه جزءًا، وإذا جئنا قرأتَ علينا أوراقًا! فقال: اسكتوا، إن تابعكم هذا لم يثبتْ لكم أحد)[2].**

وقد لقي بشرٌ المريسيُّ الشافعيَّ في مكة قبل أن يقدم إلىٰ بغداد، فلما رجع بشرٌ إلىٰ بغداد قال: (رأيت شابًّا بمكة من قريش، **ما أخاف علىٰ مذهبنا إلا منه**). وقال: (لقد رأيت بالحجاز رجلًا **إن قَدِمَ أتعبَكم**). وقال: (لقد رأيتُ بالحجاز رجلًا، **ما رأيتُ مثله سائلًا ولا مجيبًا**).

ولذلك فلما أتاه بعض أهل الحديث محاورًا له بما تلقَّاه ووَرِثه من كتب الشافعي قال بشرٌ: (ليس هذا من كلامكم، هذا كلامُ رجلٍ رأيتُه بمكة، معه نصفُ عقلِ أهل الدنيا)[3].

ولمَّا قدم الشافعي بغداد وأظهر الردَّ علىٰ أهل العراق واجتمع الناس عليه ذُكِّرَ بشرٌ بما كان قاله قبلُ عن الشافعي، فقيل: له: هذا هو الشافعي الذي كنت تمدحه.

---

(١) توالي التأنيس (١٢٦).

(٢) مسألة الاحتجاج بالشافعي للخطيب (٨٤).

(٣) انظر كلماتِ بشرٍ في: مناقب الشافعي (١: ٢٠١-٢٠٣).

فقال: (إنه تغيَّر عمَّا كان عليه). فقال الزعفراني: (ما كان مثله إلا مثل اليهود في أمر عبد الله بن سلام حيث قالوا في الابتداء: خيرُنا وابنُ خيرنا. ثم قالوا بعد ذلك: شرُّنا وابنُ شرِّنا)[1].

هَاتِ!

كان بدء احتكاك الشافعي بالمدرسة العراقية ومناظرتِه لأعلامها في أول قدماته إلىٰ العراق سنة ١٨٤هـ، فقد كان يجلس في مجلس محمد بن الحسن متلقِّيًا، فإذا قام محمدٌ أقبل الشافعي علىٰ أصحابه وردَّ عليهم أقاويلَهم وناظرهم، ثم إن ذلك بلغ محمدَ بن الحسن فكأنه غضب، وعن ذلك قال الشافعي:

> **(كتبتُ كُتُبَ محمد بن الحسن، وعرفت قولهم، وكان إذا قام ناظرت أصحابه، فقال لي ذات يوم -في الغضب-: بلغني أنك تخالفنا. قلتُ: إنما ذلك شيء أقوله علىٰ المناظرة، فقال: قد بلغني غير هذا، فناظرني. فقلتُ: إني أجلك وأرفعك عن المناظرة، فقال: لابد من ذلك، فلما أبىٰ قلتُ: هَاتِ)[2].**

ثم أخذ الشافعي يعرض عليه جُمَلًا من ضعيف أقاويلهم ويناظره فيها.

هذه الـ (هاتِ) إذًا كانت مبدأَ الانفصال الذي أحدثَ أحدَ أجلِّ المرافعات الفقهية في تاريخ الفقه الإسلامي، بين إمامَين من أجل أئمة الفقه والنظر، ورجلين هما بمثابة أُمَّتين من العلم والمعرفة .. **وما أشدَّ هيبةَ البحور إذا هي تلاطمتْ!**

---

(١) مناقب الإمام الشافعي للرازي (٥٨).

(٢) آداب الشافعي ومناقبه (١٦٠).

قال ابن كثير:

(كانا يتناظران فيما بينهما كما جرت عادة الفقهاء، هذا علىٰ مذهب أهل الحجاز، وهذا [علىٰ] مذهب أهل العراق، وكلاهما بحرٌ لا تكدره الدلاء)[1].

ومع ما بينهما من فارق السن إلا أن الشافعي كان عاليَ القول في المناظرة، حتىٰ إن محمد بن الحسن يَلْقَىٰ منه عَنَتًا ويكابد من مناظرته مشقةً، ومن ذلك أن الشافعي قال: (ناظرتُ محمد بن الحسن يومًا، فاشتدت مناظرتي إياه، فجعلت أوداجُه تنتفخ وأزرارُه تنقطع زرًّا زرًّا)[2].

وفي تلك المرحلة بدأ الشافعي في تصنيف الردود علىٰ أهل العراق.

وقد قال الشافعي: (أنفقتُ علىٰ كتب محمد بن الحسن ستين دينارًا، ثم تدبَّرتُها، فوضعتُ إلىٰ جنب كلِّ مسألةٍ حديثًا. يعني: ردًّا عليه)[3].

قال الربيع والمزني: (سمعنا الشافعي يقول: وضعت كتاب الله علىٰ يميني، وأحاديث رسول الله ﷺ علىٰ يساري، والأئمة بعده، وأنقض منها مسائل العراقِ وأصحابِ أبي حنيفة، حتىٰ أدركت الحق جهدي)[4].

وقبل ذلك استحثَّ أصحابُ الحديث الشافعيَّ للرد علىٰ أصحاب أبي حنيفة، لكنه تربَّص ريثما تتحصل له كتبهم، وقد كان.

---

(١) طبقات الشافعية (١: ٢٣).

(٢) آداب الشافعي ومناقبه (١٦٠) بإسناد كالشمس، حيث يرويه ابن أبي حاتم عن أبيه عن يونس بن عبد الأعلىٰ عن الشافعي. وإنما نبهتُ علىٰ ذلك هنا لما قد يقع في وهم القارئ من استبعادٍ لمضمون الخبر، وإلا فغالب ما في كتاب ابن أبي حاتم نظيفُ الإسناد.

(٣) المصدر السابق (٣٤)، مناقب الشافعي (١: ١٦٣). كما جاء في مناقب الشافعي (١: ١١٧) بلفظ: (لم يزل محمد بن الحسن عندي عظيمًا جليلًا، أنفقت علىٰ كتبه ستين دينارًا).

(٤) الإرشاد للخليلي (٢: ٧٧٨).

قال الشافعي:

(اجتمع أصحاب الحديث علىٰ أن أضع علىٰ أبي حنيفة كتابًا، فقلت: لا أعرفُ قولهم، ولا يمكنني حتىٰ أنظر في كتبهم، فأمرتُ، فكُتِبتْ لي كتبُ محمد بن الحسن، فنظرت فيها سنةً فحفظتها، ثم وضعتُ عليهم الكتابَ البغداديَّ)[1].

قَلْبُ المُعَادَلَةِ

هذا الذي قام به الشافعي قلب المعادلة الجدليَّة بين المحدثين والعراقيين وأعاد ترتيبها من جديد، فصار لأهل الحديث بعد ذلك من القوة ما لم يكن لهم من قبل، وصار أهل الحديث بعد ذلك يملكون من الأدوات والحجج ما يَظْهَرُون به علىٰ أهل الرأي، وهذا الذي كان يُعنىٰ الشافعي ببعثه، وكان يعرف من أهل الحديث فرحَهم بذلك.

كما أن الشافعي كان واعيًا بما قام به من ذلك، فكان أنْ جدَّ في بعث الثقة في قلوب أصحابه، والشدِّ من أزرهم، فبيَّن لهم المطاعن المتوجهة علىٰ أصول العراقيين، ورسَّخ لهم قوة منهاج المحدثين، فبعد أن كان المحدثون ضعافًا مكاسير في الذهنية العراقية جعل الشافعي العراقيين هم الضعاف في الذهنية الحديثية، حتىٰ إن أبا ثور قدم مرة إلىٰ الشافعي مباهيًا بارتفاعه علىٰ عراقي، وقال له: (إني ناظرتُ رجلًا من أصحاب أبي فلان فقطعته). فأجابه الشافعي بقوله: (وتفرح أن قطعتَ رجلًا من أصحاب أبي فلان؟! **إنما تجترئ علىٰ الجرحىٰ!**)[2].

---

(١) مناقب الشافعي (١: ١٦٣-١٦٤). وبعده في توالي التأنيس (١٧٤): (يعني الحجة).

(٢) المصدر السابق (١: ٢٢٣). والمراد بأبي فلان: أبو حنيفة، وكان من منهج البيهقي -كما تقدم- أنه يكني عن أبي حنيفة بذلك فيما كان من جنس هذا النص، وذلك لأمرٍ رآه، رحمة الله عليه.

وطلب منه رجلٌ أن يناظر الحسنَ بنَ زياد اللؤلؤي، تلميذ أبي حنيفة، فقال الشافعي: (اللؤلؤي في هذا الحد، ولكن أحضر بعض أصحابي حتىٰ يكلمه بحضرتك). ثم إنه حضر اللؤلؤي وأحد أصحاب الشافعي وتناظرًا في مسألة حتىٰ انقطع اللؤلؤي ومضىٰ، فالتفت الشافعي لذلك الطالب وقال له: (ألم أقل لك، إنه ليس في هذا الحد؟).

هذا، والقارئ للمناظرات التي جرت بين الشافعي وأصحاب أبي حنيفة يلحظ فيها شـدَّةً في عبارة الشافعي، وقد ذكرتُ قريبًا أن الشافعي إنما اتسع في ذلك لأنه أبهمهم، فكان أن ذكر ما جرىٰ بينه وبينهم كتابةً كما كان يجري بينهم واقعًا استيفاءً لحكاية الواقع .. ولكن ربما سأل سائل عن باعث تلك الشدة أصلًا، سواءٌ كان ذلك في مجلس المناظرة أو مقعد التأليف، وسواء صرح بأعيان خصومه أو أبهمهم. والجواب عن ذلك -والله أعلم- أن استعلاء العراقيين علىٰ أهل الحديث وإفراطَهم في التحقير من شأنهم -كما تقدم وصفه[1]- كان يحتاج إلىٰ شدَّةٍ تكون سببًا في كبح جماح ذلك الاستعلاء، وهو ما كان، وقد قال الشافعي لهم مرة في ضمن مناظرة دارت بينه وبينهم: (أنتم تنسبون أنفسكم إلىٰ الصبر علىٰ المناظرة والنصفة، وتنسبون أصحابنا إلىٰ الغفلة وأنهم لا يسلكون طريق المناظرة)[2].

فهذا الذي كان عليه العراقيون والذي صارحهم به الشافعي هو ما يفسر تلك الشدة في مناظرته لهم .. أَضِفْ إلىٰ ذلك ما يراه الشافعي من تناكُرٍ كبيرٍ بين أصولهم وفروعهم، مع إصرارهم علىٰ تقلُّد قولهم واتباع ما عليه مشايخهم وأهل بلدهم.

وفيما يلي ذكرٌ لبعض نصوصه في ذلك لتدرك بجلاء كيف كان الشافعيُّ عاليًا في خطابه معهم، ومنها تستلهم بعض أنحاء المشهد الدائر حينها ونوع الشدة التي كان يخاطبهم بها الشافعيُّ:

---

(١) انظر: (٢٠٦).

(٢) الأم (٧: ٤٢٥).

قال لبعضهم حين استدلَّ بحديثٍ منكرٍ: (ينبغي لمن روىٰ هذا الحديث أن يستحيي علىٰ نفسه)[1].

ومرةً استدل الشافعي علىٰ محاوره بحديث، فقال العراقي: (أما هذا فلا أعرفه). فقال الشافعي: (فما أكثر ما لا تعرف من العلم!)[2].

وقال لبعضهم معنفًا علىٰ ما رآه مِن قبح غلطه: (هل يستطيع أحد كمل عقله وعلمه لو تَخَاطَأَ أن يأتي بأكثر من هذا الحكم بعينه؟!)[3].

وقال لبعضهم: (ثم قلتَ فيها قولًا لو تخاطأتَ فقلتَه كنت قد أحسنتَ الخطأ، وأنت تنسب نفسك إلىٰ النظر)[4].

وقال: (ولولا غفلةٌ في بعض السامعين الذين لعل من نوىٰ الأجر في تبيينهم أن يؤجر = ما تكلَّفت، لأنه إنما يُكتفَىٰ في هذين القولين بأن يُحكَيا، فيُعلم أن ليس فيهما مذهبٌ يجوز أن يغلط به عالمٌ بحال)[5]

وقال: (فقلتُ له: قلما رأيتك تحتج بشيء إلا وهو عليك)[6].

وقال: (لو قال هذا غيرك كنتَ شبيهًا أن تخرج من جوابه إلىٰ شتمه)[7].

وقال: (فأي جهل أبين من أن يكون قومٌ يحتجون بشيء يلزمهم أكثر منه لا يرونه حجة لغيرهم عليهم؟!)[8].

---

(١) الأم (٢: ٥٩٧).
(٢) المصدر السابق (٤: ٢٥٠).
(٣) المصدر السابق (٥: ١٥٧).
(٤) المصدر السابق (٦: ٢٩٧) وانظر: مناقب الشافعي (١: ١٨٨).
(٥) المصدر السابق (٧: ٤١١).
(٦) المصدر السابق (٨: ٦٦).
(٧) المصدر السابق (٨: ٧٩-٨٠).
(٨) المصدر السابق (٨: ٨٣).

وغيرها كثير، فهذه النصوص إنما هي غيضٌ من فيضٍ، وهي تدلُّكَ علىٰ بعض جهات النقد التي كان الشافعي حريصًا علىٰ مجابهتهم بها، **ولا سيما جهتين كان من محال الطعن علىٰ الفقه العراقي:**

الجهة الأولىٰ: قلة خبرتهم بالسنة مقارنةً بما كان عليه أهل الحديث، فكان الشافعي يأخذ عليهم من خلال تلك الجهة أمرين، وهما: استدلالهم بالواهي من الأحاديث، وقلة اطلاعهم وإشرافهم علىٰ كثير من الأخبار.

الجهة الثانية: إسرافهم في الرأي، فكان الشافعي لكسرِ استطالتهم بمادة الرأي يبين ضعفَ رأيهم، وأن أحدًا لو تخاطأ -أي: تكلَّف الخطأ- لم يقع في مثل ما وقعوا فيه، ومن ذلك بيانه اضطرابهم وعدم تفطنهم لموضع الحجة حتىٰ ربما انقلبت دلائلهم عليهم، إلىٰ غير ذلك من الجهات التي يحسن تتبعها للوقوف علىٰ محالِّ النقد الشافعي للفقه العراقي.

رِمَاح الصَّحَائِفِ

يجدر بنا هنا ونحن نتحدَّثُ عن مباينة الشافعي للعراقيين ورده عليهم أن نتحدثَ بإيجازٍ عن الكتب التي صنفها الشافعي في ذلك، فزيادةً علىٰ ما تضمنتْه كتبُه من مناظراتٍ كان جلُّها مع أهل الرأي، إلا أن الشافعي قد قصد إلىٰ وضع تصانيفَ مستقلَّةٍ أراد بها التفاعلَ مع الفقه العراقي، مقرِّرًا لما وافقهم فيه ومخالفًا لما رآه واهيًا.

* كتابٌ علىٰ سير الأوزاعي:

هكذا سماه البيهقي، وهو من جملة «الأم»، وهو تعليقٌ علىٰ كتاب أبي يوسف الذي صنفه للرد علىٰ الأوزاعي فيما ردَّ به علىٰ أبي حنيفة.

قال عمرو بن خالد: (جاءني الشافعي وأخذ مني كتاب موسىٰ بن أعين: «كتاب اختلاف الأوزاعي وأبي حنيفة»).

قال البيهقي معلِّقًا: (هذا كتابٌ في السير صنفه أبو حنيفة، فرد عليه الأوزاعي ما خالفه فيه، ثم رد أبو يوسف علىٰ الأوزاعي ردَّه علىٰ أبي حنيفة، فأخذه الشافعي وردَّ علىٰ أبي يوسف ردَّه علىٰ الأوزاعي، ونصر الأوزاعي، وهو الكتاب الذي يُعرَف بـ «سِيَر الأوزاعي». رواه الربيع بن سليمان المرادي عن الشافعي، وفيه من أحكام السير شيء كثير)[1].

وقد كانت طريقة أبي يوسف في كتابه أن يذكر قول أبي حنيفة، ثم يذكر قول الأوزاعي مع حجته، ثم يرد علىٰ الأوزاعي.

وقد أتىٰ الشافعي بكتاب أبي يوسف في كل مسألةٍ علىٰ الوجه، ثم ذيَّلَ كل مسألةٍ برأيه.

وعدد مسائل الكتاب: (٤٩) مسألةً[2]، ونظرًا لأن الشافعي لم يكن همُّه مجردَ النقض علىٰ أصحاب أبي حنيفة، بل إنما قصده تحرِّي الحق، فقد تراوحتْ أنظاره بين مؤازرة الأوزاعي تارة وأبي حنيفة أخرىٰ، فوافق الشافعي أبا حنيفة في نحو (١٠) مسائل، ووافق الأوزاعي في نحو (٢٠) مسألة، وخالفهما في غير ذلك، وربما اكتفىٰ برد أدلة أبي يوسف دون أن يصرح بترجيحه، وأبو يوسف خرج في مسائل يسيرة (٣ مسائل) إلىٰ أن وافق الأوزاعي فيها خلافًا لأبي حنيفة.

وعن جنس الأدلة المستعملة في هذا الكتاب فهي (تصرفات النبي ﷺ أو أقواله أو فعل السلف من الصحابة والتابعين وأقوالهم)[3].

ووجه ذلك أن مادة الكتاب متصلةٌ بالسير والجهاد من أحكام الغنائم والسبي وما يجوز في الحرب وغير ذلك، فكان من المنطقي أن تكون الأدلة المستعملة في تلك المسائل متصلةً بذلك.

---

(١) مناقب الشافعي (١: ٢٤١-٢٤٢).

(٢) قد يقع اختلاف يسير في عدِّ مسائل الكتاب، وذلك أن الشافعي يورد نصًّا من كتاب أبي يوسف ثم يعلق عليه، والأصل أنه يعلق عليه مسألة مسألة، غير أن بعض النصوص ربما تضمن أكثر من مسألة.

(٣) التأليف في مسائل الخلاف الفقهي والأصولي في القرن الثاني الهجري لـ د. الناجي لمين (١٩)، وانظر: القديم والجديد في فقه الشافعي (٢: ٦٥).

وأما عن الباعث للشافعي في الرد علىٰ هذا الكتاب، فيقول د. الناجي لمين: (ونحن إذا اضطررنا إلىٰ البحث عن الأسباب التي جعلت الشافعي يهتم بهذا الكتاب وينتصر فيه للأوزاعي علىٰ أبي يوسف، فإننا لن نجد سببًا أقوىٰ مما قاله أبو يوسف في هذه المسألة الأصولية الأخيرة)[1]. يعني مسألةَ عرض السنة علىٰ القرآن، وهذه المسألة من المسائل التي عُنِيَ الشافعي بها وبإبطالها، في هذا الكتاب وغيره كـ «الرسالة»، وهو في «الرسالة» كان يرد علىٰ مَن انتحل هذا القول دون التصريح به، ولولا أنَّا قرأنا كتاب الشافعي في الرد علىٰ أبي يوسف لَمَا أمكننا فهم كلام الشافعي وسياقه ومن كان يتقصده بالرد.

وأمَّا ما ذكره الدكتور من أن هذا السبب هو الذي جعل الشافعي يصنف كتابه هذا فلا يمكن الجزم به، كما لا يمكن جعله سببا رئيسًا، بل الظاهر أن الشافعي كان يستقصي في التفاعل الفقهي مع محيطه، ولا سيما مع ما يتصل بفقه العراقيين الذين كان لهم حضور فاعل في مختلف البيئات العلمية، ولأن الكتب النقدية تنال رواجًا بخلاف غيرها رأىٰ الشافعي الحاجة ماسَّة للتعليق علىٰ كتاب أبي يوسف ليبين منهاجه مِن بين منهجَي الأوزاعي وأهل الرأي، والشافعي علىٰ وعيٍ تامٍّ بمشروعه، وحرصٍ علىٰ إذاعته وبيان تفاصيله، ومن ذلك بيان موقفه من مواطن السجال الحاضرة في محيطه.

هذا، ومن جهات امتياز هذا الكتاب للشافعي سوىٰ ما يتعلق بالنقد أنه حفظ لنا كتاب أبي يوسف، فلم يصلنا الكتاب إلا من رواية الشافعي، ثم إن كتاب أبي يوسف قد طبع مفردًا بتحقيق أبي الوفاء الأفغاني، وقد ذكر أن ذلك عن نسخة خطية في الهند، ولكن الظاهر أنها نسخةٌ مستخرَجةٌ من «الأم» للشافعي[2].

---

(١) التأليف في مسائل الخلاف الفقهي والأصولي في القرن الثاني الهجري (٢٦).

(٢) قال الجبوري في كتابه «فقه الإمام الأوزاعي» عن طبعة أبي الوفاء: (الغريب أن الشيخ المحقق لم يذكر رواية الشافعي لهذا الكتاب وتعقيبه عليه، ولم يرجع إليها في التحقيق، وطبع الكتاب مجردا من تعقيب الشافعي، مع أن رواية الشافعي أقدم وأوثق رواية لهذا الكتاب، وكذلك لم يطلع المحقق علىٰ النسخة المخطوطة من كتاب «سير الأوزاعي» المحفوظة في مكتبة جامع الرياض بالسعودية «١٩٣» المذكور فيها أيضًا تعقيب الشافعي. ولعل النسخة التي حققها الشيخ أبو الوفاء مستنسخة=

وبحفظه كتاب أبي يوسف يكون قد حفظ لنا أيضًا آراء الإمام الأوزاعي، وبحقٍّ قال د. علي الضويحي عن هذا الكتاب: (بذلك حفظ لنا الإمام الشافعي رحمه الله تعالىٰ ثروة فقهية عظيمة كادت أن تضيع لو لم ينهض لتدوينها، فجزاه الله تعالىٰ علىٰ ذلك خير الجزاء)[1]

* اختلافُ العراقِيَّيْنِ:

كان للشافعي إشرافٌ علىٰ فقه ابن أبي ليلىٰ الكوفي، وقد دخل الشافعيُّ الكوفةَ ورأىٰ اختلاف أهلها بين أبي يوسف وابن أبي ليلىٰ وعَلِمَ مذاهبهم، وعن ذلك قال: (ورأيتُ بالكوفة قومًا يميلون إلىٰ قول ابن أبي ليلىٰ يَذُمُّون مذاهب أبي يوسف، وآخرين يميلون إلىٰ قول أبي يوسف يذمون مذاهب ابن أبي ليلىٰ)[2].

وهذا المشهد الذي شَهِدَه الشافعي وسجَّله في كتبه حفزه إلىٰ وضع كتابه تعليقًا علىٰ كتابٍ لأبي يوسف سعىٰ فيه للانتصار لأبي حنيفة علىٰ ابنِ أبي ليلىٰ، فوضع الشافعي كتابه هذا، وهو من جملة «الأم».

وملخَّصُ القول فيه أن أبا يوسف كان تلميذًا لابن أبي ليلىٰ، ثم إنه تركه وتلمذ لأبي حنيفة[3]، وجمع الخلافات بينهما في كثير من المسائل، فكان أبو يوسف يوافق أبا حنيفة في الغالب، وربما وافق ابنَ أبي ليلىٰ، وربما خالفهما، ثم إن الشافعي أخذ هذا الكتاب وعلَّق عليه بحسب ما أدَّاه إليه اجتهاده.

=من كتاب «الأم» بعد تجريدها من تعقيب الشافعي، لأنه ورد تحريف وسقط في رواية الشافعي لسير الأوزاعي في موضعين، وقد ورد نفس التحريف والسقط في كتاب «الرد علىٰ سير الأوزاعي»، وهذا مما يرجح كونها مستنسخة من كتاب «الأم») (٨١).

(١) أصول مذهب الإمام الأوزاعي (٧٧).

(٢) «جماع العلم» الأم (٩: ٢٧).

(٣) قال السرخسي: (اعلم أن أبا يوسف كان يختلف إلىٰ ابن أبي ليلىٰ في الابتداء، فتعلم بين يديه تسع سنين، ثم تحول إلىٰ مجلس أبي حنيفة) المبسوط (١١: ١٥٠).

وكتاب أبي يوسف من جملة الكتب التي أخذها الشافعي من محمد بن الحسن.

قال ابن تيمية:

> (كان أبو يوسف يتفقه أولًا على محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القاضي، ثم إنه اجتمع بأبي حنيفة، فرأى أنه أفقه منه فلزمه، وصنف كتاب «اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى»، وأخذه عنه محمد بن الحسن، ونقله الشافعي عن محمد بن الحسن، وذكر فيه اختيارَه، وهو المسمى بكتاب «اختلاف العراقيين»)[1].

وقال الفيُّومي:

> (للشافعي رحمة الله عليه تصنيفٌ لطيفٌ نصب الخلاف فيه مع أبي حنيفة ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى واختار ما رجح عنده دليله، ويسمى: «اختلاف العراقيين»، لأن كل واحد منهما منسوب إلى العراق فهما عراقيان)[2].

وكما تقدم، فليس من غرض الشافعي أن ينقض قول أبي حنيفة وأصحابه كيفما اتفق، بل غرضه ما مضى بيانه من التفاعل الفقهي مع محيطه والقصد إلى تمايز مشروعه، ويدل على ذلك أنه كان في هذا الكتاب أكثر موافقةً لأبي حنيفة من ابن أبي ليلى، مع مخالفته لهما كثيرًا.

وقد تضمَّن هذا الكتاب كثيرًا من المسائل، فقد تجاوزت (٢٧٠) مسألةً، وعن طبيعة تلك المسائل يقول د. الناجي لمين: (هي مسائل في أكثرها اجتهاديةٌ غير منصوص على

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠: ٣٢٩).

(٢) المصباح المنير (ع ر ق). ومنه يُعلَم أن ضبط «العراقيين» بالتثنية لا الجمع.

حكمها بالتعيين، لا في الكتاب ولا في السنة، فأبو حنيفة يُلحِقُها بأصلٍ، وابن أبي ليلىٰ يلحقها بأصل آخر، وقد يكون سببُ الخلاف أن أحدهما يتمسك بالخلاف والآخر يستحسن ... وميزة هذه المسائل أنها مما تختلف حوله الأنظار، لعدم وجود أدلة نقلية واضحة تحسم النزاع فيها، وقد تناولها هذان الإمامان -يعني أبا حنيفة وابنَ أبي ليلىٰ- تناولًا علميًّا دقيقًا، يوضح ذلك اهتمام كبار العلماء بها، كالإمام الشافعي وشمس الأئمة السرخسي).

وقال أيضًا: (مسائل هذا الكتاب مع تعليق الشافعي عليها تعد تطبيقًا مثاليًّا للقياس، وتعد كذلك مصدرًا نفيسًا للتعرف علىٰ مناهج بعض أئمة العراق في إجراء الأقيسة، وعلىٰ التطور الذي عرفه هذا الأصل حتىٰ عهد الشافعي. ويدلك علىٰ ذلك أن المتأمل في مسائل هذا الكتاب يرىٰ أن الشافعي الذي استفاد ممن سبقه من العلماء كان أدقَّ في إلحاق الفروع بالأصول المناسبة لها، وكذلك هو شأنه في كتبه الأخرىٰ التي تناول فيها الفروع الفقهية التي كانت محل خلاف بينه وبين غيره ممن سلف من الأئمة)[1].

ومن جهات امتياز هذا الكتاب سوىٰ ما يتعلق بالنقد أنه حفظ لنا كتاب أبي يوسف، فلم يصلنا الكتاب إلا من رواية الشافعي هذه، ثم إن كتاب أبي يوسف قد طبع مفردًا بتحقيق أبي الوفا الأفغاني، وقد ذكر أن ذلك عن نسخة خطية في الهند، ولكن بيِّنٌ بالمقارنة أن هذه النسخة مستخرجَةٌ من «الأم»، فهي متطابقة تمامًا مع نشرة بولاق من الأم، فيها ما فيها من الأسقاط، وليس بينهما من فرق إلا أن الشافعي إذا قال: (وبه يأخذ) يعني أبا يوسف، أُحِيلَ عن وجهه في كتاب أبي يوسف ليكون: (وبه نأخذ) حتىٰ يكون الكلام لأبي يوسف!

وبحفظه كتابَ أبي يوسف يكون قد حفظ لنا أيضًا آراء ابن أبي ليلىٰ.

(١) التأليف في مسائل الخلاف الفقهي والأصولي في القرن الثاني الهجري (١١، ١٣، ١٤).

* الرد علىٰ محمد بن الحسن:

مضىٰ القول بأن محمدَ بنَ الحسن كان أعظمَ خطوط اتصال الشافعي بالمدرسة العراقية، ومضىٰ هنالك قول الشافعي: (أنفقتُ علىٰ كتب محمد بن الحسن ستين دينارًا، ثم تدبَّرتُها، فوضعتُ إلىٰ جنب كلِّ مسألةٍ حديثًا. يعني: ردًّا عليه)[1].

وهذا يدل علىٰ تتبعه له، لا سيما وأنه كان رأسَ العراقيين في زمنه، مع ما كان عليه من تتبع أهل الحجاز بالنقد، فأوفىٰ له الشافعيُّ وسدَّد دَيْنَ التفاعل الفقهي، نقضًا بنقضٍ!

فكما كان محمد بن الحسن (**أول من رد علىٰ أهل المدينة ونصر صاحبه**)[2]. فكذلك الشافعي كان أول من أظهر الخلاف لمحمد بن الحسن.

قال الشافعي:

- **(كنتُ أجلس إلىٰ محمد بن الحسن الفقيه، فأصبح ذات يوم، فجعل يذكر المدينة ويذم أهلها، ويذكر أصحابه ويرفع من أقدارهم، ويذكر أنه وضع علىٰ أهل المدينة كتابا، لو علم أحدا ينقض أو ينقص منه حرفًا، تبلغه أكباد الإبل، لصار إليه.**

  فقلت: يا أبا عبد الله، أراك قد أصبحت تهجو المدينة، وتذم أهلها، فلئن كنت أردتها، فإنها لحرم رسول الله ﷺ وأمنه، سماها الله طابة، ومنها خلق النبي ﷺ، وبها قبره، ولئن أردت أهلها، فهم أصحاب رسول الله ﷺ وأصهاره وأنصاره، الذين مهدوا الإيمان، وحفظوا

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه (٣٤)، مناقب الشافعي (١: ١٦٣). كما جاء في مناقب الشافعي (١: ١١٧) بلفظ: (لم يزل محمد بن الحسن عندي عظيمًا جليلًا، أنفقت علىٰ كتبه ستين دينارًا).

(٢) المجروحين (٢: ٢٧٦).

الوحي، وجمعوا السنن، ولئن أردت من بعدهم أبناءهم وتابعيهم بإحسان، فأخيار هذه الأمة، ولئن أردت رجلًا واحدًا وهو مالك بن أنس، فما عليك لو ذكرته، وتركت المدينة. فقال: ما أردت إلا مالك بن أنس. فقلت: لقد نظرت في كتابك الذي وضعته على أهل المدينة، فوجدت فيه خطأ)[1].

ثم أخذ يعدد عليه بعض ما رآه في كتابه من أخطاء.

يقول ابن تيمية ردًا على ابن المطهر الحلي الرافضي حين ذكر أن الشافعي تلميذٌ لمحمد بن الحسن:

(قال الرافضي: «وأما الشافعي فقرأ على محمد بن الحسن». والجواب: أن هذا ليس كذلك، بل جالسه وعرف طريقته وناظره، وأول من أظهر الخلاف لمحمد بن الحسن، والرد عليه هو الشافعي، فإن محمد بن الحسن أظهر الرد على مالك وأهل المدينة، وهو أول من عُرِفَ منه رَدٌّ على مخالفيه، فنظر الشافعي في كلامه، وانتصر لِمَا تَبيَّنَ له أنه الحق من قول أهل المدينة، وكان انتصاره في الغالب لمذهب أهل الحجاز وأهل الحديث)[2].

والذي بين أيدينا من نقدٍ اتجه به الشافعيُّ نحوَ محمد بن الحسن هو هذا الكتاب «الرد على محمد بن الحسن»، وهو من جملة «الأم»، ويتضمن الرد على (٢٠) مسألةً

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه (٦٥).

(٢) منهاج السنة (٧: ٥٣٢-٥٣٣).

فقط[1] من كتاب «الحجة على أهل المدينة» لمحمد بن الحسن، وتحديدًا مسائل الديات والقصاص، وهذا القدر يسير جدًّا، لا سيما ومسائل «الحجة» تزيد على (٤٠٠) مسألةً، والظاهر من كلام الشافعي أنه تقصَّى في الرد على محمد بن الحسن في كتابه هذا، فيبعد أن تكون تلك العشرين هي كاملَ نقده له، وعسى أن تطالعنا الأيام بما عساه يكشف لنا عن باقي نقض الشافعي لكتاب «الحجة».

ومع ذلك القدر اليسير إلا أنه تضمَّن جملًا من المطاعن على فروع العراقيين وأصولهم، وخاصة محمد بن الحسن المستهدف أصالةً بهذا الرد، ومن كلام الشافعي عنه:

> (لا أعلم أنه احتج بشيء له وجه ولا شيء إلا وهو يخطئ في أكثر منه)[2].

وقال أيضًا:

> (عامَّة ما أدخل محمد على صاحبنا يدخل وأكثر منه، ولكنْ محمدٌ لا يسلم من أن يغفل في موضع آخر، فيدخل في أكثر مما عاب على صاحبنا، فيكون جميع ما احتج به على صاحبنا في هذا الموضع حجة عليه)[3].

وفي هذ النص ما يفيد أن الشافعي وإن كان في سياق الرد عليه، إلا أنه لم ينصب نفسه منصب المحاماة عن أهل المدينة فحسب، بل كان يردُّ بحسب ما أداه إليه اجتهاده، فربما خالف أصحابَه أيضًا، ولذلك قال بأن ما قاله محمد بن الحسن يدخل على صاحبه وأكثر منه، يعني به مالكًا.

---

(١) إذا علمتَ ذلك فاعجب لقول د. أكرم القواسمي: (صنف الإمام الشافعي هذا الكتاب وعرض فيه مئات المسائل المتعلقة بأحكام القصاص والديات) المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي (١٦٣).

(٢) «الرد على محمد بن الحسن» الأم (٩: ١٥٤).

(٣) المصدر السابق (٩: ١٦٤).

كما أن هذا الكتاب علىٰ وجازته تضمَّن (كثيرًا من القضايا العلمية التي انشغل بها بعد ذلك الأصوليون والفقهاء علىٰ حد سواء، كما يضمُّ كثيرًا من المعالم التي تبرز لنا المناخَ الذي كان يدور فيه الخلاف بين العلماء في هذه الفترة التأسيسية من تاريخ التشريع الإسلامي)[1].

ومن جهات امتياز هذا الكتاب سوىٰ ما يتعلق بالنقد ما تضمَّنه كلام الشافعي من ذكرِ لبعض أصول العراقيين فهو إذا من مصادر تحصيل ذلك[2]، كقوله: (وأصل ما يذهب إليه محمد بن الحسن في الفقه أنه لا يجوز أن يقال بشيء من الفقه إلا بخبر لازم أو قياس)[3]. وقوله: (فهو يزعم أن إبراهيم وغيره من التابعين ليسوا بحجة علىٰ أحد)[4].

وأيضًا فقد حفظ الشافعي بردِّه هذا قدرًا من كتاب محمد بن الحسن لم يكن ليصلنا لولا رد الشافعي عليه، فمسائل القصاص والديات التي ردَّ فيها الشافعي علىٰ محمد بن الحسن غير موجودة في مخطوطات كتاب «الحجة»، ولذلك استدركها من طبع «الحجة» من ثنايا رد الشافعي.

* اختلاف علي وابن مسعود رضي الله عنهما:

هذه هي التسمية المشهورة للكتاب، وأمَّا ياقوت الحموي فسماه: «اختلاف أهل العراق علىٰ عليٍّ وابنِ مسعود»[5]، كما سماه النديم: «ما خالف العراقيون عليًّا وابنَ مسعود»[6]. وهما تسميتان دقيقتان تكشفان عن واقع الكتاب، إذ هو يعالج قضية مخالفة أبي حنيفة وأصحابه لعلي وابن مسعود رضي الله عنهما، لا الخلاف بين علي وعبد الله رضي الله عنهما.

---

(١) التأليف في مسائل الخلاف الفقهي والأصولي في القرن الثاني الهجري لـ د. الناجي لمين (٥١-٥٢).

(٢) التأليف في مسائل الخلاف الفقهي والأصولي في القرن الثاني الهجري (٥٣-٥٤).

(٣) «الرد علىٰ محمد بن الحسن» الأم (٩: ٩٧).

(٤) «الرد علىٰ محمد بن الحسن» الأم (٩: ١٥٤).

(٥) معجم الأدباء (٦: ٢٤١٧).

(٦) انظر: الفهرست (٢: ١: ٤٠).

قال البيهقي:

(احتج بعض العراقيين علىٰ الشافعي بأن مذهب أبي حنيفة مبنيٌّ علىٰ قول علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، فأخرج من كتب أهل الحديث من أقاويلهما ما يخالفه أبو حنيفة)[1].

فهذا الكتاب إذًا يُعنَىٰ بإبراز أنموذجٍ علىٰ اضطراب أصحاب أبي حنيفة في تأصيلهم أصلًا مع عدم التزامهم به ومخالفتهم له، فهو نقدٌ لهم من جهة عدم اطرادهم.

قال ابن تيمية:

(أعلمُ مَن كان بالكوفة من الصحابة عليٌّ وابنُ مسعود، وعليٌّ كان بالمدينة إذْ كان بها عمر وعثمان وابن مسعود، وهو نائب عمر وعثمان، ومعلومٌ أن عليًّا مع هؤلاء أعظم علمًا وفضلًا مِن جميع مَن معه من أهل العراق، ولهذا كان الشافعي يناظر بعض أهل العراق في الفقه محتجًّا علىٰ المناظر بقول علي وابن مسعود، فصنف الشافعي «كتاب اختلاف علي وعبد الله» يبين فيه ما تركه المناظر وغيره من أهل العلم من قولهما. وجاء بعده محمد بن نصر المروزي، فصنف في ذلك أكثر مما صنف الشافعي، قال: إنكم وسائر المسلمين تتركون قوليهما لما هو راجح من قوليهما، وكذلك غيركم يترك ذلك لما هو راجح منه)[2].

---

(١) مناقب الشافعي (٢: ٣٢٢). وانظر بقية الكلام، ففيه أن الشافعي ذكر الأخبار في هذا الكتاب من غير سماع منه لبعض ما أخرجه وبعض ما يتعلق بذلك.

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٠: ٣١٣-٣١٤). وانظر: منهاج السنة (٦: ١١٣) (٧: ٥٠٢) (٨: ٢٨١، ٢٩٩).

وحسب استقراء مادة الكتاب فإن الشافعي يريد بما خالفوا فيه هذين الصحابيين الجليلين أحدَ أمرين:

الأول: أن تكون المخالفة لقول لهما، وهذا هو الغالب في الكتاب.

الثاني: أن تكون المخالفة لروايةٍ لهما.

وبتتبُّع مسائل الكتاب فالمسائل التي رصد الشافعي مخالفتهم فيها لعليٍّ رضي الله عنه (١٣٢) مسألة، والمسائل التي خالفوا فيها ابن مسعود رضي الله عنه (٧٧) مسألة.

وقد انتقد د. الناجي لمين صنيع الشافعي في رصده ما خالفوا فيه عليًا بقوله: (إن أبا حنيفة كان يقلد ابن مسعود لا علي بن أبي طالب، ويصعب جدا أن يقلدهما معا، لأنهما ينهجان نهجا مختلفا في الاختيار والاستنباط)[1].

والحقُّ أن مثل هذا الانتقاد لا ينبغي أن يُوجَّهَ علىٰ إمامٍ عانىٰ فقه العراقيين واحتك بهم كالشافعي، فهو خبير بالمدرسة العراقية وأصولها، قرأ كتبها وناظر أصحابها، فللناظر أن يخالف الشافعي في اختياره ودليله، لكن ليس له أن ينازعه تصورَه وخبرتَه، **فالشافعي نافذةٌ لنا علىٰ تلك الحقبة العلمية**، وبصنيعه هذا نعلم مرجعيَّة فقه هذين الصحابيين لدىٰ أبي حنيفة وأصحابه. ثم إن غالبَ مادة هذا الكتاب كما تقدم إحصاؤُه متعلقٌ بمخالفتهم لعليٍّ رضي الله عنه، فيبعد أن يكون غالبُ اعتناء الشافعي في ذلك لم يصادف محلًا.

وهذا جوابٌ جمليٌّ، وأما تقصي البحث في ذلك فله مقامٌ آخر.

هذا، ومن جهات امتياز الكتاب سوىٰ ما يتعلق بالنقد أنه يُعَدُّ ثروةً آثاريَّةً، حيث ضم كثيرًا من الأخبار الواردة عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما، (ومن الملاحظ أن بعضَ هذه الآثار أخرجها الشافعي بأسانيد عراقيَّة، مما يدل علىٰ أن استفادته في العراق لم تقتصر علىٰ ما أخذه عن محمد بن الحسن الشيباني، وإنما تعدَّته إلىٰ رواية الحديث)[2].

---

(١) التأليف في مسائل الخلاف الفقهي والأصولي في القرن الثاني الهجري لـ د. الناجي لمين (٦٥).

(٢) التأليف في مسائل الخلاف الفقهي والأصولي في القرن الثاني الهجري (٦١).

وفكرة هذا الكتاب تُعَدُّ بحقٍّ من مبتكرات الشافعي، إذ فكرتُه الإحصائيةُ بغرض الإلزام وبيان الاضطراب والتناقض الواسعين الواقعين عند العراقيين فكرةٌ رائدةٌ في النقض، غيرُ مسبوقةٍ فيما أعلم.

ولعظيم أثرها سار علىٰ منوالها بعدَه محمد بن نصر كما تقدم بيانه[1]، وكذا كثيرٌ من الأعلام فيما صنفوه من ردود نَحَوا فيها نحوَ الإحصاء بغرض الإفحام. ولم يقتصر الشافعي في إعمال ذلك علىٰ الكتاب نفسه، بل فعل مثله في كتاب «اختلاف مالك» كما سيأتي عرضه[2].

* إبطال الاستحسان:

هذا الكتاب من جملة «الأم»، وقد ذكرتُه في ضمن الكتب التي أراد بها الشافعي النقضَ علىٰ المدرسة العراقية لِمَا هو معلومٌ من اتساع أهل الرأي في استعمال دليل «الاستحسان»، وذلك الاتساع هو ما حدا بالشافعي إلىٰ وضع هذا الكتاب، فالاستحسان أصلٌ واسعُ التأثير في فقه المدرسة العراقية (الحنفية)، وبدرجة أقلَّ: المدرسة المدنية (المالكية)، وقد اشتدَّ الشافعي في نقضه وبيَّن ما يلزم القائلين به.

والشافعي وإن تناول إبطال الاستحسان في مواضع من «الرسالة» إلا أنه لم يكتف بذلك، فأراد أن يضع في ذلك كتابةً مكتملةً مفصَّلةً لبيان رأيه في ذلك، فكان هذا الكتاب.

ويجدر التنبيه هنا علىٰ أمرٍ، وهو ما وقع في فهم كلام الشافعي في هذه القضية من لبسٍ وخلطٍ من قِبَلِ كثيرٍ من المصنفين، حتىٰ ربَّما قيل بأن قراءة هذا الكتاب مع استصحاب المستقرِّ في كتب كثيرٍ من متأخري الأصوليين يغيِّبُ مراد الشافعي تمامًا!

وذلك أنك تقرأ في كتبهم أنه لا يتحقق استحسانٌ مختلف فيه، وهنا يأتي التساؤل: فالشافعي إذًا يردُّ علىٰ من؟!

---

(١) (٩٢).
(٢) (٢٦٥).

وبعضهم يذكر أن الاستحسان بمعنىٰ التلذُّذِ -كما يصفه الشافعي- لا يقول به أحد.

وهذه فُهُومٌ يُنَزَّه عن مثلها إمامٌ بمنزلة الشافعي، وهو لم يتصدَّ للرد علىٰ ذلك إلا وهو يدرك تمامَ الإدراك أن ذلك الذي أبطله يُعَدُّ أصلًا أصيلًا لدىٰ من يرد عليهم، وإلا فلِمَ يكلف نفسه عناء الرد؟!

ومحرَّرُ القول هنا أن المدرستين العراقية ثم المدنية ربما تركوا كثيرًا من موجَب القياس لمعنًىٰ لم يدل عليه صراحةً كتابٌ ولا سنةٌ ولا إجماعٌ ولا قياسٌ، ولكن ذلك المعنىٰ غلب علىٰ ظن المجتهد اعتبارُه لأدلةٍ رآها، وإن لم تكن مباشرة الدلالة، ومن هنا فيمكن أن يقال -كتعريف أغلبي- بأن الاستحسان عندهم هو ما جمع أمرين، هما: ترك موجَب القياس، وأن يكون ذلك الترك لمعنًىٰ خفيٍّ.

فالشافعي يُبطِلُ هذا الجنسَ من الاستحسان، ويرىٰ أن موجَبَ القياس لازمٌ، فلا يُصَارُ منه إلىٰ معانٍ خفيَّةٍ علىٰ خلافه، ويرىٰ أن في الاستحسان تحكيمًا لظنون المجتهدين علىٰ حساب الدلائل التي اعتبرها الشارع.

وإذا أدرك الناظر ذلك فَقِهَ لأيِّ شيءٍ ابتدأ الشافعي هذا الكتاب ببيان قاعدة الشريعة في العمل بالظاهر، وأنه إنما يُؤَاخَذُ المكلفون علىٰ ما ظهر منهم، ومَن لم يفقه مراد الشافعي من الاستحسان فلن يدرك معنىٰ تقدمة الشافعي بذلك، ولكن الشافعي أراد أن يبين بتلك المقدمة قاعدةَ الشريعة العامة في منهاجها التشريعي وما جعلته مناط التكليف، وهو تحكيم الظاهر، ومن جملة الظاهر العمل بظواهر الأدلة والذي منها موجَبُ القياس ومقتضاه، دون تتبع المعاني الخفية المخالفة له.

فاللازم علينا إذا ما أردنا فهمَ مراد الشافعي أن نبتدئ بالشافعي نفسه، وننظر فيما كانت عليه المدارس العلمية التي تقصَّدها بالرد، لا أن نشرف علىٰ ذلك من خلال نوافذ المتأخرين فنقع في أمثال هذه الفهوم المصادمة لأغراض المتقدمين كهذا الذي رأيتَ.

وبعدُ، فهذه أربعةُ كتبٍ وضعها الشافعي مراجعةً للفقه العراقي وكتب أعلامه، وهي تكشف جملةً من صور التفاعل الفقهي في ذلك المحيط الزمني.

اِرْتِحَالَاتٌ عِرَاقِيَّةٌ

في «الأم» ما يزيد عن (١٥٠) مناظرةً، كان جلُّها معقودًا مع أصحاب أبي حنيفة، وكان لتلك المناظرات عظيمُ الأثر فيهم، حتىٰ تسبَّبت في رجوع بعضهم عما كان عليه والتحاقه بالشافعي[١].

كما كان الشافعي كثيرًا ما يضطرُّ مخالفَه العراقيَّ حين تعوزه الحجة إلىٰ أن يقول علىٰ سبيل التبرِّي: (**هكذا قال أصحابنا**)[٢]!

وما ذلك إلا لقوة الشافعي في نظره ومناظراته، وقد تقدم من كلام ابن عبد الحكم وداود بن علي أن (**الراد علىٰ الشافعي متعوبٌ**).

هذا الذي كان يقوم به الشافعي من مجادلة العراقيين واستقصائه في الرد عليهم أدىٰ ببعض العراقيين إلىٰ الانفكاك عمَّا كان عليه والمصير إلىٰ قول الشافعي ونهجه:

- **فمن أخصِّ أولئك العراقيين رجلان: أبو ثور، والكرابيسي:**

فقد كانا علىٰ نهج أهل العراق، ثم إنهما بمجالستهما الشافعي وسماعهما ما لديه صارا إليه وتركا ما كانا عليه[٣].

قال أبو ثور:

> **(لما ورد الشافعي رضي الله عنه العراق جاءني حسين الكرابيسي، وكان يختلف معي إلىٰ أصحاب الرأي،**

---

(١) انظر مثلا المناظرة التي ساقها في مسألة النكاح بلا ولي: الأم (٦: ٤٣٤).

(٢) من ذلك ما جاء في «الأم»: (قال: قال أصحابنا: يقبح أن يبيع مال غيره. قلت: ليس في هذا شيء لو قبح إلا وقد شركت فيه، بأنك تجعله يأخذ مثل عين ماله، وذلك قيمته، والقيمة بيع وتخالف معنىٰ السنة في هذا الموضع وتجامعها في موضع غيره. قال: **هكذا أصحابنا**. قلت: فترضىٰ من غيرك بمثل هذا فيقول لك من خالفك هكذا قال أصحابنا؟ قال: ليس له في هذا حجة. قلنا: ولا لك أيضا فيه حجة) (٦: ٢٦٩). ومنه: (فما زاد علىٰ أن قال: **هكذا قال أصحابنا**) الأم: (٨: ٤١). ومنها: (فما علمته رد أكثر مما وقفت في أن قال: **هكذا قال أصحابنا**) (٨: ٧٧).

(٣) انظر: الانتقاء لابن عبد البر (١٦٥-١٦٦).

فقال: قد ورد رجل من أصحاب الحديث يَتَفَقَّه، فقم بنا نَسخَرْ به. فقام وذهبنا حتىٰ دخلنا عليه، فسأله الحسين عن مسألة، فلم يزل الشافعي يقول: قال الله عز وجل، وقال رسول الله ﷺ حتىٰ أظلم علينا البيت، فتركنا بدعتنا واتبعناه).

وقال الحسين بن علي الكرابيسي: (رحمة الله علىٰ الشافعي، ما فهمنا استنباط أكثر السنن إلا بتعليم الشافعي أبي عبد الله إيانا).

وقال أيضًا: (قدم علينا الشافعي رضي الله عنه ونحن ثيران، فما مرَّت علينا سنة إلا وكل واحدٍ منَّا يحتاج إلىٰ زاوية يُجالَسُ فيها)[(١)].

- **وممن كان علىٰ طريقة العراقيين ثم صار إلىٰ الشافعي: الزعفراني.**

قال ابن عبد البر عنه: (كان يذهب إلىٰ مذهب أهل العراق، فتركه وتفقَّه للشافعي)[(٢)].

- **وممن كان يغلب علىٰ الظن جريانُه علىٰ طريقة أهل الرأي: المزني.**

وقد دلت الأخبار علىٰ أنه كان سائرًا علىٰ نهج أهل الكلام، ثم إنَّ المزني لمَّا لقي الشافعي اجتثَّه عن الكلام إلىٰ الفقه، وتحديدًا إلىٰ فقهه ونهجه، فكان أن صار من أخصِّ أصحابه وأجلِّهم.

قال عثمان بن سعيد بن بشار الأنماطي، سمعت المزني يقول: (**كنت أنظر في الكلام قبل أن يقدم الشافعي**، فلما قدم أتيته، فسألته عن مسألة من الكلام، فقال لي: تدري أين أنت؟ قلت: نعم، في مسجد الفسطاط. قال لي: أنت في تاران -قال عثمان: وتاران موضع في بحر القلزم، لا تكاد تسلم منه سفينة- ثم ألقىٰ عليَّ مسألة في الفقه، فأجبت، فأدخل شيئًا أفسد جوابي، فأجبت بغير ذلك، فأدخل شيئًا أفسد جوابي، فجعلت

---

(١) انظر هذا النص واللذين قبله في: مناقب الشافعي (١: ١٢٢، ٢٢٣، ٣٠١).
(٢) الانتقاء (١٦٤).

كلما أجبت بشيء أفسده. ثم قال لي: هذا الفقه الذي فيه الكتاب والسنة وأقاويل الناس، يدخله مثل هذا، فكيف الكلام في رب العالمين، الذي فيه الزلل كثير؟ **فتركت الكلام، وأقبلت علىٰ الفقه**)(١).

وقال المزني: (كنتُ يومًا عند الشافعي أسائله عن مسائلَ بلسان أهل الكلام، فجعل يسمع مني وينظر إليَّ ثم يجيبني عنها بأحضر جواب، فلما اكتفيتُ قال لي: يا بني، أدلك علىٰ ما هو خير لك من هذا؟ قلت: نعم. فقال: يا بني، هذا علم إن أنت أصبت فيه لم تؤجر، وإن أخطأت فيه كفرت، فهل لك فىٰ علمٍ إن أصبت فيه أُجِرتَ وإن أخطأت لم تأثم. قلت: وما هو؟ قال: الفقه. **فلزمتُه فتعلمتُ منه الفقه ودرستُ عليه**)(٢).

فإذًا كان المزني يطلب الكلام ويحاجج فيه، ومعلومٌ أن غالب أهل الكلام حينها علىٰ مذهب أبي حنيفة في الفقه، فالظنُّ أن المزني كان علىٰ ذلك النهج، وما تضمنه الخبران من انتقاله من الكلام إلىٰ الفقه لا يعني أنه لم يكن له حينها انتسابٌ فقهي، بل المراد أنه لم يكن له علىٰ الفقه مزيدُ إقبال حتىٰ استنهضه الشافعي.

ومع إقباله علىٰ الشافعي وتخرجه به في الفقه إلا أنه لم يقطع الصلة بمذهب أبي حنيفة، بل كان يديم النظر في كتبهم.

قال أحمد بن محمد الشروطي: (قلت للطحاوي: لم خالفتَ خالك -يعني المزنيَّ- واخترتَ مذهب أبي حنيفة؟ قال: لأني كنت أرىٰ خالي يديم النظر في كتب أبي حنيفة، فلذلك انتقلت إليه)(٣).

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠: ٢٥-٢٦). قال البيهقي: («تاران» في بحر القلزم، يقال: فيها غرق فرعون وقومه، فشبه الشافعيُّ المزنيَّ فيما أورد عليه بعض أهل الإلحاد ولم يكن عنده جواب بمن ركب البحر في الموضع الذي أغرق الله فيه فرعون وقومه وأشرف علىٰ الهلاك، ثم علمه جواب ما أورد عليه حتىٰ زالت عنه تلك الشبهة، وفي تلك دلالة علىٰ حسن معرفته بذلك، وأنه يجب الكشف عن تمويهات أهل الإلحاد عند الحاجة إليه، وأراد بالكلام: ما وقع فيه أهل الإلحاد من الإلحاد، وأهل البدع من البدع. والله أعلم) مناقب الشافعي (١: ٤٥٨).

(٢) طبقات الشافعي الكبرىٰ (٢: ٩٨).

(٣) الإرشاد للخليلي (١: ٤٣١).

ولعل ذلك ورَّثه كثرة خلافه للشافعي في «مختصره»، لا سيما وأن غالب خلافه له كان فيما بابه النظر والرأي والقياس، والله أعلم.

هؤلاء إذًا بعض الأعلام الذين ارتحلوا عن مذهب أهل العراق إلىٰ مذهب الشافعي، وثمة ارتحالٌ من نوعٍ آخر، وهو **ارتحالُ مجالسِ الدرس!**

وذلك أن أكثر مجالس الدرس المعقودة في مساجد بغداد كانت لأهل الرأي، فلما قدم الشافعي بغداد زاحم بمجلسه مجالسهم، حتىٰ انفضَّ سامرُ كثيرٍ منها، وعن ذلك يقول إبراهيم الحربي: (قدم الشافعي بغداد، وفي المسجد الجامع الغربي عشرون حلقة لأصحاب الرأي، فلما كان في الجمعة الثانية لم يَثْبُتْ منها إلا ثلاثُ حِلَقٍ أو أربعُ حِلَقٍ!)[1].

فانظر كيف تسبَّب الشافعي بما حباه الله تعالىٰ من سعة في العلم والفقه وقوة في البيان والجدل من إحداث هذا التأصير في الفقه العراقي وأعلامه ونواديه.

عَبْقَرِيَّةُ الاِنْفِصَالِ

يبقىٰ ها هنا سؤالٌ أختم به القولَ في انفصال الشافعي عن المدرسة العراقيَّة وتأثيره فيهم، وهو: **ما أظهرُ امتيازٍ اختصَّ به الشافعي عن غيره في مجادلته للعراقيين والذي كان له أعظم الأثر في زعزعة أصولهم؟**

والجواب يكمن في أنَّ الشافعي **كان أوسعَ منهم وأجودَ مادَّةً في الحديث**، وكانت هذه قضيةً شديدةً علىٰ أهل العراق قبل مجيء الشافعي، حتىٰ إن محمد بن الحسن كان يقول: (**سمعت من مالك سبعمئة حديث ونيفا إلىٰ الثمانمئة لفظًا**).

وكان أقام عند مالكٍ ثلاثَ سنين أو شبيهًا بثلاث سنين، فكان محمدٌ إذا وعد الناس أن يحدثهم عن مالك امتلأ الموضع الذي هو فيه، وكثر الناس عليه، وإذا حدَّث عن غير مالك لم يأته إلا النفر اليسير، فقال لهم:

---

(١) مناقب الشافعي (١: ٢٢٥).

(لو أراد أحدٌ أن يعيبكم بأكثر مما تفعلون ما قدر عليه، إذا حدثتكم عن أصحابكم فإنما يأتي النفير أعرف فيكم النكارة، وإذا حدثتكم عن مالك امتلأ الموضع)[1].

قال ابن تيمية:

(وكان محمد بن الحسن إذا حدث بالعراق عن مالك والحجازيين تمتلئُ دارُه وإذا حدث عن أهل العراق يقل الناس لعلمهم بأن علم مالك وأهل المدينة أصح وأثبت)[2].

ولكن، هل يقتصر الأمر على سعة مادته الحديثية؟ وقد كان أهلُ الحديث كذلك، بل كانوا أوسعَ منه مادَّة، ولكن لم يكن لهم من التأثير ما كان للشافعي، فما امتيازه عنهم؟

خاصَّةُ الشافعيِّ أنه أوجد نظامًا استدلاليًّا وأبرزه وأظهره، وهذا جعل أهل الرأي في مقابل نظامٍ متكاملٍ لا أدلة جزئية مفصلة يمكن الإجابة عن آحادها بعلل مختلفة، وهذا ما لم يتوفَّر لأهل الحديث قبل الشافعي.

ثمَّ إنَّ الشافعي قبل قيامه بإيجاد هذا النظام تضلَّعَ من فقه العراقيين وطريقتهم فكان نظامه هذا ينتظم مادَّتين:

الأولى: مادة بنائية لأدلةٍ لم يقل بها أهل الرأي، فأدخل عليهم كثيرًا من الحجج التي لم يقولوا بها فاحتاجوا لتكلف الاعتراض عليها، وخاصَّةً ما يتعلق بالسنة، فقد نفض الشافعي عليهم من دلائل السنة ما دخل بالنقص على كثيرٍ من فروعهم.

الثانية: مادة نقدية لأدلةٍ يقولون بها، وخاصة في إبداء ما بينها من التناقض والتناكر، فأدخل بذلك على أقاويلهم من الفساد ما كشف عن ضعف معارفهم حتى احتاجوا إلى تكلُّفِ الإجابة عنها.

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه (١٧٣-١٧٤)، مناقب الشافعي (١: ١٨٣).

(٢) الفتاوى (٢٠: ٣٢٤).

قال المعلمي:

(الحنفيَّة يعرفون شناعة رد السنة بالرأي، ولكنهم يتلمَّسون المعاذير، فيحاولون استنباط أصول يمكنهم إذا تشبثوا بها أن يعتذروا عن الأحاديث التي ردوها بعذرٍ سوىٰ مخالفة القياس، وسوىٰ الجمود علىٰ اتباع أشياخهم، ولكن تلك الأصول مع ضعفها لا تطرد لهم، لأن أشياخهم قد أخذوا بما يخالفها، ولهذا يكثر تناقضهم، وفي مناظرات الشافعي لهم كثيرٌ من بيان تناقضهم)[1].

بذلك أعاد الشافعي بكتبه بَعْثَ أهل الحديث، ومكَّنهم من استثمار ما لديهم من عُدَدٍ حديثية، فكان في ذلك أعظم الأثر في النقض علىٰ فقه أهل العراق.

قال الإمام أحمد:

(كانتْ أقفيتُنا أصحابَ الحديث في أيدي أصحاب أبي حنيفة ما تنزع، حتىٰ رأينا الشافعي رضي الله عنه)[2].

فالشافعي بذلك نَقَضَ فقههم ووَرَّثَ النَّقْضَ عليهم، وهكذا تكون العبقريَّة.

قال الرازي بعد أن أورد كثيرً من شهادات العلماء -وخاصة أصحاب الحديث- الدالة علىٰ علم الشافعي ومنزلته:

(اعلم أن ثناء العلماء علىٰ الإمام الشافعي أكثر من أن يحيط به الحصر، ونحن نذكر السبب في في محبتهم له وثنائهم عليه، فنقول:

الناس كلهم كانوا قبل زمان الشافعي فريقين: أصحاب الحديث، وأصحاب الرأي.

---

(١) التنكيل (١: ٣٨-٣٩).

(٢) آداب الشافعي ومناقبه (٥٥).

أما أصحاب الحديث فكانوا حافظين لأخبار رسول الله ﷺ إلا أنهم كانوا عاجزين عن النظر والجدل، وكلما أورد عليهم أحد من أصحاب الرأي، سؤالًا أو إشكالًا، بقوا علىٰ ما في أيديهم عاجزين متحيرين.

وأما أصحاب الرأي فكانوا أصحاب جدل ونظر إلا أنهم كانوا فارغين من معرفة الآثار والسنن.

وأما الشافعي فإنه كان عارفًا بسنة النبي ﷺ، محيطًا بقوانينها، وكان عارفًا بآداب النظر والجدل، قويًّا فيه، قادرًا علىٰ قهر الخصوم، فأخذ في نصرة أحاديث رسول الله ﷺ، وكان كل من أورد عليه سؤالًا أو إشكالًا أجاب عنه بأجوبة شافية كافية، فانقطع بسبب استيلاء أهل الرأي علىٰ أصحاب الحديث وسقط فقههم، وتخلَّص بسببه أصحاب الحديث من شبهات أصحاب الرأي، فلهذا السبب انطلقت الألسنة بمدحه والثناء عليه، وانقاد له علماء الدين وأكابر السلف)[1].

(١) مناقب الإمام الشافعي للرازي (٦٢-٦٣).

الشافعي والمدرسة المدنية (مالكية مصر)

أَصْحَابُنَا

مضىٰ الحديث عن اتصال الشافعي بالمدرسة المدنية من خلال تلمذته للإمام مالك، ولذا يمكن القول بأن الشافعي كان حجازيَّ النشأة العلمية، حيث أخذ في بواكير تلقيه عن أعلام المدرستين المكية والمدنية، وقد مضىٰ القول كذلك في أن معالم التأثير المنهجي للمدرسة المكية في فقه الشافعي ليس ببيِّنِ الملامح، وأما التأثير المدني فظاهرٌ لائح، ولا سيَّما في المادة الحديثية الزاخرة التي ورثها عن مالك وموطئه، خصوصًا وأنه قد قرأه عليه مبكرًا ومكث عنده حقبة زمنية كافية للإشراف علىٰ فقه الأعلام الأوائل من طبقة شيوخ مالك والذين آل علمهم إلىٰ مالكٍ رحمه الله، ولهذا التأثير فقد كان الشافعي يعُدُّ مالكًا وأهل المدينة أصحابَه، فقد قال: (إذا قلتُ: «قال بعض أصحابنا» فهم أهل المدينة)[1].

وقد كان الشافعي في قوله القديم كثيرًا ما يتبع الإمام مالكًا[2]، وإن كان اتباعَ اجتهادٍ لا تقليدٍ، بمعنىٰ أن موافقته لمالك في عامة القديم كان عن تأثُّرٍ بمنهجٍ لا عن محض تقليد.

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه (٢٠٢).

(٢) قال الصفدي: (وأقوال الشافعي القديمة كلها مذهب مالك رضي الله عنه) الوافي بالوفيات (٢: ١٧٧). وليس الصفدي من أهل هذا الشأن، وكليته هذه منخرمةٌ، وأدقُّ منه قول المعلمي: (عامة المسائل التي رجع عنها في الجديد كان في القديم موافقًا فيها لمالك) التنكيل (١: ٧٠١). وانظر: القديم والجديد في فقه الشافعي لـ د. الناجي لمين (٢: ٢٨٣).

قال النووي: (اعلم أن القول القديم ليس بلازم أن يكون كمذهب مالك، بل هو قول مجتهد، قد يوافق مالكا وقد يخالفه. قال القفال في «شرح التلخيص»: أكثر القديم قد يوافق مالكا)[1].

كما كان الشافعي عظيمَ الثناء علىٰ علم أهل المدينة، ولا سيما متقدميهم، ومن ذلك أن يونس بن عبد الأعلىٰ قال:

(قال الشافعي رضي الله عنه في شيءٍ ناظرتُه فيه: والله ما أقول لك إلا نصحًا: إذا وجدت أهل المدينة علىٰ شيء فلا يدخلنَّ قلبك شك أنه الحق، وكل ما جاءك وإن صح وقوي كل القوة ولم تجد له بالمدينة أصلًا وإن ضعف فلا تعبأ به ولا تلتفت إليه)[2].

وقال يونس أيضًا:

(قال لي محمد بن إدريس الشافعي: إذا وجدت متقدمي أهل المدينة علىٰ شيء فلا يدخل قلبك شك أنه حق)[3].

قَدْحُ الشَّرَارَةِ

ما مضىٰ لمحةٌ موجزةٌ دالَّةٌ علىٰ رجاحة علوم المدنيين في ميزان الشافعي، ثمَّ إن الشافعيَّ لمَّا تقدم به العلمُ واتسعت مادَّة معارفه أدرك ما في أصول المدنيين -الإمام مالك تحديدًا- من نوعِ اضطرابٍ، فقدح ذلك عنده شرارةَ الانفصال عن طريقته.

---

(١) المجموع (١: ٢٢٨).

(٢) مناقب الشافعي (١: ٥٢٦).

(٣) المصدر السابق (٢: ٢٤).

ينقل الربيع بن سليمان عن الشافعي مبدأ ذلك فيقول:

(سمعتُ الشافعي يقول: قدمتُ مصرَ ولا أعرف أن مالكًا يخالف من الأحاديث إلا ستةَ عشرَ حديثًا، فنظرتُ، فإذا هو يقول بالأصل ويدع الفرع، ويقول بالفرع ويدع الأصل).

قال البيهقي معلِّقًا: (وهذا الذي حكاه الربيع عنه هو الأصل في وضعه عليه، وهو أنه بدأ الكتاب بما أخبرنا أبو سعيد ...)[١].

ثم ساق البيهقي مقدمة «كتاب اختلاف مالك والشافعي»[٢]، والتي بيَّن فيها الشافعيُّ بِمَ يثبت الخبر، وأنه لا يترك حديثًا أبدًا إلا لحديثٍ يخالفه، كما بيَّن أوجه التعامل مع الأحاديث إذا اختلفت، فمنها ما يكون ناسخًا ومنسوخًا، ومنها ما يرجح فيه أحد الخبرين بدلالة، وأكَّد علىٰ أن حديث رسول الله ﷺ مستغنٍ بنفسه، وهذا معنًىٰ متواترٌ في كتب الشافعي[٣].

---

(١) مناقب الشافعي (١: ٥٠٩).

وقيل في سبب نقض الشافعي علىٰ مالكٍ أقوالٌ أخرىٰ، فمنها ما رواه الآبري في «مناقب الشافعي» بسنده إلىٰ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أنه قال: (لم يزل الشافعي يقول بقول مالك ولا يخالفه إلا كما يخالفه بعضُ أصحابه، حتىٰ أكثر فِتيَانٌ الأطرَابُلُسي علىٰ الشافعي من خَلْفِه بالألفاظ التي لا تجوز، فحمله ذلك علىٰ ما وضع علىٰ مالك، وإلا كان دهرًا إذا سئل عن الشيء قال: هذا قول الأستاذ مالك) (٩٩-١٠٠). قال البيهقي: (قلتُ: هذا الذي ذكره ابن عبد الحكم في عذر الشافعي فيما وضع من الكتاب علىٰ مالك فإنه يحتمل بعض الاحتمال) مناقب الشافعي (١: ٥٠٨). ومما قيل في سبب ذلك ما نقله البيهقي بقوله: (وقد قرأت في كتاب أبي يحيىٰ زكريا بن يحيىٰ الساجي فيما حدثه المصريون أن الشافعي إنما وضع الكتاب علىٰ مالك أنه بلغه أن بأندلس كمة لمالك -يعني قلنسوة- يستسقىٰ بها. وكان يقال لهم: قال رسول الله ﷺ فيقولون: قال مالك. فقال الشافعي: إن مالكا آدمي قد يخطئ ويغلط. فالذي دعاه إلىٰ أن وضع عليه هذا الكتاب ذلك. وكان يقول: كرهت أن أفعل ذلك، ولكني استخرت الله في ذلك سنة كذا. حكاه الساجي) مناقب الشافعي (١: ٥٠٨-٥٠٩).

(٢) انظر: الأم (٨: ٥١٣-٥١٤).

(٣) انظر: مجرد مقالات الشافعي في الأصول (١٤١ وما بعدها).

قال الرازي: (إن قال قائل: لما كان حال مالك في العلم والدين ما ذكرتم، وكان تعظيمُ الأستاذ واجبًا علىٰ كل مسلم، فكيف أقدم الشافعي علىٰ مخالفته؟ وكيف جوَّز من نفسه أن يضع الكتاب عليه؟).

ثم أتىٰ ببعض ما قيل في ذلك، ومنه ما تقدم نقله عن الربيع، ثم قال: (وأقول أنا: نُقِلَ أن أرسطاطاليس الحكيم تعلَّم الحكمةَ من أفلاطون، ثم خالفه، فقيل له: كيف فعلت ذلك؟ فقال: أستاذي صديقي، والحقُّ صديقي، فإذا تنازعنا فالحقُّ أولىٰ بالصداقة. وهذا المعنىٰ بعينه هو الذي حمل الشافعي علىٰ إظهار مخالفة مالك)[1].

إذًا، فبعد أنْ كان الشافعي في مرحلته العراقية قد أخلص جهدَه وردَّه في نقض عرىٰ المدرسة العراقية = شرع بعد دخوله مصر في النقض علىٰ المدرسة المدنية «المالكيَّة» مع نقده كذلك للمدرسة العراقية، فإنَّ مصر كانت تحفل بأتباع المدرستين، فكان دخول الشافعيِّ مصرَ محنةً علىٰ المالكية المستقرين بها، بحيثُ أحدث شرخًا في صفوفهم، كما كان دخوله العراق من قبلُ محنةً علىٰ أهل الرأي فيها.

ولعل مبادئ النقد عند الشافعي للمدرسة المدنية وأصولها قد وُلِدَت من رَحِمِ مجادلاته مع العراقيين، وذلك أنَّ الشافعي قبل قدومه إلىٰ العراق القدمة الأولىٰ سنة (١٨٤هـ) كان معدودًا في أصحاب مالك، ولم يبدُ منه انفصالٌ بيِّنٌ عن طريقته، ولكنه لمَّا احتك بمدرسة أهل العراق، ونظر في كتب محمد بن الحسن -ولا سيما ردُّه علىٰ مالك- انتهض للرد علىٰ محمد، فوازن بين قوله وقول مالك، **فكان أنْ دلَّه ذلك علىٰ ما في كثيرٍ من مقرَّرات المدرسة المدنيَّة من نقصٍ واختلالٍ**، لأن الشافعي باستقلاليته وقُوَاه العلمية والعقلية لا بد وأن يقف موقفَ العالمِ الطالبِ للحق، فليس من المنطق أن يكون الحقُّ في تلك المسائلِ كلِّها مع أهل المدينة، فلما تجرَّد الشافعي للرد علىٰ محمد

---

(١) مناقب الإمام الشافعي للرازي (٤٩-٥٠).

بن الحسن وجد أن هناك خللًا يدخل كذلك على قول مالك، ومما قد يدل على ذلك قوله في رده على محمد:

(وعامَّةُ ما أدخل محمدٌ على صاحبنا يدخل وأكثر منه، ولكنْ محمدٌ لا يسلم من أن يغفل في موضع آخر، فيدخل في أكثر مما عاب على صاحبنا، فيكون جميع ما احتج به على صاحبنا في هذا الموضع حجة عليه)[1].

قال أبو زَهرة: (بعد أن أقام الشافعي ببغداد في هذه المرحلة أمدًا غيرَ قصير درس فيه على محمد كتبَه، وجادل أهل الرأي وناظرهم = أحسَّ بأنه لا بد أن يخرج للناس بمزيج من فقه أهل العراق وأهل المدينة، واتجه إلى دراسة آراء مالك دراسة ناقد فاحص، لا دراسة متعصب لها مدافع عنها.

ولعل المجادلة عن رأي مالك وإن دفعت إليها الحمية له قد هدتْه إلى عيوبٍ فيه، كما نفذ ببصيرته إلى محاسن وعيوب فقهاء أهل العراق في مجادلتهم وفي دراسة فقههم وآرائهم، فكان لا بد حينئذ من فكر جديد واتجاه جديد، ثم إن المناقشة في الفروع وَجَّهتْه إلى تَعَرُّفِ أصولها والبحث عن ضوابطها ومقاييسها، فخرج من بغداد وقد أخذ يرسم خطوطًا جديدة)[2].

دُعَاءٌ وَاسْتِعْدَاءٌ

هذه المجابهةُ لمالكيَّة مصر والردُّ على الإمام مالك جعلت الشافعيَّ مرمًى لسهامهم، فلم يسلَمْ من بَهْتِهم وعَضْبهم وطعنهم.

---

(١) «الرد على محمد بن الحسن» الأم (٩: ١٦٤).

(٢) الشافعي «حياته وعصره .. آراؤه وفقهه» (١٢٨).

بل بلغت بهم الحال أنْ صاحَ عيسىٰ بن المنكدر -أحد قضاة مصر- بالشافعي -والشافعيُّ يسمع- وقال له: (يا كذا، دخلتَ هذه البلدة وأمرُنا واحدٌ ورأينا واحدٌ، ففرَّقتَ بيننا، وألقيت بيننا الشرَّ، فرَّق الله بين روحَك وجسمَك)[1].

وما كان لمثل هذه الكلمات أن تخرج لولا عظيم تأثير الشافعي في مالكيَّة مصر.

يقول الذهبي:

> **(لا ريب أن الإمام لما سكن مصرَ وخالف أقرانَه من المالكية، ووهَّىٰ بعضَ فروعهم بدلائل السنة، وخالف شيخَه في مسائل = تألَّموا منه، ونالوا منه، وجرت بينهم وحشةٌ، غفر الله للكل، وقد اعترف الإمام سحنون وقال: لم يكن في الشافعي بدعة. فصدق والله، فرحم الله الشافعي، وأين مثل الشافعي -والله- في صدقه، وشرفه، ونبله، وسعة علمه، وفرط ذكائه، ونصره للحق، وكثرة مناقبه، رحمه الله تعالىٰ)[2].**

ومما يدل علىٰ حجم تأثير الشافعي في مالكيَّة مصر ما كان من أشهبَ رغم سابق صحبته للشافعي ومذاكرته العلم معه، وعن ذلك يقول الربيع: (رأيت أشهبَ بنَ عبد العزيز ساجدًا وهو يقول في سجوده: «اللهمَّ أمِتِ الشافعي، وإلا ذهب

---

(١) الولاة والقضاة للكندي (٤٣٨). قال ابن حجر: (وكان ذلك قبل أن يلي عيسىٰ بن المنكدر، وأشار بالتفرقة إلىٰ ما وقع من الاختلاف بين الشافعي وأهل مصر، وكانوا لا يعرفون إلا رأي مالك، فلما خالفه الشافعي وافقه جماعة كثيرة منهم فصار يقع بينهم الجدال والمنازعة، وإنما ولي عيسىٰ القضاء بعد موت الشافعي بمدة طويلة) رفع الإصر عن قضاة مصر (٢٩٧-٢٩٨). وولاية ابن المنكدر للقضاء كانت في شهر رجب سنة ٢١٢هـ.

(٢) سير أعلام النبلاء (١٠: ٩٥).

علم مالك بن أنس». فبلغ ذلك الشافعي، فتبسَّم وأنشأ يقول:

تمنَّى رجالٌ أن أموتَ وإن أمُتْ
فتلك سبيلٌ لستُ فيها بأوحدِ

فقُلْ للذي يبغي خلافَ الذي مضى
تهيَّأْ لأخرى مثلِها فكأنْ قدِ

وقد علموا لو ينفع العلمُ عندهم
لئن متُّ ما الداعي عليَّ بمخلَدِ)[1].

وهذا من الشافعي تصميمٌ علىٰ ما شرع فيه من النقض علىٰ المدنيين، فهو يقول أن هذا الذي يتمنَّىٰ موتي ويبغي مني خلافَ ما قد رآه من نقضٍ فلن ينال مُنَاه، ولْيتهيَّأ لنقضٍ جديدٍ كسابقه!

لم يقف الأمر عن حدود الابتهال، بل بلغت الحال ببعض المالكية إلىٰ أن استعدوا السلطان علىٰ الشافعي، بل وتلاميذه من بعده، وعن ذلك قال البويطي: (لما مات الشافعي اجتمعنا في موضعه جماعة من أصحابه، فجعل أصحاب مالك يسعون علينا عند السلطان).

قال البيهقي: (قلتُ: وكانوا قد سعوا بالشافعي حين وضع كتاب الرد عليهم، واجتمعوا إلىٰ السلطان)[2].

ومع ذلك، فلم تكن حَملَةُ المالكية تلك عليه لتحجِزَ مثلَه عن بيان ما يراه حقًّا، فلم يزل الشافعي يناظرهم وينتصر لقوله، ويصنف الكتب نصرة لأصوله، بل ربما عيَّرهم بدعواهم قبولَ الأخبار وذمِّهم العراقيين في تركها مع أنهم يقعون فيما يعيبونهم به[3].

(١) مناقب الشافعي (١: ٧٣-٧٤).
(٢) المصدر السابق (٢: ٣٣٨-٣٣٩).
(٣) انظر مثلاً: الأم (١٠: ٩٥).

دُسْتُورُ النَّقْضِ

ربما كان مبدأ تلك الحملات المالكية مع وضع الشافعي كتاب «اختلاف الشافعي ومالك»، فذلك الكتاب كان جمعًا هائلًا لعَثَرات المالكية في الأصول والفروع، والشافعي لم يكن قبل دخوله مصر يُظهِرُ إلا خلاف العراقيين، ولم يكن يتناول أصول مالك وفروعه بالنقض علىٰ نحو ما في هذا الكتاب.

وهنا تنبيهٌ يحسن ذكره، وهو أن هذا الكتاب علىٰ خلاف كل كتب الشافعي كان عبارةً عن سؤالاتٍ وجهها أحد تلاميذه إليه ممن كان علىٰ طريقة المدنيين، فكان الشافعي يجيبه، فالشافعي هنا مخاطَبٌ، وليس هو من يبتدئ القول، فأول الكتاب: (سألتُ الشافعيَّ: ...).

والباعث لي علىٰ ذكر ذلك أن هذا يفسر ما تضمنه الكتاب من مبالغةٍ شديدةٍ في النقد، فإن مجلس النظر والمباحثة ربما ساغ فيه مثل ذلك.

قال البيهقي لما ذكر هذا الكتاب، وبيَّن بعض ما تضمنه من مؤاخذات للشافعي بحسب ما أداه إليه نظره واجتهاده: (قلت: وإنما حملني علىٰ بيان ما حمل الشافعي رضي الله عنه علىٰ خلاف مالك في بعض المسائل إبداء عذره في ذلك، ومع خلافه إياه هو قائل بفضله وتقدمه فيما هو مقدم فيه من الحديث وغيره رحمنا الله وإياه، وقد ذكرنا في هذا الكتاب مناظرة الشافعي لمحمد بن الحسن في تقديم مالك، وحين وضع ذلك الكتاب لم يقصد به الرد علىٰ مالك، ولم يصرح به. وحين قال له الربيع -وكان يذهب في الابتداء مذهب مالك-: فاذكر مما روينا شيئا -يعني فخالفناه- فقال الشافعي: لا أرب لي في ذكره وإن سألتني عن قولي لأوضح لك الحجة فيه. قال الربيع: فقلت للشافعي: لست أريد مسألتك ما كرهت من ذكر أحد، ولكني أسألك في أمر أحب أن توضح لي فيه الحجة. قال: فسل. فجعل الربيع يسأله وهو يجيب)[1].

---

(١) مناقب الشافعي (١: ٥١٦).

ومع أن الإمام مالكًا هو المردودُ عليه في المقام الأول، إلا أن الشافعي لما كان مُخاطَبُه أحد أتباعه تجوَّز في إغلاظ القول عليه، فما في الكتاب من شدَّة في العبارة وإن وُجِّه إلىٰ السائل المحاوِر إلا أن المقصود به مالكٌ رحمه الله تعالىٰ.

ثم إن للشافعي من وراء ذلك قصدًا، فمن محامل شدته رحمه الله في هذا الكتاب ما أبانه المعلمي بقوله:

> **(كان من أهل العلم والفضل مَن إذا رأىٰ جماعةً اتبعوا بعض الأفاضل في أمر يرىٰ أنه ليس لهم فيه إما لأن حالهم غير حاله وإما لأنه يراه أخطأ أطلق كلمات يظهر منها الغض من ذاك الفاضل لكي يكف الناس عن الغلو فيه الحامل لهم علىٰ إتباعه فيما ليس لهم أن يتبعوه فيه).**

ثم ضرب أمثلةً لذلك، ومنها قوله:

> **(ومنه ما يقع في كلام الشافعي في بعض المسائل التي يخالف فيها مالكًا من إطلاق كلمات فيها غضٌّ من مالك مع ما عرف عن الشافعي من تبجيل أستاذه مالك)**[1].

إذا تقرَّر ذلك، فلا بُدَّ لنا هنا من إطلالة عابرةٍ علىٰ ما تضمَّنه الكتاب، وجملة ما يمكن قوله أن أهميته تكمن في بيانه لأمرين، وهما:

أولًا: موقف الشافعي من المدرسة المدنية أصولًا وفروعًا.

ثانيًا: قضية العمل وأوجه انتقاد الشافعي لها تأصيلا وتطبيقًا.

والنقد الكلِّي الذي وجهه الشافعي للإمام مالك هو أنه (لا يسير علىٰ أصل ثابت مطرد، فتارة يروي الحديث المتصل ويأخذ به، ومرة يقدم عليه الحديث المنقطع، ومرة

---

(١) التنكيل (١: ١٦-١٨).

يروي الحديث ويأخذ بقول الصحابي أو التابعي ويترك الأخذ بالحديث، وتارة أخرىٰ يترك الحديث وقول الصحابي إما لرأي نفسه وإما لما يسميه العمل، وحتىٰ أصل العمل ليس له مذهب ثابتٌ فيه)[1].

ومن كلام الشافعي الدال علىٰ ذلك قوله لمخاطَبِه:

(وما حفظت لك مذهبًا واحدًا في شيءٍ من العلم استقام لك فيه قولٌ، ولا حفظتُ أنك ادعيتَ الحجة في شيء إلا تركتها في مثل الذي ادعيتها فيه)[2].

ومن كلامه الجامع الدال علىٰ جوهر مأخذه علىٰ مالك وأصحابه، وفيه ما يدل علىٰ تقصي الشافعي وعظيم تتبعه = قوله: (وفيما روىٰ الثقات عن عمر أنك لتخالف عنه أكثر من مئة قول، منها ما هو لرأي نفسك ومثلك.

حفظت أنك تروي عن أبي بكر ستة أقاويل تركت عليه منها خمسةً: اثنين في القراءة في الصلاة، وآخر في نهيه عن عقر الشجر المثمر وتخريب العامر وعقر ذوات الأرواح إلا لمأكلة.

وحفظت عنك أنك تركت علىٰ عثمان أنه كان يخمر وجهه وهو محرم من روايتك وغير ذلك.

وما تركت عليهم من رواية الثقات من غير أهل المدينة أضعاف ما تركت عليهم من روايتك، لغفلة ولقلة روايتك وكثرة روايتهم، وأنك قد تحفظت من أن تكثر ما يروىٰ مما يخالف.

فإن ذهبت إلىٰ غيرهم من أصحاب النبي ﷺ فلم تروِ عن أحد قط شيئًا علمته إلا تركت بعض ما رويت.

---

(١) التأليف في مسائل الخلاف الفقهي والأصولي في القرن الثاني الهجري لـ د. الناجي لمين (٩٨).
(٢) «اختلاف مالك والشافعي» الأم (٨: ٧٤١).

وإن ذهبت إلىٰ التابعين فقد خالفت كثيرا من أقاويلهم. وإن ذهبت إلىٰ تابعي التابعين فقد خالفت أقاويلهم مما رويت وروىٰ غيرك من ذلك ما كتبنا منه في هذا الكتاب شيئا يدل علىٰ ما رويت، وما تركنا من رواية غيرك أضعاف ما كتبنا من روايتك ورواية غيرك.

فإن أنصفت بأقاويلك فلا تشك في أنك لم تذهب مذهبا علمناه إلا فارقته، فإن كانت حجتك لازمة فحالك بفراقها غير محمودة، وإن كانت غير لازمة دخل عليك فراقها والضعف في الحجة لما لا يلزم)[1].

وقد أحصىٰ د. محمد العَلَمي[2] تعقبات الشافعي علىٰ الإمام مالك في كتابه «اختلاف مالك»، فكان إحصاؤه لها علىٰ النحو التالي:

- (٤٣) مسألةً مما رأىٰ أنه خالف فيها السنة «خبر الواحد».

- (٣١) مسألةً مما رأىٰ أنه خالف فيها أبا بكر أو عمر أو عثمان، وذكر مسألتين فيما خالف فيه عائشة.

- (٤) مسائل فيما خالف فيه ابنَ عباس.

- (مسألتان) فيما خالف فيه زيدَ بن ثابت.

- (مسألة) فيما خالف فيه أنسَ بنَ مالك.

- (٥) مسائل خالف فيها عمر بن عبد العزيز.

- (مسألتان) خالف فيهما سعيد بن المسيب.

- ثم ذكر أكثر من (٤٠) مسألةً خالف فيها ابن عمر.

هذا، وتفصيل القول في هذا الكتاب تحديدًا، وتبيين غرض الشافعي من ذكر تلك المسائل، وبيان مخالفة مالكٍ مَن خالف من الصحابة ومَن بعدهم = لا يتسع له هذا الكتاب، **وهو جديرٌ بدراسةٍ مستقلَّةٍ يُتوسَّطُ فيها بين هذين الإمامين بعدلٍ وإنصافٍ.**

---

(١) «اختلاف مالك والشافعي» الأم (٨: ٧٥٣-٧٥٤).

(٢) في مقدمة تحقيقه لكتاب «الذب عن مذهب مالك» (١: ٣٣)

وقد قام د. الناجي لمين بمناقشة الشافعي منتصرًا لإمامِه مالكٍ[1]، ولي عليه مراجعاتٌ فيما ذكره، غيرَ أن هذا الكتابَ لا يحتملُ مثلَ ذلك، فالغرض هنا بيان أغراض الشافعي من كتابه هذا.

وكما سبق حين النظر في كتاب «اختلاف علي وابن مسعود» وبيان ما في فكرة ذلك الكتاب من ابتكارٍ حيث اعتمد فيه الشافعي مبدأ الإحصاء بغرض الإفحام والإلزام = فكتاب «اختلاف مالك» -كما سبقت الإشارة إليه- علىٰ شاكلته، كما رأيتَ فيما جمعه الشافعي من مسائلَ كثيرةٍ فيما خالف فيه الإمام مالك الصحابة والتابعين للدلالة علىٰ انفكاكه عما أصَّله ونظَّر له.

وفي ختم القول في هذه الفقرة، وفيما يتعلق بهذا الكتاب، فثمةَ بحثٌ جزئيٌّ لا يخلو من فائدة، وهو أنه قد حصل شيءٌ من التردد في تعيين المحاوِر الذي توجَّه بسؤالاته للشافعي في هذا الكتاب، وفي ذلك ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: أنه البويطي:

قال ابن الصلاح: (قال أبو بكر الصيرفي في كتابه «شرح اختلاف الشافعي ومالك» رضي الله عنهما عن البويطي: قدم علينا الشافعي مصر، فأكثر الرد علىٰ مالك، فاتهمتُه وبقيتُ متحيِّرًا، فكنت أكثر الصلاة والدعاء رجاءَ أن يُرِيَني الله الحقَّ مع أيهما، فرأيت في منامي أن الحق مع الشافعي، فذهب ما كنت أجده. قال: فالبويطي مشهور أنه كان يرىٰ رأيَ مالك قبل أن يقول بقول الشافعي. وذكر فيه أيضًا أنَّ المزنيَّ كان يرىٰ رأي أهل العراق. وروىٰ الصيرفي عن أبي نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي الإستراباذي، عن الربيع، عن الشافعي، عن كتبه. وذكر أن البويطي هو القائل في كتاب «اختلافه ومالك»: «سألت الشافعي»، و: «قلت للشافعي»، وأن الربيع رواه من نسخته، فاستثقل أن يغير منه: «سألت» و«قلت»، وقد روي عنه أيضًا: «سئل الشافعي»)[2].

---

(١) في كتابَيه: التأليف في مسائل الخلاف (١٠٤ وما بعدها)، ما بين الإمامين مالك والشافعي.

(٢) طبقات الفقهاء الشافعية (٢: ٦٨٢ – ٦٨٣).

الاتجاه الثاني: أنه الربيع:

وهو ظاهر ما في الكتاب، وعليه اعتمد البيهقي في النقل الذي تقدَّم عنه أول هذه الفقرة، فإنه قال فيه: (**فجعل الربيع يسأله وهو يجيب**).

الاتجاه الثالث: ترديدُ ذلك دون جزمٍ:

وهو مسلك التقي السبكي، حيث قال في موضعٍ من تكملته لـ «المجموع»:

(... ففي «الأم» من كلام الربيع أو من كلام البويطي -الله أعلم- في «اختلاف الشافعي ومالك»: فقلت للشافعي: ...)[1].

اِرْتِحَالَاتٌ مَالِكِيَّةٌ

كما حدث مع بعض العراقيين في تركِهم قولَهم ومذهبَهم لقول الشافعي فقد جرىٰ مثل ذلك من بعض المالكية، فانتقل جملةٌ منهم عما كانوا عليه إلىٰ رأي الشافعي.

- **فمن أولئك: البويطي:**

فقد كان مالكيًّا أولَ أمره، ثم إنه تَبعَ الشافعي واختص به، وصار هو خليفتَه من بعده.

وقد مضىٰ قريبًا في ضمن كلام ابن الصلاح النقلُ عن الصيرفي وما قاله عن البويطي من حيرته وتردده بعد رد الشافعي علىٰ مالك ثم مصيره إلىٰ مذهب الشافعي، ثم إنه قال: (**فالبويطي مشهورٌ أنه كان يرىٰ رأي مالك قبل أن يقول بقول الشافعي**).

- **ومنهم: الربيع بن سليمان:**

وقد مضىٰ قريبًا في كلام البيهقي قوله عنه: (**وكان يذهب في الابتداء مذهب مالك**).

---

(١) (١٢: ٣٦٩).

- **ومنهم: محمد بن عبد الله بن عبد الحكم:**

فقد كان مالكيًّا، كما كان أبوه من أئمة المالكية، ولكنه تشفَّع، والعجب أن المؤثر عليه في ذلك هو والده، فقد كان يوصيه بأن يلازم الشافعي. قال محمد: (كنت أتردد إلىٰ الشافعي، فاجتمع قومٌ من أصحابنا إلىٰ أبي، فقالوا: يا أبا محمد، إن محمدًا انقطع إلىٰ هذا الرجل ويتردد إليه فيرىٰ الناس أن هذا رغبة عن مذهب أصحابه، فجعل أبي يلاطفهم فيقول: هو حَدَثٌ، وهو يحب النظر في اختلاف أقاويل الناس ومعرفة ذلك. ويقول في السر: يا بنيَّ، اِلزَم هذا الرجل، فإنه عسىٰ أن يخرج يومًا من هذا البلد فتقول: «قال ابن القاسم» فيقال لك: مَن ابن القاسم؟!)[1].

ثم إن محمدًا رجع إلىٰ مالكيَّته بعد وفاة الشافعي لعارضٍ من أمر الدنيا، حيث كان يأمل أن يكون خليفةَ الشافعي من بعده، فلم يتسنَّ له ذلك، فعاد ساخطًا إلىٰ ما كان عليه، بل بلغت به الحال إلىٰ أن صنف كتابًا في الرد علىٰ الشافعي[2]!

عَبْقَرِيَّةُ الانْفِصَالِ

ذات السؤال الذي مضىٰ طرحه حين ختم البحث في انفصال الشافعي عن العراقيين ونقضه عليهم يرد هنا، وهو: **ما أظهرُ امتيازٍ اختصَّ به الشافعي عن غيره في مجادلته للمدنيين والذي كان له أعظم الأثر في زعزعة أصولهم؟**

والجواب عن ذلك أن يقال: كان الشافعي كما تقدم يرىٰ صحة أصول المدنيين في الجملة، وذلك أن أصولهم هي أصول أهل الحديث، لكن الشافعي قام بمراجعةٍ **لنهج تعامل المدنيين مع الأخبار النبوية والآثار الصحابيَّة.**

---

(١) مناقب الشافعي (٢: ٣٤١-٣٤٢).

(٢) انظر: مناقب الشافعي (٢: ٣٣٧-٣٣٨)، سير أعلام النبلاء (١٢: ٦٠)، طبقات الشافعية الكبرىٰ (٢: ٦٩).

وأخصُّ القضايا المتصلة بذلك والتي توفَّر الشافعي علىٰ تتبعها وملاحقة آثارها: **قضية العمل**، وهي قضيةٌ تُشكِلُ علىٰ المدرستين العراقية والمدنية، غير أن إشكالها علىٰ المدرسة المدنية أكثر حضورًا واتساعًا، وذلك لكثرة استعمالهم لهذا الأصل وبنائهم كثيرًا من فقههم علىٰ قاعدته وردِّهم جملةً من الأخبار والآثار علىٰ ضوئه.

فما كان من الشافعي -وهو الذي يؤكد مرارًا علىٰ حاكمية السنة واستغنائها بنفسها وعدم توقف قبولها علىٰ قول قائل ولا عمل عامل- إلا أن أحدث مراجعةً قويَّةً أدَّتْ إلىٰ خلخلةِ كثيرٍ من بناءات المدرسة المدنية.

وليس هذا الكتاب مخوَّلًا بمعالجة تلك القضية علىٰ سبيل التفصيل، غيرَ أن من الحَسَنِ التنبيهَ علىٰ جهات نقض الشافعي لأصل العمل المدني.

وقد كان لنقض الشافعي لذلك الأصل جهاتٌ عدَّة:

- **فمن ذلك أنه أنكر عليهم إطلاقهم «الإجماعَ» و «اجتماعَ الناس» علىٰ «عمل أهل المدينة» أو بعضهم، ومن كلامه في ذلك:**

(إنه يجب عليكم ألا تقولوا: «اجتمع الناس» إلا لما إذا لقي أهل العلم فقيل لهم: «اجتمع الناس» علىٰ ما قلتم أنهم اجتمعوا إليه = قالوا: نعم.

وكان أقلَّ قولهم لك أن يقولوا: «لا نعلم من أهل العلم له مخالفًا» فيما قلتم: «اجتمع الناس عليه». فأمَّا أن تقولوا: «اجتمع الناس» وأهل العلم معكم يقولون: «ما اجتمع الناس» علىٰ ما زعمتم أنهم اجتمعوا عليه = فأمران أسأتم النظر بهما لأنفسكم: في التحفظ في الحديث، وأن تجعلوا السبيل لمن سمع قولكم: «اجتمع الناس» إلىٰ رد قولكم، ولا سيما إذْ كنتم إنما أنتم مقتصرون علىٰ علم مالك رحمنا الله وإياه)[1].

---

(١) «كتاب اختلاف مالك والشافعي» الأم (٨: ٥٤٩-٥٥٠).

• ومن ذلك أنه أنكر عليهم دعواهم إجماعَ إجماعَ الناس بالمدينة في مسألةٍ اختلف فيها أهلُ المدينة أنفسُهم، ومن كلامه في ذلك:

(فأحسنوا النظر لأنفسكم، واعلموا أنه لا يجوز أن تقولوا: «أجمع الناس بالمدينة» حتىٰ لا يكون بالمدينة مخالفٌ من أهل العلم)[1].

• ومما قرره الشافعي نفيُ أن يكون هناك إجماعٌ بالمدينة ويكون أهل البلدان غيرهم مخالفين له، فهو يرىٰ أنه لم يخالف أهلُ البلدان أهلَ المدينة إلا فيما اختلف فيه أهلُ المدينة أنفسُهم، وإذا كان هناك إجماعٌ بالمدينة فإن غيرهم من أهل العلم مجمعون معهم، ومن كلامه في ذلك:

(فلا تدَّعوا الإجماعَ أبدًا إلا فيما لا يوجد بالمدينة فيه اختلافٌ، وهو لا يوجد بالمدينة إلا وُجِدَ بجميع البلدان عند أهل العلم متفقين فيه، لم يخالف أهل البلدان أهلَ المدينة إلا فيما اختلف فيه أهل المدينة بينهم.

واجعل ما وصفنا علىٰ هذا الباب كافيًا لك، دالًّا علىٰ ما سواه إذا أردت أن تقول: «أجمع الناس» فإن كانوا لم يختلفوا فيه فقُلْهُ، وإن كانوا اختلفوا فيه فلا تقله، فإن الصدق في غيره)[2].

وقال: (فأين ما زعمتم من أن العلم بالمدينة كالوراثة لا يختلفون فيه، وحكايتهم إذا حكوا وحكيتم عنهم اختلافًا فكذلك حكاية غيركم، اختلافٌ في أكثر الأشياء، إنما الإجماع عندهم فيما يوجد فيه إجماعٌ عند غيرهم)[3].

وقال: (وليس الإجماع كما ادعيتم، إذا كان بالمدينة إجماعٌ فهو بالبلدان، وإذا كان بها الاختلاف اختلف أهل البلدان، فأما حيث تدعون الإجماع فليس بموجود)[4].

---

(١) «كتاب اختلاف مالك والشافعي» الأم (٨: ٥٥١).

(٢) المصدر السابق (٨: ٥٥١-٥٥٢).

(٣) المصدر السابق (٨: ٦٥٢).

(٤) المصدر السابق (٨: ٧٢٠).

• **وقد كان الشافعي لكثرة اضطراب المدنيين في تقرير العمل واعتباره ينكر عليهم سيولة هذا المصطلح، ويبين لهم أنه جَهِدَ في ضبط العمل الذي يحتجون به فلم يستطع، ومن كلامه في ذلك:**

قال لمحاورِه: (... مع أنك أحلتَ علىٰ العمل، وما عرفنا ما تريد بالعمل إلىٰ يومنا هذا، وما أرانا نعرفه ما بقينا)[١].

وقال: (وما درينا ما معنىٰ قولكم «العمل» ولا تدرون فيما خبرنا وما وجدنا لكم منه مخرجًا إلا أن تكونوا سميتم أقاويلكم العمل والإجماع فتقولون: «علىٰ هذا العمل، وعلىٰ هذا الإجماع» تعنون أقاويلكم وأما غير هذا فلا مخرج لقولكم فيه عمل ولا إجماع لأن ما نجد عندكم من روايتكم ورواية غيركم اختلاف لا إجماع الناس معكم فيه لا يخالفونكم)[٢].

وقال: (من اضطركم إلىٰ أن تقولوا هذا الذي لا يوجد في قول أحد من بني آدم غيركم، والله المستعان، ثم تؤكدونه بأن تقولوا: «الأمر عندنا». فإن كان الأمر عندكم إجماع أهل المدينة فقد خالفتموهم، وإن كانت كلمة لا معنىٰ لها فلِمَ تكلفتموها؟ فما علمتُ قبلكم خلقًا تكلَّفها، وما كلمت منكم أحدًا قط فرأيته يعرف معناها)[٣].

وقال: (أما قوله: «ليس بالمعمول به» فقد أعيانا أن نجد عند أحدٍ علم هؤلاء الذين إذا عملوا بالحديث ثبت عنده، فإذا تركوا العمل به سقط عنده، وهو يروي عن أن النبي فعله، وأن ابن عمر فعله، ولا يروي عن أحد يسميه أنه تركه، فليت شعري من هؤلاء الذين لم أعلمهم خُلِقُوا، ثم يحتج بتركهم العمل وعملهم)[٤].

وقال: («العمل» ليس له معنىٰ)[٥].

---

(١) «كتاب اختلاف مالك والشافعي» الأم (٨: ٦٤٠).

(٢) المصدر السابق (٨: ٧٣٩).

(٣) المصدر السابق (٨: ٧٧٧-٧٧٨).

(٤) «كتاب اختلاف الحديث» الأم (١٠: ١٧٠).

(٥) المصدر السابق (١٠: ٢٣٢).

• **ومما أنكره الشافعي علىٰ المدنيين: ادعاؤُهم الإجماعَ في مسائلَ لا يُروىٰ فيها عن موافقٍ ولا مخالفٍ شيئًا، ومثل هذا لا ينبغي أن يُدَّعىٰ وقوع الإجماع فيه، لأن الإجماعَ نقلٌ، فإذا عُدِمَ الخبر عن الموافقين لم يصح إطلاقه، ومن كلامه في ذلك:**

(أما قوله: «ليس هذا بالأمر المجتمع عليه» فليس في مثل هذا اجتماعٌ وهو لا يروي شيئًا يخالفُه ولا يوافقُه، فأينَ الاجتماعُ فيما لا روايةَ فيه؟!)[1]. وقال: (ما يجوز ادعاءُ الإجماع إلا بخبرٍ)[2].

• **وقد ذكر الشافعي أن أكثرَ ما يدَّعونه من إجماع أهل المدينة منقوضٌ، ومن كلامه في ذلك:**

(أكثر ما قلتم: «الأمر المجتمع عليه» مختلفٌ فيه)[3].

• **بل قرَّرَ الشافعي أنهم من أكثر الناس خلافًا لأهل المدينة، ومن كلامه في ذلك:**

(إنه لا خلقَ أشدَّ خلافًا لأهل المدينة منكم ... فلو قال لكم قائل: أنتم أشد الناس معاندةً لأهل المدينة وجد السبيلَ إلىٰ أن يقول ذلك لكم علىٰ لسانكم، لا تقدرون علىٰ دفعه عنكم، ثم الحجة عليكم في خلافهم أعظم منها علىٰ غيركم، لأنكم ادعيتم القيام لعملهم واتباعهم دون غيركم، ثم خالفتموهم بأكثر مما خالفوهم به مَن لم يَدَّعِ اتباعَهم ما ادعيتم، فلئن كان هذا خفي عليكم من أنفسكم = إن فيكم لغفلةً ما يجوز لكم معها أن تفتوا خلقًا، والله المستعان، وأراكم قد تكلفتم الفتيا، وتطاولتم علىٰ غيركم ممن هو أقصد وأحسن مذهبًا منكم)[4].

---

(١) «كتاب اختلاف مالك والشافعي» الأم (٨: ٦٧٣).

(٢) المصدر السابق (٨: ٧٠٥).

(٣) المصدر السابق (٨: ٧٧١).

(٤) المصدر السابق (٨: ٥٦٧-٥٦٨).

وقال: (فخالفتم الأحاديث التي رواها صاحبنا وصاحبكم عن النبي ﷺ وابن المسيب وعروة، وأنتم تدَّعون أنكم تتبعون أهل المدينة، وقد خالفتم ما روىٰ صاحبنا عنهم كله. إنه لبيِّنٌ في قولكم أنه ليس أحدٌ أتركَ علىٰ أهل المدينة لجميع أقاويلهم منكم، مع ما تبين في غيره، ثم ما أعلمكم ذهبتم إلىٰ قول أهل بلد غيرهم، فإذا انسلختم من قولهم وقول أهل البلدان ومما رويتم وروىٰ غيركم والقياس والمعقول = فأي موضع تكونون به علماء وأنتم تخطئون مثل هذا وتخالفون فيه أكثر الناس؟)[1].

وقال: (هذا خلاف ما رويتم عن النبي ﷺ، وخلاف العمل من أصحابه والتابعين بعدهم، فكيف تزعمون أنكم تذهبون إلىٰ العمل وأنتم تخالفون العمل والسنة جميعًا؟)[2].

هذه جُمَلُ جهات النقض التي أدخلها الشافعي علىٰ المدرسة المدنية في أصل احتجاجها بالعمل، وقد فتح بذلك باب النقض علىٰ المدنيين، وكان لنقده لهم آثارٌ عميقةٌ في تاريخ التراث الفقهي/ الأصولي، وهكذا تفعل العبقريَّة.

---

(١) «كتاب اختلاف مالك والشافعي» الأم (٨: ٥٧١).

(٢) المصدر السابق (٨: ٦٢٤-٦٢٥).

مركزية «السنة» في مجادلات الشافعي

قال ابنُ حزمٍ واصفًا الإمامَ الشافعيَّ وتأثيرَه المعرفيَّ في كلمةٍ جامعةٍ:

(إنه أول من انتقد الأقوال المختلطة، وميَّز الفتاوىٰ المختلفة، وميَّز السنَّة من غيابَة الرأي، وعلَّم استخراجَ البرهان من غَيْضَةِ الاستحسان، ونهىٰ عن التعصُّب للمعلمين وعن الحمية للبلدان، ودعا إلىٰ اتباع صحيح الحديث عن رسول الله ﷺ حيث كان، فالمؤمنون إخوة، وأكرمهم عند الله أتقاهم، وإنما فَضْلُ المرءِ بنفسه، وأشار إلىٰ كيف يأتي القرآنُ مع السنن، والخاصُ مع العام من الآي والسنن، فصار له بذلك فضلٌ عظيمٌ وسبقٌ رفيعٌ، واستبانَ بهذه المناهج التي نَهَجَ دقَّةُ ذهنه وقوَّةُ خاطره وحدَّةُ فهمه، وتقرَّبَ)[1].

وهذا من ابن حزمٍ دالٌّ علىٰ جلالةِ قدره وحُسنِ تنبُّهه لمجامع مشروع الشافعي المعرفي، ويجدر بنا هنا بعد استعراض ما مضىٰ من اتصال الشافعي وانفصاله بمختلف المدارس العلمية أن ننظرَ في نوع القضايا الفاصلة بين الشافعي والمدرستين العراقية والمدنية، والتي أحدثت ذلك الحراك الجدلي بينه وبينهم، مما كان له أثرٌ بالغٌ في مسيرة الفقه الإسلامي.

---

(١) الرسالة الباهرة (٤٧-٤٨).

وهذه القضايا تتوزَّع جملةً من الأبواب العلمية، غير أنَّ **رأسَ القضايا المركزية التي** كانت محورَ مشروع الشافعي في بنائه لمنهجه ونقضه علىٰ المدارس العلمية في زمنه: **قضية السنة النبوية ومنهج التعامل معها**، حتىٰ إن عنايةَ الشافعي بالسنة واستغناءَه بها وذبَّه عنها وتحكيمَه لها صار من أجلِّ خصائصه، حتىٰ أضحىٰ اتصال المرء بكتب الشافعي أمارةً علىٰ اتباعه للسنة، كما قال حوثرة بن محمد المنقري: (تتبيَّن السنة في الرجل في اثنتين: في حبه أحمدَ بن حنبل، وكتابة كتب الشافعي)[1].

ويتعلق الأمر هنا تحديدًا بقضيتين مركزيتين، وهما:

الأولىٰ: اشتراط اتصال الخبر لقبوله.

الثانية: تحكيمها دون ترك شيء منها لاعتبار عملٍ أو غيرِه.

فأمَّا ما يتعلق بالقضية الأولىٰ:

فالشافعيُّ يكادُ يكون أوَّلَ من نظَّر لردِّ المراسيل، وقبولِها في حدودٍ ضيقةٍ جدًّا، فكان أنْ وضع شروط قبول الأخبار، واستعمل في كتبه الحديثَ الصحيحَ المتصلَ ولم يقبل أن يحتج بما عداه، ولا أن يحتج به أحدٌ عليه[2].

وأما ما يتعلق بالقضية الثانية:

فإن الشافعي قد اتَّسع في جوابه علىٰ الطوائف البدعية في أصل ردهم للأخبار، كما نرىٰ صورةً لذلك فيما كتبه في «جماع العلم»، حيث عقد بابًا ناقش فيه الطائفةَ التي ردت الأخبار كلها، ثم عقد بابًا آخر في مناقشة من رد أخبار الخاصة.

وأمَّا المدارس الفقهية زمنَ الشافعي فقد أسَّسَتْ بعضَ الأصول التي كان تُضيِّقُ من دائرة الاحتجاج بالسنة، ويأتي في مقدمة ذلك المدرسة العراقية، ثم المدنية، فأتىٰ الشافعي ونقض تلك الأسس، وأصَّل لحاكمية السنة ولزوم الأخذ بها مطلقًا.

---

(١) الانتقاء (١٤٤).

(٢) انظر: مجرد مقالات الشافعي في الأصول (٢٢٣).

قال التقي السبكي:

(أمَّا ما قام الدليل عند الشافعي على طعنٍ فيها -أي: في السنة- أو نسخها أو تخصيصها أو تأويلها أو نحو ذلك = فليس الكلام فيه، وليس هذا تركًا لها، وإنما الترك للحديث ألَّا يُعمَلَ به أصلًا، كما يقوله من ترك الحديث لعمل أهل المدينة، أو للقياس، أو لعدم فقه الراوي، أو لعمله، أو عمل الصحابي بخلافه، ونحو ذلك، هذا هو الترك).

وقال:

(إن العلماء رضوان الله عليهم لكلٍّ منهم أصولٌ وقواعدُ قد بنى مذهبَه عليها، لأجلها ردَّ بعض الأحاديث ... وأما الشافعي فليس له قاعدةٌ يرد بها الحديث، فمتى صح الحديث قال به)[1].

وقول السبكي بأن الشافعي ليس له قاعدةٌ يرد بها الحديث تلخيصٌ محكمٌ مكثَّفٌ يبين امتياز الشافعي مقارنةً بغيره من أعلام المدارس الأخرىٰ، وهو ما جرىٰ عليه الإمام أحمد من بعده.

ومما يدلُّ علىٰ أن هذا مسلكٌ لبعض الأئمة -أعني ترك العمل بالحديث- قولُ ابن وهب: (لولا مالك بن أنس والليث بن سعد هلكت، كنت أظن أن كل ما جاء عن النبي ﷺ يفعل به)[2].

فهذا يدل علىٰ تمكن أصل مالك في العمل في ترك بعض الأحاديث وتشديده في تقرير ذلك حتىٰ كان من أبرز أمارات علمه التي أشار لها ابنُ وهب، خلافًا لطريقة الشافعي.

---

(١) من رسالته عن حتمية لا اجتهاد مع النص (٥٣-٥٤ ، ٨٣-٨٤).

(٢) تاريخ بغداد (١٣: ٧)، سير أعلام النبلاء (٨: ١٤٨).

قال ابن تيمية:

> (الشافعي اتبع النصوصَ المفصَّلةَ، لا يخالف حديثًا صحيحًا عمدًا قط، بخلاف مالكٍ في هذا الباب[1]، لكنْ مالكٌ ضبط من [قواعد] الشريعة ومقاصدها ما لم يضبطه الشافعي من السياسات والمعاملات ورعاية المقاصد والنيات، وهذا أشبه بأصول الدين، كما أن الأحاديث المفصلة أشبه بأصول الفقه. وهؤلاء أقرب من الكوفيين في هذين الأصلين، فإن الكوفيين أكثرُ مخالفة للنصوص، لا يوجد في مذهب من المذاهب أكثر مخالفة لها منهم)[2].

وقال د. محمد العلمي: (لنا في تعليل نزوع الشافعي إلىٰ الجدل في الفقه عدةُ تعليلاتٍ، فقد وجد مذهبَي مالكٍ وأبي حنيفة قد استقرَّا، واتَّخذا من أهل العلم أنصارَهما وأتباعَهما، في حين كان أهل الحديث ورواته بالعراق «رقودًا»، و «يلعنون أهل الرأي»، غافلينَ عن قواعد الرأي ومناهج الاستنباط التي كان أهل لعراق أحكمَ منهم فيها قبل الشافعي. إضافةً إلىٰ ذلك: جعل الشافعي في رأيه الجديد الذي استقرَّ عليه بمصر خبرَ الواحد مرآته، وظاهرَ السنة وجهته، فخالف مالكًا في عمل أهل المدينة والمصلحة المرسلة والذرائع، وخالف الحنفية في عمل أهل الكوفة والاستحسان والمخارج من المضايق وتَرْكِهم أخبارَ الآحاد للقياس والمعاني. لذلك بنىٰ الشافعيُّ فقهَه علىٰ الجدل لتثبيت مذهبه الجديد المخالف لهما، وألف كتاب «الأم» بنبرةٍ جدليَّةٍ حجاجية، وألف ردودًا علىٰ مالك والحنفية كـ «اختلاف مالك»، و«إبطال الاستحسان»،

---

(١) ذكر ابن تيمية في صدر الرسالة المنقول عنها أن في أصول فقه مالك نوعَ اضطراب، والظاهر أنه يعني من ذلك ما يتعلق بقضية العمل وما تركه من السنة لأجله.

(٢) فضائل الأئمة الأربعة وما امتاز به كل إمام من الفضيلة (١٢-١٣).

و«الرد علىٰ محمد بن الحسن»، و«اختلاف العراقيين»، وأطال فيها النفس في استقصاءِ وتعقُّبِ ما رآه تناقضاتٍ للمذهبين في المسائل، ونصر الأخذَ بظاهر خبر الواحد المسند الصحيح، مبطِلًا كلَّ ما يعتبره الحنفية والمالكية معارضًا يُترَكُ الحديث بموجبه من العمل والقياس والاستحسان وسد الذريعة وغيرها. وقد تابعَ الشافعية منهجَ إمامهم، ونبغ منهم مهرةٌ فحولٌ في الجدل الفقهي والانتصار لمذهبهم والذب عنه)[1].

وإني لأحسبُ أن أول من فتح بابَ تتبُّع ما خالف فيه الإمام مالكٌ السنةَ هو: **الليثُ بن سعد**، حيث قال:

> **(أحصيتُ علىٰ مالك سبعين مسألة كلها مخالفة لسنة النبي ﷺ مما قال فيها مالك برأيه، ولقد كتبت إليه أعظه في ذلك)[2].**

ولأجل ذلك -والله أعلم- قال الشافعي: (الليث أتبع للأثر من مالك). وقال: (الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به)[3].

وربما كان هذا النهج الذي سار عليه الليث هو ما جعل الشافعي يتأسَّف علىٰ عدم لقائه به، كما قال: (ما اشتد عليَّ فوتُ أحدٍ من العلماء مثل فوت ابن أبي ذئب والليث بن سعد)[4].

---

(١) من مقدمة تحقيقه لكتاب الذب عن مذهب الإمام مالك لابن أبي زيد (١: ٢٧).

(٢) جامع بيان العلم لابن عبدالبر (٢: ٢٤٠).

(٣) انظره والذي قبله في: سير أعلام النبلاء (٨: ١٥٦).

(٤) آداب الشافعي ومناقبه (٢٩) وجاء بعده قول ابن أبي حاتم: (فذكرت ذلك لأبي فقال: ما ظننت أنه أدركهما حتىٰ يأسف عليهما). قال ابن حجر: (قلتُ: وأما الليث فأدركه، فإنه حين اجتمع بمالك فقرأ عليه «الموطأ» كان موجودًا لكن بمصر، وأَسِفَ أنْ لا يكون له إذ ذاك معرفة بقدر الليث فكان يرحل إليه، أو كان يعرفه لكن لم يكن له قدرة علىٰ الرحلة إليه، فأسف علىٰ فوته، وأما ابن أبي ذئب فمات -والشافعي ابن تسع سنين- بالمدينة، والشافعي إذ ذاك صغير، ولا يلزم ذلك أن لا يصح منه الأسف علىٰ فوت لقيه بمعنىٰ أنه أسف أن لا يكون أدرك زمانه) توالي التأنيس (١١٢).

وجاء في «كتاب اختلاف مالك والشافعي» أن مُحاوِرَ الشافعي قال له ما يفيد أن ذلك كان يقع منهم قبل لقياهم الشافعي، وذلك بقوله له: (أفرأيتَ ما وصفتُ لك أنَّا أخذنا به من الحديث المروي عن رسول الله ﷺ، أهو أصحُّ رجالًا وأثبت عند أهل الحديث، أو ما سألناك عنه مما كنا نتركه من حديث رسول الله ﷺ قبل نلقاك؟)[1].

هذا، ومما يحسن ذكره هنا: أن المدرستين العراقية والمالكية قبل الشافعي كانت تدور بينهم نقداتٌ فيما يتعلق بقضية الاحتجاج بالسنة، غير أن الشافعي كان يرىٰ في ردِّ بعضِهم علىٰ بعضٍ صوابًا وغلطًا:

أما الصوابُ ففي أخذ بعضهم علىٰ بعض ما تركوه من السنة.

وأما الغلطُ ففي عدم اطِّراد كل مدرسةٍ في العمل بالسنة، فكل مدرسة كانت تعمل بطائفةٍ من السنة وتترك أخرىٰ.

وقد ذكر الشافعي في صدر كتابه «اختلاف الحديث» بعضَ ما دار بينه وبين أهل العراق، فكان يذكر أحاديثَ قال بها معهم خلافًا للمدنيين، وأحاديثَ أخرىٰ قال بها هو والمدنيون خلافًا للعراقيين، وكان غرضُ الشافعي من ذلك إلزامَ العراقي بأنْ تكونَ طريقتُه في اتباع السنة واحدةً مطردةً، وأنَّ ما يحتج به في قبول بعضِها يدخل عليه في تركِهِ ما ردَّه منها، ثم إن الشافعي قال له:

> (قد شهد عليك أصحابنا الحجازيون، وعلىٰ مَن ذهب مذهبك في رد هذين الحديثين، وفيما رددتَ مما أخذوا به من الحديث أنكم تركتم السنن، وابتدعتم خلافَها، ولعلهم قالوا فيكم ما أحب الكفَّ عن ذكره، لإفراطه. وشهدتَ علىٰ مَن خالفك منهم فيما أخذت به من حديث حج الرجل عن غيره والعُمْرَىٰ بالبدعة وخلاف

---

(1) الأم (٨: ٦٢٧).

السنة، وردَّاهم ضعف العقول. فاجتمع قولك وقولهم علىٰ أن عابوك بما خالفتَ من الحديث، وعبتَهم بما خالفوا منه، وعامَّةُ ما خالفتَ وخالفوا حديثُ رجل واحد أو اثنين، ولا يجوز عليك ولا عليهم إذا عاب كل واحد منكم صاحبَه بما خالفه من حديث الانفراد إلا أن يكون العائبُ لغيره بخلاف حديث الانفراد مصيبًا فيكون شاهدًا علىٰ نفسه بالخطأ في تركه ما يثبت مثله من حديث الانفراد، أو مخطئًا بعيبه تركَ حديث الانفراد، فيكون مخطئًا في أخذه في بعض الحالات بحديث الانفراد وعيب من خالفه)[1].

وهذا نصٌّ حافلٌ كاشف.

(١) الأم (١٠: ٢٧).

خلاصةٌ تيميَّةٌ

بما مضىٰ نكون قد أدركنا صورةَ اتصالِ الشافعي بالمدارس العلمية المختلفة وانفصالِه عنها، وقد أوجز شيخ الإسلام ابن تيمية حال الشافعي في اتصاله وانفصاله بتلك المدارس أحسنَ إيجازٍ، فقال:

(ومناقبُ الشافعي واجتهادُه في اتباع الكتاب والسنة واجتهاده في الرد علىٰ من يخالف ذلك كثيرٌ جدًّا.

وهو كان علىٰ مذهب أهل الحجاز، وكان قد تفقَّه علىٰ طريقةِ المكيين أصحابِ ابنِ جريجٍ، كمسلم بن خالد الزنجي وسعيد بن سالم القداح.

ثم رحل إلىٰ مالك وأخذ عنه «الموطأ» وكمل أصول أهل المدينة، وهم أجلُّ علمًا وفقهًا وقدرًا من أهل مكة من عهد النبي ﷺ إلىٰ عهد مالك.

ثم اتفقتْ له محنةٌ ذهب فيها إلىٰ العراق، فاجتمع بمحمد بن الحسن، وكتب كتبه وناظره وعرف أصول أبي حنيفة وأصحابه، وأخذ من الحديث ما أخذه علىٰ أهل العراق.

ثم ذهب إلىٰ الحجاز.

ثم قدم إلىٰ العراق مرة ثانية وفيها صنف كتابه القديم المعروف بـ «الحجة»، واجتمع به أحمد بن حنبل في هذه القدمة بالعراق، واجتمع به بمكة وجمع بينه وبين إسحاق بن راهويه وتناظرا بحضور أحمد رضي الله عنهم أجمعين.

ولم يجتمع بأبي يوسف ولا بالأوزاعي وغيرهما، فمن ذكر ذلك في الرحلة المضافة إليه فهو كاذب، فإن تلك الرحلة فيها من الأكاذيب عليه وعلىٰ مالك وأبي يوسف ومحمد

وغيرهم من أهل العلم ما لا يخفىٰ علىٰ عالم، وهي من جنس كذب القُصَّاص، ولم يكن أبو يوسف ومحمد سَعَيَا في أذىٰ الشافعي قط، ولا كان حالُ مالكٍ معه ما ذكر في تلك الرحلة الكاذبة[1].

ثم رجع الشافعي إلىٰ مصر وصنف كتابه الجديد، وهو في خطابه وكتابه ينسب إلىٰ مذهب أهل الحجاز فيقول: «قال بعض أصحابنا» وهو يعني أهل المدينة أو بعض علماء أهل المدينة كمالك، ويقول في أثناء كلامه: «وخالفنا بعض المشرقيين».

وكان الشافعي عند أصحاب مالك واحدًا منهم، يُنسَبُ إلىٰ أصحابهم، واختار سكنىٰ مصر إذ ذاك لأنهم كانوا علىٰ مذهب أهل المدينة ومن يشبههم من أهل مصر، كالليث بن سعد وأمثاله، وكان أهل الغرب بعضهم علىٰ مذهب هؤلاء، وبعضهم علىٰ مذهب الأوزاعي وأهل الشام، ومذهب أهل الشام ومصر والمدينة متقارب، لكن أهل المدينة أجل عند الجميع.

ثم إن الشافعي رضي الله عنه لمَّا كان مجتهدًا في العلم، ورأىٰ من الأحاديث الصحيحة وغيرها من الأدلة ما يجب عليه اتباعه وإن خالف قول أصحاب المدنيين = قام بما رآه واجبًا عليه، وصنف «الإملاء علىٰ مسائل ابن القاسم» وأظهر خلاف مالك فيما خالفه فيه[2].

---

(١) يعني بتلك الرحلة تلك التي رواها محمد بن عبد الله البلوي، وهي منكرة سندًا ومتنًا، وممن أنكرها ابن حجر، ومما قاله: (وغالب ما فيها موضوع، وبعضها ملفق من روايات مفرقة) توالي التأنيس (١٦٣).

(٢) فيه ما قد يشير إلىٰ أن هذا الكتاب هو كتاب «اختلاف مالك والشافعي» الموجود ضمن «الأم». هذا، ومن عادة المزني في «مختصره» أن يذكر في تراجمه لأبوابه الكتبَ التي اختصر منها مسائلَ ذلك الباب، فمما سماه من كتب لم تذكر فيما سُمِّيَ من كتبٍ للشافعي: (إملاء علىٰ موطأ مالك، الإملاء علىٰ مسائل مالك، الإملاء علىٰ مسائل ابن القاسم، إملاء علىٰ مسائل مالك وابن القاسم، الإملاء وما دخل فيه من الأمالي علىٰ مسائل مالك ومن مسائل ابن القاسم، إملاء علىٰ كتاب ابن القاسم، إملاء من كتاب أشهب). ويشبه أن يكون بعضُها تسمياتٍ لكتاب واحد، وإملاؤه علىٰ الموطأ غير كتابه «اختلاف مالك والشافعي» لأن المزني يسميهما ويفرق بينهما، ويشبه أن تكون=

وقد أحسن الشافعي فيما فعل وقام بما يجب عليه، وإن كان قد كره ذلك من كرهه، وآذوه، وجرت محنة مصرية معروفة، والله يغفر لجميع المؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات.

وأبو يوسف ومحمد هما صاحبا أبي حنيفة وهما مختصان به كاختصاص الشافعي بمالك ولعل خلافهما له يقارب خلاف الشافعي لمالك، وكل ذلك اتباعا للدليل وقياما بالواجب.

والشافعي رضي الله عنه قرر أصول أصحابه والكتاب والسنة، وكان كثير الاتباع لما صح عنده من الحديث.

ولهذا كان عبد الله بن الحكم يقول لابنه محمد: «يا بني الزم هذا الرجل فإنه صاحب حجج فما بينك وبين أن تقول: قال ابن القاسم، فيضحك منك إلا أن تخرج من مصر». قال محمد: «فلما صرت إلىٰ العراق جلست إلىٰ حلقة فيها ابن أبي داود فقلت: قال ابن القاسم فقال: ومن ابن القاسم؟ فقلت: رجل مفت يقول من مصر إلىٰ أقصىٰ الغرب» وأظنه قال: «قلت: رحم الله أبي».

وكان مقصود أبيه: اطلب الحجة لقول أصحابك ولا تتبع، فالتقليد إنما يقبل حيث يعظم المقلد بخلاف الحجة فإنها تقبل في كل مكان، فإن الله أوجب علىٰ كل مجتهد أن يقول بموجب ما عنده من العلم والله يخص هذا من العلم والفهم ما لا يخص به هذا وقد يكون هذا هو المخصوص بمزيد العلم والفهم في نوع من العلم أو باب منه أو مسألة وهذا هو مخصوص بذلك في نوع آخر)[1].

= هذه الكتب هي المرادة عند من سمىٰ من كتبه الإملاء والأمالي، وممن وقف عليها الإسنوي، وهو يقرر أن الإملاء غير الأمالي (المهمات ١: ١١٤). ومهما يكن من أمرٍ فينبغي تتبع تلك المسائل المضمَّنة في تلك الأبواب من مختصر المزني، والمقارنة بينها وبين مسائل كتاب (اختلاف مالك والشافعي) ليُنظَر في مدىٰ اتفاقها وافتراقها معه.

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢٠: ٣٣٠-٣٣٣).

وفي خاتمة هذا المبحث، وخاصةً فيما يتعلق بانفصال الشافعي عن المدرستين العراقية والمدنية = أقيِّدُ **ملاحظةً في غاية الأهمية**، وهي تتماسُّ مع طرفٍ من عبقرية الشافعي وبُعْدِ نظره، وهي **أن الشافعي كان علىٰ وعيٍ بالمشروعِ الذي يقدمه والحراكِ الذي سيحدثه**، ويدل علىٰ ذلك أنه قال للربيع يومًا -وكان الشافعي حينها بنَصِيبين-:

> (كيف تركتَ أهل مصرَ؟). فقال الربيع: تركتهم علىٰ ضربين: فرقة منهم قد مالت إلىٰ قول مالك وأخذت به، واعتمدت عليه، وذبت عنه وناضلت عنه. وفرقة قد مالت إلىٰ قول أبي حنيفة فأخذت به وناضلت عنه. فقال الشافعي: (أرجو أن أقدُم مصر -إن شاء الله- وآتيهم بشيء أشغلهم به عن القولين جميعًا). قال الربيع: (ففعل ذلك والله حين دخل مصر)[1].

هذا الوعي المبكر يدلك علىٰ أن الشافعي كان يعرف لهذه المعرفة التي بين جنبيه قدرَها، وكان علىٰ درجة عالية من ثقته بنفسه وقدرته علىٰ تحكيم مشروعه وفرضه علىٰ الساحة العلمية، وهذا ما صدَّقتْه الأيامُ وبرهنَتْ عليه الوقائعُ، بل تعدَّىٰ ذلك ليكون مشروعُ الشافعي مشروعًا تحديثيًّا ألقىٰ بظلاله علىٰ مسيرة المعارف الإسلامية بعامة، ولا سيَّما فيما أصَّله وقعَّده من مناهج النظر ومسالك الاجتهاد.

---

(١) مناقب الشافعي (١: ٢٣٨).

نَجَاز المَدَد والمِدَاد

هذا هو ختمُ القول في هذه الكتابة التي قصدتُ من خلالها إلىٰ تقديم أنموذجٍ عالٍ للعبقريَّة العلمية، متجسِّدةً في الإمام الشافعي رضي الله عنه، وذلك بقصد استلهام مكونات عبقريته لاستنبات عبقريَّاتٍ أخرىٰ في محيطنا العلمي، فما أحوجَ الأمةَ اليوم إلىٰ قياداتٍ علميَّةٍ عبقريَّةٍ تكون دافعةً للممارسة العلمية إلىٰ الأمام دفعًا نوعيًّا لا يقف عند حدود الاستنساخ العلمي الذي سَئِمَتْ منه البيئة العلمية المعاصرة.

وتتأكَّد هذه الحاجة حين نرىٰ المحيط الزمني العام الذي يطوقنا تتسارع أحداثُه ومستجداتُه تسارعًا غيرَ مسبوق، وذلك يستدعي وجود قياداتٍ علميَّةٍ عبقريةٍ تُحسِنُ أن تتفاعلَ مع محيطها بحكمةٍ ناجزةٍ وخبرةٍ نافذةٍ، مسبوقةٍ بتأصيل علمي مكين وهضمٍ تامٍّ للمنجَز المعرفي التراثي، تأتلف في أطروحاتها مكوناتُ العلم والمنهج من جهة، وسمات المعاصرة والتفاعل الحضاري من جهة أخرىٰ، شأنُها في ذلك شأنُ قدواتها التاريخية الملهِمة التي كان لإسهامها قدمُ صدقٍ في الرقيِّ بهذه الأمة.

* * * * *

هذا، وما مضىٰ ذكرُه من مَدَدِ العبقرية ومدادِها كان بحثًا في دعائمِ العبقرية وآثارِها، في مكوِّناتِها ومخرَجاتِها، وكان **غالب البحث فيها متصلًا برياضاتٍ وملكاتٍ علميَّةٍ**، غير أنَّ من وراء ذلك أمرًا لا بد أن يستقرَّ في قلب طالب العلم وشادي العبقرية، وهو أن الشافعي لم يكن لينالَ عبقريَّةً ولا أن يحصِّلَ علمًا **إلا بتوفيقٍ من الله تعالىٰ**، وهذا التوفيق لا يُنال بمجرَّد الأماني، بل حتىٰ يكون للمرء اتصالٌ عظيمٌ بربه جلَّ في علاه، وذلك أعظمُ إمدادٍ يناله قلبُ طالبِ العلم وعقلُه، فالعلومُ كلُّها هِبَاتٌ من الله تعالىٰ، وهو سبحانه يَهَبُ من يشاء بفضله ويمنع من يشاء بعدله.

وهذا الاتصال بالله تعالىٰ، أعظمُ ما يُنمِّيه ويُغذِّيه تنسُّكُ **طالب العلم، وإقبالُه علىٰ عبادة ربه.**

وأنا -والله- ما شممتُ لذلك رائحةً، ولكني نظرتُ في سير الأئمة فوجدتُ عبادةَ الله تعالىٰ شعارَهم ودثارَهم، وبها نالوا ما نالوا، ولم يكونوا يرون العلمَ إلا مصحوبًا بالعمل، ولا يكون المرء عندهم فاضلًا في العلم حتىٰ يكون فاضلًا في العبادة.

وإمعانًا في ذلك كانوا يتواصون بأن تكون حسرةُ طالب العلم علىٰ فوت العبادة أشدَّ من حسرته علىٰ ما يفوته من العلم.

وقد سمع عبدُ الله بن إدريس أبا عبيد القاسمَ بنَ سلام يتلهَّف علىٰ ما فاته من الأخذ عن بعض الشيوخ، فقال له: (يا أبا عبيد، **مهما فاتك من العلم، فلا يفوتنَّك العمل**)[1].

وكذا قال له عبد الرحمن بن مهدي، وذلك أن أبا عبيد لما دخل البصرة ليسمع من حمَّاد بن زيد فوجئ بموته، فشكا ذلك إلىٰ ابن مهدي، فقال له: (مهما سُبِقتَ به، **فلا تُسبَقَنَّ بتقوىٰ الله عز وجلَّ**)[2].

هكذا كانت حالهم.

وأما نحن فقنعنا من العلم بظاهرٍ من القول، وظنَنَّاه والعملَ متنافرَين، ولئن لم يُصرِّحْ واحدُنا بذلك فحالُه أكبرُ شاهدٍ عليه، ولأجل ذلك رأينا التوفيقَ مرتحلًا عن منجزاتنا، والبركةَ ظاعنةً عن علومنا، إلا من رحم ربُّك .. والعلمُ -كما يقول الشافعي- (**ما نلتَ فائدتَه، ووجدت بركتَه**)[3].

وقد كان الشافعيُّ نفسُه واعيًا بأن تلك الحالَ هي ما عليه جملةٌ من المشتغلين بالعلم، فأراد الانفصال عن تلك الحال الكاسفة.

---

(١) تاريخ بغداد (١٤: ٣٩٩).

(٢) المصدر السابق (١٤: ٣٩٨).

(٣) جزء فيه حكايات عن الشافعي وغيره للآجري (٣٠).

يدل علىٰ ذلك ما حكاه لنا هارون بن سعيد بن الهيثم الأيلي بقوله:

> **(دخل بعض فقهاء مصر علىٰ الشافعي في السَّحَر وبين يديه المصحف، فقال: شغلكم الفقه عن القرآن، إني لأصلي العتمة وأضع المصحف بين يديَّ فما أُطبِقُهُ حتىٰ أصبح)**[1].

فلم يكن الشافعيُّ إذًا إلَّا علىٰ نهج ذلك الرعيل الأول من متقدمي الأئمة، الذي كانوا أسيادًا في العلم والعمل معًا، وأخبارُه وأقوالُه في ذلك تملأُ القلبَ مهابةً، وتعمرُ القولَ في عبقريَّتِهِ جلالةً، فللعبادة -علىٰ ما قالوا- أنسُها ولذَّتُها، وللحديث عنها وعن أحوال أهلها حظٌّ من ذلك الأنس وتلك اللذة.

وفي وصلٍ بديعٍ بين العبقرية والتنسُّك يقول الإمام مالك موصيًا الشافعي: **(يا محمد، اتق الله، واجتنب المعاصي، فإنه سيكون لك شأنٌ من الشأن)**[2].

وهكذا تكون وصايا الأئمة.

فلَمَّا تفرَّس الإمام مالك في الشافعي ذلك، دلَّه علىٰ ما يكون مهادًا لذاك الذي سيكون له من شأنٍ، وهل شأنُ الشافعي إلا هذه العبقريَّة التي نتحدَّثُ عنها؟!

من أجل ذلك، وليكون هذا آخرَ ما يعلقُ بقلب القارئ لهذا البحث في عبقريَّة هذا الإمام، آثرتُ الختمَ ببعض أخبار الشافعي وأقواله المتصلة بعبادة الله تعالىٰ والزهد في هذه الدنيا، غيرَ مستقصٍ لذلك، فما هي إلا كاللمحة الدالة والذكرىٰ العابرة، وكلُّها مسوقةٌ لتثبيت معنًىٰ واحد، وهو أن **(الذي يفوق الناس في العلم جديرٌ أن يفوقهم في العمل)** كما يقول الحسن البصري رضي الله عنه[3].

---

(١) مناقب الشافعي (١: ٢٨١). وفي: (٢: ١٦٠) كذلك لكن من كلام جعفر بن أبي عثمان الطيالسي.

(٢) ترتيب المدارك للقاضي عياض (٢: ١٣٧).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (١: ٥٦٨).

قال الربيع بن سليمان: (خرجتُ مع محمد بن إدريس الشافعي من الفسطاط إلىٰ الإسكندرية مرابطًا، وكان يصلي الصلوات الخمس في المسجد الجامع، ثم يسير إلىٰ المحرس فيستقبل البحر بوجهه جالسا يقرأ القرآن في الليل والنهار، حتىٰ أحصيت عليه ستين ختمة في شهر رمضان)[1]. وقال أيضًا: (كان الشافعي يختم القرآن في شهر رمضان ستين مرة، كل ذلك في صلاة)[2].

وحدَّث الحسين بن يزداد البصري عن بعض شيوخه قال: (كان الشافعي في مجلس سفيان بن عيينة يسمع منه الحديث إذْ مرَّ به حديثٌ فيه رقائقُ، فبكىٰ الشافعي حتىٰ أغمي عليه. فقال الناس: قد مات محمد بن إدريس الشافعي. فقال سفيان بن عيينة: إن كان محمد بن إدريس قد مات فقد مات أفضل أهل زمانه)[3].

وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: (جلسنا يوما نتذاكر الزهاد والعباد وما بلغ من فصاحتهم حتىٰ ذكرنا ذا النون، فبينا نحن كذلك إذ دخل علينا عمر بن نباتة فقال: فيم تشاجرون؟ قلنا: نتذاكر الزهاد والعباد وما بلغ من فصاحتهم حتىٰ ذكرنا ذا النون. فقال: والله ما رأيت رجلا قط أفصح ولا أورع من محمد بن إدريس الشافعي، رحمة الله عليه. ثم قال: خرجت أنا وهو والحارث بن لبيد لذات يوم إلىٰ الصفا فافتتح الحارث وكان غلاما لصالح المري فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم «هذا يوم الفصل جمعناكم والأولين» الآية، فرأيت الشافعي قد اضطرب، ثم بكىٰ بكاءً شديدًا، ثم لم يتمالك أنْ قال: إلهي، أعوذ بك من مقال الكاذبين وإعراض الغافلين، إلهي، لك خضعت قلوب العارفين، وذلت هيبة المشتاقين، إلهي، هب لي جودك، وجللني بسترك، واعف عن توبيخي بكرم وجهك يا أرحم الراحمين)[4].

---

(١) مناقب الشافعي (٢: ١٥٨).

(٢) آداب الشافعي ومناقبه (١٠١).

(٣) مناقب الشافعي (٢: ١٧٥).

(٤) المصدر السابق (٢: ١٧٦).

وعن صلاة الشافعي وقيامه بالليل قال الربيع:

(كان الشافعي قد جزأ الليل ثلاثةَ أثلاثٍ: الثلث الأول يكتب، والثلث الثاني يصلي، والثلث الثالث ينام).

وقال: (قد نمت في منزل الشافعي ليالي كثيرة فلم يكن ينام من الليل إلا أيسره)[1].

وقد كان رحمه الله زاهدًا بهذه الدنيا، متقلِّلًا من ملذَّاتها، حتىٰ قال يومًا: (ما شبعتُ منذ ستَّ عشرةَ سنةً إلا شبعة طرحتها من ساعتي).

فحتَّىٰ هذه الشبعة لم يصبر عليها حتىٰ تقيَّأها!

قال البيهقي معلِّقًا:

(وهذا لأن الشبع يقسي القلب، ويغطي بعض العقل، ويثقل البدن عن الاجتهاد في العبادة، وهو عند أهل الحقائق غير محمود، فكان يتنزه عن ذلك)[2].

وقال الشافعي مرةً لتلميذه يونس بن عبد الأعلىٰ: (يا أبا موسىٰ، أنِسْتُ بالفقر حتىٰ صرتُ لا أستوحش منه)[3].

ولا عجبَ، فهو الذي قال بما وهبه الله تعالىٰ من بصيرةٍ: (طلب فضول الدنيا عقوبة عاقب الله بها أهل التوحيد)[4].

وكان الشافعي معتادًا علىٰ مسك العصا من غير علَّةٍ، فقال له المزني مرةً: (مالك بدٌّ من إمساك العصا ولستَ بضعيف؟). فقال له الشافعي: (لأذكر أني مسافر). يعني إلىٰ الآخرة.

---

(١) انظره والذي قبله في: مناقب الشافعي (٢: ١٥٧).

(٢) مناقب الشافعي (٢: ١٦٦-١٦٧).

(٣) المصدر السابق (٢: ١٦٨).

(٤) المصدر السابق (٢: ١٦٩).

ومن عيون كلامه قوله رحمه الله:

(مَن أحب أن يفتح الله له قلبَه أو ينورَه فعليه بترك الكلام فيما لا يعنيه، وترك الذنوب، واجتناب المعاصي، ويكون له فيما بينه وبين الله خَبِيَّةٌ من عمل فإنه إذا فعل ذلك فتح الله عليه من العلم ما يشغله عن غيره وإن في الموت لأكثر الشغل)[1].

وقد كتب الشافعي وصيَّته قبل عامٍ من وفاته، وضمَّنه من الوصايا ما ترقُّ له الأفئدة، لا سيَّما إذا استحضَرَتْ أنَّ صاحبها موسَّدٌ في قبره قبل اثنَي عشر قرنًا، وقد ضمَّن الربيع هذه الوصية كتاب «الأم»، ومما جاء فيها:

(هذا كتابٌ كتبه محمدُ بنُ إدريس بن العباس الشافعي في شعبان سنة ثلاثٍ ومائتين، وأشهد اللهَ عالمَ خائنةِ الأعين وما تخفي الصدور وكفىٰ به جلَّ ثناؤه شهيدًا، ثمَّ مَن سَمِعَه = أنه شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدًا عبده ورسوله لم يَزَلْ يَدِينُ بذلك، وبه يدين حتىٰ يتوفاه الله ويبعثه عليه إن شاء الله.

وأنه يوصي نفسَه وجماعةَ مَن سَمِعَ وصيتَه بـ:

إحلالِ ما أحلَّ الله عز وجل في كتابه ثمَّ علىٰ لسان نبيه ﷺ، وتحريمِ ما حَرَّمَ الله في الكتاب ثم في السنة، وأن لا يجاوزَ من ذلك إلىٰ غيره وأن مجاوزتَه تركُ [فرض] الله.

وتركِ ما خالف الكتاب والسنة، وهما من المحدثات.

والمحافظةِ علىٰ أداء فرائض الله عز وجل في القول والعمل. والكفِّ عن محارمه خوفًا لله.

وكثرةِ ذكر الوقوف بين يديه «يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرًا وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدًا بعيدًا».

---

(١) مناقب الشافعي (٢: ١٧١).

وأن [يُنزِلَ] الدنيا حيث أنزلها الله، فإنه لم يجعلها دارَ مقام إلا مقامَ مدةٍ عاجلةِ الانقطاع، وإنما جعلها دارَ عملٍ، وجعل الآخرةَ دارَ قرارٍ وجزاءٍ فيها بما عمل في الدنيا من خير أو شر إن لم يَعْفُ الله جَلَّ ثناؤُه.

وأن لا يُخَالَّ أحدًا إلا أحدًا خالَّه لله، مِمَّن يفعل الخُلَّةَ في الله تبارك وتعالىٰ، ويُرجَىٰ منه إفادةُ علمٍ في دينٍ، وحُسْنُ أدبٍ في الدنيا.

وأن يعرفَ المرءُ زمانَه، ويرغبَ إلىٰ الله تعالىٰ ذِكرُه في الخلاص من شرِّ نفسه فيه، ويُمسِكَ عن الإسراف من قولٍ أو فعلٍ في أمرٍ لا يلزمه.

وأن يُخلِصَ النيةَ لله عز وجل فيما قال وعَمِلَ، [فإنَّ] الله تعالىٰ يكفيه مما سواه، ولا يكفي منه شيءٌ غيرُه.

ومحمَّدٌ[1] يسأل الله القادر علىٰ ما يشاء:

أن يصلِّيَ علىٰ سيدِنا محمَّدٍ عبدِه ورسولِه.

وأن يرحمَه، فإنه فقير إلىٰ رحمته.

وأن يجيرَه من النار، فإن الله تعالىٰ غنيٌّ عن عذابه.

وأن يَخْلُفَهُ في جميع ما يخلف بأفضل ما خلف به أحدًا من المؤمنين، وأن يكفيَهم فقدَه ويَجبُرَ مصيبتَهم من بعده، وأن يَقِيَهم معاصيَه وإتيانَ ما يقبُحُ بهم والحاجةَ إلىٰ أحدٍ من خلقه بقدرته)[2].

---

(١) يعني نفسَه رضي الله عنه.

(٢) وردت هذه الوصية في: «كتاب الوصايا» الأم (٥: ٢٦٢-٢٦٦). وقد أثبتُّ أولَها وآخرَها لعموم معانيها، وتركتُ ما بين ذلك ممَّا تعلق بأمور مماليك الشافعي وأولاده وصدقته ونحو ذلك. وهذا القدر الذي أثبتُّه هو ما أثبتَه البيهقي في: «مناقب الشافعي» (٢: ٢٨٨-٢٩٠)، «معرفة السنن والآثار» (ف: ٧٣٠٥-٧٣٠٦). وقد اعتمدت علىٰ ما أثبتَه البيهقي من زيادةٍ وتصويبٍ، وجعلتها بين معقوفين.

وقد دخل المزنيُّ علىٰ الشافعي في مرضه الذي مات فيه فقال له: كيف أصبحت يا أستاذ؟ فقال: (أصبحت من الدنيا راحلًا، ولإخواني مفارقًا، ولكأس المنية شاربًا، وعلىٰ الله واردًا، ولسوء أعمالي ملاقيًا). ثم رمىٰ الشافعيُّ بطرفه نحو السماء واستعبر، ثم أنشأ يقول:

إليك إلهَ الخلق أرفع رغبتي
وإن كنتُ يا ذا المن والجود مُجرِمَا

ولما قسى قلبي وضاقتْ مذاهبي
جعلتُ الرَّجَا مني لعفوك سُلَّمَا

تعاظَمَني ذنبي فلما قرنْتُه
بعفوك ربي كان عفوُك أعظمَا

ومازلتَ ذا عفوٍ عن الذنب لم تَزَلْ
تجودُ وتعفو منَّةً وتكرُّمَا

ولولاك ما يقوى بإبليسَ عابدٌ
فكيف وقد أغوى صفيَّك آدمَا

فإن تعفُ عني تعفُ عن متمرِّدٍ
ظلومٍ غشومٍ ما يُزَايِلُ مأثمَا

وإن تنتقمْ مني فلستُ بآيسٍ
ولو أدخلتْ نفسي بجرمي جهنَّمَا

فجُرْمِي عظيمٌ من قديمٍ وحادثٍ
وعفوُك ياذا العفو أعلى وأجسَمَا[1]

---

(١) مناقب الشافعي (٢: ٢٩٢-٢٩٣).

هذا .. وقد مرَّ أعرابيٌّ بحلقة الشافعي بعد موته بيسيرٍ، فلم يرَ الشافعي، ورأىٰ تلاميذه جلوسًا فسلَّم عليهم، ثم قال:

(أينَ قمرُ هذه الحلقة وشمسُها؟)

فأخبروه بأنه توفي، فبكىٰ بكاءً شديدًا، ثم قال:

(توفي رحمه الله وغفر له، فلقد كان يفتح ببيانه منغلقَ الحجة، ويسدُّ علىٰ خصمه واضحَ المحجة، ويغسِلُ من العار وجوهًا مسوَدَّة، ويُوسِّعُ بالرأي أبوابًا منسَدَّة).

ثم انصرف[1].

ونحنُ، فقد حان أوان انصرافنا .. والله تعالىٰ أعلم، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين

ظهر الأربعاء ٢٢/ ٦/ ١٤٤٠هـ

بمدينة الرياض

---

(١) انظر: الفقيه والمتفقه (ف: ٧٢١).

ثبت المصادر

• ابن حزم «حياته وعصره .. آراؤه وفقهه»، أبو زهرة، دار الفكر العربي (١٤٣٠هـ).

• الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث، د. عبد المجيد محمود عبد المجيد، دار الفكر، الطبعة الأولىٰ (١٤٢٨هـ).

• إتحاف الأمة بصحة قرشية الإمام الشافعي فقيه الأمة، إبراهيم الأمير، مؤسسة الريان، الطبعة الأولىٰ (١٤٣٠هـ).

• أحكام القرآن، إلكيا الهراسي، تحقيق موسىٰ محمد علي وعزة عبد عطية، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ).

• أحكام القرآن، البيهقي، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ).

• اختلاف الإمامين مالك والشافعي في مفهوم عمل أهل المدينة، د. إدريس الفهري، مكتة عبد الله بن علي، الطبعة الأولىٰ (١٤٣٨هـ).

• آداب الشافعي ومناقبه، ابن أبي حاتم، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة (١٤٣٥هـ).

• الآداب الشرعية، ابن مفلح، تحقيق شعيب الأرناؤوط-عمر القيام، دارة الملك عبد العزيز، الطبعة الرابعة (١٤٣١هـ).

• أدب الدين والدنيا، الماوردي، دار المنهاج، الطبعة الأولىٰ (١٤٣٤هـ).

• الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليلي، تحقيق د. محمد سعيد عمر، مكتبة الرشد، الطبعة الأولىٰ (١٤٠٩هـ).

• الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصىٰ، الناصري، تحقيق جعفر الناصري-محمد الناصري، دار الكتب-الدار البيضاء.

• أصول الفقه عند أبي عبيد القاسم بن سلام، عبد الرحمن العوض، مركز تكوين، الطبعة الأولىٰ (١٤٣٨هـ).

• أصول مذهب الإمام الأوزاعي، د. علي الضويحي، مؤسسة الرسالة العالمية، الطبعة الأولىٰ (١٣٤هـ).

• الأصيلي في أنساب الطالبيين، ابن الطقطقي، تحقيق مهدي الرجائي، مكتبة المرعشي النجفي.

• الإفادات والإنشادات، الشاطبي، تحقيق د. محمد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ).

• اقتضاء الصراط المستقيم، ابن تيمية، تحقيق د. ناصر العقل، دار إشبيليا، الطبعة الثانية (١٤١٩هـ).

• إلجام العوام عن علم الكلام، الغزالي، دار المنهاج، الطبعة الأولىٰ، (١٤٣٩هـ).

• الأم، الشافعي تحقيق رفعت فوزي، دار الوفاء، الطبعة الأولىٰ (٢٠٠١م).

• الأم، الشافعي، طبعة بولاق.

• الإمام الشافعي «ناصر السنة وواضع الأصول»، عبد الحليم الجندي، المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية بمصر (١٣٨٩هـ).

• الإمام الشافعي، مصطفىٰ عبد الرازق، شركة نوابغ الفكر، الطبعة الأولىٰ (٢٠١٦م).

• الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، صححه أحمد أمين - أحمد الزين، مكتبة الحياة.

• الأمصار ذوات الآثار، الذهبي، تحقيق قاسم علي سعد، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ).

• الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، ابن عبد البر، عناية عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثانية (١٤٣١هـ).

• الإنصاف في بيان أسباب الخلاف، الدهلوي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار النفائس، الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ).

• أهل الألفاظ وأهل المعاني، د. أيمن صالح، مركز تكوين، الطبعة الأولىٰ (١٤٣٩هـ).

• البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت - قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية، الطبعة الثالثة (١٤٣١هـ).

• بدايات الفقه الإسلامي وتطوره في مكة، هرلد موتسكي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولىٰ (١٤٣١هـ).

• البداية والنهاية، ابن كثير، تحقيق د. عبد الله التركي، دار عالم الكتب، الطبعة الثانية (١٤٢٤هـ).

• البدر المنير، ابن الملقن، تحقيق جماعة من البحثين، دار الهجرة، الطبعة الأولىٰ (١٤٢٥هـ).

• بيان خطأ من أخطأ علىٰ الشافعي، البيهقي، تحقيق د. الشريف نايف الدعيس، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ).

• البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، ابن رشد، تحقيق محمد حجي وآخرين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ).

- تاريخ الإسلام، الذهبي، تحقيق د. بشار عواد، دار الغرب، الطبعة الثانية (٢٠١١م).

- تاريخ العلماء النحويين، التنوخي، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، دار هجر، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ).

- تاريخ مدينة السلام، الخطيب البغدادي، تحقيق د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثالثة (١٤٣٣هـ).

- تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، تحقيق عمر العمروي، دار الفكر (١٤١٥هـ).

- التأليف في مسائل الخلاف الفقهي والأصولي في القرن الثاني، د. الناجي لمين، دار الحديث الحسنية.

- التحدث بنعمة الله، السيوطي، تحقيق اليزابيث ماري، المطبعة العربية الحديثة.

- تذكرة الحفاظ، الذهبي، دار الكتب العلمية.

- تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر، عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثانية (١٤٣١هـ).

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض، تحقيق جماعة من الباحثين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ).

- تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، مصطفىٰ عبد الرازق، مكتبة الثقافة الدينية.

- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المعلمي، تحقيق علي العمران-محمد الإصلاحي، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولىٰ (١٤٣٤هـ).

- توالي التأنيس، ابن حجر، عناية عبد الله الكندري، دار ابن حزم، الطبعة الأولىٰ (١٤٢٩هـ).

- ثبت الإمام شيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي، تحقيق د. أمجد رشيد، دار الفتح، الطبعة الأولىٰ (١٤٣٥هـ).

- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الطبعة الحادية عشرة (١٤٣٥هـ).

- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة (١٤١٦هـ).

- جزء فيه حكايات عن الشافعي وغيره، الآجري، تحقيق إبراهيم الأمير، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولىٰ (١٤٣١هـ).

- جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام علىٰ خير الأنام ﷺ، ابن القيم، تحقيق زائد النشيري، دار عالم الفوائد، الطبعة الثالثة (١٤٣٣هـ).

- جواب الاعتراضات المصرية علىٰ الفتيا الحموية، ابن تيمية، تحقيق محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولىٰ (١٤٢٩هـ).

- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر القرشي، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، دار هجر، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ).

- حاشية ابن عابدين، دار الفكر، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ).

- الحاوي الكبير، الماوردي، علي محمد معوض-عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ (١٤١٩هـ).

- حديث الإمام سفيان بن عيينة برواية الإمام الشافعي، جمع وترتيب وتخريج رفعت فوزي عبد المطلب، دار المقتبس، الطبعة الأولىٰ (١٤٣٦هـ).

- الحركة العلمية والقضائية، بمكة المكرمة في عهد ابن عباس إلىٰ عهد الشافعي، أ. د. الناجي لمين، دار الكلمة، الطبعة الأولىٰ (١٤٣٢هـ).
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولىٰ (١٣٨٧هـ).
- حلية الإمام الشافعي، ابن الصلاح، تحقيق بسام الجابي، دار البصائر، الطبعة الأولىٰ (١٤٠١هـ).
- حلية الأولياء، أبو نعيم، دار الفكر (١٤١٦هـ).
- الحيدة، الكناني، تحقيق جميل صليبا، دار صادر، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ).
- الحيوان، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل (١٤١٦هـ).
- الذكريات، علي الطنطاوي، دار المنارة، الطبعة السابعة (٢٠١١م).
- الذيل علىٰ طبقات الحنابلة، ابن رجب، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولىٰ (١٤٢٥هـ).
- الرد علىٰ السبكي في مسألة تعليق الطلاق، ابن تيمية، تحقيق عبد الله بن محمد المزروع، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولىٰ (١٤٣٥هـ).
- الرسالة الباهرة، ابن حزم، مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الرسالة الشافية في وجوه الإعجاز «ملحقة بـ: دلائل الإعجاز»، الجرجاني، تحقيق محمود شاكر، مكتبة المعارف - مكتبة الخانجي، الطبعة الخامسة (١٤٢٤هـ).
- رسالة في تسمية فقهاء الأمصار، ابن عبد البر، تحقيق عبد الرحمن العوض، دار رسالة البيان، الطبعة الأولىٰ (١٤٣٩هـ).

• رسالة في حتمية لا اجتهاد مع النص -طبعت في ذيل كتاب الكلام علىٰ حنث الناسي-، التقي السبكي، تحقيق السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية.

• الرسالة، الشافعي، تحقيق أحمد شاكر.

• رسائل ابن حزم، تحقيق د. إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية (٢٠٠٧م).

• رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولىٰ (١٣٩٩هـ).

• رفع الإصر عن قضاة مصر، ابن حجر، تحقيق علي عمر، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولىٰ (١٤١٨هـ).

• الرواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يوجب ردَّهم، الذهبي، تحقيق محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر، الطبعة الأولىٰ (١٤١٢هـ).

• الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، الأزهري، تحقيق د. محمد الألفي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الطبعة الأولىٰ (١٣٩٩هـ).

• السلوك في طبقات العلماء والملوك، بهاء الدين الجندي، مكتبة الإرشاد «صنعاء»، الطبعة الثانية (١٩٩٥م).

• سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق جماعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية (١٤٣٥هـ).

• الشافعي «حياته وعصره-آراؤه وفقهه»، أبو زهرة، دار الفكر العربي (١٤٣٣هـ).

• الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم، ابن بشكوال، تحقيق بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولىٰ (٢٠١٠م).

• طبقات الحنابلة، ابن أبي يعلىٰ، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولىٰ (١٤٢٥هـ).

• طبقات الشافعية الكبرىٰ، تاج الدين السبكي، تحقيق د. محمود الطناحي-د. عبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولىٰ (١٣٨٣هـ)

• طبقات الشافعية، ابن كثير، تحقيق عبد الحفيظ منصور، دار المدار الإسلامي، الطبعة الأولىٰ (٢٠٠٤م).

• طبقات الفقهاء الشافعية، ابن الصلاح، تحقيق محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولىٰ (١٩٩٢م).

• العزيز شرح الوجيز، الرافعي، تحقيق جماعة من الباحثين، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولىٰ (١٤٣٧هـ).

• عصر ورجال، فتحي رضوان، مكتبة الأنجلو المصرية (١٩٦٧م).

• علاقة الإنتاج الفقهي بعلم أصول الفقه المدون، أ. د. الناجي لمين، دار الكلمة، الطبعة الأولىٰ (١٤٣٣هـ).

• العلل للإمام أحمد-رواية عبد الله،

• غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق حسين محمد محمد شرف، مجمع اللغة العربية (١٤٠٤هـ).

• فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي، تحقيق عبد الرزاق مهدي، دار إحياء التراث العربين الطبعة الأولىٰ (١٤٢٢هـ).

• الفقيه والمتفقه، الخطيب البغدادي، تحقيق عادل العزازي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولىٰ (١٤٣٠هـ).

• الفهرست، النديم، تحقيق أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي (١٤٣٠هـ).

• الفوائد والأخبار والحكايات، الهمذاني، تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولىٰ (١٤٢٢هـ).

• القديم والجديد في فقه الشافعي، د. لمين الناجي، دار ابن القيم-دار ابن عفان، الطبعة الثانية (١٤٣٦هـ).

• لسان الميزان، ابن حجر، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولىٰ (٢٠٠٢م).

• ما بين الإمامين مالك والشافعي لـ د. الناجي لمين، بحثٌ منشور في مجلة الواضحة من إصدارات دار الحديث الحسنية (العدد الثالث).

• المبسوط، السرخسي، دار المعرفة (١٤١٤هـ).

• مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، ابن فورك، تحقيق دانيال جيماريه، دار المشرق (١٩٨٧م).

• المجروحين، ابن حبان، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة (١٤١٢هـ).

• مجموع الرسائل الحديثية، المعلمي، تحقيق علي العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولىٰ (١٤٣٤هـ).

• مجموع الفتاوىٰ، ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم.

• مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي، تحقيق طلعت الحلواني، نشر الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية (١٤٢٥هـ).

• المجموع شرح المهذب، النووي، دار الفكر.

• المحرر الوجيز، ابن عطية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية «قطر»، الطبعة الثانية (١٤٢٨هـ).

• المدخل إلىٰ علم السنن، البيهقي، تحقيق محمد عوامة، دار اليسر-دار المنهاج، الطبعة الأولىٰ (١٤٣٧هـ).

• المدخل إلىٰ مذهب الإمام الشافعي، د. أكرم القواسمي، دار النفائس، الطبعة الخامسة (١٤٣٧هـ).

• مسألة الاحتجاج بالشافعي، الخطيب البغدادي، تحقيق خليل إبراهيم ملا خاطر، مطبوعات الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء «الرياض» (١٤٠٠هـ).

• مسند الشافعي، سنجر، تحقيق د. ماهر فحل، دار غراس، الطبعة الأولىٰ (١٤٢٥هـ).

• معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب، الطبعة الأولىٰ (١٩٩٣م).

• مغيث الخلق في ترجيح القول الحق، الجويني، المطبعة المصرية، الطبعة الأولىٰ (١٣٥٢هـ).

• المقفىٰ الكبير، المقريزي، تحقيق محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية (١٤٢٧هـ).

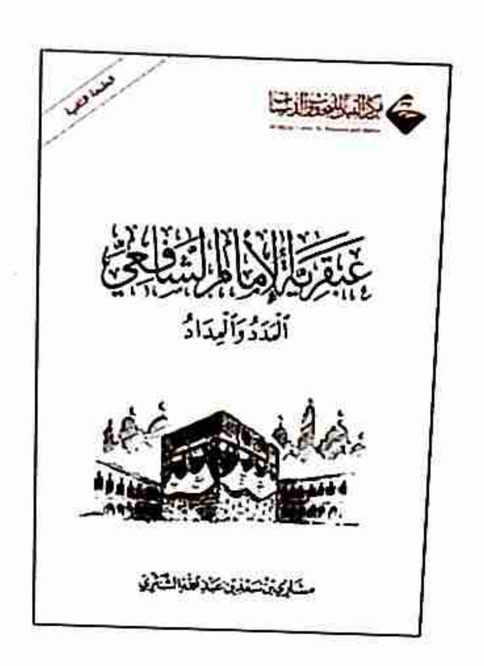
• مناقب الإمام الشافعي، الرازي، تحقيق أحمد حجازي السقا، دار الجيل، الطبعة الأولىٰ (١٤١٣هـ).

• مناقب الشافعي، الآبري، تحقيق جمال عزون، الدار الأثرية، الطبعة الأولىٰ (١٤٣٠هـ).

• مناقب الشافعي، البيهقي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث.

• منهاج السنة، ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، جامعة الإمام، الطبعة الأولىٰ (١٤٠٦هـ).

- المهمات في شرح الروضة والرافعي، الإسنوي، عناية أبي الفضل الدمياطي، دار ابن حزم، الطبعة الأولىٰ (١٤٣٠هـ).
- الموافقات، الشاطبي، تحقيق مشهور آل سلمان، دار ابن القيم - دار ابن عفان، الطبعة الثانية (١٤٢٧هـ).
- الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم، الطناحي، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولىٰ (١٤٠٦هـ).
- نظرية الإلزام، فؤاد الهاشمي، مركز نماء، الطبعة الأولىٰ (٢٠١٤م).
- نهاية المطلب في دراية المذهب، الجويني، تحقيق د. عبد العظيم الديب، دار المنهاج، الطبعة الأولىٰ (١٤٢٨هـ).
- الوافي بالوفيات، الصفدي، مجموعة محققين، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، توزيع مؤسسة الريان (٢٠٠٨م).
- وحي القلم، مصطفىٰ الرافعي، تحقيق محمد علي كاتبي، دار القلم، الطبعة الأولىٰ (١٤٣٠هـ).
- وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، الطبعة السادسة (١٤٣٤هـ).



عبقرية الإمام الشافعي .. المَدَدُ والمِدادُ

هذا الكتاب يقصدُ إلى تقديم أنموذج عال للعبقريَّة العلمية، متجسِّدةً في الإمام الشافعي رضي الله عنه، وذلك بقصد استلهام مكونات عبقريته لاستنبات عبقريَّات أخرى في محيطنا العلمي، فما أحوجَ الأمةَ اليوم إلى قيادات علميَّة عبقرية تحسنُ أن تتفاعلَ مع واقعها بحكمة ناجزة وخبرة نافذة، مسبوقة بتأصيل علمي مكين وهضم تام للمنجَز المعرفي التراثي، تأتلف في أطروحاتها مكوناتُ العلم والمنهج من جهة، وسمات المعاصرة والتفاعل الحضاري من جهة أخرى، شأنُها في ذلك شأنُ قدواتها التاريخية الملهمة التي كان لإسهامها قدمُ صدق في الرقيِّ بهذه الأمة. وقد قسم المؤلف الكتاب قسمَين:

أما الأول: فعرضَ فيه لِمَا يقرُبُ أن يكون سيرة موضوعيَّة للشافعي، تُمثِّل العبقريةُ ودعائمُها أساسًا لعرضها وسياقها.

وأما الثاني: ففصَّلَ فيه القولَ فيما يتعلق بتأثُّر الشافعي وتأثيره، باتصاله بالمدارس المعرفية في زمانه وانفصاله عنها.

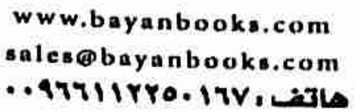
وقد تضمَّن القسمان النظرَ في «إمداد العبقرية» ما أمدَّته وما أُمِدَّتْ به، فكان الكتابُ لذلك بحثًا في «عبقريَّة الإمام الشافعي» مَدَدًا وإمدادًا.



ردمك: ٦-٩-٩١١٦١-٦٠٣-٩٧٨







www.bayanbooks.com
sales@bayanbooks.com
هاتف: ٠٠٩٦٦١١٢٢٥٠١٦٧٠